جامعة حسيبة بن بوعلي – الشـــــلف–
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية
تخصص: نقود ومالية

واقع وآفـــاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

إعداد الطالبة:
توابتي بن علي فاطمة

إشراف الأستاذ الدكتور:
راتـــــول محمـــد

لجنـــــة المنـــاقشة:

د. زيدان محمد	رئيسا
أ.د. راتـــــول محمـــد	مشرفا و مقررا
د. بلعزوز بن علي	عضوا ممتحنا
د. أوسرير منور	عضوا ممتحنا
أ. موسوس مغنية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2006– 2007

الفهـــــــرس	الصفحة
المقدمـــــــــة.....	أ...ز
الفصل الأول: ملامح التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين.....	**9**
المبحث الأول: الجات ومنظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية.....	**10**
المطلب الأول: المحاولة الأولى لإنشاء منظمة التجارة العالمية.....	**10**
المطلب الثاني: اتفاقية" الجات"كبديل مؤقت لقيام" منظمة التجارة العالمية".....	**17**
المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية" WTO ".....	**22**
المبحث الثاني: ظهور التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة.....	**26**
المطلب الأول: التكتل الاقتصادي الأوروبي.....	**27**
المطلب الثاني: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "نافتا".....	**30**
المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي الأسيوي (الآسيان والأبيك).....	**34**
المبحث الثالث: تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات.....	**36**
المطلب الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات.....	**36**
المطلب الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.....	**38**
المطلب الثالث: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد....	**41**
المبحث الرابع: ظهور العولمة وسرعة انتشارها.....	**46**
المطلب الأول: مفهوم العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية.....	**47**
المطلب الثاني: مظاهر العولمة.....	**52**
المطلب الثالث: متطلبات وآثار العولمة.....	**54**
نتائج الفصل الأول.....	**56**
الفصل الثاني: واقع الإقتصاديات العربـــية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية.....	**58**
المبحث الأول: نظرة كلية على الهيكل الإقتصادي للدُّول العربية.....	**59**
المطلب الأول: المساحة والسكان والقوى العاملة العربية.....	**60**
المطلب الثاني: المؤشرات الكلية عن أداء الإقتصاد العربي.....	**61**
المطلب الثالث: التجارة الدولية والتجارة البينية.....	**66**
المبحث الثاني: موقف الدُّول العربية من الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية.....	**71**
المطلب الأول: حتمية الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....	**71**
المطلب الثاني: الإنعكاسات الإقتصادية لانضمام الدُّول العربية لمنظمة التجارة العالمية.....	**72**

المطلب الثالث: نتائج انضمام الدُّول العربية لمنظمة التجارة العالمية..... 75
المبحث الثالث: انعكاس التحول نحو التكتلات الإقتصادية على الإقتصاد العربي..... 81
المطلب الأول: رصد أهم آثار التكتلات الإقتصادية العملاقة..... 81
المطلب الثاني: السَّعي لإحياء دور تكتل اتحاد المغرب العربي..... 82
المطلب الثالث: تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي..... 87
المبحث الرابع: محاولات الاندماج العربي في الاقتصاد العالمي..... 94
المطلب الأول: الأقطار العربية وتحرير التجارة الخارجية..... 94
المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات العربية في ظل العولمة..... 95
المطلب الثالث: التوجه العربي إلى اقتصاديات المشاركة الدُّولية..... 98
نتائج الفصل الثاني..... 108
الفصل الثالث: مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي..... 110
المبحث الأول: التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي 111
المطلب الأول:ضرورة التكامل الاقتصادي العربي..... 111
المطلب الثاني: معاهدة الدفاع المشترك ومشروع الوحدة الاقتصادية العربية..... 117
المطلب الثالث: السُّوق العربية المشتركة 1957..... 121
المطلب الرابع: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية1981..... 124
المبحث الثاني: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 127
المطلب الأول: مفهوم وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 127
المطلب الثاني: مقومات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 132
المطلب الثالث: الشروط الاقتصادية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 135
المبحث الثالث: الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 137
المطلب الأول: الأحكام العامة والموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 137
المطلب الثاني: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 139
المطلب الثالث: تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 143
المبحث الرابع: موقف التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 146
المطلب الأول:إجراءات الإنضمام والإلتزامات المتعلقة بالعضوية..... 146
المطلب الثاني: الإنـــــجـــازات والمعوقات..... 150

المطلب الثالث: نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 158
نتائج الفصل الثالث..... 165
الفصل الرابع: مستقبل المنطقة في ظل محاور المنافسة بين الاقتصاديات العربية والعالمية..... 167
المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين المناطق الحرة وتحرير التجارة العربية..... 168
المطلب الأول: إشكالية تطور مفهوم المناطق الحرة..... 168
المطلب الثاني: عوامل نجاح المناطق الحرة ومعوقاتها..... 174
المطلب الثالث: انعكاس المناطق الحرة على التطبيق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 180
المبحث الثاني: الاتفاقيات الثنائية وتحرير التجارة العربية..... 186
المطلب الأول: دراسة حالة لمناطق التجارة الحرة الثنائية..... 186
المطلب الثاني: انعكاس الإتفاقيات الثنائية على التطبيق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 189
المطلب الثالث: مدى التطابق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية..... 191
المبحث الثالث: اتفاقية التجارة الحرة العربية: إستراتيجية عربية مشتركة لاحتواء آثار المشروعات البديلة..... 195
المطلب الأول: مشروع الشرق أوسطية..... 195
المطلب الثاني: انعكاسات مشروع الشرق أوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي العربي.. 199
المطلب الثالث: اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية وعملية التكامل الاقتصادي العربي مأزق الخيارات الإستراتجية..... 201
المبحث الرابع: آفاق التعاون الاقتصادي العربي أثناء إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... 206
المطلب الأول: التعاون الاقتصادي العربي في مجال المشروعات المشتركة..... 207
المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار المباشر وتفعيل دور القطاع الخاص العربي..... 210
المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي العربي في مجال الأسواق المالية العربية..... 215
نتائج الفصل الرابع..... 218
الخاتمـــــــــــــة..... 220

قائمـــــــة الجـــــــداول والأشكـــــال البيانية..... 224
قائمـــة الملاحـــــــــق..... 229
قائمـــة المراجع..... 248

إختصـــــــــــارات

ABBREVIATIONS

APEC	***A**sia-**P**acific **E**conomic **C**ooperation*
ASEAN	***A**ssociation of **S**outheast **A**sian **N**ations*
EIB	*the **E**uropean **I**nvestment **B**ank*
EU	*the **E**uropean **U**nion*
IBRD	*the **I**nternational **B**ank for **R**econstruction and **D**evelopment*
IMF	*The **I**nternational **M**onetary **F**und*
GATT	***G**eneral **A**greement on **T**ariffs and **T**rade*
GAFTA	***G**reater **A**rab **F**ree **T**rade **A**rea*
MEDA	***M**ennonite **E**conomic **D**evelopment **A**ssociates*
NAFTA	***N**orth **A**merican **F**ree **T**rade **A**greement*
OPEC	***O**rganization of the **P**etroleum **E**xporting **C**ountries*
WIPO	*the **W**orld **I**ntellectual **P**roperty **O**rganization*
WTO	*the **W**orld **T**rade **O**rganization*

المقـــــــــــــــــدمة:

شهد الاقتصاد العالمي موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها، السلعية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية والإستثمار، والتي تعني في النهاية، إزالة كل القيود التي تقف عائقاً أمام تحركات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال والعمالة، وإلى جانب تحرير التجارة العالمية،كانت هناك الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها، والتَّحول لآليات السُّوق والخوصصة، واتجاه العالم إلى التكتلات الإقتصادية العملاقة، وبروز الشركات المتعددة الجنسيات، والكل يحاول توحيد سلوك التعامل، ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص ومواجهة التَّحديات، في إطار إزالة القيود بكافة أشكالها، وتحرير المعاملات الإقتصادية على اختلاف أنواعها.

وقد نتج عن كل ذلك؛ مفهوماً لا يزال يثير جدلاً واسع النطاق حوله، من حيث تحديده وآثاره وأبعاده، ألا وهو مفهوم العـولمة، والتي هي في الواقع ليست خياراً بل هي واقع اً موضوعيًا، وسيرورة جارية تكاد تكون شاملة، وبكل الأحوال، فما من دولة اليوم تستطيع أن تكون في منأى عن إعادة النظر بشكل ارتباطها بالإقتصاد العالمي.

ويشير التحليل النهائي لهذه التَّحـــولات الإقتصادية العالمية، إلى أنَّها تتجه إلى تنشيط وتعظيم التجارة الدولية بين دول العالم، خاصة وأنَّ هذه التَّحولات تتم في نفس الوقت الذي يحدث فيه تحرير التجارة الخارجية في معظم الدُّول النامية، سواء من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، أو زيادة الإعتماد المتبادل، والتوسع في تعميق اقتصاديات الشراكة في العلاقات الاقتصادية الدولية، في إطار تحسين مناخ الإستثمار.

وبما أنَّ العالم العربي جزء لا يتجزأ من المجموعة الدولية، ولَّما كانت المرحلة المعاصرة تختلف بشكل أساسي عن الفترات السَّابقة، حيث أنَّ الدُّول العربية تعيش مرحلة غير واضحة المعالم، من حيث المعاملات الإقتصادية، رغم أنها كانت قد دخلت في تجارب تكاملية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، متزامنة مع بداية التجربة الأوروبية؛ فإنَّ الدُّول العربية سعت إلى دعم وتطوير مسارها التكاملي، لتعرف ديناميكية أكثر نشاطا في المرحلة الراهنة، والمتمثلة أساساً في تسارع مسار العولمة بتجلياتها الإقتصادية من جهة، وبروز مشاريع بديلة على المستوى الإقليمي، متمثلة في مشروعي السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية من جهة أخرى.

في هذه الظروف؛ ينبغي القول أنَّ تحرير التجارة يغير كثيراً في فرص النمو، وفي حالة التحرير التجاري للتبادل العربي البيني ، المتجسد في منطقة التجارة العربية الكبرى، فإنَّ إقامتها تثير حتى قبل تطبيقها تطبيقاً

كاملاً، التراقضات بين المصالح الصناعية في الدُّول العربية المختلفة ، ويزيد من هذه المنازعات تدخل عوامل اقتصادية خارجية، كاستيراد العمالة الرخيصة من طرف الدُّول العربية، والتصنيع والمنافسة في قطاعات تخصصت فيها دول عربية أخرى ، بما يعني تنافساً غير قائم على أسس موضوعية ومتشابهة ، تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات العربية، وهذه المنافسة تثير إشكاليات.

إنَّ الإندماج العربي في نظام التجارة الحرة العالمية عبر تحرير التجارة الإقليمية ، يحتاج إلى آلية تطوير في صيغة منطقة التجارة الحرة ، وإلى منطقة جمركية موحدة ، وهذه الأخيرة يجب أن تعطي مزايا إلى أعضائها تفوق ما تعطي إلى الدُّول الأخرى، وتحتاج إلى الإستثمار الذي يوجه نحو القطاع الصناعي والتكنولوجي والتعليم، كما يتطلب هذا الاندماج:

-الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- الشراكة (الأوروبية-المتوسطية) و التي تهدف إلى دمج الاقتصاديات العربية المتوسطية منفردة بالاقتصاد الأوروبي، والشراكة العربية الأمريكية.

الأهمية:

ومن هذا المدخل، يدور جدل على قدر كبـــير من الأهمية، حول مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادية العالمية بين الواقع والطموح...باعتبارها خطوة أولى على طريق السُّوق العربية المشتركة.

من أجل هذا، كانت الحاجة ملحة إلى هذا البحث، الذي يقوم ب رصد وتحليل ظاهرة -عملية- التكامل الاقتصادي العربي، والمتجسد في "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، بغرض الوقوف على المستوى الذي وصلت إليه، ومدى تكيفها مع المناخ الدولي السائد، بغرض التعاطي الإيجابي معه.

الهدف:

ومن هـــنا، كان الهـــدف من هـــذا البحث الذي يقـــوم على افتراض أساسي مؤداه أنَّ الإقتصاد العربي، يتشكل بصورة أو بأخرى في إطار التحولات الإقتصادية العالمية ، ويتأثر بها إ ما آجلاً أو عاجلاً، وعليه أن يبحث في تبنى الإستراتيجيـــات والآليـــات ، التي يحصل من خـــلالها على أكبر مكسب ممكن من التفـــاعل مع العالـــم الخارجي، وبأقل المخاطر ممكنة.

وبالتالي يحاول البحث ، الكشف عن مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كونها تكاد تكون الفرصة الوحيدة المتاحة، حتى تكون الدُّول العربية جزء من حركة العلاقات الإقتصادية الدولية الجديدة، وما يحكمها من اتفاقيات ترعى حرية التجارة.

التساؤلات:

إنَّ مجرد الحديث عن منطقة التجارة الحرة على الصَّعيد العربي ، يجرنا إلى طرح تساؤل شغل بال الكثيرين، وهوكالتالي:

ما مدى انعكاس التغيرات الإقتصادية العالمية، على الواقع التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟ وبعبارة أخرى؛ إذا كانت محاولات التكامل الاقتصادي العربي المعلن عنها سابقاً لم تأخذ طريقها للتنفيذ، فهل هذه الصيغة الجديدة للإقتصاد العربي تجد طريقها للنجاح؟.

كما يمكن أن يندرج تحت هذا السُّؤال الجوهري، عدة أسئلة فرعية نجملها فيما يلي:

1 -ما هي أهم ملامح التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين، والمؤثرة على توجهات الإقتصاديات العربية؟.

2 -ما هو واقع الإقتصاديات العربية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية؟.

3 -ما مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنموذج للتكامل الإقتصادي العربي؟.

4 -وهل ستشكل إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، حافزاً لتوليد آلية للإستثمار العربي الإنمائي التكاملي المشترك، والإرتقاء بالعمل العربي المشترك إلى مستوى يسمح بإقامة منطقة عربية إقليمية اقتصادية ديناميكية النمو ؟.

الفرضيات:

1- تتمثل أهم ملامح التغيرات الإقتصادية العالمية، المؤثرة على توجهات الإقتصاديات العربية، في منظمة التجـــارة العالمية (WTO)، التكتلات الاقتصـــادية، ظهور الشركات متعددة الجنسيات، العـولمة.

2- ظهرت منطقة التجارة الحرة كصورة من صور التكامل ، بعد أن غابت الصورة الفردية في التعاملات الإقتصادية الدولية، وحلت محلها الصورة الجماعية أو الكيانات الكبرى، وترجع أهمية تلك المناطق إلى أنها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة، التي تعلي من شأن المنافسة الإقتصادية والعولمة.

3- لعل التأمل في أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية ، يوضح أنَّ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تتم تحت وطأة ضغوطات منظمة التجارة العالمية ، أكثر مما تتم تحت وطأة الحاجة الفعلية لتكامل اقتصادي عربي فعَّال.

4- إنَّ تحرير التجارة العربية الأوروبية، يمثل تحدياً كبيراً للإنتاج والصادرات الصناعية العربية، في أسواق الإتحاد الأوروبي المتطورة عالية التنافس، لأنَّه يتضمن بالضرورة إعادة تأهيل الصناعات العربية المتوسطية الأخرى، بشرياً، وتكنولوجياً، وإنتاجياً، ومؤسسياً.

أما الشراكة العربية الأمريكية، فهي ظاهرة حديثة جداً بالمقارنة مع الشراكة العربية الأوروبية ، وهذه الإتفاقيات تمثل التنافس الأوروبي الأمريكي على دول المنطقة.

5- إنَّ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمثل تحديين : أولهما في الآجل القريب والمتوسط ويتعلق بتنفيذها، أمَّا الثاني فيتعلق بتطور المنطقة الحرة هذه والانتقال بها إلى مرحلة أعلى من الاندماج الاقتصادي العربي وتحديداً إقامة اتحاد جمركي عربي والانتقال به إلى سوق عربية مشتركة.

مبررات اختيار الموضوع:

إن مبررات اختيار هذا الموضوع؛ تعود أساساً إلى أهميته التي تنبع من عدة اعتبارات علمية وعملية؛ فأمَّا الإعتبارات العلمية، في حدود اطلاعنا، فإنَّها قلة الدِّراسات التي تناولت هذا الموضوع من نفس الزاوية وبنفس المنهجية المقترحة، وبالتالي ستكون هذه المحاولة البحثية، كجهد يضاف للمكتبة الجزائرية وللإنتاج والبحث العلمي، كما قد تكون هذه الدراسة مرجعاً لبعض البحوث المستقبلية في ذات الموضوع.

كما أنَّ هذا الموضوع يعتبر إثراءاً للدراسات الإقليمية في العالم العربي.

وأما الإعتبارات العلمية لهذه الدراسة؛ فتنبع من كونها تعالج موضوعا حيوياً، يتمثل في تصاعد التيار الإقليمي في العلاقات الإقتصادية الدولية، من خلال بروز التكتلات الإقتصادية الدولية في مختلف مناطق العالم، والتنافس الشديد بين هذه التكتلات، هذا أمام عجز العالم العربي على التموقع في كتلة واحدة، ليبرز أخيراً في تجمعات إقليمية قد تفقد هويتها، تحت تأثير قوى إقليمية أوروبية أو شرق أوسطية.

أمَّا بخصوص ميولاتنا الذاتية لتناول مثل هذا الموضوع؛ فهي نابعة من إحساسنا بضرورة دفع العمل العربي المشترك، وتفعيل الديناميكية التكاملية في العالم العربي، من خلال أفكار تضاف للمخزون الفكري والعلمي للقارئ، ونبراساً لصانع القرار في الدُّول العربية.

وليكون بمثابة صوت مضاف إلى الدَّعوات المخلصة، المنادية بضرورة السَّعي لتحقيق التكامل والتعاون العربي المشترك، الذي أصبح الآن ضرورة ملحة تفرضها التطورات والتغيرات المتسارعة على السَّاحتين العربية والدُّولية.

حدود الدراسة:

سنركز في دراستنا هذه ، على المقاربة التي تمس واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، أمَّا بالنسبة للحدود الجغرافية، فكون الدراسة تنصب على تجارب التكامل الإقتصادي العربي، وتحدياته الدولية والإقليمية، فلا يمكن تحديد إطار جغرافي للدراسة، خاصة ونحن في عصر العولمة.

إنَّ التحكم في العناصر التحليلية للموضوع، يستوجب تحديده من حيث مجال الدراسة عبر الفترة (1945-1997)، كونها المجال الزمني الذي عرف أعمق التحولات الإقتصادية العالمية، وتداعياتها على النظم الإقليمية والدولية، ومن بينها طبعاً "النظام الإقليمي العربي"، بالإضافة إلى كونها فترة مسار التكامل الإقتصادي العربي.

والفترة الزمنية من(1998-2006)، وهي فترة تمكننا من معرفة أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي دخلت حيز التنفيذ منذ مطلع1998، من خلال تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدُّول العربية، وأيضا الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية، خلال هذه الفترة لتحرير التجارة العربية .

المنهج المتبع:

بناءاً على التساؤلات والفرضيات التي صغناها ، فإنَّنا سنتبع في دراستنا هذه كلاً من المنهج الإستنباطي، من خلال أداته التوصيفي، فسنستخدمه في عرض المفاهيم النظرية لأهم ملامح التغيرات الإقتصادية العالمية، في أواخر القرن العشرين في الفصل الأول، فنستعين بالمنهج الإستقرائي من خلال أداته المتمثلة في الإحصاء في الفصل الثاني، لتحليل الأرقام والبيانات المتعلقة بأداء الاقتصاد العربي : في محاولة للتعرف على واقع الإقتصاديات العربية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، وكذا في تبيان وضع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بين الخطوة الصغيرة و الطموح الكبير في الفصلين الثالث والرابع.

أقسام البحث:

اعتماداً على المنهجية المتبعة، ولغرض بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة، قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول رئيسية:

حيث نتطرق في **فصله الأول**، إلى عرض لأهم ملامح التغيرات الإقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين، متناولين في مبحثه الأول منظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى التكتلات الإقتصادية وتوجهاتها، وفي المبحث الثالث نتعرض فيه لتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، وفي المبحث الرابع منه نتطرق فيه لظهور العولمة وسرعة انتشارها.

أمَّا **الفصل الثاني**، فخصصناه لدراسة وتحليل واقع الإقتصاديات العربـــية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، إذ تطرقنا في المبحث الأول منه ، إلى نظرة كلية على الهيكل الإقتصادي للدُّول العربية ، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى موقف الدُّول العربية من الإن ضمام لمنظمة التجارة العالمية ، أمَّا المبحث الثالث فخصصناه لدراسة انعكاس التحول نحو التكتلات الإقتصادية على الإقتصاد العربي ، في حين خصص المبحث الرابع لدراسة محاولات الإندماج العربي في الإقتصاد العالمي.

وفي **الفصل الثالث** تعرضنا إلى دراسة مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كنموذج للتكامل الإقتصادي العربي، وتطرقنا في مبحثه الأول، إلى عرض تاريخي لاتفاقات التعاون السَّابقة بين الدول العربية، أمَّا المبحث الثاني، فتناولنا فيه اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لنتناول في المبحث الثالث الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أمَّا المبحث الرابع و الأخير فيعرض موقف التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وخصص **الفصل الرابع** والأخير، لمناقشة مستقبل المنطقة العربية في ظل محاور المنافسة بين الإقتصاديات العربية والعالمية، حيث يبحث في طبيعة العلاقة بين المناطق الحرة ومأزق تحرير التجارة العربية من خلال مبحثه الأول؛ وعن توافق هذا النموذج العربي مع مواد واتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي تنظم إنشاء التكتلات الإقليمية وشبه الإقليمية، يبرز المبحث الثاني من هذا الفصل، دور الإتفاقيات الثنائية في الإسراع في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مشيراً إلى مدى الجدية التي تبديها الدُّول العربية في الإلتزام بمراحل هذا البرنامج؛ وللإشارة إلى خطورة تفاوت وتعارض التوجهات العربية نحو العالم الخارجي، الذي سيؤدي إلى إضاعة القوة التفاوضية، التي كان يمكن للدُّول العربية أن تتمتع بها، لو أنَّ بينها تنسيقاً في توجهاتها الإقتصادية تجاه دول ومناطق العالم، يتعرض المبحث الثالث من هذا الفصل، إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كاستراتيجية عربية مشتركة لاحتواء آثار المشروعات البديلة، والمتمثلة في

مشروعي السُّوق الشرق أوسطية والشراكة الأورو متوسطية؛ ويعرض المبحث الرابع والأخير، آفاق التعاون الإقتصادي العربي، عند إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفصل الأول:
ملامح التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين

شهد العالم في العقود الأخيرة ، مجموعة من التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية ، جعلت معظم أطراف المجتمع الدولي ومنظماته، تبحث في الآثـــار الإقتصادية لما أطلق عليها التحولات الإقتصـــادية للقـــرن الواحد والعشرين، وأخذت تستعد بالإستراتيجيات والآليات المناسبة ، التي يمكن من خلالهـــا التكيف مع تلك التحولات الإقتصادية في كل دولة ، وتعظيم المكاسب والإيجابيـــات التي تعود على الاقتصاد الوطني ، وتقليل الخسائر والسلبيات إلى أقل درجة ممكنة .

ولعل محاولة الكشف عن انعكاس هذه التغيرات على التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يجعلنا نركز من خلال هذا الفصل، فيما يتعلق بالتحـــولات الإقتصادية العالمية على أربعة تحولات رئيسية:

المبحث الأول: الجات ومنظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية؛

المبحث الثاني: ظهور التكتلات الاقتصـــادية والترتيبات الاقليمية الجديدة؛

المبحث الثالث: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية؛

المبحث الرابع: ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

وهذا وفق التحليل التالي:

المبحث الأول:
الجات ومنظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية

سنحاول من خلال هذا المبحث، أن نشير إلى الأحداث التي سبقت قيام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" 1947م، كما سنقوم بعرض ما قامت به اتفاقية الجات كبديل مؤقت لقيام منظمة التجارة العالمية، من خلال جولات المفاوضات التي عقدتها الدول الأعضاء، والنتائج التي توصلت إليها في سبيل تطبيق مبادئ الجات، وتحقيق أهدافها في تخفيض التعريفات الجمركية، وإزالة العوائق التي تعترض التبادل التجاري الدولي. وسنركز على جولة المفاوضات الأخيرة التي عرفت باسم "جولة أورجواي"، لما لها من أثر بالغ في التوصل إلى استكمال النظام التجاري العالمي الجديد، كما نشير إلى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ككيان دولي جديد، يتمتع بالشخصية الإعتبارية للمنظمات الدولية. أنيط بها الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الأخرى التي بلغ عددها مايقارب 28 اتفاقاً وبروتوكولاً وقراراً وزارياً.كما سنشير إلى مستقبل منظمة التجارة العالمية، بهدف التعرف على آثار هذه الأخيرة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المطلب الأول: المحاولة الأولى لإنشاء منظمة التجارة العالمية

على صعيد التجارة العالمية، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أعلنت الدول الرأسمالية المتقدمة عن الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية، تحكم آليات تحرير التجارة وفقاً لاعتبارات الكفاءة والمزايا النسبية، [1] وتحقيقاً لهذا الهدف، بدأت المفاوضات الهادفة إلى تخفيض القيود التجارية القائمة، وذلك بناءاً على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بعقد "مؤتمر التجارة والتوظيف" في لندن عام 1946، ثم في جنيف عام 1947م ثم في هافانا 1947م .

أولا: مؤتمر هافانا

في17 فيفري1946، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة، عقد مؤتمر دولي للتجارة والعمل، وشكل لجنة تحضيرية لوضع جدول أعماله وعقدت اللجنة دورتها الأولى في لندن سنة1946م، فوضعت مشروع ميثاق بإنشاء هيئة دولية للتجارة، ثم دعيت إلى دور الانعقاد الثاني في جنيف في سنة 1947م، وفي أوت1947م، انتهت اللجنة من أعمالها ووضعت تقريراً عن مشروع الميثاق لعرضه على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل، كما قامت اللجنة بمفاوضات لتخفيض التعريفات الجمركية، أسفرت عن عقد الاتفاق العام للتعريفات والتجارة "الجات" في أكتوبر 1947م. وقد عقد المؤتمر في هافانا(كوبا) من 21نوفمبر

[1] **د. صلاح الدين حسن السيسي** " قضايا اقتصادية معاصرة –دراسة نظرية وتطبيقية "الطبعة الاولى، دار غريب، القاهرة 2002،ص107

سنة 1947م إلى 24مارس سنة 1948م، ووضع المؤتمر ميثاق هافانا بإنشاء هيئة دولية للتجارة على أن يعرض على الحكومات الممثلة في المؤتمر التصديق عليها .

وميثاق هافانا، وثيقة مفصلة من تسعة أبواب تنص على أن تتعهد الدول بوضع التدابير اللازمة لتحقيق الأغراض التالية:[1]

– ضمان زيادة الدخل الحقيقي والطلب الفعلي زيادة كبيرة مضطردة، والتوسع في إنتاج واستهلاك ومبادلة السلع المساهمة تبعًا لذلك في تحقيق توازن الاقتصاد العالمي وتقدمه؛

– مساعدة وتشجيع التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلاد النامية، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمار المنتج؛

– تيسير وصول جميع الدول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية ووسائل الانتاج اللازمة للرخاء والنمو الاقتصادي؛

– تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعوق التجارة الدولية وإلغاء التمييز في التجارة الدولية، وذلك على أساس المعاملة والمزايا المتبادلة؛

– تمكين البلاد المتخلفة عن طريق زيادة فرصة تنمية تجارتها واقتصادها، من تفادي الإلتجاء إلى تدابير تؤدي إلى اضطراب التجارة الخارجية أو إنقاص العمل المنتج أو تأخير التقدم الاقتصادي؛

– التعاون والتفاهم والمشاورة لحل المشاكل الخاصة بالتجارة الدولية.

ولقد تناول الميثاق جملة من المسائل الهامة أبرزها:

1– السياسة التجارية: لقد أولى الميثاق أهمية كبيرة للسياسة التجارية سواء من حيث التعريفات الجمركية ونظام الحصص والإعانات، أوالمسائل الأخرى المتصلة بذلك.

أ– فبشأن التعريفات الجمركية والتشريع الجمركي، وضع الميثاق ثلاث قواعد أساسية كالتالي:

– القاعدة الأولى: هي قاعدة عدم التمييز في التعريفات الجمركية، بناءاً على سياسة معاملة الدولة الأكثر رعاية بلا قيد ولا شرط.

– القاعدة الثانية: قد تضمنتها المادة(17)، والتي تفرض على الأعضاء إلتزامات للدخول في مفاوضات لتخفيض التعريفات الجمركية بدرجة محسوسة، ولإلغاء التفضيلات على أن تدمج نتائج هذه المفاوضات في الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة المبرم في جنيف قي أكتوبر 1947.

وإذا أخلَّ عضو بغير سبب معقول بالتزاماته، جاز لهيئة التجارة الدولية أن تأذن بسحب مزايا معينة ينتفع بها العضو المذكور بناءاً على نص الدَّولة الأكثر رعاية .

---

[1] **فضل علي مثني** " الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية "الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000، ص8،ص9

– **القاعدة الثالثة:** أشارت اليها المادة(18)، التي تحضر على الأعضاء أن يفرضوا رسوماً داخلية على الواردات تنطوي على التمييز، أي أنَّ الضرائب الداخلية التي تفرض على السلع المستوردة علاوة على الرسوم الجمركية، يجب أن لا تزيد على الضرائب الداخلية المفروضة على السلع الداخلية المماثلة، إلاَّ في جوانب استثنائية.

ب– وفيما يتعلق بإلغاء منح إعانات التصدير، فقد أورد ميثاق هافانا مبادئ عامة في هذا الصدد تتمثل في الآتي:

– قرر الميثاق إلتزام الحكومات بإلغاء إعانات التصدير، في فترة معينة لا تتجاوز سنتين من تاريخ سريان الميثاق.

– قرر الميثاق أنه لا يجوز في ظروف معينة، للدول الأعضاء منح إعانات تصدير للمواد الأولية، على أن لايكون بهدف الحصول على نصيب في التجارة الدولية للسلع الأساسية ويزيد على نصيبهم العادل فيها.

– كما أجاز الميثاق للدول الأعضاء، القيام بمكافحة الإغراق *، ويجوز للدَّولة العضو أن تعرض رسماً تعويضياً لمكافحة الإغراق في حالة ما إذا ألحق الإغراق أضراراً بالصناعة المحلية، أو أدَّى إلى التأخير في إنشاء صناعة جديدة، وقد ورد ذلك في المادة 34 من الميثاق.

2– التنمية الاقتصادية: وبصدد تحقيق التنمية الاقتصادية للدُّول الأعضاء، نصَّ الميثاق على ضرورة تشجيع استغلال موارد العالم الاقتصادية على وجه أفضل مما هو قائم فعلاً، وإلى تنمية البلاد التي لم تزل في طور النمو، وتعمير الدُّول التي خربتها الحرب، كما يلزم الميثاق الدُّول الأعضاء أن تعمل على تنمية مواردها الصناعية والاقتصادية بشكل عام ورفع مستوى الإنتاج.

كما أشار الميثاق، إلى أنَّ مسألة العمالة الكاملة لا تهم كل بلد بمفرده، بل أنّها تؤثر كذلك في الرفاهية الاقتصادية العامة.

3– اتفاقات السلع الأساسية (المواد الأولية): يقصد بعبارة"السلع الأساسية"، منتجات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وكذلك المعادن، سواء كانت في شكلها الطبيعي أو أجريت عليها أي عملية تؤهلها للبيع في التجارة الدولية، وهو ما يطلق عليها في أغلب الأحوال " المواد الأولية " .

وتهدف الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية، إلى تحقيق عدة أغراض أهمها تثبيت الأسعار على أساس يلائم المستهلكين ويؤدي إلى حصول المنتجين على ربح معقول.

4– اللجنة المؤقتة ومصير الميثاق: لقد تقرر في المفاوضات الدائرة في هافانا خلال عام 1948م، إنشاء لجنة مؤقتة من 18 عضواً لها الإختصاصات الكافية لتنفيذ ميثاق التجارة الدولية الذي تم التوصل إليه، إلى أن يتم التصديق على الميثاق من جانب الدُّول الأعضاء، وعقدت هذه اللجنة اجتماعها في جنيف عام 1948م وفي أنسي بفرنسا عام 1949م.

---

*الذي تدخل به منتجات دولة في سوق دولة أخرى بسعر يقل عن سعرها العادي .

مما تقدم، يتضح بأن الأسس التي تمخضت عن مؤتمر هافانا عام 1947م، قد كانت تمثل رؤية صائبة تجاه التجارة العالمية، وعلى الرغم من أنَّ الفترة الزمنية الفاصلة بين الفترة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم كبيرة نسبياً، لكن هذه الأسس لازالت تمثل مطالب التجارة الدولية ومطالب الدول ذاتها.

ثانيا: اتفاقية الجات 1973– الأهداف– المبادئ:

من المنظور اللَّفضي للمصطلح، هي عبارة عن جمع الأحرف الانجليزية الأولى" GATT" للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات **G**eneral **A**gremeent on **T**ariffs and **T**rade [1]، وهي عبارة عن اتفاق تجاري متعدد الأطراف بين الحكومات الموقعة عليه، [2]والهدف الرئيسي منها هو تبادل التخفيضات وتخفيف عوائق التجارة الدولية ومنع التمييز بين الدول. [3]

والحقيقة أن الجات، هي إطار يسهل اندماج أسواق الدول النامية في الإقتصاد العالمي، وفي إطار التقسيم الجديد للعمل الدولي ويكرس لمصالح الدول المتقدمة، وبالرغم من أنها دعوة إلى تحرير التجارة فإن هذه الدعوة لم تأتي من اعتبارات أو قناعات مذهبية، وإنما تأتي استجابة لاعتبارات مصلحية.

ويتضح ذلك منذ الوهلة الأولى لنشأة الجات، وقد لازمها ذلك خلال تاريخ تطورها عبر جولاتها الثمانية، كما تجلى ذلك بوضوح في صياغة مبادئ و أهداف الجات.[4]

1- **أهداف اتفاقية الجات:** تسعى الجات إلى تحقيق أهداف معينة بين الدول الأعضاء، باعتبارها اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن مزايا والتزامات تبادلية ومن بين هذه الأهداف:[5]

– تحرير التجارة الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السُّوق الحرة، والذي يقصد به إزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية؛

– البحث عن مصادر ومنابع الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا، وبالتالي تنمية الثروة؛

ـ العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة؛

– العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل؛

---

[1] **عبد المطلب عبد الحميد** "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية " الدار الجامعية ، الإسكندرية 2002-2003، ص22

[2] **د. صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد**" النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " دار النهضة العربية، بيروت1983، ص392

[3] **د. محمد سيد عابد** " التجارة الدولية " مكتبة الإشعاع، 1999، مصر، ص 445.

[4] **د.محمد علي إبراهيم** "الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات " الدار الجامعية، الاسكندرية 2002-2003 ، ص5

[5] **متناوي محمد** " المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها " مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2003، ص4.

– كما تهدف الاتفاقية، إلى تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها البعض، وهذا ما يحقق توسيع التجارة العالمية واستقرارها.

2– مبادئ اتفاقية الجات: اتفقت الأطراف المتعاقدة على الاحترام، والالتزام بمجموعة من المبادئ التي تضمن إزالة كافة الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية للدول المتعاقدة، وتتمثل هذه المبادئ في:

أ– الإلتزام بالتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية: هذا المبدأ يعني أن الدول المتعاقدة ملزمة بعدم اللجوء الى استخدام قيود غير جمركية لتقييد الواردات، التي مصدرها الدول المتعاقدة في الاتفاقية، مثل نظام الحصص الكمية الذي كان سائداً آنذاك بهدف الحماية.[1]

ب– مبدأ عدم التمييز في المعاملة: حسب هذا المبدأ يجب التعامل مع كافة الأطراف المتعاقدة بنفس المعاملة، [2]حيث يعتبر شرط الدولة الأكثر رعاية، [3] المبدأ الأساسي والقاعدة الإرتكازية التي تحكم نشاط الجات، في سعيها الحميم نحو تحقيق هدفها النهائي المتمثل في إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف للتجارة الدولية .[4]

ولقد استثنت الدُّول النامية من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في الحالات التالية :[5]

– الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية، حتى تقوى على المنافسة العالمية؛

– العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدُّول الصناعية المتقدمة مثل انجلترا، فرنسا، إيطاليا وبعض البلدان النامية التي كانت قديماً مستعمراً لها؛

– الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية، وتشجيعاً على تحرير التجارة الخارجية يلاحظ أنَّ الجات لا تتعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة.

ج– الإلتزام بعدم استخدام سياسة الإغراق؛

د– الإلتزام بتجنب دعم الصادرات؛

ه– الإلتزام بالمعاملة التجارية التفضيلية للدُّول النامية والأقل نمواً: ويمكن تقسيم أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تتيحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للدُّول النامية والأقل نمواً، إلى ثلاث مجموعات رئيسية:[6]

---

[1] **متناوي محمد** " المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها " المرجع السابق.

[2] **Annie krieger-krynicki** " L'organisation mondiale du commerce " Edition Vuibert , 1997, P27

[3] **عبد الرحمان يسري أحمد** "الاقتصاديات الدولية " الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص306

[4] **د. سامي عفيفي حاتم** " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم " الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1991، ص257.

[5] **أ.د.سمير محمد عبد العزيز** " التجارة العالمية وجات 94 " الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع،1997، ص16.

[6] **أ.حسان خضر** " منظمة التجارة العالمية: الآليات والقواعد العامة " المعهد العربي للتخطيط ، أفريل2005، ص15ص16.

* **المجموعة الأولى**: أحكام تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء، بتيسير نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

* **المجموعة الثانية**: أحكام تسمح للدول النامية والأقل نمواً، بالمرونة في تنفيذ الإلتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة.

* **المجموعة الثالثة**: أحكام متعلقة بتقديم الدعم الفني للدول النامية والأقل نمواً، لمساعدتها على تطوير قدراتها المؤسسية والقانونية، لزيادة قدراتها على تنفيذ إلتزاماتها الواردة في اتفاقيات المنظمة.

ويمكن القول أن اتفاقية الجات، كانت أهم الأحداث المؤثرة في حرية التجارة في الربع الأخير من القرن العشرين.[1]

والسؤال الآن، ما هي مكانة الجات من المنظمات والاتفاقات الاقتصادية الدولية"؟.

ثالثا: مكانة الجات من المنظمات والاتفاقات الاقتصادية الدولية

شهد القرن العشرين، قيام العديد من مؤسسات التمويل والمنظمات العالمية والاقتصادية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والتي تختلف الأسس والمبادئ والأهداف الخاصة بكل منها.[2]

1- المؤتمرات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة: تتمثل في:

أ- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد): ترتبط نشأته بجمهورية مصر العربية، التي دعت لاجتماع خاص بالدول النامية في القاهرة خلال الفترة من 9-18 جويلية عام 1962، وصدر عنه وثيقة سميت (إعلان القاهرة)، تعبر عن تصور الوفود المجتمعة لقضية التنمية ومقتضياتها، وتركز على أهمية التجارة المتكافئة لزيادة موارد الدول النامية عن طريق التصدير، إلى جانب معونات التنمية.

ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المؤتمر الدولي الثاني للتجارة الذي عقد في رحاب الأمم المتحدة بعد مؤتمر هافانا الذي عقد خلال الفترة من 1947/11/21 – 1948/03/24؛ وكان أبرز هدف لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد"، هو السَّعي نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

وبالرغم من أنَّ المؤتمر ظلَّ يعقد دوراته كل أربع سنوات من تاريخ دورة انعقاده الأولى في 1964م، وإصدار هذه الدورات عدداً هائلاً من التوصيات في شأن تحسين التبادل الدولي لصالح الدول النامية عموماً، إلاَّ أنَّ هناك اتفاق وإجماع عام على سلبية "الأنكتاد"، وهو الأمر الذي أوصله مصير الفشل و لم يستطع الصمود في إنجاز مهامه، الأمر الذي ساعد على انتصار الدعوة لفكرة الجات.

من التحليل السَّابق لكل من اتفاقية الجات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ودورهما في إقامة نظام تجاري عالمي، يتضح أنَّ هناك وجوهاً للشبه وأخرى للاختلاف بينهما، فكلتاهما يتصدى لقضية واحدة وهي

---

[1] **د. فؤاد محمد الصقار** "جغرافية التجارة الدولية" الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية 1997، ص215.

[2] **أ.د.عبد المطلب عبد الحميد**" سلسلة الدراسات الاقتصادية–السياسات الاقتصادية" الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003ص159.

كيفية تحرير العلاقات التجارية بين الدول، وهو مايؤدي بطبيعة الحال إلى تشابه قضايا التجارة الدولية التي تناولاها؛ أمَّا أوجه الاختلاف بين اتفاقيتي الجات والأنكتاد فيكمن في حقيقة الأمر في الطريقة التي يمكن بها التوفيق بين مصالح الدول المتقدمة والدول الآخذة في النمو.

ب– المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO): أنشئت تلك المنظمة عام 1967م، لتعمل بجانب الأنكتاد على تبني وجهة نظر الدول النامية والدفاع عن مصالحها، ولكن في مجال الملكية الفكرية والتكنولوجيا. وتعتبر تلك المنظمة هي الجهة الوحيدة الإدارية الدولية المسؤولة عن إدارة العديد من الاتفاقيات التي تهتم بحماية حقوق المؤلف وحماية الملكية الصناعية، وقد لاقت الويبو مثلما لاقت الأنكتاد معارضة شديدة من الدول الصناعية المتقدمة، وكانت سبباً رئيسياً في اتجاه الدُّول المتقدمة للتركيز على اتفاقية الجات لتحقيق مطالبها.

2– المؤسسات المالية العالمية: وتشمل:

أ– صندوق النقد الدولي(IMF): لقد تزامن إنشاء صندوق النقد الدولي مع نشأة البنك الدولي، حيث أنَّ كلاً منها كان نتيجة لاتفاقية بريتون وودز عام 1944م، الخاصة بالتعاون الاقتصادي الدولي، غير أنَّ الأهداف والوظائف التي قام الصندوق من أجلها مختلفة عن تلك التي أنيط بالبنك تحقيقها، وإن كان كل منها يكمل الآخر، وتتمثل وظائف الصندوق في تسهيل حركة ونمو التجارة الدولية نمواً متوازناً ممّا يساعد على تحقيق مستويات عالية من التشغيل والدخل في كل الدول،كما تشمل أيضا مراقبة هدف استقرار أسعار الصرف، كما أنَّ الوظيفة الهامة التي اضطلع بها الصندوق، تتمثل في مد الدول الأعضاء بالنقد الأجنبي اللازم لمعالجة موازين المدفوعات، والتقليل من مدد الاختلال في هذه الموازين.[1]

ب– البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD): ويمكن تعريف البنك الدولي، على أنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والإهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ولقد تم الاتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في جويلية 1944م، وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظي البنك في الفترة من 8-14 مارس 1946م في مدينة سافانا جورجيا الأمريكية، وبدأ أعماله رسمياً في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 يونيو/ماي 1946م، بإعتباره مؤسسة مالية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة، تعمل في مجال الإقراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية، سواء للدول المتقدمة وبعد ذلك للدول النامية الأعضاء، ليكون أول مؤسسة عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث بلغ أعضاءه من الدول حتى 1996م حوالي 172 دولة.[2] ولكي يتسنى للدولة أن تصبح عضواً في البنك الدولي

---

[1] **الهادي الخالدي** "المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي" دار هومة، الجزائر1996، ص22.

[2] **عادل أحمد حشيش** "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية الجديدة ، 2000، ص 171.

يجب أن تكون عضواً في صندوق النقد الدولي [1]. ولقد سلك البنك في السنوات الأخيرة سبيل مشاركة الحكومات والبنوك الخاصة في مجالات الاستثمار، حيث اتجهت نصف قروض البنك في عام 1989م في هذا المجال، إلَّا أنّه عدل أخيراً عن هذا الاتجاه بعد تفاقم مشكلة المديونية الدولية.[2]

وخلاصة القول؛ أنَّه على الرغم من أنَّ اتفاقية الجات قد كانت كياناً مؤقتاً وإطاراً مؤقتاً حتى تحولت مع مطلع جانفي 1995م إلى منظمة التجارة العالمية، إلاَّ أنَّها قد احتلت مكانتها بين المؤسسات والمنظمات العالمية، وأصبحت إحدى الاتفاقات التابعة للأمم المتحدة والمنبثقة عنها، تتشابه في الخط العام لتوجهاتها مع كل المؤسسات المالية الأخرى، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، في أنَّها تتقيد بالخط العام المتمثل في تحرير النظام العالمي تجارياً (الجات)، ونقدياً (صندوق النقد الدولي)، ومالياً (البنك الدولي للإنشاء والتعمير).

المطلب الثاني: اتفاقية" الجات" كبديل مؤقت لقيام" منظمة التجارة العالمية"

بدأت الاتفاقيات في جنيف عام 1947م، على أساس ثنائي لتخفيض القيود الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول أطراف التفاوض وفقاً لمبدأ سلعة مقابل سلعة، ثم تمَّ تجميع هذه الاتفاقيات الثنائية في إطار اتفاقية متعددة الأطراف، عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، [3]والتي بدأت عملها كاتفاقية مؤقتة. [4] ولمَّا رفض الكونجرس الأمريكي في عام 1950م الموافقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية، زالت الصفة المؤقتة عن الجات، وكان السبب في استمرارها هو صعوبة التوصل الى بديل لها، كما أنَّها لم تكن منظمة دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.[5]

فما هي الإنجازات المحققة تحت مظلة الجات؟.

---

[1] **جاك .ج بولاك** – ترجمة **أحمد منيب**" البنك الدولي و صندوق النقد الدولي " الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية2001، ص3.

[2] **د. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي** " التنمية الاقتصادية "الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص281.

[3] **د. محمد عمر أبو دوح** " منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية " الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص19، ص20

[4] "World Trade Organization"3 rd edition, Previously published as "Trading into the Future" September 2003, revised October2005, P12.
http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/understanding_e.doc «le:07/03/2006 »

[5] **صلاح الدين حسن السيسي** " القطاع المصرفي الوطني " الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة 2003، ص106

أولا: الانجازات المحققة تحت مظلة الجات

كان الهدف الأساسي منذ توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) عام 1947، هو تحرير تجارة السلع تصديراً واستيراداً، وتوفير الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، ومن ثم حفلت الفترة 1948م-1964م، بعقد خمس (5) مؤتمرات، دارت جميعها حول وسائل تحقيق هدف التجارة الدولية، ثم انعقد المؤتمر السادس للاتفاقية المعروف باسم "جولة كينيدي"، ثم انعقاد المؤتمر السابع والمعروف باسم "جولة طوكيو" واستمر انعقاد هذا المؤتمر أربعة أعوام.[1]

والجدول التالي، يوضح ملخص لهذه الجولات وتاريخها وموضوعات التفاوض وعدد الدول المشاركة:

جدول رقم (1-1): ملخص لجولات اتفاقية الجات

السنة	المكان	موضوع التفاوض	عدد الدول المشاركة
1947م	جنيف	قيود التعريفات الجمركية	23
1949م	أنسي	قيود التعريفات الجمركية	13
1951م	توركاي	قيود التعريفات الجمركية	38
1956م	جنيف	قيود التعريفات الجمركية	26
1960م-1961م	ديلون	قيود التعريفات الجمركية	26
1964م-1967م	كينيدي	قيود التعريفات الجمركية والاجراءات ضد الاغراق	62
1973م-1979م	طوكيو	قيود التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية والاطار العام للاتفاقية الجمركية	102
1986-1994م	جولة أورجواي	قيود التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية واتفاقية الخدمات والملكية الفكرية والنسيج والزراعة واتفاقية إقامة منظمة التجارة العالمية	123

المصدر : **د.محمد ناجي حسن خليفة "اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية" جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ص3**

[1] **د.حسين عمر**" الاقتصاد لكل قارئ " الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 1997 ، ص384

ثانيا: جولات المفاوضات التي سبقت جولة أورجواي 1947م-1979م

سنعرض فيما يلي، ملخصاً لهذه الجولات مع التركيز على الجولتين الأخيرتين، نظراً لأهمية النتائج التي تمخضت عنها:[1]

1- جولة جنيف " Genève" بسويسرا: استمرت هذه الجولة من أكتوبر 1947م إلى غاية جوان 1948م، وقد شارك فيها23 دولة، وأسفرت هذه المفاوضات عن امتيازات فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية، وتعتبر هذه الجولة بمثابة المفاوضات التأسيسية لاتفاقية الجات .

2- جولة أنسي" Annecy" بفرنسا: انعقدت هذه الجولة في أفريل وأوت من سنة 1949م، وقد بلغ عدد الدول المشاركة فيها 13 دولة، وتعتبر من الناحية العملية، أول جولة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات.

3- جولة توركاي "Torquay" ببريطانيا: استمرت هذه الجولة من سبتمبر 1950م إلى غاية أفريل1951م، وقد بلغ عدد الدول المشاركة فيها 38 دولة، كان هدفها السعي لتحقيق المزيد من التنازلات في الرسوم الجمركية.

4- جولة جنيف "Genève" بسويسرا: دارت هذه الجولة بين جانفي وماي سنة 1956، وكان عدد الدول المشاركة فيها هو 26 دولة.

5- جولة ديلون "Dillon" بسويسرا: انعقدت هذه الجولة من المفاوضات بين سنتي 1960م-1961م، وبلغ عدد الدول المشاركة فيها 26 دولة .

6- جولة "Kennedy" بسويسرا: انعقدت مابين ماي 1964م وجوان 1967م، عدد الدول المشاركة فيها وصل إلى 62 دولة، اهتمت المفاوضات بتغطية جميع أنواع السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية والمواد الأولية للوصول إلى الأسواق العالمية، مع التركيز على مناقشة الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل نظام الحصص، كما أن أساس هذه المفاوضات يتركز حول الجدال الخاص بتخفيض التعريفة الجمركية بأقل عدد من الاستثناءات.[2]

7- جولة "Tokyo" بسويسرا: انعقدت بين سبتمبر 1973م ونوفمبر1979م، وصل عدد الدول المشاركة في هذه الجولة إلى 102 دولة.

---

[1] **ROLAND SEROUSSI** " GAAT , FMI ,ET LA BANQUE MONDIALE , LES NOUVAUX GENDARMES DU MONDE" DUNODE, 1994, PARIS, P31

[2] **أ.نادية يوسف بن يوسف**" منظمة التجارة العالمية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية " مجلة دراسات، العدد11،2002

le:http://www.dirasaat.com/11/3-2.html 2006/03/ 26

وقد واكبت جولة كينيدي، عدداً من التطورات الاقتصادية العالمية التي أملت على إدارة الرئيس جون كينيدي، ضرورة انتهاج سياسة تجارية جديدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية المتمثلة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في جانب، ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية في جانب آخر، بل أنَّ انتهاج الجماعة الاقتصادية الأوروبية لسياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، يعتبر تحدياً في مواجهة الاقتصاد الأمريكي.

أماَّ فيما يخص **جولة أورجواي (1986م-1993م)**، فإنَّ هذ الجولة كانت أطول الجولات، [1] وقد بدأت في سبتمبر1986، وكان المفروض أن تنتهي في ديسمبر 1990، لكنها عاودت الاجتماع مرة أخرى في شهر مارس1991، والتي انتهت في ديسمبر 1993، وتعتبر أيضاً من أكبر الجولات طموحاً ،[2]كما سنوضح ذلك بنوع من التفصيل.

ثالثا: اتفاقية الجات نتيجة جولة أورجواي1986م-1994م

إنَّ الدعوة إلى جولة الأورجواي، كانت من قبل الدول المتقدمة، وذلك حرصاً منها على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي، وتتمثل أهم الدوافع لانعقاد هذه الجولة، في ازدياد حدَّة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية وعلى أسواقها المحلية من المنافسة .

وقد كان من أهم نتائج هذا الصراع، هو انتشار السياسات الحمائية بشكل واسع، وخصوصاً من خلال القيود غير التعريفية، إلى جانب التحايل على قواعد اتفاقية الجات، ممَّا أدَّى إلى ظهور عدَّة نزاعات تجارية بين الدول المتعاقدة، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة إلى تقوية قدرة الاتفاقية على حلّ هذه المنازعات.[3]

وانتهت جولة أورجواي في 15أفريل1994م، بإمضاء اتفاقية مراكش (المغرب)، والتي من أهم ماخلصت له هو:[4]

- تخفيض الحقوق الجمركية بنسبة 40 % من قبل الدُّول الصناعية؛

- توسيع قواعد المنظمة الدولية للتعاريف الجمركية والتجارة لقطاعات جديدة (النسيج، القماش، الزراعة، الملكية الفكرية والخدمات)، وخلق منظمة عالمية للتجارة التي تكون مؤسسة دائمة تعوض حينها الإتفاق المؤقت للمنظمة الدولية للتعاريف الجمركية والتجارية.

لقد تمخضت عن جولة أورجواي جملة من الإتفاقات، يمكن استعراضها على النحو التالي:

---

[1] **د.عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله** "آثار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بين التفاؤل والتشاؤم" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الثاني ماي2005، جامعة الشلف 2005، ص54.

[2] **د. أسامة الفولي ،د. مجدي محمود شهاب** " مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية " دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، ص210ص211

[3] **إبراهيم العيسوي** " الجات وأخواتها " الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص45

[4] **د.شوام بوشامة** "مدخل في الاقتصاد العام " الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع ،وهران 2001، ص522 ،ص523

1-الاتفاقية الزراعية: وفيما يلي، نتعرض لأهم ما تمَّ التوصل إليه من اتفاقات بشأن السلع الزراعية:

– فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، تمَّ الاتفاق على أن تأخذ البلدان المتقدمة في الاعتبار الأوضاع الخاصة للبلدان النامية المتعاقدة واحتياجاتها، وذلك عن طريق زيادة الفرص وشروط التوصل إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لهذه البلدان، ومراعاة الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة، والعمل على منح البلدان النامية معاملة خاصة متميزة، وتحديد البلدان المستوردة الصافية للغذاء .

– تحويل جميع الحوافز والعوائق بخصوص تجارة السلع الزراعية إلى تعريفة جمركية؛

– تخفيض نسبة التعريفة على السلع الزراعية، بعد تحويل جميع العوائق إلى 36% من قبل الدول المتقدمة وخلال 6 سنوات، وبنسبة 24% بالنسبة للدول النامية خلال مدّة 10 سنوات؛[1]

– تبني الدول الأعضاء قواعد خاصة بالوقاية الصحية وحماية النباتات، بشرط ألَّا تتحول فيما بعد إلى سلاح حمائي؛

– خفض الدعم المحلي للزراعة.

2- اتفاقية السلع الصناعية: لقد تمخض عن جولة أورجواي، اتفاق بتخفيض التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية بنسب مختلفة بلغت وسطياً 38% عن مستواها في عام 1947م، بحيث أصبحت التعريفات الجمركية في عام 1994م، لا تتعدَّى بالمتوسط 3.9% من قيمة السلع المستوردة، بعد أن كانت في عام 1947م تبلغ 6.3% .

3- اتفاق تحرير تجارة المنسوجات والملابس: تنص على دمج تجارة المنسوجات والملابس في اتفاقية الجات1994م، على مراحل خلال مدة 10 سنوات بدءاً من دخول اتفاقية الجات حيز التنفيذ في عام1995م.

4- التجارة في الخدمات: بات واضحاً منذ انتهاء جولة طوكيو من جولات الجات عام 1979م، نية الولايات المتحدة واليابان في إدراج حرية التجارة في الخدمات، لكن لم يستطيعوا حشد تأييد الدول الأوروبية إلا في عام 1983م، ثم قاموا مجتمعين بالضغط لإدراجه في جولة أوروجواي 1985م، وقد رفضته آنذاك كافة دول العالم النامي، ولكن مع انهيار الكتلة الشرقية أخذ اتجاه الموافقة على القرار دفعة قوية أدَّت إلى الموافقة في عام1993م، وتوقيع الاتفاقية من وفود 124 دولة من بينها 8 دول عربية من بينها مصر، الكويتم، البحرين، المغرب وتونس.[2]

---

[1] **سامية بوطمين** "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة" مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية،جامعة الجزائر2001،ص20

[2] "أسواق التامين العربية و تحرير التجارة في الخدمات" أوراق عربية،
http://www.insureegypt.com/Arab%20Market%20&%20GATT.htm le:2006/03/26

5- اتفاقية حماية الملكية الفكرية: تضم الاتفاقية (73) مادة، تمثل الوثائق القانونية الدولية الرئيسية لتنظيم حقوق الملكية الفكرية.[1]

6- اتفاقية إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة.

هذا عن اتفاقية الجات، فماذاعن منظمة التجارة العالمية"WTO" ؟.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية"WTO "

انتهت مفاوضات أورجواي في أفريل 1994، بتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية **T**arde **W**orld **O**rganisation في مراكش على أن يبدأ تنفيذ الاتفاقية اعتباراً من أول جانفي 1995.[2]

ومنظمة التجارة العالمية، وريثة خمسين عاماً تقريباً من الجهد الدولي الذي انطلق مع إقرار وسريان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، وهو جهد استهدف في الأساس تحرير التجارة من القيود الجمركية، والسعي لتخفيض التعريفة وفتح الأسواق الدولية أمام تدفق السلع والخدمات.[3]

فما هو مفهوم منظمة التجارة العالمية؟ وما هي أهدافها؟ وما هي أهم الأعمال التي قامت بها؟.

أولا: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة "WTO " وأهدافها

لقد كان الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية الجات، يقوم على التكتلات الإقليمية، وبسبب توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين تلك التكتلات، بات من الضروري البحث عن إطار أكبر يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات، وهو ما تمَّ الاتفاق عليه خلال جولة أورجواي وكلّل باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة،[4] التي ظهرت إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995،[5] لتحل محل اتفاقية الجات كنتيجة لكافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها المفاوضات السابقة، أنيط بها الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الأخرى.[6]

1- تعريف منظمة التجارة العالمية: ظهرت اتفاقية منظمة التجارة العالمية في 01 جانفي 1995م، بلغ عدد الدول المنظمة 148 دولة عضو، [7] وهي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة، وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة أورجواي،[8] وهي المنظمة الدولية

---

(1) **د. فلاح سعيد جبر**"انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية " الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2001،ص69

(2) **د.عبد الرحمان يسري أحمد** " قضايا اقتصادية معاصرة " الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص276

(3) **يونس عرب**"نظرة على اتفاقية التجارة الدولية " http ://www.arablaw.org التحميل :2006/02/02

(4) **THIEBAUT FLORY** « L'OMC DROIT INSTITUTIONEL » BRUXELLES , P4

(5) " The World Trade Organization " April 2005 ,Geneva , Switzerland ,P3

(6) "The Derailers'GuideTo The WTO" FOCUS ON THE GLOBAL SOUTH, section8 , p41

(7) " Repertoire relatif au Code de la normalisation de l'Accord OTC de l'OMC " Mise – à – jour 01/03/2006, p1.

(8) **سمير صارم** "معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة "، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا 2000، ص25

التي تتعامل مع القواعد العالمية للتجارة بين دول العالم ، وتؤمن عملية تدفق عملية التجارة بين الدول بيسر وسهولة، وفضّ المنازعات التجارية بين الدول من حيث تحرير أكثر للتجارة عن طريق التفاوض ، وتضمن عرض وأمان مستمر للمستهلكين وخيارات أكثر من السلع والمواد الخام والخدمات ، وتنظم التجارة بين المنتجين والمصدرين والمستوردين لأعمالهم التجارية.[1]

2- أهداف منظمة التجارة العالمية: يمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:[2]

- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية؛
- تحقيق التنمية؛
- حل المنازعات بين الدول الأعضاء؛
- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء؛
- تنظيم التجارة الدولية وتحريرها على النطاق العالمي؛[3]
- تقوية الاقتصاد العالمي، وجعل الاقتصاد العالمي يتجاوز الحدود الجغرافية ويصبح أكثر تقارباً وتكاملاً من ذي قبل. [4]

ثانيا: الأعمال التي قامت بها منظمةالتجارة العالمية"WTO"

على الرغم من قصر الفترة منذ قيام منظمة التجارة العالمية "WTO" في جانفي 1995، لكنها شهدت تطورات وإنجازات متلاحقة امتدَّت إلى مختلف أوجه الاتفاقات المبرمة بين الدُّول الأعضاء، وحتى تكون الصُّورة واضحة، فإنَّه ينبغي استعراض أبرز انجازات المنظمة على النَّحو التالي:[5]

1- تجارة الخدمات: قام مجلس تجارة الخدمات في اجتماعه المنعقد في 05 مارس 1997، بالمصادقة على اتفاق تطبيق برنامج العمل المذكور بتقرير المجلس العام، وهذا البرنامج يتضمن ثلاث نقاط:

– وضع برنامج تبادل المعلومات، الذي يهدف إلى التيسير في تقديم بيانات عن القوانين والتعليمات الادارية والسياسات المؤثرة في تجارة الخدمات؛

---

(1) دون اسم الناشر "منظمة التجارة العالمية " على شبكة الانترنت:
http://www.hawamir.com/forum/archive/index.php?t-2288.html « le : 01/03/2006 »

(2) **BERANGERE TAXIL** " L'OMC ET LES PAYS EN DEVLOPPMENT " PARIS , 1998 P29

(3) **زديك الطاهر** " تطور موقف الجزائر من التنظيم الدولي للتجارة على المستويين العالمي و الجهوي" أطروحة ماجستير غير منشورة، في الحقوق، جامعة الجزائر 2004، ص12.

(4) **رميدي عبد الوهاب**" واقع الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001، ص41.

(5) **فضل علي مثني** " الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية " مرجع سبق ذكره، ص90ص99ص100

– يجب على المجلس أن ينظر إلى المقاييس الخاصة بإجراءات ومتطلبات التوصيف، قبل البدء في المرحلة التالية للمفاوضات عن التحرير؛

– الخطوط الإرشادية عن المفاوضات في المستقبل المعدلة بالمادة (19) من اتفاقية الجات.

2- اتفاقية تحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات: الهدف إزالة جميع أشكال التعريفات الجمركية بحلول عام 2000، عن كافة منتجات الكمبيوتر والإتصالات والإعلام وبرامج المعلومات .

3- الخدمات المالية: يتم الإتفاق على تحسين وتعديل وإلغاء بعض التزامات الخدمات المالية .

4- الخدمات المهنية: تأسس الحزب العامل للخدمات المهنية في عام 1995، في سبيل تنفيذ برنامج العمل حول التنظيم المحلي المقرر بالمادة السادسة من اتفاقية الجات.

5- السِّمات التجارية لحقوق الملكية الفكرية: يعتمد على الإعتراف بأنَّ قيمة السلع والخدمات يعتمد على الخبرة والمعرفة الفنية.

6- حلّ المنازعات: لقد باشرت المنظمة منذ إنشائها في مطلع جانفي 1995، نشاطها في مجال حلّ المنازعات التجارية بين الدُّول أعضاء المنظمة، ووفقاً لما نصّ عليه اتفاق حلّ المنازعات، فإنَّه يحق للعضو المتضرر من طرف عضو آخر أو أكثر من عضو لأي نوع من أنواع الاتفاقات المبرمة والتي تقع في إطار منظمة التجارة العالمية، أن يرفع دعوى إلى منظمة التجارة العالمية ممثلة بالمجلس العام وذلك بعد استنفاذ فرص التوصل إلى حلّ ودي يتلاءم مع روح الاتفاقات، وعندها يتم تشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع، واقتراح صيغة الحكم الذي يتناسب مع مضمون الدعوى.

هذا عن الأعمال التي قامت بها المنظمة، فماذا عن مستقبلها؟.

ثالثا: مستقبل منظمة التجارة العالمية

منذ انتهاء دورة أورجواي للمفاوضات الدولية التجارية متعددة الأطراف، وما تمخض عنها من إبرام اتفاقية الجات متعددة الأطراف ، اتجه الاهتمام بدراسة آثار هذه الإتفاقيات على كل من مجمل ومفردات التجارة العالمية لكل دولة أو مجموعة من الدول.

وممَّا لا شك فيه، بأنَّ اتفاقات الجات الجديدة ذات آثار هامة وبالذات بالنسبة للدول النامية.

– فإلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة المصدرة لهذه المنتجات، سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد المنتجات الزراعية، وما لذلك من تأثير سلبي على الميزان التجاري.

– كذلك، فإنَّ فتح باب المنافسة الكاملة لسوق المنسوجات والملابس، سيؤدي إلى تزايد المنافسة من المنتجين أصحاب التكاليف الأقل، وسيتعرض قطاع المنسوجات والملابس للدول ومنها **الدول العربية** إلى تغيرات هيكلية عميقة على أساس تقسيم دولي جديد للعمل في هذه الصناعة .

– إنَّ ماتقدم، يثبت أنَّه لا يمكن إغفال آثار اتفاقات الجات الجديدة على اقتصاديات الدول، وبالذات النامية منها، غير أنَّ التعامل مع هذه الآثار لابد أن يتجاوز مرحلة تسجيل ورصد وتحليل هذه الآثار، بأن يتم البحث عن إمكانية التعامل معها ومواجهتها من الناحية العملية في إطار منظمة التجارة العالمية .

يمكن لمس أبعاد التعامل مع آثار اتفاقات الجات الجديدة في كل من النطاق الوطني والنطاق الدولي، ففي النطاق الوطني بصدد كل دولة، فإنَّه لابد من اتباع السياسات واتخاذ التدابير اللَّازمة للتكيف وللتطابق مع ما تضمنته الإتفاقات من قواعد، حتى لاتقع الدول تحت طائلة مخالفة هذه الاتفاقات .

أماَّ في المجال الدولي، فإنَّ منظمة التجارة يجب عليها أن تعمل على احترام الدول الأعضاء جميعها للاتفاقات المبرمة، مع مراعاة الظروف الخاصة بدول أو أوضاع معينة، وفقاً للحلول التي تمَّ إقرارها في اتفاقات الجات 1994م، وعدم إغفال الدور المؤثر للدول في المنظمة، لذا يصبح مستقبل منظمة التجارة العالمية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنوعين من التحديات:

أحدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والأخرى ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كل المسائل محل التنظيم الدولي.[1]

ومهما كانت التحديات، فإنَّه يظل للمنظمة من عناصر القوة ما يكفل لها المقدرة على مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها .

وأخيراً، ينبغي على الدُّول النامية–وبخاصة العربية منها– في عصر التكتلات التجارية، الإنضواء تحت نطاق أحد صور التكامل الاقليمي، منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي. الأمر الذي يكفل للدول النامية القدرة على المنافسة مع الدول المتقدمة والإعفاء من تطبيق نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على العلاقات فيما بينها، طبقاً للمادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

[1] **فضل علي مثني** " الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية " مرجع سبق ذكره، ص116، ص122

المبحث الثاني:
ظهور التكتلات الاقتصادية والترتيبات الاقليمية الجديدة

يعتبر الإتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة ، بين مجموعة من الدُّول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً، وثقافياً وحضارياً وتاريخياً والتي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة، من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ولقد شهدت نهايات القرن العشرين تزايداً كبيراً نحو التكتل* والإندماج، بين الدول التي يتوافر لديها حد أدنى من مقومات التجانس الاقتصادي، ويكفي للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الإقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة وتعميق ظاهرة العولمة، أنَّ إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995م، تشير إلى أنَّه توجد على مستوى العالم حوالي 45% من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على 85% من التجارة العالمية.(1)

وفي محاولة منا لمعرفة مدى انعكاس هذا التحول نحو التكتلات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية، باعتبار هذا الوضع يمثل تحدياً خطيراً لها –كما سنعرف في فصول لاحقة– والتي لم تتمكن من وضع إطار منهجي متكامل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وبالضبط "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، سنتعرض من خلال هذا المبحث لأهم التكتلات الاقتصادية العملاقة، وفق التحليل التالي:

*ويتكون هذا المسار (التكتل) من ثلاث مراحل أساسية قبل الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي هي:

– **منطقة تجارة حرة أو تبادل حر:** وتتميز بإلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة

– **الاتحاد الجمركي:** حركة السلع حرة بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية لكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه بقية دول العالم.

– **السوق المشتركة:** إضافة إلى ميزات منطقة التبادل الحر والاتحاد الجمركي، يتم إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

– **اتحاد أو تكتل اقتصادي:** إضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، تشمل هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وحتى الاجتماعية.

(1) **كريم نعمه النووي** " آفاق العولمة في البلدان النامية" دار الإصدار البلغارية، الحوار المتمدن، العدد 1486، بلغاريا2005:
http:www.rezegar.com2006/02/ 27

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبيEU

التكتل الاقتصادي الأوروبي، واحد من التكتلات الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد الحديث،[1] وقد كان للإتحاد الأوربي دور حاسم في نجاح عدد من دورات المفاوضات التي تمت في إطار الجات، وكان المحرك الأول في دفع دورة أورجواي التي بدأت عام 1986، والتي أدخلت التجارة في المنتجات الزراعية والخدمات في إطارالمفاوضات للمرة الأولى.[2]

ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي، فإنَّه يمكن تناوله من حيث الحجم والإمكانيات، والنشأة والمراحل المتعلقة بالتطور وأهم الأهداف المنشودة منه وفق التحليل التالي:

أولا: الحجم والإمكانيات

لقد تحول الإتحاد الأوربي إلى قمة بشرية وطبيعية واقتصادية هائلة، خاصة بعد تطبيق معاهدة نيس إبتداءا من 13 جانفي 2004، والتي ساهمت في توسيع حجم الإتحاد ليضم بالإضافة إلى 15 دولة رئيسية وهي: ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، فرنسا، فنلندا، لوكسمبورغ، النمسا، هولندا، اليونان، بريطانيا، الدانمرك، السويد وإسبانيا، إضافة إلى 10 دول أخرى وهي قبرص، جمهورية التشيك، استونيا وهنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا. ليصبح بذلك التكتل الاقتصادي الأوربي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم (27 دولة عضو)، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية وفي حجم الناتج الإجمالي العالمي وعدد السكان، حيث يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1150 مليار دولار، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية.

ويعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي، أضخم سوق اقتصادي داخلي، حيث يبلغ عدد السكان 450 مليون نسمة، بمتوسط دخل فردي مرتفع نسبيا، ويمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة.

ونلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوربي، يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحالي.[3]

---

[1] **أوسرير منور**" مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية " الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصاديةالجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" جامعة بومرداس : 23/22 أفريل 2003

[2] **د. سمير محمد عبد العزيز** " التكتلات الاقتصادية الاقليمية في ظل العولمة " الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية2001، ص168.

أنظر أيضاً: **بلغنو سمية** "ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية و آثارها على المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2001،ص92،ص93.

[3] **د. عبد المطلب عبد الحميد** " النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر " الطبعة الأولى، مجموعةالنيل العربية،القاهرة 2003، ص 121 .

ثانيا:النشأة ومراحل التطور

يمكن إرجاع بدايات الإتحاد الأوربي، إلى جماعة الفحم والصلب الأوربية التي أنشأت عام 1956م، وأدى ذلك إلى معلمين رئيسيين آخرين من معالم التقارب الحقيقي وهما: معاهدة روما 1957م، والتي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي إتحاد جمركي له رسوم جمركية خارجية مشتركة وسياسة زراعية مشتركة، والمرسوم الأوربي الموحد 1986م، الذي ألزم جميع الأعضاء بإيجاد سوق واحدة للإتحاد الأوربي للسلع والخدمات ورأس المال والعمل.[1]

ويمكن تلخيص الأحداث التي عملت على تشكيل الإتحاد الأوربي في المراحل التالية:

* 1945م، نهاية الحرب العالمية الثانية والحلفاء يحتلون برلين؛

* 1947م، "الستار الحديدي" في ظل الحرب الباردة يقسم أوربا إلى غرب وشرق؛

* 1950م، وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان يقترح تكامل صناعات الفحم والصلب في أوربا الغربية؛

* 1952م، تم إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوربية والتي ضمت 06 دول أعضاء هي بلجيكا، ألمانيا الغربية، لوكسمبورغ، فرنسا، إيطاليا و هولندا؛ [2]

* 1957م، وقع الأعضاء الستة في جماعة الفحم والصلب الأوربية معاهدة روما، وبذلك أنشؤوا جماعة الطاقة الذرية الأوربية والجماعة الاقتصادية الأوربية؛[3]

* 1967م، اندماج جماعة الفحم والصلب الأوربية وجماعة الطاقة الذرية الأوربية والجماعة الاقتصادية الأوربية، وإنشاء مفوضية واحدة ومجلس وزاري واحد؛[4]

* 1973م، الدانمرك وإيرلندا والمملكة المتحدة، ينضمون إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية؛

* 1979م، أول انتخابات مباشرة للبرلمان الأوربي؛

* 1981م، اليونان تنظم إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية؛

*1986م، إسبانيا والبرتغال تنضمان إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية، كما ألزم المرسوم الأوربي الموحد جميع الأعضاء بالعمل على تحقيق سوق واحدة للسلع والخدمات ورأس المال والعمل؛

* 1989م، سقوط جدار برلين؛

---

[1] مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلد 41، عدد 02 يونيه 2004، ص3.

[2] **د.عبد المطلب عبد الحميد**"النظام العالمي الاقتصادي الجديد و آفاقه المستقبلية" مرجع سابق الذكر،ص124.

[3] **سليمان ناصر** "التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"مجلة الباحث، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2001، ص88.

[4] **زينب حسن عوض الله** "الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا" دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية1999، ص146.

* 1992م، معاهدة ماستريخت تنشئ الإتحاد الأوروبي، الذي يستهدف إقامة إتحاد اقتصادي ونقدي بعملة واحدة يديرها البنك المركزي الأوربي؛

* 1995م، انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الإتحاد الاقتصادي الأوربي؛

* 1997م، وافق أعضاء الإتحاد الأوربي على ميثاق تحقيق الاستقرار والنمو؛

* 1999م، أصبح الاتحاد الاقتصادي والنقدي واليورو حقيقة واقعة، بأسعار صرف محددة على نحو لا رجعة فيه للبلدان الأعضاء مقابل اليورو؛

* 2001م، عملة اليورو الورقية والمعدنية تحل محل العملات الوطنية لـــ 12 دولة أوربية اعتبارا من أول جانفي؛

* 2003م، معاهدة نيس تدخل حيز التنفيذ، وتضع بذلك قواعد للكيفية التي سيعمل بها الإتحاد الأوربي بعد توسيعه؛

* ماي 2004م، ينضم 10 أعضاء جدد إلى الإتحاد الأوربي وهم: قبرص، جمهورية التشيك، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا.[1]

ثالثا: الأهداف المنشودة

بالإضافة إلى ما تم تحليله عبر مراحل التطور المختلفة للتكتل الاقتصادي الأوربي، فإنَّه يمكن رصد الأهداف التالية لهذا التكتل الاقتصادي:

- خلق سوق تجارية موحدة، وذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، و إلغاء القيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي؛

- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق، وتفاعل قوى العرض والطلب، واحترام مبدأ المنافسة، وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية؛

- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوربي من مرحلة التكامل والتنسيق، إلى مرحلة الاندماج الفعلي، بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد، ويعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي؛

- تدعيم قوة العملة الأوربية الموحدة "الأورو"، وتعزيز مكانتها الدولية، عن طريق تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في الإتحاد؛

- العمل على استدامة معدلات الرفاه الاجتماعي التي تعرفها المنطقة.

---

[1] **فرج شعبان**" التجارة والاستثمار البينيان كمد خلين للتكامل الاقتصادي العربي" مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف2005، ص.38

وتقوم على تحقيق هذه الأهداف، آلية تنظيمية متكاملة من المؤسسات المشتركة، والتي تعمل على تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي وزيادة فعالية هذا التكامل، حيث توجد مجموعة من المؤسسات الأوربية الموحدة وهي :[1](المجلس الأوربي، البرلمان الأوربي، اللجنة الأوربية المشتركة " المفوضية العليا"، المجلس الوزاري"القمة الأوربية"، محكمة العدل الأوربية، مجلس المدققين" دائرة أو جهاز المراقبة"، بنك الاستثمار الأوربي، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي).

وفي الأخير؛ ومن خلال هذا العرض المختصر لمسار الاتحاد الأوربي، يمكن القول بأنّه حقق ما لم يحققه أي تكامل اقتصادي آخر، بحيث وصل للوحدة النقدية، ويعمل على تحقيق الوحدة السياسية، وبهذا أصبح يمثل النموذج الرائد للتكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني : التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "نافتا"

يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بالنافتا" NAFTA"، وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ولذلك فإنَّ هذا التكتل الاقتصادي يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي ، حيث أنَّ التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. ويضم التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية،كندا، المكسيك، وهي دول متباينة اقتصادياً واجتماعياً. وهذا التكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية الذين قد ينضموا إليه في المستقبل[2].

وفيما يلي، سنحاول إلقاء الضوء على هذا التكتل بنوع من التفصيل من حيث النشأة والحجم والإمكانيات والمجالات والأهداف، وكذا المزايا التي ستعود على أطراف التكتل:

أولا: نشأة التكتل الاقتصادي"NAFTA "

بدأ سريان اتفاقية نا فتاNAFTA في أول يناير/جانفي 1994، بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك لتشمل إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو تسعة آلاف سلعة خلال 15عاماً، وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك.[3]

وقد أدَّت اتفاقية نافتا إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت عام 1989، بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ففي مارس1990م، أعلنت إدارة بوش أنَّ حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك قد

---

[1] **صلاح الدين حسن السيسي**" الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)"عالم الكتاب، مصر 2003،ص78.

[2] **د. عبد المطلب عبد الحميد** " النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" المرجع السابق، ص 128ص129.

[3] **عياد محمد سمير**"مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"مذكرة ماجستير غير منشورة، في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر2004، ص92.

بدأتا محادثات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق تجاري حر مماثل للإتفاق الذي تم توقيعه في كندا، وفي جويلية 1991م، قامت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق تجارة حرة خاصة بأمريكا الشمالية، وقد تم إقرار هذا الاتفاق في أوت والتوقيع عليه في ديسمبر 1992، وصدق عليه الكونجرس الأمريكي في نوفمبر 1993م، بعد خلافات داخلية بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدُّول الأعضاء. ونظراً لهذا التباين، فإنَّ " **نافتا**" تترك الباب مفتوحاً أمام بلدان أمريكا اللاتينية وحوض المحيط الهادي للإنظمام إلى الإتفاقية على المدى الطويل.

ثانيا: الحجم، المجالات، الامكانيات

1- الحجم: وصل عدد دول التكتل الاقتصادي في أمريكا الشمالية، إلى ثلاث دول كما أشرنا من قبل، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ليصبح هذا التكتل من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم بعد التكتل الاقتصادي الأوروبي (إن لم يكن يساويه)من ناحية الحجم والإمكانيات.

وتشير المؤشرات، إلى أنَّ حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذا التكتل الاقتصادي، يصل إلى 6770 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية مع العالم الخارجي يصل إلى 1017 مليار دولار عام 1991، وعدد السكان يصل إلى حوالي 400 مليون نسمة،[1] ناهيك عن الإمكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، بالإضافة إلى ما تتمتع به كندا من موارد بترولية وعمالة متزايدة الإنتاجية ومنخفضة الأجور.

2- المجالات: حيث يشمل التعاون الاقتصادي في التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية **نافتا**، على عدة مجالات لعل من لأهمها:

أ- **في مجال تجارة السلع:** ويشمل تخفيض التعريفة الجمركية والتخلص من القيود الكمية بشكل مرحلي، في حوالي 9000 سلعة على مدى 15 عاما، ومن أهم السلع التي تشملها اتفاقية نافتا هي: السيارات والمنسوجات المصنوعة والمحاصيل الزراعية.

ب- في مجالي الاستثمار والطاقة: تتم معاملة المستثمرين الأجانب بنفس المعاملة التي تتم مع المستثمرين المحليين، مع بعض الاستثناءات وخلال فترات مرحلية متباينة، على أن تقوم المكسيك بفتح معظم القطاعات البتروكيماوية وتوليد الكهرباء أمام الاستثمارات الأمريكية، في مجال التنقيب عن البترول والغاز وإنتاجه وتكريره.

ج- في مجالي البيئة والعمالة: حيث يتم إنشاء وكالة في كندا، للتقصي والتحقيق في الإنتهاكات البيئية في أي من الدول الثلاث، على أن يتم فرض غرامات أو عقوبات تجارية على الدول التي تفشل في تطبيق قوانينها

---

[1] **خليفة موراد**، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات " مذكرة ماجستير غير منشورة، في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر،باتنة2005، ص204.

البيئية ووضعها موضع التنفيذ، ومن ناحية أخرى يتم انشاء وكالة في واشنطن للتقصي والتحقيق في انتهاكات العمل، إذا ماوافقت دولتان من الدول الثلاث على ذلك، كما سيتم فرض غرامات وعقوبات تجارية، إذا فشلت أي دولة في تطبيق قواعد ولوائح تأمين العمال وقوانين تشغيل الأطفال، وأنظمة الحد الأدنى للأجور.

د- في مجال تجارة الخدمات: تتضمن الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية مزايا تنافسية في هذا المجال، وهو ما يضمن تدفق الاستثمارات الأمريكية عبر التكتل الاقتصادي وحصوله على حقوق المواطنة الاقتصادية.[1]

ثالثا: الأهداف والمزايا التي تعود على أطراف التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية

يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الأهداف: يسعى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء؛

- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الإستثمارات، بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي؛[2]

- زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك، لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية؛

- علاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين؛

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة؛

- زيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات؛

2- المزايا: يمكن إيضاح المزايا على مستوى كل دولة على النحو التالي:

أ- **المكسيك:** تشير الكثير من الآراء، إلى أن المكسيك قد تكون هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، حيث أن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك، ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطورها الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تجني المزايا التالية:

- زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها، وفي نفس الوقت تصدير اليد العاملة المتوافرة لديها؛

- إنَّ تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيره من المجالات، سيزيد معدلات النمو، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية؛

---

[1] **د. عبد المطلب عبد الحميد** " النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" المرجع السابق، ص129.

[2] **محمد نبيل جامع** "اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي" دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص08.

– الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك؛

– زيادة إنتاجية العامل المكسيكي، نظراً لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للإستثمارات، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

ب– بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

– فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك وكندا؛

– زيادة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية، حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2.5 مليار دولار سنويا؛

– زيادة معدلات التوظيف، وزيادة متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية؛

– اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية، نظراً للإستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ج– بالنسبة لكندا:

– فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية، وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول التكتل؛

– الاستفادة من الأيدي العاملة والمتوافرة بالمكسيك؛

– زيادة معدلات التوظيف وزيادة متوسط الأجور.

ونظراً لتوقعات هيمنة التكتلات الاقتصادية العملاقة، فإنَّ النصف الغربي للكرة الأرضية بما يميزه من أسواق كبيرة، سيكون من أكبر المنافسين، وخاصة إذا علمنا بأنَّ المكسيك هي بمثابة مفتاح أسواق أمريكا اللاتينية، وإلَّا فما الذي جعل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تضمانها إلى الاتفاقية، سوى خلق سوق تمتد من كندا إلى الشيلي.

المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي الأسياوي (الآسيان والأبيك)

يمكن القول أن التكتل الاقتصادي الأسيوي لازال في طور التكوين، إلا أنَّ هناك تطوراً وتغيراً مستمراً في هذا الإتجاه، وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية، وفي هذا الإطار يمكن أن نجد أنَّ هناك محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك:

* المحور الأول: يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق آسيا المعروف باسم الأسيان ASEAN.

* والمحورالثاني: نجده في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة اختصاراً باسم APEC.

أولا: رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN

أنشأت هذه الرابطة والتكتل بين5 دول هي تايلاندا، سنغافورة، ماليزيا، بروتاي وأندونيسيا، كنوع من الحلف السياسي في08 أوت1967م،[1] في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة الفتنام وكمبوديا واللاووس وبورما، ولذلك ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، خاصة بسبب القلق المشترك الذي استشعرته دول المجموعة من الأضرار الشديدة للسياسات الحمائية المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا اتجاه صادرات تلك الدول، وبالتالي أكدت الرابطة على تصميمها على محاربة الممارسات التجارية غير المنصفة، التي تواجهها من الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وإيجاد مدخل مشترك لإنهاء الظُّلم الواقع على تلك الدول من القيود الكمية المباشرة وغير المباشرة المفروضة على صادراتها .

ومن هنا، كان إنشاء تكتل اقتصادي تجاري من دول الرابطة (الأسيان) في جويلية عام 1990، لتعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري.[2]

ثانيا: التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية APEC

تتكون هذه الجماعة من 12 دولة على رأسها اليابان، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا ويزلندا وكوريا الجنوبية ودول رابطة الآسيان، وتقترب فكرة هذه الجماعة من النادي الاقتصادي الذي يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية، وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية، بدون إلتزام مقنن مسبق فيما بينها، وقد يبرز

---

(1) "Association des Nations du Sud-Est asiatique" http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/asie/ASEAN.htm Page consulteé le:18/12/2006.

(2) **Kofi Annan** "Vue d'ensemble ASSOCIATION DES NATIONS ASIATIQUES DU SUD-EST"http://translate.google.com/translate?hl=fr&sl=en&u=http://www.aseansec.org/64.htm&sa=X&oi=translate&resnum=2&ct=result&prev=/search%3Fq%3D%2522Asean%2522%26hl%3Dfr%26lr%3D%26sa%3DG Page consulteé le:18/12/2006.

اتجاه تحويل هذا المنتدى إلى نوع من التجمع الاقتصادي عام 1989،[1] كرد فعل مباشر للإعلان عن السَّعي إلى إقامة مشروع أوروبا عام 1992، وقد تم بحث الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التجمع الاقتصادي للدول الإثني عشر(12)، في المنتدى الاقتصادي **APEC** لبحث اقتراب أستراليا في جانفي 1991، لإنشاء تجمع اقتصادي له سكريتارية دائمة.

إضافة إلى تجربة الإتحاد الأوروبي التي تم التطرق إليها، وتجربة التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا، والتكتل الاقتصادي الآسيوي، هناك عدة تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي، كتكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبيةMERCOSUR، والسوق الافريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقياCOMMESEA.

وتجدر الاشارة، إلى أنَّ هذه التكتلات تتسم بالتفاوت والإختلاف فيما بينها، سواءً من حيث أهداف كل تكتل، أو من حيث مدى إلتزام دول أطراف التكتل بتنفيذ الاتفاقيات، ويعتبر الإتحاد الأوربي النموذج الرائد للتكامل الاقتصادي، لأنّه حقق ما لم يحققه أي تكتل اقتصادي من قبل، حيث وصل إلى تحقيق الوحدة النقدية وحالياً يطمح لتحقيق الوحدة السياسية.

وفي ضوء هذا التحليل؛ وإذا كانت الدول المتقدمة تسعى إلى بناء التكتلات وهي قوية منفردة فالدول النامية أولى وأجدر بالسعي بكل ما أوتيت من وسائل لإنشاء مثل هذه التكتلات.

---

[1] **Wikipédia** "Coopération économique pour l'Asie-Pacifique" page consulteé le: 18/12/2006 http://fr.wikipedia.org/wiki/Coop%C3%A9ration_%C3%A9conomique_pour_l'Asie-Pacifique

* سيتم التعرض لها بنوع من التفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث، ص89.

المبحث الثالث:

تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

شهدت الحياة الاقتصادية والتجارية في العالم، تطورات متعددة وتحولات هائلة، تطلبت تطبيق العديد من الآليات الجديدة، مثل المفاضات والتحالفات والإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول أو الشركات عبر القارات، [1] وتمثل هذه الشركات أحد العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي، فمنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر ، شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائداً .

وبعد مرحلة الحرب العالمية الثانية تزايد عدد هذه الشركات ، وازدادت فروعها في العالم .[2] وأصبحت تمثل أهم الملامح الرئيسية للاقتصاد العالمي، والفاعل الرئيسي في عملية تدويل الانتاج على المستوى العالمي [3].

ولعل ذلك ما يجعلنا نتناول هذه الشركات بالدراسة والتحليل من حيث: مفهومها؟ خصائصها؟ ومدى تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟. وذلك وفق ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيةِ

لقد أدَّى تحرير التجارة والاستثمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى قيام الشركات متعددة الجنسيةِ ونموها السريع .[4] وتعتبر هذه الشركات من أكثر الأنماط تعبيراً عن الاقتصاد المعولم، فهي تتربع في ظل التقسيم الدولي الجديد للعمل على إمكانيات مادية وبشرية هائلة، يمتد بعضها إلى أقصى بقاع العالم. [5]

---

(1) **د. فريد النجار** " التحالفات الاستراتيجيةِ " الطبعة الأولى، ايتراك، القاهرة 1999، ص14 .

(2) **عبد القادر عزوز** " الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي" يومية الجماهير، حلب، الاربعاء 2006/3/8
من موقع الانترنت : http://jamahir.alwehda.gov.sy

(3) **د.أسامة محمد الفولي، د. مجدي محمود شهاب** "مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية "دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية1997،ص21

(4) **سي بي راو** ، ترجمة : **عبد الحكم أحمد الخزامي** " العولمة وأبعادها الادارية " الطبعة الاولى، دار الفجر، القاهرة 2003، ص25

(5) **د. محمد سعيد نابلسي** " المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي" مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد 77، أكتوبر 2000، من موقع الانترنت: http://www.arabipu.org/ ، التحميل : 2006/03/26

أولا: التمييز بين الشركات متعددة الجنسيات ومختلف الأشكال الأخرى

يقع الكثير في الخلط بين الشركات المتعددة الجنسيات، وبين ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا رباط لا محلَّ له. [1] حيث يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات رؤوس الأموال، ومدى حجم تحركاتها وتأثيرها على الاقتصاد،[2] بينما الشركات المتعددة الجنسيات، تمارس مراقبة واسعة وشاملة لكل الموارد، خاصة منها المتعلقة بالتجديد والإبتكار والبحث والتكوين.[3]

وبالتالي؛ فليس كل استثمار وافد من الخارج بالضرورة صادر عن شركة من هذا النوع، ومن أمثلة ذلك، استثمار من دولة عربية في دولة عربية أخرى، الشركات المشتركة بين الحكومات العربية أو بين أفراد القطاع الخاص في أكثر من دولة واحدة .

وبالمقابل؛ ليس صحيحاً دائما أنَّ الشركة المتعددة الجنسية لا تدخل دولة بدون استثمار جديد، فكثيراً ما يكفي أن تساهم بالإسم التجاري على أسهم في مقابل المعرفة الفنية والإدارية .

وتختلف الشَّركات المتعددة الجنسيات، عن الشركات الأخرى، في أنَّها يكون لها مقراً رئيسياً في بلد ما – عادة دولة متقدمة اقتصادياً– ويكون نشاطها في الخارج في دولة أو أكثر[4] .

ثانيا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

إنَّ تسمية الشركات بالمتعددة الجنسيات، في الحقيقية لا يعني فقط بأنَّ المساهمين في ملكية هذه الشركات يحملون جنسيات متعددة، ولكنه يعني وبصفة أساسية، أن هذه الشركات بالرغم من أن استراتيجيتها، وخطط عملها تصمم من مركز الشركة الرئيسي في دولة معينة ، وإلى أنَّ نشاطها لا يقتصر على الحدود الوطنية لهذه الدولة ولكنها تمتد بنشاطها إلى دول أخرى، فهي دولية النشاط وتمتد باستثماراتها وتخطط لإنتاجها ومبيعاتها إلى أكثر من دولة ، متجاوزة بذلك حدودها الوطنية أو الإقليمية ، فهي تعتمد على سوق متعدد للدول ، وقراراتها ونشاطاتها ذات طابع دولي .

وبالتالي يمكن القول؛ أنَّ الشركات متعددة الجنسيات هي"ورشات عمل ميدانية تمارس التحكم المباشر، أو المشاركة على أقل تقدير، في التصنيع والتسويق والتشغيل في واحدة أو أكثر من الدول الأجنبية"[5].

---

(1) **محي محمد سعد** "ظاهرة العولمة "الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999، ص59 .

(2) **د. أ.اميرونوف** ، ترجمة: **د. علي محمد تقي عبد الحسين** " الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات متعددة الجنسيات "ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ص94.

(3) **Wladimir andreff** « les multinationales globales »éd : la découverte, paris2003, p83,84.

(4) **د. سمير محمد عبد العزيز عجمية ،د. إيمان عطية ناصف** " التنمية الاقتصادية" قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية 2003، ص284.

(5) **محمد آدم** "الشركات متعددة الجنسيات " مجلة النبأ، العدد 44 ،أفريل2000،من موقع الانترنت:
http://www.annabaa.org التحميل: 26/ 03/ 2006

وتعرف أيضاً على أنّها: " الشركة التي تمارس نشاطها في أكثر من دولة واحدة ، وذلك من خلال مركز رئيسي يقع في دوله معينة يطلق عليه الشركة الأم، وشركات تابعة، أو فروع تنتشر في العديد من دول العالم، وتمتلك الشركة الأم هذه الفروع، والشركات التابعة، أو تسيطر عليها كلياً أو جزئياً بحيث تكون كافة القرارات الأساسية أو الإستراتيجية المتعلقة بالتخطيط والرقابة، صادرة عادة من الشركة الأم بما يحقق المصلحة الاقتصادية للمجموعة ككل". [1]

وفي المحصلة، فإنَّ هذه الشركات تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة ، وتقوم بتنفيذ استثماراتها وشراء مدخلاتها وتنفيذ بحوثها وتصميم منتجاتها أينما سنحت الفرصة لها، وبعبارة أخرى فإنَّ الشركة دولية النشاط، ولا تعطي الأولوية لأي منطقة جغرافية لأداء نشاطاتها المختلفة ، وأن كل من وظائفها المتعددة تؤدى في الأماكن المناسبة لها للإستفادة من الفرص المتاحة حول العالم.

ولبيان دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، يلزم استعراض أهم خصائصها؟.

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر ، بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها ، وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الصفات:[2]

1- ضخامة الحجم: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك، حجم رأس المال وحجم استثماراتها ، وتنوع انتاجها، وأرقام المبيعات، والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلاً عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها.

2- تنوع الأنشطة: تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة ومتعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى، ونتيجة لذلك، تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعد دة الجنسيات قطاعياً وجغرافياً ، وهذا بالتالي يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.

---

(1) "طرق تقييم الأداء في الشركات متعددة الجنسيات " http://www.t-koshak.comالتحميل : 2006/03/26 .

3- الانتشار الجغرافي: من الميز التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات، هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي[1] خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم ، ولقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات.

4- الاعتماد على المدخرات العالمية: إنَّ كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات، تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:

– طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية الهامة؛

– تستقطب الشركات المتعددة الجنسيات، الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية، التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.

– إلزام كل شركة تابعة ، بأن توفر محلياً أقصى مايمكن للتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، والإقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها.

وبهذه الوسائل، يمكن للشركات المتعددة الجنسيات، أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

5- تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات، بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة، عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة ، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات ، هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة ، مع اجتياز سلسلة من الإختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

6- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم: إنَّ هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.

على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، فإنَّ أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول الاتحاد الأوروبي (إنجلترا و ألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان، ويعود هذا التركز الى العوامل التالية:[2]

– المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات؛

– ارتفاع العائد على الاستثمارات؛

---

[1] **د. سامي عفيفي حاتم** "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير" الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة1994، ص245.

[2] **كريم نعمه النووي** " آفاق العولمة في البلدان النامية" مرجع سبق ذكره.

– تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة ، والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره ، وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته؛

– توافر البنية الأساسية، وتسهيلات النقل، وتقدم شبكات الاتصالات .

7– السعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات المتعددة الجنسيات، والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها ، ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة ، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية.

إنَّ هذه التحالفات ، هي نتاج المنافسة المحتدمة ، والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة ، وثورة الاتصالات والمعلومات ، وقد يتحول التحالف الإستراتيجي أيضاً ، إلى شركات تابعة مشتركة للشركات المتعددة الجنسيات، وكل هذا يمثل صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ، لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه.

8– توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته هو ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له ، من احتكار التكنولوجيا الحديثة، والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة.

وهذا الوضع ، يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ، ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها.

وتتحدد المزايا الإحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق. وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الإقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية، نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي ، وتتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي، الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

إن توافر المزايا الإدارية ، يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية.

9– التخطيط الإستراتيجي والإدارة الاستراتيجية: يعتبر التخطيط الإستراتيجي أداة لإدارة الشركات المتعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ماتهدف إليه الشركة المتعددة الجنسية، والتعرف على ماترغب أن تكون عليه في المستقبل.

كما يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعد دة الجنسيات، وهي تسعى من خلال ذلك إلى اقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائدعلى رأس المال المستثمر. والتخطيط الإستراتيجي، هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الاستراتيجية في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

10- الإنتماء غالباً إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً: تستأثر دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية بالإضافة إلى اليابان ، بالنصيب الأكبر من النشاط الاستثماري للشركات ا لمتعددة الجنسيات، ويلاحظ توطن أكثر من ثلثي استثمارات هذه الشركات فيها، في حين لم يزد نصيب الدول النامية من التوزيع العالمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة على الربع. [1] وتشير الإحصائيات المقدمة من طرف الأمم المتحدة في نهاية 1996، أنَّ من بين الشركات متعددة الجنسيات الأولى في العالم، 21شركة منها أمريكية، و2 فقط من العالم الثالث، أمَّا البقية فهي من أوروبا أو اليابان. [2]

هذا عن خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، فماذا عن تأثيرها على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟.

المطلب الثالث: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

للشركات المتعد دة الجنسيات ، تأثيراً كبير اً وعميقاً على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو ينحصر في النقاط التالية:[3]

أولا: التأثير على النظام النقدي الدولي

من الواضح جداً، وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة ، والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات، ومدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

ثانيا: التأثير على التجارة العالمية

من المعروف؛ وكنتيجة لاستحواذ الشركات المتعد دة الجنسيات ، على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية ، فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية ، من خلال ماتمتلكه من

---

(1) دون اسم الناشر " الشركات متعدية الجنسيات الأخطبوط الذي يلتف حول العالم" مجلة المجتمع، العدد1547، 2003/04/19
http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp? التحميل : 2006/03/27

(2) **BENNOUNA Mohammed** " Droit International du Développement " Paris , Berger-levrault1983-P75.

(3) **د. كريم نعمه** " أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد " مجلة علوم إنسانية السنة3، العدد27
التحميل:2006/03/27 مارس www.uluminsania.net2006

قدرات تكنولوجية عالية، وإمكانيات وموارد، قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول، بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة.

ثالثا: التأثير على توجهات الاستثمار الدولي

تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة عام 2003م،[1] إلى أنَّ حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 300 مليار دولار، والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم.

إنَّ الشركات المتعددة الجنسيات، تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنوياً ، ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الإستثمارية للإستثمار الدولي ، تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات، فقد لوحظ أنَّ من أهم سمات أوخصائص تلك الشركات ، هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الإستثماري، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة ، بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة، حيث تستحوذ هذه الدول على 85% من النشاط الإستثماري لتلك الشركات ؛ ومن ناحية أخرى، تحصل الدول النامية على نسبة 15% فقط من النشاط الإستثماري للشركات المتعددة الجنسيات.

رابعا: تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي

إنَّ تفاعل تأثير الشركات المتعددة الجنسيات، على التجارة العالمية، وتوجهات الإستثمار الدولي، قد يؤدي إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأصبحت قرارات الانتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، وفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

إنَّ أكبر النَّشاط الإستثماري ، والإنتاجي، والتسويقي والتجاري للشركات المتعددة الجنسيات، وما أحدثته الثورة التكنولوجية، من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، كلها أدت إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، ولاشك أنَّ هذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في تعميق هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية.

ولعل هذا الاتجاه، يتيح للكثير من الدول النامية، فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك البلدان، اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، في الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية، وخير دليل ومثال على ذلك هو تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا.

ولهذا ومن وجهة نظرنا ، فعلى البلدان النامية الأخرى أن تستغل هذا الاتجاه في تعظيم صادراتها ، وأن تعرف أن من آليات التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات، هي جذب تلك الشركات لتعمل وتوطن بعض

[1] تقرير الاستثمار الدولي لسنة2003، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) 2003.

الصناعات في الدول النامية، التي تسمح بخروجها من دائرة انتاج السلع الأولية والإستخراجية ، إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية.

خامسا: التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات، بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية ، فللعالم اليوم يعيش الثورة الصناعية الثالثة، والتي نطلق عليها الثورة العلمية في المعلومات والإتصالات والمواصلات والتكنولوجيا العالية؛ ولهذا السبب فـإنَّ التحدي المطروح أمام البلدان النامية، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات المتعد دة الجنسيات، كما أنَّ نقل التكنولوجيا من خلال الشركات المتعد دة الجنسيات، يتأثر بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة، ومع الأخذ في الإعتبار العوامل المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فـإنَّ هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي، يتأثر بشكل واضح بهيكل الإستثمار الأجنبي المباشر ، الذي تقوم به الشركات المتعد دة الجنسيات. [1]

سادسا: الأثر على الدول المتقدمة والدول النامية

يمكن إجمال آثار الشركات المتعددة الجنسيات على الدُّول المتقدمة والدُّول النامية في النقاط التالية:

1- الأثرعلى الدول المتقدمة: حيث تتركز مقر الشركات الأم في الدول المتقدمة، كما أنَّ أغلب فروع ونشاط هذه الشركات يتجه نحو البلاد المتقدمة، وهذا يؤثر إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية في هذه البلاد، من خلال التأثير الإيجابي على الموارد المالية ، وموازين المدفوعات الخاصة بها ؛ هذا فضلاً عن الإتجاه نحو تدعيم احتكارية الاقتصاد المتقدم، من خلال الأساليب الرائجة في التركيز والتمركز لرؤوس الأموال، والاستفادة من وقوع أغلب استثمارات هذه الشركات، في الصناعات رفيعة المستوى التكنولوجي.

2- **الأثر على الدُّول النامية:** فإذا كان للشركات متعد دة الجنسيات، آثار إيجابية على الاقتصادات المتقدمة، فلها مخاطرها وآثارها السلبية على اقتصادات دول العالم الثالث، حيث أنَّ أهداف واستراتيجيات الشركة الأم والفروع والوحدات المتفرعة التابعة، لا يمكن أن تتطابق مع استراتيجية التنمية في أي دولة من دول العالم الثالث، ويرتبط ذلك بطبيعة المشروعات التي تقيمها هذه الشركات في الدول النامية، فبعض هذه المشروعات لا يمثل أولوية عالية في عملية التنمية الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال قطاع التجارة والبنوك والسياحة، أما في مجال الصناعة التحويلية ، فهي عادة تقيم المشروعات التصديرية التي لا تهتم أصلاً بالسوق المحلية، وبالتالي تمثل جيوباً منعزلة داخل الاقتصاد.

---

[1] **د كريم نعمه** " أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد "مرجع سبق ذكره .

وبالإضافة لما سبق ؛ هناك ملاحظات على عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، حيث نجد أن التكنولوجيا المستخدمة بواسطة هذه الشركات ، هي وليدة الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الذي أفرزها، ولذلك فإنَّ تصديرها إلى دول العالم الثالث ، يقلل من كفاءة استخدامها أو الاستفادة منها بشكل فعال، وهناك حقيقة مهمة لا يجب إغفالها ، وهي أن التكنولوجيا التي تصدرها هذه الشركات ، تصمم أساساً بهدف زيادة الأرباح الإجمالية للمجموعة متعددة الجنسية، وليس لخدمة احتياجات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث.

ونظراً لضعف المركز التفاوضي للدول النامية، بالإضافة إلى ما تتميز به سوق التكنولوجيا من درجة عالية من التركيز والاحتكار، فإنَّ التكنولوجيا المقدمة من قبل الشركات غالباً ما تكون متقادمة، وفي حالات كثيرة تحصل الدول النامية على الأجزاء والعمليات التكنولوجية ، التي تكون قد تركت في الدول الأخرى ، أو التي تكون على وشك التوقف عن استخدامها، كما يتم الحصول على التكنولوجيا بتكاليف مرتفعة تفوق قدرات الدول النامية.[1]

سابعا: التأكيد على صفة العالمية

إذا كان الاستثمار الأجنبي هو القوة الرئيسية التي تشكل العولمة، فإنَّ الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر الآلية الفعَّالة في هذا الصدد؛[2] ومن الطبيعي أنَّ الشركات المتعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية، والذي يتمثل بصفة أساسية ، في الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات ، وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للإتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة ، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات حولت العالم إلى كيان موحد على حد بعيد ، من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة، على كافة المستويات الإنتاجية، والتمويلية، والتكنولوجية، والتسويقية والإدارية.[3]

---

[1] دون اسم الناشر" الشركات متعدية الجنسيات الأخطبوط الذي يلتف حول العالم" مرجع سبق ذكره.

[2] **د. عبد السلام أبو قحف** " العولمة وحاضنات الأعمال"الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر 2002، ص19 .

[3] **بول لويس**، ترجمة: **إبراهيم محمد علي**" هل تستطيع الشركات العالمية إنقاذ أفريقيا ؟ " نقلا عن موقع الانترنت:
www.project-syndicate.org «le :26/03/2006 »

ممَّا تقدم؛ يمكن القول بأنَّ الشركات المتعددة الجنسيات، تستطيع من خلال خبراتها الواسعة في التوزيع؛ ومعرفتها التفصيلية للأسواق، أن ترتقي بنفوذها إلى التعامل مع العديد من مشاكل التنمية، على الرغم من التراث السياسي أو الاقتصادي للدول التي تعمل بها، وليس على منظمات التنمية، والحكومات، والمستهلكين، وصغار التجار في تلك الدول، إلا العمل على إيجاد المبادرات التي تجسد مصالحها المشتركة مع الشركات العالمية.

المبحث الرابع:
ظهور العولمة وسرعة انتشارها

لقد ترتب على تفاعل العوامل السَّابقة، ظهور ما اتفق على تسميته بالعولمة أو الكونية *؛[1] فللعولمة ليست فكراً جديداً أو اختراع عالم مبدع، ولا هي عارضاً مؤقتاً، إنَّما هي نتيجة طبيعة حتمية للتطورات التي شهدها ويشهدها العالم في الآونة الأخيرة ،[2] وقليلة هي المصطلحات التي تثير ضجة كبيرة على الصعيد الدولي، وتخضع لمثل هذا الرصد والتفسير والتحليل، مثل الذي خضع له مصطلح العولمة في السنوات الماضية.[3] فهي تسعى إلى إقامة نظام عالمي جديد يحل محل النظام العالمي الذي كان سائداً زمن (الحرب الباردة) وتنطوي على التكامل الصارم في الأسواق وفي الدول والأمم.[4]

ولقد انتشر هذا المصطلح، على كافة المستويات الانتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.[5] ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها ومجالات تطبيقها، فهناك العولمة الاقتصادية، العولمة السياسية، والعولمة الثقافية، والعولمة الاجتماعية. [6]

ولما كانت العولمة بهذا التشعب، فإنَّها في الحقيقة تحتاج إلى بحث مفصل، ولمَّا كان البعد الذي يهمنا في هذا البحث هو البعد الاقتصادي، فسيكون تعرضنا لمفهوم العولمة بصفة عامة، مع التركيز على بعدها الاقتصادي.

فما هي العولمة؟ وما مؤشراتها الاقتصادي ة وموجاتها؟ وما هي مرتكزاتها وآلياتها؟ وما موقع الدول النامية– وبخاصة العربية– منها؟.

---

* يطلق الانجليز عليها مصطلح **"Globalization "** ؛ في حين يطلق عليها الفرنسيين مصطلح " **Mondialisation "**

(1) أ .د. **عبد القادر محمد عبد القادر عطية** " اتجاهات حديثة في التنمية " الدار الجامعية، الاسكندرية 2002- 2003،ص239 .

(2) **عبدالعزيز سليمان اليوسفي**" مستقبل ممارسة مهنة الهندسة في عصر العولمة" التحميل : 2006/03/27
http://www.alyousefi.com/article/Engineering%20and%20Globalization.doc

(3) **مهنّد ابراهيم أبو لطيفه**" العولمة وغياب المشروع الحضاري العربي"منبر ابن رشد للفكر الحر، من موقع الانترنت:
http://www.ibn rushd.org/forum/content2.html التحميل يوم: 2006/04/25

(4) **د خلف محمد الجراد** " الإسلام وتحديات العولمة " مجلة النبأ السنة 11، العدد75فيفري2005: http://www.annabaa.org

(5) **Sid Ahmed Abdelkader**" Globalisation Raccourci au devloppment de la Région Méditerranéenne au facteur de Marginalisation" clloqueEconomie Méditerranéenne Monde Arabe ,sousse20-21 Septembre2002 , P2

(6) **د.عبد المطلب عبد الحميد** "العولمة واقتصاديات البنوك " الدار الجامعية ،الإسكندرية 2002-2003، ص15

المطلب الأول : مفهوم العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية

تعد ظاهرة العولمة، من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكادمية، أو على مستوى المحافل العملية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.[1]

وفي هذا الإطار؛ سنحاول الوقوف على مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة والاستخدام، وكذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي، وذلك من خلال استعراض الظروف التاريخية التي مهدت لها أو هيأت لظهورها .

أولا: نشأة العولمة

منذ نشوء المجتمعات الصناعية في أوروبا، حيث تلعب "قوى السوق" فيها الدور الرئيسي، ظهرت نزعة الشمولية، نزعة العولمة، التي أخذت تحطم العقبات التي تعيق نمو وتطور القوى المنتجة عالمياً لتوطيد نظام "تقسيم العمل" في العالم كله، ولهذا خرجت رؤوس الأموال من هذه البلدان الصناعية إلى كافة أنحاء الكرة الأرضية، باحثة عن أسواق جديدة، وأتى هذا البحث بأشكال وطرق مختلفة، كتوسيع التجارة أو البحث عن مصادر رخيصة للمواد الخام أو الطاقة، أوتصدير رؤوس الأموال بصورة أسرع ممَّا سبق، كمحاولة أكيدة للحصول على الربح بطرق أسهل.[2]

إنَّ استقراء التاريخ جيداً، سوف يثبت لنا بما لايدع مجالاً للشك، أنَّ المصريين القدامى هم أول من تبنى فكرة العولمة وسعى إلى تحقيقها، فقد كانت مصر مركزاً تجارياً واقتصادياً وحضارياً للعالم المعروف في ذلك الوقت، وكانت نقطة الاتصال والتلاقي والتواصل بين الحضارات ...بل أنَّ الثقافات والحضارات كانت تبدأ وتنتهي عندها، ولم تختفي مفاهيم العولمة وإنَّما اكتسبت أدواراً جديدة، واكتسبت أيضاً أبعاداً جديدة .

وقد شاع هذا المصطلح في تسعينات القرن العشرين، [3] بعد انهيار المعسكر الشيوعي، واستفراد أمريكا بالعالم، ولا سيما عندما طالبت أمريكا دول العالم بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية، بقصد سيطرة الشركات العابرة للقارات على الأسواق العالمية، [4] مما يؤكد أن العولمة بثوبها الجديد أمريكية المولد والنشأة؛ ويرى الباحثون الذين تحدثوا عن نشأة العولمة أنَّ العولمة عملية تراكمية، أي أنَّ هناك عولمات صغيرة سبقت ومهدت

---

[1] **د. ممدوح محمود منصور** " العـــولمة " دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، 2003، ص7.

[2] **أ.كمال مجيد** " العولمة والديمقراطية " الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن 2000، ص12 .

[3] **أمين جلال** "العولمة والدولة" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد228، فيفري1988، ص23.

[4] **جلطي غالم، بن منصور عبد الله** " إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي " الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية: المحور المختار: "التكامل والتعاون الإقليمي والاندماج الاقتصادي العالمي"، جامعة سعد دحلب البليدة.

للعولمة التي نشهدها اليوم، والجديد فيها هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة، بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال، ووسائل النقل والمواصلات والتقدم العلمي بشكل عام، ومع ذلك فهي لم تكتمل بعد.[1]

ومن هنا يمكننا القول؛ أنَّ العولمة ليست ظاهرة حديثة أفرزتها أحادية القطب، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بل إنَّها ظاهرة ذات جذور، لها أصولها التاريخية، ولها أسبابها الموضوعية، ولها عواملها التي دفعت إليها عبر مراحل صياغة المفهوم ورسم الاتجاه.

وبعيدًا عن التتبع التاريخي لظاهرة العولمة، وبعيداً عن ما جرى فيها وحدث، فإنَّ العولمة بخيرها وشرها أصبحت واقعاً ملموساً، نعيشه ونحياه، ويصعب إن لم يكن مستحيلاً الإبتعاد عنه.[2]

أو بمعنى آخر؛ لا مكان للدول النامية عامة و **العربية** خاصة ... في (العولمة) إلا في الاتجاه السالب، أي تأثيرها عليها وتأثرها بها. ومع ذلك فنحن بهذا المعنى معولمون منذ زمان بعيد اقتصادياً وثقافياً ... وسياسياً في بعض الأحيان.[3]

فما هو مفهوم العولمة؟.

ثانيا: مفهوم العولمة

طرح مفهوم العولمة نقاشاً واسعاً في أوساط الباحثين، وعلى هذا الأساس طرحت عدة تعاريف لهذه الظاهرة:

1- مصطلح العولمة وعلاقته بالمفاهيم الأخرى: قبل البدء في الحديث عن مفـــهوم العولمة "Globalization"، لابد من الإشارة إلى أنَّ أغلب المحاولات الاجتهادية الرامية لتبيان مفهوم ودلالة ظاهرة العولمة، لم تبلغ مبتغاها ومرماها الأساسي بعد، فالبعض من تلك الاجتهادات اقتصرت على وصف هذه الظاهرة على أنها عملية أمركة العالم، أي نشر الثقافة الأمريكية بحيث تغلب على الثقافات المجتمعية الأخرى،[4] وثمة من ينظر إليها بمنظور أوسع، ملخصه أن العولمة تمثل عملية رسملة العالم، أي أنَّ العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى (العولمة الاقتصادية)، [5]في حين يذهب فريق ثالث للقول بأن العولمة ظاهرة تنحو بالمجتمعات الإنسانية، قاطبة

---

[1] **د.محسن أحمد الخضيري** " العولمة الاجتياحية " الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2001، ص62.

[2] **د.محسن أحمد الخضيري** " الـــعولمة " الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة2000، ص50.

[3] **د. مصطفى العبد الله الكفري** " العولمة الاقتصادية وفرض هيمنة الاقتصاد الرأسمالي" مجلة العلوم الاجتماعية ، 26مارس http://www.swmsa.com le :25/04/2006

[4] **ليث عبد الحسن جواد** " المضامين الاجتماعية للعولمة " مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع 1999،ص46.

[5] **شفيق الطاهر**" العولمة واحتمالات المستقبل" مجلة دراسات، العدد الأول 1999، ص7 ص11.

نحو التجانس (التشابه) الثقافي، وتكوُّن الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة.[1]

وقبل الخوض في إعطاء تعاريف للعولمة، لابد من الوضع في الاعتبار بعض النقاط الآتية:

– أنَّ العولمة ظاهرة عالمية، نشأت إثر تراكم عوامل عدة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي الثقافي، ومنها السياسي ومنها العلمي التقني، فهي ليست محض صدفة؛

– أنَّ العولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية؛

– أنه ليس ثمة دولة بعينها مسؤولة عن تطور هذه الظاهرة العالمية، والتي تمثل مرحلة تطور زادت معها درجة تعقيد الحياة الاجتماعية؛

– أنَّ للعولمة أثارها الإيجابية [2] وكذلك لها مضاعفات سلبية، لم تنجو منها حتى تلك الدول التي تدعي أنها المسؤولة عن نشوء ظاهرة العولمة في العالم؛

– أنَّ الشركات المتعددة الجنسيات والمتعددة الحدود، والثورة المعلوماتية، والتطورات الهائلة في مجالات عدة، من أهمها الفلك والطب والكمبيوتر، ليست إلاَّ نتاج تراكم المعرفة العلمية، و لم تكن في منشأها نتاج صدفة، وهي من أبرز مؤشرات العولمة.

على هذا النَّحو؛ تكون العولمة عبارة عن مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية، أسهمت في إحداثها مجموعة من العوامل، وبرزت لها العديد من المؤشرات الكيفية والكمية، وهي تمثل حالة من التغير تشير إلى تحول المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والتقاني.

وفي ضوء هذا التحليل؛ يصبح من الضروري طرح أهم التعريفات التي وردت للعولمة في محاولة لتعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم .

فما هي العولمة؟ وما مضامين التعريفات التي طرحت بشأنها؟

2– تعريف العولمة: اصطلاح العولمة، لم يثر إلّا حديثاً، للتعبير عن وضع فيه تزال الحدود والقيود الجغرافية، والسياسية، والثقافية، أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات والمعلومات والعادات. [3] ومع هذا فإنَّ المعنى النظري أو الأيديولوجي الذي يدعو إليه أصحاب هذه الفكرة ، ليس جديداً كجدة المصطلح ، الذي لو بحثنا في معناه **اللغوي** لوجدنا أنه يعني جعل الشيء عالميا؛ أما **اصطلاحاً** فهو يتضمن عناصر عدة أهمها:[4]

---

[1] **عبد الإله بلقزيز** " العولمة والهوية الثقافية "مجلة المستقبل العربي، العدد234، 1998، ص91 ص99 .

[2] **بركات محمد مراد** "تأملات نقدية لظاهرة العولمة" مجلة دراسات، العدد09، صيف2002، ص92.

[3] **د. رضا عبد السلام** " انهيار العولمة " دار السلام، المنصورة، مصر 2003، ص15 .

[4] **عفاف عبد الامير الجمري** "العولمة ما لها وما عليها وسبل مواجهتها" من موقع:
Le:13/02/2006 http://montadayat.org/modules.php?name=Sections&op=printpage&artid=1313

– انتشار المعلومات، بحيث تصبح متاحة لجميع الناس وبسرعة كبيرة؛

– إذابة الحدود بين المجتمعات والمؤسسات؛

– زيادة معدل التشابه بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات ، أو في انتقال رؤوس الأموال والأفراد؛

أما تعريفها اقتصادياً، فيعني "استقطاب النشاط السياسي والاقتصادي في العالم حول إرادة مركز واحد من مراكز القوة في العالم ".[1]

وعلى مستوى الترجمة، فيقصد بكلمة العولمة في اللغة الفرنسية Mondialisation، تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من إطار المحدود إلى إطار اللّامحدود، ويقصد بالمحدود هنا حدود الدَّولة، حيث رقابة وحدود جغرافية وسياسية وحماية الداخل من أي تدخل خارجي، بينما المقصود باللامحدود (العالم)،[2] فالعولمة تتضمن إذن معنى تجاوز الحدود السياسية للدولة.[3]

ويقصد بكلمة العولمة في اللغة الانجليزية Globalization، والتي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أيضاً تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

والعولمة، هي "أحد المصطلحات المحددة للوعي الإجتماعي في أواخر القرن العشرين، وهي ليست مرادفة للتدويل.

وخلافاً للجغرافية الدولية، فإنَّ الفضاء الكوني عالم لا تشكل الحواجز الحدودية أمامه أي عائق يذكر، وتقطع فيه المسافة في زمن لا يكاد يذكر".[4]

كما تعنى أيضاً، خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى التدخل في سيادة الدولة،[5] فالعولمة هي التداخل الواضح لأمور السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسة للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.

---

[1] **امحمد برادة غزيول**" العولمة بين المنظور الغربي والإسلامي"، من موقع :
http://membres.lycos.fr/berradarz/m6.htm le : 27/02/2006

[2] **منى شفيق جندي** " أثر العولمة على الإدارة المصرية " مركز البحوث و المعلومات، اكادمية السادات للعلوم الادارية، ص27.
http://www.sams-ric.edu.eg/research.html le :25/04/206

[3] **أ.نوري منير** "معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد 02، السداسي الثاني2004 ،جامعة الشلف 2004، ص88.

[4] **حمد بن سليمان مبارك العتيبي** "العولمة والدعاية " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال ، غير منشورة ، جامع ة الجزائر2002/2003،ص27.

[5] **د. عبدالمنعم محمد الطيب حمد النيل**" العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف" ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية واقع وتحديات، 14 و 15 ديسمبر، جامعة الشلف2004، ص3

فالعولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً.[1]

ويكاد يكون هناك شبه اتفاق تام بين من تناولوا ظاهرة العولمة بالبحث، بأنها تعتمد على خمس قوى رئيسية وهي:[2]

أ- حرية الإستثمار في أي مكان في العالم: والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

ب- حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم: وذلك بغض النظر عن الجنسية أو السياسة الوطنية لأي دولة.

ج- عالمية الإتصالات والمعلومات: التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

د- عالمية النمط الإستهلاكي: وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره من العالم، وهذه القوى متداخلة معاً بطبيعتها، ومتضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي، فمثلاً حرية إقامة الصناعة في أنسب مكان ارتبطت بحرية الاستثمار أو بحرية حركة رأس المال، كما أنَّ عالمية الإتصالات والمعلومات، يسرت عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة، ويسرت اتخاذ قرارات الإستثمار وانتقال رؤوس الأموال، [3] وأتاحت ترويج نمط استهلاكي على المستوى العالمي، كما يسرت على المستهلك عملية الانتقاء من المصادر المختلفة.

3- دوافع العولمة: إنَّ أبرز دوافع العولمة الاقتصادية ، تكمن في أزمة الاقتصاد الأمريكي التاريخية واختلالاته الداخلية والخارجية المزمنة، التي انعكست على تدهور مؤشرات أدائه الاقتصادي، فضلاً عن تزامن هذا التدهور النسبي مع صعود القوى الاقتصادية الجديدة كاليابان؛ لذلك وجدت الولايات المتحدة في العولمة الإقتصادية المستندة إلى مبادئ ومفاهيم وآليات السوق ، مخرجاً لاقتصادها من أزمته، ووسيلة للهيمنة على مقدرات الاقتصاد العالمي، وأداة ضغط على القوى الاقتصادية الصاعدة ، فضلاً عن أهداف تهميش اقتصاديات دولنا وإلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف.[4]

هذا عن مفهوم العولمة، فماذا عن أهم مظاهرها وتجلياتها؟.

---

[1] **د.مصطفى العبد الله الكفري** " العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية المعاصرة "مجلة الفكر السياسي، العدد18- 19 السنة السادسة،2003 :http://www.awu-dam.org **التحميل يوم:** 2006/03/25 .

[2] **عبد الرحمن يسري**" نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة" مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 217، 17 جويلية 1999م،ص 54ص56.

[3] **د. عبدالمنعم محمد الطيب حمد النيل**" العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف: نظرة شمولية" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر2005، جامعة الشلف 2005، ص11.

[4]**علي عبد الله** " العولمة...التحديات والأبعاد المستقبلية " مجلة النبأ العدد57، 2001/http://www.annabaa.org

المطلب الثاني : مظاهر العولمة

الواقع؛ علينا أن نقدر بأنَّ الكثير من مظاهر العولمة الحالية تأكدت بنجاح منذ تواريخ قديمة ، وأنه من خلال مراحل سابقة تم فيها الانفتاح حول سلم العولمة على أمل أن تجلب لنا عناصر فكرية حول الوضع الحالي[1] وعلى هذا يمكن إيجاز بعض مظاهر العولمة في النقاط التالية:[2]

على الرغم من معدلات النمو في حجم التجارة الخارجية ، فإنها لم تكن المحفز الرئيسي لتسريع إندماج الاقتصاد العالمي، وإنما لعب هذا الدور ، رأس المال الدولي الذي أخذ ينمو بشكل كبير ، وفاق النمو الذي حصل في أسواق السلع ، فالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة في بداية سبعينات القرن العشرين، مع التخفيف التدريجي للرقابة على حركة رأس المال، فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق رؤوس الأموال.

كما ساهمت الإستثمارات المباشرة بشكل فعَّال ، في توحيد الاقتصاد العالمي في مجال الإنتاج وعلى نمط أسرع بكثير مما نتج في التجارة في السلع والخدمات .

وتعزى هذه التغيرات ، إلى التحول إلى الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات ، والذي يمثل في الحقيقة أكثر من نصف حجم الإستثمارات الأجنبية، والزيادة في حجم هذه التدفقات إلى الدول النامية، والتي معظمها مرتبطة بصناعات تحويلية مخصصة للتصدير .

إنَّ هذه التغيرات النوعية في طبيعة التدفقات الاقتصادية ، صاحبتها تغيرات مؤسسية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي على حد سواء ، والتي ساهمت في نظر الكثير من المحللين ، في تسارع وتعميق عملية التكامل الاقتصادي العالمي .

كما أصبح رأس المال أحد عوامل الإنتاج الأكثر تعقيداً، فلزدياد حجم تدفقات السلع والخدمات ما بين المشاريع، خلق نموذجاً معقداً من التخصص ، مرتبط بنظام جديد من الإنتاج العالمي ، كما ازدادت أهمية رأس المال البشري، وكذلك صاحب انتعاش قوى السوق ظهور هيكل تنظيمي عالمي أكثر حرية ، قام بدوره بتقييد دور السياسات المحلية .

وعندما تعمل كل المشاريع والمؤسسات المالية ، بشكل عابر للحدود الوطنية ، فإنَّ السلع وعوامل الإنتاج والموجودات المالية تصبح معوضة لبعضها بشكل تام في أي مكان ، ويصبح من غير الممكن اعتبار الدول وحدات اقتصادية منفصلة، لها القدرة الذاتية على صناعة القرار في متابعة الأهداف الوطنية.

---

[1] **مارسيل بازين**، ترجمة : **سالم سليمان العيسى** "البحر المتوسط والبحر الأسود بين العولمة والأقلمة "مجلة الفكر السياسي، العدد 18 – 19 السنة السادسة ربيع / صيف 2003.من موقع الانترنت:

http://www.awu-dam.org/politic/18-19/fkr18-19-020.htm "05/05/2006"

[2] "قضايا و تحديات تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل ا لعولمة" مقال منشور على شبكة الانترنيت: 2006/02/25

http://www.uae.gov.ae/mop/reserch/res22.htm

وعلى هذا الأساس؛ يعتبر المهتمين بموضوع العولمة ، بأنَّ أولى موجات العولمة الجارية بدأت في منتصف ثمانينات القرن العشرين، وبدأت الثانية في أوائل تسعينات القرن العشرين، ويمكن اعتبارهما استمراراً لتطور ظاهرة الإندماج الاقتصادي العالمي ، وهذا يعود إلى برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية التي طبقتها العديد من الدول النامية ، والتي تتمثل في تحول فعَّال في استراتيجية التنمية من استراتيجية منغلقة إلى الداخل، إلى استراتيجيات منفتحة على الخارج، ويمثل هذا الارتفاع في اتجاه التكامل مع بقية دول العالم، تحول مهم في سياسات التنمية في الدول النامية.

إنَّ إعادة توزيع وتكامل الإنتاج عبر الحدود الوطنية ، عزَّز من تدفقات رأس المال خصوصاً الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي غالباً ما ترتبط باستراتيجيات الإنتاج العالمية للشركات المتعددة الجنسيات .

ومن الملاحظ؛ فإنَّ بداية تسعينات القرن العشرين، سجلت زيادة في الفصل بين مستوى نشاط الإنتاج العالمي ونشاط التجارة الخارجية، التي استمرت في النمو على الرغم من التباطؤ في معدل نمو الإنتاج العالمي . وفي هذا الصدد؛ لعبت ثلاثة عوامل الدَّور الرئيسي لصالح نمو التجارة في هذه الفترة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- اختلاف نمط دورة النشاط الاقتصادي بين أقطاب النمو العملاقة ، الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمتمثلة في أمريكا الشمالية واليابان وأوربا.
- ازدياد دور الدول النامية في التجارة العالمية.
- ازدياد تدفق رأس المال العالمي، كشكل من أشكال تمويل القدرة الشرائية في تكامل التجارة العالمية.[1]

إنَّ ما يلاحظ بشكل أساسي في حقيقة الوضع العالمي الحالي ؛ هو أن الرخاء الاقتصادي لأي جزء أو بلد في العالم، أصبح يتحدد ليس بالمصادر الطبيعية ، وإنما بخزين من المعلومات التقنية، ومهارة وخبرة أفراد المجتمع، وقدرة مؤسساته الخاصة والعامة في إدارة موجوداته ، وأنَّ الأبعاد السياسية للدول والأقاليم قد تم إعادة رسمها ، بالإعتماد على أهمية قوى التكامل الاقتصادي من جهة، وتفكيك القوى الأيديولوجية والعرقية من جهة أخرى.

والسؤال المطروح، ماهي متطلبات هذه الظاهرة؟ وماهي أهم آثارها؟.

---

[1] **د. حسن حمود** " العولمة والحماية الاجتماعية " ورقة عمل ، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر2005، ص18.
www.escwa.org.lb/divisions/ sdd/events/19dec05hammoud.pdf « page consultée le :14/06/2006 »

المطلب الثالث: متطلبات وآثار العولمة

تتحدد متطلبات العولمة بمتطلبات الإندماج بالإقتصاد العالمي ، والتي بدورها تختلف من دولة إلى أخرى، بل ومن مجموعة دول إلى أخرى ، وذلك حسب درجة تقدمها الاقتصادي والإجتماعي بالدرجة الأولى ، وحسب مفهومها للعولمة وما تتوقعه منها من فرص وتحديات بالدرجة الثانية. ويبرز هذا الإختلاف بين الدول، في الحقيقة، سواء اعتبرت العولمة ظاهرة اقتصادية أوكظاهرة شمولية متعددة الجوانب ، بمافيها الجوانب الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والثقافية والعقائدية.

ويعزى الاختلاف بين مواقف الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال ، إلى مجموعة من الأسباب يبرز في مقدمتها:[1]

- عدم وجود الوعي الكافي لدى معظم حكومات وشعوب الدول النامية لظاهرة العولمة ، رغم وجودها على أرض الواقع واستمرار رسوخها، لذلك تواصل تجاهلها أوحتى مهاجمتها ، بإعتبارها نموذجاً جديداً من نماذج الهيمنة الرأسمالية، التي يجب رفضها رغم قناعتها وبشئ من القلق بسرعة ترسخ وتطور هذه الظاهرة ومستقبل ذلك عليها. وبالمقابل فإنَّ الدول المتقدمة واعيةً بشكل متماثل لوجود العولمة وتطورها وآثارها عليها ، إضافة إلى عدم الشعور بنفس قلق الدول النامية منها ، لأنها نشأت وترعرعت في هذه الدول ولاتعتبر دخيلة على مجتمعاتها.

- حققت الدُّول المتقدمة الإندماج الحالي بالاقتصاد العالمي ، بشكل تدريجي و انتقائي ومدروس، ولفترة زمنية طويلة امتدت إلى أكثر من خمسة عقود من الزمن، حيث كان الإندماج بالنسبة لها وسيلة استطاعت من خلالها وبمساعدة ودفع المؤسسات المالية والتجارية، التي خلقتها تلك الدول لخدمة أهدافها، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات، أن تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ومستويات معيشية متقدمة لمجتمعاتها. بينما في المقابل؛ تفاجأت الدول النامية-ومنها **العربية**-بهذه الظاهرة،كظاهرة اقتصادية لابد أن تسير في ركابها، وهي في مرحلة تفتقر فيها إلى العديد من المقومات المطلوبة لتحقيق الإندماج الناجح في الإقتصاد العالمي، لقد جاء ذلك في الوقت الذي كانت فيه معظم الدول النامية تخوض صراعاً حاداً لتحقيق التنمية الإقتصادية، مما تسبب في تعريض أولويات سياساتها الاقتصادية للمزيد من المعوقات ، بحيث أصبح معظم هذه الدول يبتعد عن الإندماج في الاقتصاد العالمي، واعتبار ذلك معوقاً لتحقيق أهدافه في التنمية.

- إضافة إلى ذلك؛ فإنَّ الدول المتقدمة استوعبت الجوانب الأخرى من ظاهرة العولمة، بما فيها الجوانب الفكرية والسياسية والعقائدية وعلى مراحل، بإعتبارها إفرازات لتطورها الاقتصادي والسياسي والإجتماعي ، والعلمي والتكنولوجي، وكانت مدركة بشكل كامل لكل تلك التطورات ، وقد تبني السياسات والوسائل التي تنفذها

[1] نفس الرجع السابق

وتختبر نتائجها، وهي بذلك تختلف عن موقف الدول النامية التي تحاول بكل جهدها ، ربط مجتمعاتها بمظاهر الحضارة الغربية، ولا تنظر إلى الآثار الإجتماعية والفكرية للعولمة على مجتمعاتها ، بل بالعكس تنظر إلى ذلك كونه فرصة للإسراع إلى مسيرة العولمة ، ويبقى القلق الحقيقي بخصوص هذه الظاهرة ، في الدول التي لديها موروث راسخ من المعتقدات والأفكار والتقاليد الإجتماعية، التي تسعى للمحافظة عليها والتمسك بها.

وعلى هذا الأساس؛ فهي ترى في الآثار الفكرية والسياسية والعقائدية للعولمة ، مخاطر تتعدى في نظرها مخاطر العولمة الاقتصادية.

4- في الإطار النظري؛ فإنَّ العولمة يفترض أن تتيح الفرص لكافة الدول ، لأداء دور فعال في الاقتصاد العالمي ، ولكن الواقع يبين لنا بأنَّ العولمة ، تزيد من التعقيدات والتحديات الناتجة عن تكثيف الإعتماد المتبادل ، وزيادة المخاطر الناجمة عن عدم الإستقرار، وتهميش بعض الدول في إطار الاقتصاد العالمي .

5- تعاني الدُّول النامية بشكل عام والدول **العربية** بشكل خاص، من عدم الوضوح حول ماذا يمكن أن يقدم الإندماج بالاقتصاد العالمي لنموها الاقتصادي في الأجل البعيد ، كما أنَّ العديد منها يعتبر هذا الإندماج كغاية وليس وسيلة لتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالمقابل فإنَّ ذلك سيعمل على إضافة أعباء جديدة على صانعي السياسة والقرار، بمجموعة إضافية من السياسات والقرارات.

وبشكل عام؛ فإنَّ تحقيق اندماج متوازن في الاقتصاد العالمي، لا يتحقق إلَّا من خلال ضمان نمو حقيقي في الصادرات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، التي تقوم على تشجيع الإستثمار المنتج طويل الأمد ، مدعوماً بمدخرات يتم استقطابها من خلال توقعات عوائد مرتفعة، تتحقق من كفاءة الأداء الاقتصادي التي تحققها سياسة الإصلاح ؛ أمَّا الجانب الآخر الذي يرتبط بمدى سرعة الإندماج بالاقتصاد العالمي ، فهي تتعلق بكثافة الإعتماد على التدفقات المالية ، سواء كانت بشكل استثمارات خاصة أو بمساعدات رسمية، حيث يجب أن تدار هذه الأخيرة بشكل كفؤ وحريص، لكي لا توجه المساعدات الرسمية بشكل خاطئ إلى الإنفاق العام، الذي يعطي الأفضلية لقطاعات غير قابلة للتجارة.

وإذا كان لامجال للشك، في وجود علاقة ترابط وثيقة بين "عمليات العولمة" الجارية وبين تسارع وتيرة منجزات ثورة المعلومات والاتصالات، فإنَّ السُّؤال الذي يطرح نفسه هو، **أين العالم العربي من هذه الثورة بنظامه الإقليمي ووحداته الفرعية وحتى وحداته الوطنية؟.**

نتائج الفصل الأول:

ممَّا تقدم؛ يتضح بأنَّ قيام منظمة التجارة العالمية، يعتبر من أبرز الأحداث الهامة التي ميزت ساحة العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، فقد أصبحت هذه المنظمة مسؤولة عن متابعة تنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية متعددة الأطراف، وإلتزام الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى السَّعي نحو تحرير التجارة والمبادلات الدولية بكافة أشكالها.

كما أنَّه أصبح من المعروف، أنَّ من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، لتكون نطاقاً تتضاءل أمامها أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة، عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي.

وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية، درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل، وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات، والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.

فالتصاعد السَّريع لدور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي، يمثل إحدى أهم الخصائص التي تميز النمو والتطور الرأسمالي في النصف الثاني من القرن العشرين.

وبطبيعة الحال؛ وفي ظل هذه الظروف ، وجدت الدُّول العربية نفسها تعيش في ظل نظام جديد ، لم تشارك في وضع أسسه، لكنه فرض عليها وعلى غيرها من الدُّول النامية، فكان لزاماً على هذه الدُّول التكيف مع أسس ومتطلبات هذا النظام ، بالشكل الذي يسمح لها بالإستمرار والتواجد والتعايش في ظله، وتحسين أحوالها وظروفها سياسياً واقتصادياً، لتسهيل دمج اقتصاديات هذه الدُّول بالإقتصاد العالمي الجديد. **لكن هل الدول العربية جاهزة أم ليس بعد؟**.

هذا ما سنحاول البحث فيه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
واقع الإقتصاديات العربـــية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية

شهد الإقتصاد العالمي في العقد المنصرم ، تحولات جذرية، حملت في طياتها دلالات هامة لمستقبل الإقتصاديات العربية، وغيرها من الإقتصاديات النامية، ولعل أبرز هذه التحولات ما ارتبط بالسَّير المتسارع نحو "العولمة الإقتصادية"، وما تحمله من تجليات اقتصادية، أفرزها تطور المستجدات على مستوى الإقتصاد العالمي، خاصة بعد ظهور منظمة التجارة العالمية، حيث تشير هذه المستجدات، إلى ضرورة الإستفادة من الترتيبات الإقليمية الإقتصادية، لمواجهة التطورات الجديدة.

هذه التحولات وغيرها ، دفعت بحكومات العديد من الدُّول العربية ، إلى تبني برامج تصحيح هيكلي ، لتسهيل دمج اقتصاديات هذه الدول بالإقتصاد العالمي الجديد.

وهذا الفصل؛ يمثل محاولة للبحث حول التحولات الإقتصادية العالمية، وآثارها على الإقتصاديات العربية، وهو ما يستدعي دراسة الجوانب التالية:

المبحث الأول: نظرة كلية على الهيكل الإقتصادي للدول العربية.

المبحث الثاني: موقف الدُّول العربية من الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث: انعكاس التحول نحو التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العربي.

المبحث الرابع: محاولات الإندماج العربي في الإقتصاد العالمي.

وذلك وفق التحليل الموالي:

المبحث الأول:
نظرة كلية على الهيكل الإقتصادي للدُّول العربية

يمكن النَّظر إلى الدُّول العربية، على أنَّها متشابهة إلى حد كبير، في بنيتها الإقتصادية والمؤسسية العامة، هذا بالرغم من وجود تباين وتنوع فيما بينها، بشأن بعض المناهج والسِّياسات الإقتصادية التفصيلية.

ويمكن تصنيف الإقتصاديات العربية، إلى أربعة مجموعات:[1]

المجموعة الأولى: دول ذات هيكل اقتصادي متنوع، وبها الكثير من الموارد البشرية والمهارات والكفاءات، وتضم هذه المجموعة العراق والجزائر وسوريا ومصر.

المجموعة الثانية: دول ذات هيكل اقتصادي متخصص "الإعتماد على البترول" ، وتعاني من ندرة سكانها وانخفاض المساحات الصالحة للزراعة، وأيضاً عدم توافر الإحتياجات من العمال محلياً، ولذلك فهي تعتمد على استيراد القوة العاملة من الخارج سواء كانت عربية أو غير عربية، وتضم هذه المجموعة البحرين والكويت وليبيا وقطر والسعودية والإمارات العربية، وكلها يجمعهم تكتل اقتصادي واحد في مجال البترول ، وهو منظمة الأوبك "منظمة الدول العربية المصدرة للبترول".

المجموعة الثالثة: دول لا يمثل لها إنتاج البترول أهمية عالية ، فضلاً عن أنَّ مواردها الطبيعية والبشرية محدودة التنوع، وتشمل تونس والأردن واليمن والسودان.

المجموعة الرابعة: دول ذات اقتصاد رعوي زراعي، أو تتعرض لحروب أهلية ونزاع خارجي وتشمل هذه الدُّول، جيبوتي والصومال وفلسطين ولبنان وموريتانيا.

وفي ضوء ذلك؛ يمكن إلقاء نظرة إجمالية على الاقتصاد العربي من خلال الجوانب التالية:

المساحة والسُّكان والقوى العاملة العربية، المؤشرات الكلية على الأداء الاقتصادي، وكذا التجارة الدولية والتجارة البينية .

---

[1] **عبد الحميد محمد عبد الرحمن** "التكامل الاقتصادي في الوطن العربي" من موقع الانترنيت :
http://www.shbabmisr.com/XPage.asp?browser=View&language=A&EgyxpID=5126
التحميل يوم : 04/04/20006

المطلب الأول: المساحة والسكان والقوى العاملة العربية

يقع الوطن العربي في قلب العالم، في أهم مناطق العالم استراتيجيه.[1] ويمتد جغرافياً، من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي، إلى بحر العرب شرقاً، شاملاً الدول التي تتخذ العربية (اللغة العربية) كلغة رسمية فيها، (أنظر الملحق 2-1)، والتي تنضوي تحت عضوية جامعة الدول العربية *، (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، السودان، سورية، الصومال، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن).[2]

أولا : المساحة والسكان

المجموع الكلي لمساحة الدُّول الأعضاء في جامعة الدول العربية 13,602,171 كم^2، بدون الصحراء الغربية، ويبلغ عدد المقيمين فيها حوالي 310 مليون نسمة، يشكلون حوالي 5 % من سكان العالم . ويقدر معدل النمو المتوسط لسكان الدول العربية، بنحو 2.02%، وهو أعلى من معدل نمو سكان الدول النامية (1.4%)،والدول المتقدمة (0.5%) والعالم (1.1%). (حسب تقديرات عام2005)، أنظر الملحق (2-2).

ثانيا: القوى العاملة والبطالة

من أبرز خصائص القوى العاملة في الدول العربية ، حجمها الصغير إذ تشكل حوالي 36.8% فقط من إجمالي سكان الدول العربية، وهي أقل بنحو الربع من معدلي الدول النامية والمتقدمة وهي47% و49% على التوالي. ويرجع انخفاض نسبة القوى العاملة لإجمالي عدد السكان، إلى تركيبة السكان الفتية، وانخراط الشباب في التعليم، والإنخفاض النسبي في معدل نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، (الملحق (2-3)).

ومن السِّمات المميزة للقوى العاملة العربية، نموها السريع، إذ يقدر معدل النمو السنوي لقوة العمل بنحو 3.2% خلال الفترة 1995-2004، مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغ حوال 2.7 خلال الفترة 1995-2003، ويعود الإرتفاع النسبي في معدل النمو ، إلى دخول أعداد متزايدة من الشباب لسوق العمل، وتحسن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. ويرتفع معدل نمو قوة العمل عن المتوسط العربي في 11 دولة عربية، وتتراوح ما بين 3.4% و6.6%، مما يشير إلى حاجة هذه الدول إلى توفير فرص عمل جديدة، بمعدلات أعلى من بقية الدول العربية، لمقابلة الطلب العالي للعمل.

---

[1] بدون اسم الناشر" الوطن العربي.. معلومات أساسية " نقلا عن موقع الانترنيت :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3DB408B-AD02-457A-B7CC-DFC4732B60A9.htm
التحميل يوم : 2006/02/26

*جامعة الدول العربية: هي منظمة تضم دول في الشرق الأوسط وأفريقيا، ويعتبر أعضائها دولا عربية، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الإقتصادية، من ضمها العلاقات التجارية، الإتصالات، العلاقات الثقافية، ...، المقر الدائم لجامعة الدول العربية هو مدينة **القاهرة**(مصر). وأمينها العام هو **عمرو موسى**.

[2] **جامعة الدول العربية**، 2006/11/13، تاريخ الاطلاع:2006/11/2.

ومن الجدي بالذكر، أنه على الرغم من فتوة السكان، وتحسن معدلات التعليم، لا زالت نسبة عالية من القوة العاملة ذات مستوى تعليمي متواضع ، وتمثل فئة الأميين الشر يحة الأكبر من القوة العاملة في عدد من الدول العربية التي توفرت عنها بيانات، كاليمن، والسودان، وموريتانيا، والسعودية ومصر.

ويتأثر قطاع الخدمات في الدول العربية ، على أكثر من نصف القوى العاملة، بينما يعمل قرابة الثلث في الزراعة، علما بأن أهمية قطاع الخدمات كمستوعب للعمالة في الدول العربية فرادى، يعتمد على أهمية دور القطاع الزراعي في اقتصاد الدولة. فعلى سبيل المثال يعمل في جيبوتي16 % من العمالة فقط في الخدمات بينما يعمل 87.5% منها في قطاع الخدمات في قطر. وتتر كز العمالة في القطاع العام في بعض الدول، وبشكل خاص في دول مجلس التعاون الخليجي. ويلاحظ الزيادة المطردة في نسبة العمالة في القطاع غير المنظم ، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، والتي لم تحقق معدلات نمو بالدرجة الكافية لاستيعاب الطلب المتزا يد على العمل.

ومن الخصائص الأخرى المميزة للقوة العاملة العربية ، اتساع فجوة النوع الاجتماعي في المشار كة في قوة العمل، حيث تعتبر هذه الفجوة الأ كبر في العا لم، كما تعتبر حصة المرأة العربية في القوة العاملة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية في العا لم.

المطلب الثاني: المؤشرات الكلية عن أداء الاقتصاد العربي

سنحاول تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد العربي من خلال العناصر التالي:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام2005 حوالي1,066 مليار دولار، محققا بذلك ولأول مرة قيمة تتجاوز تريليون دولار. وبلغ معدل النمو بالأسعار الجارية حوالي 21.4 % مقارنة بنحو 17.8% في عام 2004. ويمثل هذا المعدل أ كثر من ضعف معدل النمو السنوي المسجل خلال السنوات الخمس الماضية. ويعزى هذا النمو أساسا إلى ارتفا ع عائدات صادرات النفط، من 195.1 مليار دولار في عام2004 إلى281.1 مليار دولار عام2005، محققة بذلك معدل نمو بحوالي 44 %، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2–1): الناتج المحلي الإجمالي العربي ومعدلات نموه الفترة 2000–2005

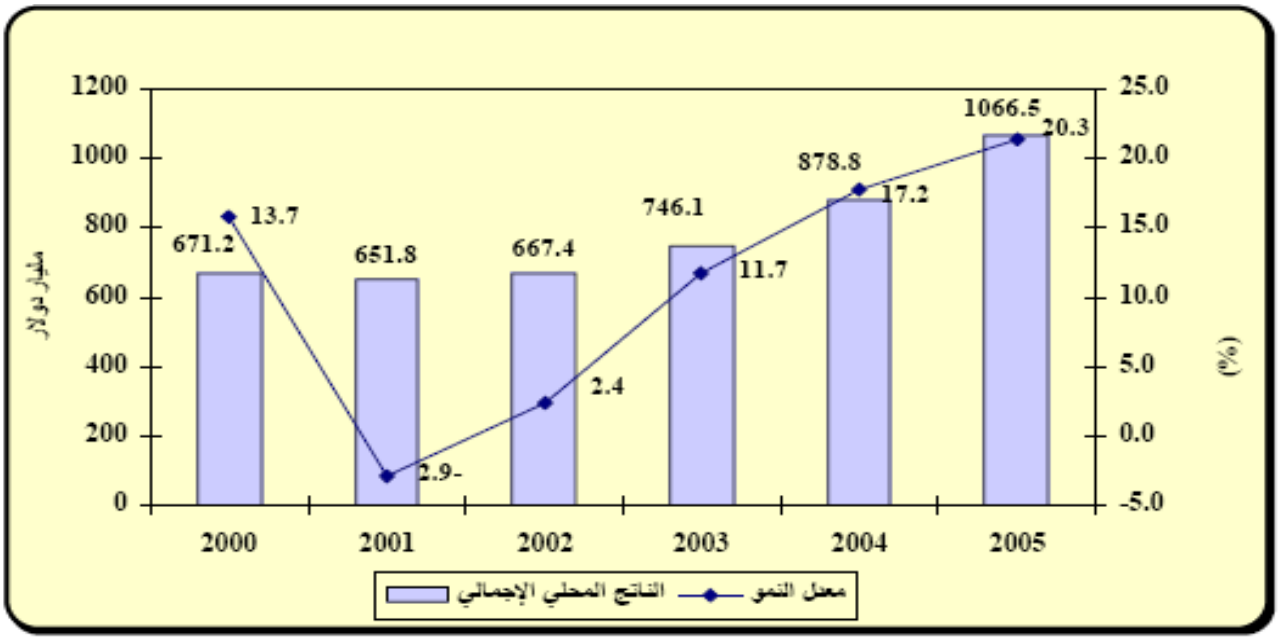

المصدر: الملحق رقم(2–4)، وتقديرات أولية من الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005، ومصادر وطنية أخرى.

أما بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005، المقدر بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية، فقد حققت ثمان دول معدلا ت نمو حقيقية في عام 2005 تزيد عن معدلات النمو المحقق في العام السابق، بينما انخفض المعدل في ذلك العام مقارنة بالعام السابق في باقي الدول. وتراوح معدل النمو الحقيقي في عام 2005 بين 8.2 %و 5 % في عشر دول عربية، هي الإمارات والسودان والبحرين والسعودية وقطر وليبيا وموريتانيا والجزائر وتونس والأردن. بينما تراوح معدل النمو الحقيقي بين 4.6 %و 3.2 %في ست دول، هي مصر وسورية واليمن وعمان والكويت وجيبوتي.

وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي 1.6% في المغرب مقارنة بمعدل 4.2% في العام السابق بسبب تأثر الأداء الاقتصادي بتراجع النمو في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به وارتفاع تكلفة استيراد النفط. كما بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي في لبنان 0.5% مقارنة بمعدل 6 % في العام السابق بسبب النمو المتواضع على مستوى كافة القطاعات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2–1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2004 –2005

الـــدول	الوطنية بالعملات المحلي الناتج نمو معدل				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2004	2005	2004	2005	2004	2005
الأردن	7.7	5.0	11.8	11.5	11.8	11.5
الإمارات	9.7	8.2	20.1	25.6	20.1	25.6
البحرين	5.6	7.8	15.3	19.7	15.3	19.7
تونس	5.8	5.0	9.0	6.0	8.7	-1.5
الجزائر	5.2	5.1	16.4	22.7	25.0	20.6
جيبوتي	3.0	3.2	6.0	6.8	6.0	6.8
السعودية	5.3	6.6	16.7	23.6	16.7	23.6
السودان	6.9	8.0	15.2	19.3	15.2	29.3
سورية	4.9	4.6	17.5	18.0	12.9	14.2
عمان	23.0	...	80.2	28.4	132.6	28.4
قطر	5.6	3.8	13.7	24.0	13.7	24.0
الكويت	9.3	6.1	34.8	8 .33	34.8	33.8
لبنان	6.2	3.2	22.5	35.1	23.9	36.3
ليبيا	6.0	0.5	9.4	1.3	9.4	1.3
مصر	5.0	5.8	31.0	31.2	30.3	30.2
المغرب	2 .4	4.6	16.2	10.6	-3.7	13.6
موريتانيا	4.2	1.6	5.8	3.9	14.2	4.0
اليمن	5.2	5.4	14.2	27.9	13.2	27.7
	3.9	4.6	17.2	18.9	16.4	18.1

... غير متاح.

المصدر: الملحقان (2–4)و(2–5) وتقديرات أولية من الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005، ومصادر وطنية أخرى.

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي

إنَّ التعرف على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يكشف عن مدى التفاوت الشاسع بين الدُّول العربية،[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] د. نصر عبدا لكريم" كتاب المرجعية / الشفافية الدولية، الفصل السادس عشر شركات القطاع الخاص " آذار/ مارس2005
http://www.aman-palestine.org/Arabic/documents/sourcebook/ch16.doc le:27/02/2006

جدول رقم(2–2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي الفترة 1995، 2000–2005

السنة / الدول*	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطر	16,642	*28,784*	27,023	*28,393*	*32,777*	*41,976*	*53,345*
الكويت	17.755	*21,719*	19,939	*19,968*	*21,937*	*24,342*	*32,541*
الإمارات	14,453	*16,927*	15,562	*16,128*	*19,250*	*22,409*	*28,177*
البحرين	9,965	*12,493*	12,105	*12,571*	*14,057*	*15,794*	*18,413*
السعودية	7,855	*9,247*	8,754	*8,794*	*9,761*	*11,112*	*13,412*
عمان	6,477	*8,269*	8,048	*8,008*	*9,305*	*10,256*	*12,249*
لبنان	6,340	6,130	5,141	3,389	*3,945*	4,982	*6,280*
ليبيا	3,178	4,430	4,493	4.837	*5,176*	5,629	*5,665*
الجزائر	1,445	1,799	1,786	1,819	*2,135*	2,626	*3,125*
تونس	2,015	2,032	2,073	2,366	*2,734*	2,945	*2,873*
الأردن	1,560	1,736	1,803	1,880	1,950	2,130	2,322
المغرب	1,258	1,159	1,136	1,223	1,455	1,636	1,674
سوريا	1,171	1,159	1,210	1,207	1,236	1,376	1,542
مصر	1,054	1,543	1,396	1,299	1,211	1,144	1,274
العراق	365	871	713	682	403	910	1,134
جيبوتي	858	813	818	820	839	863	893
السودان	179	421	462	510	581	655	831
اليمن	334	529	530	552	589	663	757
موريتانيا	463	355	405	402	472	521	650
المتوسط العام	**1,991**	***2,497***	**2,371**	***2,374***	***2,598***	***2,992***	***3,558***

المصدر: الملحقان (2–2)،(2–5) وتقديرات أولية من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ومصادر وطنية أخرى.

- **تم ترتيب الدول العربية على أساس تنازلي وفقاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 .**

استمر المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بالأسعار الجارية في الارتفاع للعام الثاني على التوالي ، حيث يقدر بحوالي 2,935دولاراً في عام 2004 مقارنة بحوالي 2,592دولاراً في العام السابق، وذلك نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية ، بمعدلات تفوق بكثير معدلات النمو السنوي للسكان. وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج في عام 2004، مقارنة بالعام السابق، في كافة الدول العربية باستثناء مصر، إذ انخفض من1,211دولاراً إلى1,143 دولارا، أي بنسبة 5.6%، وذلك بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار.

ويبقى متوسط نصيب الفرد من الناتج عن المتوسط العام للدول العربية في باقي الدول، والتي تضم دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان وليبيا وتونس، و يشكل سكانها حوالي 18% من إجمالي سكان الدول العربية. وتتباين متوسط نصيب الفرد من الناتج في دول هذه المجموعة، إذ تتراوح بين 2,946 دولار و5,108 دولار في

ثلاث دول، هي تونس وليبيا ولبنان، وتتراوح بين10,964 دولار و15,626 دولار في ثلاث دول، هي عمان والسعودية والبحرين. وتشمل باقي دول هذه المجموعة كلا من الكويت والإمارات وقطر، و تتراوح فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج حوالي21,066دولار للفرد في الكويت و42,676 دولار للفرد في قطر.

وتجدر الإشارة، إلى أن المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج، لا يعكس مستويات توزيع الدخل حسب فئاته، أوحسب التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر، مما يعني أن نسبة هامة من السكان ينخفض دخلها عن المتوسطات المذكورة.

ثالثا: الإستهلاك النهائي والإستثمار الإجمالي

1- الاستهلاك النهائي: تقدر إجمالي الاستهلاك النهائي للدول العربية ، بحوالي575.9 مليار دولار في عام 2004، أي بزيادة نسبتها11.7% عن العام السابق. ولقد انخفضت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي71% في عام2000، إلى حوالي 66.2% في عام2004. وشمل ذلك الاستهلاك النهائي بشقيه، إذ انخفضت نسب كل من الإستهلاك العائلي (الخاص) ، والاستهلاك الحكومي (العام) ، إلى الناتج المحلي الإجمالي على النحو المبين في الجدول رقم (2-4):

جدول رقم (2-3)الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الفترات 1995 و2000 و2003-2004 (نسبة مئوية)

	الأهمية النسبية				المعدل السنوي للنمو	
	1995	2000	2003	2004	2003	2004
الاستهلاك النهائي	77.7	71.0	68.6	66.2	5.2	11.7
الاستهلاك العائلي	57.4	51.7	49.5	47.7	5.2	11.6
الاستهلاك الحكومي	20.3	19.3	19.1	18.5	6.3	12.2
الاستثمار الإجمالي	**21.4**	**18.3**	**20.8**	**20.3**	**4.1**	**12.7**
فجوة الموارد	**0.9**	**10.7**	**10.6**	**13.5**	-	-
صادرات السلع والخدمات	37.2	41.0	44.8	49.0	9.5	26.7
واردات السلع والخدمات	36.3	30.3	34.3	35.5	3.6	20.1
الناتج المحلي الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**7.4**	**15.8**

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على الملحقان (2-6)،(2-7).

2- الإستثمار الإجمالي: ارتفعت تقديرات إجمالي الإنفاق الاستثماري للدول العربية ، من حوالي 124.8 مليار دولار في عام2000 إلى حوالي156.6 مليار دولار في عام2003، وحوالي176.5 مليار دولار في عام 2004، وبلغت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي، 18.3% و20.8% و20.3% للأعوام الثلاثة المشار إليها على الترتيب، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط ، مما أدى إلى نمو إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ككل في عامي2003و2004، بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاستثمارات. وتتباين معدلات الاستثمار فيما بين الدول العربية فرادى، حيث تبلغ نسبة الاستثمار إلى الناتج أعلاها في الجزائر ، لتصل إلى

حوالي31.9%، وتقدر هذه النسبة في لبنان بحوالي 29.5%، وذلك بسبب المخصصات الاستثمارية الاستثنائية الضخمة لإعادة إعمار لبنان. وتقل هذه النسبة عن 20% في كل من الأردن وجيبوتي والسعودية والسودان، والعراق، وعمان، والكويت، وليبيا، ومصر، مقابل ارتفاع حصة الاستهلاك الإجمالي.

المطلب الثالث: التجارة الدولية والتجارة البينية

يمكن التطرق لهذا العنصر من خلال التحليل التالي:

أولا: التجارة الخارجية للدول العربية

أشارت بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2005، إلى أنَّ التجارة الخارجية العربية حققت أداءاً جيداً عام 2004 وللعام الثاني على التوالي، بحيث بلغت قيمة الصادرات العربية الإجمالية 396.5 مليار دولار مقابل 304 مليار دولار في عام 2003، وبنسبة نمو قدرها 30.4%. وذلك راجع لارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وزيادة الدول العربية الكميات المصدرة من النفط الخام لمقابلة الطلب العالمي المتزايد. وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية الإجمالية لتصل إلى نسبة 4.4% .

كما يعود سبب نمو التجارة العربية، إلى التحسن في أداء الواردات العربية الإجمالية، لتصل قيمتها في عام2004 إلى243.1 مليار دولار مقابل 194.9 مليار دولار، وبنسبة نمو بلغت 24.7 %.

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة العربية، فقد استأثرت فئة الوقود المعدنية بالحصة الكبرى في مكونات الصادرات العربية، تلتها المصنوعات والآلات ومعدات النقل، ثم المنتجات الكيماوية والأغذية والمشروبات، أمَّا في جانب مكونات الواردات، فقد احتلت الآلات ومعدات النقل، أعلى حصة في هيكل الواردات العربية، تلتها المصنوعات ثم الأغذية والمشروبات.[1]

أمَّا فيما يتعلق بـاتجاه التجارة الخارجية للدول العربية ، فقد أفضت التطورات في السُّوق النفطية الدولية وتحسن أداء الاقتصاديات في الدُّول المتقدمة والدُّول النامية ، إلى زيادة قيمة التجارة الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين وبدرجات متفاوتة؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

---

[1] **حيدربن عبد الرضا**"ارتفاع قيمة الصادرات العربية الإجمالية"جريدة إيلاف، العدد 1789،السبت15/ 04/ 2006 من موقع الانترنت:
http://www.elaph.com/Economics

جدول رقم(2–4): اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية 2000-2004(نسب مئوية)

	الصادرات العربية					الواردات العربية				
	2000	2001	2002	2003	2004*	2000	2001	2002	2003	2004*
الدُّول العربية	6.2	7.3	8.5	8.4	8.7	10.5	10.6	11.8	11.2	12.2
الاتحاد الأوروبي	28.9	33.8	37.6	36.8	32.2	46.5	38.1	32.9	33.9	31.8
الولايات المتحدة	11.5	11.8	11.0	12.1	11.7	10.9	9.5	8.6	7.2	7.7
آسيا	25.7	25.6	25.3	25.8	25.9	16.4	17.7	18.9	19.9	20.4
– اليابان	16.2	15.6	14.7	14.0	13.0	6.4	6.0	6.3	6.0	5.3
– الصين	3.7	3.2	3.8	4.5	5.2	4.1	4.7	5.3	6.0	7.4
– باقي دول آسيا	5.8	6.8	7.2	6.8	7.7	5.9	7.0	7.3	7.9	7.7
باقي دول العالم	27.6	21.5	17.6	17.0	21.5	15.7	24.0	27.8	27.5	27.9
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر:تمَّ إعداده بالاعتماد على استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2005 .

* تقديرات أولية.

فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية، فقد سجلت قيمة الصادرات العربية المتجهة إلى آسيا أعلى معدلات زيادة لها في عام 2004، وضمن هذه المجموعة ارتفعت قيمة الصادرات العربية إلى الصين بأعلى معدل نمو لها ليبلغ49.3 %في عام2004 مقارنة بنسبة47.2% في عام2003، ويليها ارتفاع الصادرات العربية المتجهة لبقية دول آسيا (باستثناء الصين واليابان) بما نسبته39.2 %، وارتفعت قيمة الصادرات العربية إلى اليابان بنسبة أقل بلغت20.5 %.

وقد سجلت قيمة الصادرات العربية البينية أعلى زيادة (بعد الصين) ، في قيمة صادرات الدُّول العربية إلى شركائها التجاريين الرئيسيين، وبلغت36.1 % عام2004. أما فيما يتعلق بالصادرات العربية المتجهة لكل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، فقد سجلت معدلات زيادة أقل حيث بلغ متوسط الزيادة في الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة ما نسبته 26.5 % عام2004، وذلك مقارنة بنسبة أعلى بلغت 36.9 % في عام 2003، ولقد سجلت الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي أقل نسبة زيادة لها بلغت 14.1 % في عام2004، وتراجعت بذلك عن نسبة الزيادة (21.4 %) التي سجلتها في عام2003.

ونتيجة للتطورات سابقة الذكر، في اتجاهات الصادرات العربية، فقد حصل تغير في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين، حيث تراجعت حصة الصادرات العربية إلى الإتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأول

للدُّول العربية من36.8 %عام 2003 إلى 32.2 % في عام 2004. وانخفضت كذلك حصة الصادرات العربية إلى اليابان، ثاني شريك تجاري للدُّول العربية، من14% في عام 2003 إلى 13% في عام 2004. كما تراجعت أيضاً حصة الصادرات العربية إلى الولا يات المتحدة بصورة طفيفة من 12.1% عام 2003 إلى 11.7 %عام2004. وفي المقابل، ارتفعت حصة الصادرات العربية البينية من 8.4% إلى8.7 %، بينما ارتفعت حصة الصادرات العربية إلى الصين من4.5 % إلى5.2 % عام 2004.

ثانيا: التجارة العربية البينية

وفيما يتعلق بالتجارة العربية البينية، تشير البيانات المتوافرة إلى أنَّ قيمة التجارة العربية البينية بلغت حوالي 5.33 مليار دولار أمريكي عام 2000م، مقابل 7.27 مليار دولار أمريكي عام 1999م، وبلغت الصادرات البينية 9.17 مليار دولار أمريكي (بنسبة 3.7% من إجمالي الصادرات العربية) عام 2000م، مقابل 1.14 مليار دولار أمريكي عام 1999م.

ويعزى انخفاض نسبة الصادرات العربية البينية من إجمالي الصادرات العربية لعام 2000م مقارنة بعام 1999م، إلى ارتفاع أسعار البترول عام 2000م باعتبار أن الصادرات البترولية تمثل وزناً نسبياً مهماً من إجمالي صادرات الدُّول العربية، فيما بلغت الواردات العربية البينية 6.15 مليار دولار أمريكي مقابل 6.13 مليار دولار أمريكي للفترة ذاتها بزيادة نسبتها 6.14%.[1]

وقد ارتفعت قيمة الصَّادرات العربية البينية لتصل إلى حوالي 34.7 مليار دولار في عام 2004،مقابل 25.5 مليار دولار في عام 2003 بنسبة زيادة قدرها 36.1%، في حين بلغت قيمة الواردات العربية البينية 29.8 مليار دولار في عام 2004، مقابل 21.8 مليار دولار في عام 2003 بنسبة زيادة قدرها 36.6%. وبذلك شكلت حصة الصادرات العربية البينية 8.7 %من إجمالي الصادرات العربية, كما شكلت حصة الواردات العربية البينية 12.2%من إجمالي الواردات العربية في عام2004.

ثالثا:الاحتياطات الدولية العربية و الدين العام الخارجي

1- الاحتياطات الدولية العربية: ارتفع حجم الاحتياطات الدولية العربية من النقد الأجنبي بنسبة 20% عام 2000 لتصل إلى102.7مليار دولار بالمقارنة بعام 1999،حيث كانت 85.9مليار دولار. [2]

---

[1] بدون اسم الناشر " مناخ الاستثمار في الدول العربية2001 " من موقع الانترنت:
http://doc.abhatoo.net.ma/article.php3?id_article=819 التحميل يوم : 2006/04/16

[2] **حيدربن عبد الرضا**"ارتفاع قيمة الصادرات العربية الإجمالية" مرجع سابق.

وقد واصلت الاحتياطيات الخارجية الرسمية لمجموع الدول العربية خلال عام 2004، اتجاه تصاعدها السنوي المستمر منذ عام 1999، وذلك في ظل التطورات الإيجابية في موازين المدفوعات الجارية والكلية العربية.

وفي هذا الصدد، فقد ارتفع إجمالي هذه الاحتياطيات من 166.6 مليار دولار في عام 2003 إلى نحو 197.2 مليار دولار في عام 2004، أي بنسبة زيادة قدرها 18.3 %. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا المستوى من الاحتياطيات يزيد بنسبة حوالي 126 % عن مستوى الاحتياطيات في عام 1999.

ولقد استهدفت عملية تنمية الاحتياطيات في الدُّول العربية، تعزيز الاستقرار المالي ودعم القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية، وزيادة الثقة في قدرات الاقتصاد على مقابلة الإلتزامات الخارجية، وهي أمور لها أهميتها فيما يتصل بجهود هذه الدُّول لجذب الإستثمارات الأجنبية، وزيادة الاندماج في الاقتصاد الدولي.[1]

2– الدَّين العام الخارجي: ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم للدول العربية المقترضة ، بنسبة 2.3% عام2004، ليبلغ في نهاية العام حوالي151.1مليار دولار، أي بزيادة بلغت حوالي 3.4 مليار دولار عن قيمتها في نهاية عام2003.

وبغرض المقارنة بين أوضاع الدُّول العربية المقترضة ، وفقاً لمؤشر نسبة الدَّين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1999 و2004، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي:

– **المجموعة الأولى:** وتضم الدُّول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلاً نسبيا ، حيث تقل نسبة الدَّين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها عن 50% .

– **المجموعة الثانية:** وتضم الدُّول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعاً، حيث تتراوح نسبة الدَّين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها ما بين 50 و100%.

– **المجموعة الثالثة:** وتضم الدُّول التي يعتبر عبء المديونية فيها عاليا نسبياً ، حيث تزيد فيها نسبة الدَّين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 100%.

ويتضح أنَّ أداء هذه المجموعات الثلاث ، يشهد تحسناً في بعض مؤشرات عبء المديونية فيها، كما يلاحظ وجود تباين في بعض هذه المؤشرات في عامي 1999 و2004. كما يوضحه الجدول التالي:

[1] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ص14

جدول رقم(2–5): الدين العام الخارجي للدول العربية الفترة 1999–2004 (مليون دولار)

المجموعة	الدين الخارجي (مليون دولار)		نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار)		نسبة خدمة الدين العام إلى صادرات السلع والخدمات (%)	
الفترة الزمنية	1999	2004	1999	2004	1999	2004	1999	2004
المجموعة الأولى: 1.عمان 2.مصر 3.لبنان 4.الجزائر 5.المغرب	87.563.9	79.372.0	40.8	28.9	10,637.3	9,586.0	19.0	9.0
المجموعة الثانية: 1.تونس 2.جيبوتي 3.اليمن 4.الأردن	25.377.4	43.514.3	56.3	71.1	2,459.2	6,617.5	16.2	26.6
المجموعة الثالثة: 1.سوريا 2.السودان 3.الصومال 4.موريتانيا	22.024.0	28.197.9	192.2	120.7	350.0	389.2	30.8	9.1

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ص14 .

ومن كل هذا يتضح ، أنَّ المنطقة العربية منطقة استراتيجيه وغنية بمواردها المختلفة ، التي تجعلها مطمعاً للدُّول الغربية،[1]

لذا فإنَّ من مصلحة الدُّول العربية ، إيجاد تكتل واحد وقوي لمواجهة التكتلات الأخرى ، خاصة و أن جميع الظروف متاحة وتساعد على قيام هذا التكتل القوي ، كما أن التوجه العالمي الحديث يتجه نحو ذلك ، ففي مصلحة الغرب أن يتحد العرب كسوق عربية مشتركة (ليتمكنوا من تصريف منتجاتهم بسهولة أكبر وبكميات أكثر)، ولكن بشروطهم وبما يتوافق مع مصالحهم.

[1] محمد عبد الله المنشاوي" دراسة حول السوق الشرق أوسطية" من موقع الانترنيت:
http://www.minshawi.com/old/market01.htm : « Le16/04/2006 »

المبحث الثاني:
موقف الدُّول العربية من الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية

إنَّ مشاركة بعض الدُّول العربية في معظم دورات اتفاقية الـــ GAAT، بما في ذلك حضورها في دورة أورجواي منذ بدايتها في سبتمبر 1986، وفي الاجتماعات اللاحقة لها، لهو دليل على نيتها الصريحة في الانضمام، بغية تحقيق انفتاح أكثر على التجارة العالمية، والاستفادة من مزاياها.

لسنا في هذا المقام، بصدد استعراض وتحليل اتفاقات الجات التي تمخضت عنها جولة أورجواي، إلاَّ من زاوية انعكاس هذه الإتفاقات على الإقتصاديات العربية.

فما هي أهم دوافع انضمام الدُّول العربية لمنظمة التجارة العالمية؟ وما هي الإنعكاسات الإقتصادية، وكذا نتائج هذا الانضمام؟.

المطلب الأول: دوافع انضمام الدُّول العربية للمنظمة العالمية للتجارة

إنَّ تغير كل من الظروف الإقليمية والدولية، فضلاً عن تزايد السياسات الحمائية التي تفرضها الدُّول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية بما فيها البلدان العربية، أسهمت بالتوازي مع ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، إلى إعادة الدُّول العربية النظر في موقفها من الجات والسَّعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية الجديدة والإتفاقيات التابعة لها.

وهنا، أدركت الدُّول العربية أنَّه بالنظر إلى اتساع عضوية المنظمة الجديدة لتغطي أكثر من 90%من إجمالي التجارة العالمية، فإنَّ استمرار هذه الدول خارج نظام الجات في صورته الجديدة، لن يحول دون تأثرها بالسلبيات التي قد يتمخض عنها هذا النظام. بينما لن تتاح لها الاستفادة من الايجابيات إلَّا من خلال الإنضمام بالمشاركة.

وهذا ما قد يدفع الدُّول العربية للإنضمام إلى الجات، سواء للبحث عن مكاسب، أو لحماية مكاسب تجارية، أو لانتقاء الأسباب التي كانت تحول دون عضويتها.

وعلى الرغم من أنَّ دولتين عربيتين هما سوريا ولبنان، كانتا من أول الموقعين على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، فإنَّ علاقة الدُّول العربية بهذه الاتفاقية وقعت منذ السنوات الأولى تحت تأثير عدة عوامل هي: [1]

---

[1] **إكرام عبد الرحيم** "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة2002،ص183.

أولا: المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل: والتي تعتبر من وجهة نظر الجات، بمثابة إجراءات تمييزية تتعارض مع مبدأ عدم التمييز الذي يمثل أحد المبادئ التي تقوم عليها الجات.

ثانيا: في سبعينات القرن العشرين، جاء النفط ليضيف عاملاً جديداً خاصة بعد أن لعبت منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبيك)، دور القوة المحركة في زيادة أسعار النفط الخام منذ حرب أكتوبر 1973، حيث تواجه الدُّول العربية الأعضاء في أوبيك اتهامات من قبل "الجات" بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري تجاري، يهدف إلى رفع الأسعار، وهو ما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة العالمية.

ثالثا: ويعد من ضمن الأسباب كذلك، التي تدفع الدول العربية للإنضمام إلى الجات، هي شروع العديد من الدُّول العربية، من تلقاء نفسها في تنفيذ برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، وتحرير إجراءات الاستثمار والتجارة، بصورة تتماشى في مجملها مع مبادئ وأحكام اتفاقيات الجات.[1]

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية لانضمام الدُّول العربية لمنظمة التجارة العالمية

هناك 11 دولة عربية وقعت على الوثيقة الختامية لجولة أورجواي [2]، وهي: مصر، تونس، المغرب، جيبوتي، الأردن، موريتانيا، الكويت، البحرين، الإمارات، قطر [3]،وقد ارتفع العدد إلى اثنتي عشرة دولة بانضمام لبنان، حيث وافقت الدُّول الأعضاء في المنظمة في الاجتماع الرابع لفريق العمل المعني بعملية انضمام لبنان في (2-3 آذار/ مارس 2006)، على انتقاله إلى المرحلة ما قبل النهائية من المفاوضات، حيث سيتم صياغة مسودة التقرير النهائي للفريق المعني بعملية الانضمام، وحصلت العراق وليبيا على صفة مراقب، وقدَّمت سوريا طلباً للإنضمام، إلَّا أنَّه لم يتم تشكيل مجموعة عمل لها بعد، [4] ومن المتوقع أن تحصل السلطة الفلسطينية على صفة مراقب في المستقبل القريب. ومع انضمام المملكة العربية السعودية، أصبحت كافة دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في المنظمة.[5]

---

(1) **إكرام عبد الرحيم** "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"مرجع سبق ذكره، ص184،ص185.

(2) **صباح نعوش**"الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية" مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد282، أوت2002، ص114

(3) **د. سعود البريكان وَآخرون** " التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق" وقائع الندوة المنعقدة في 23- 24 فيفري 2005، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، الطبعة 2005، ص44.

(4) **المهند ملحم** " اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية-الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا " ورقة العمل رقم 4، وزارة الزراعةوالإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية **NAPC**، الفصل الأول، الجمهورية العربية السورية2001،ص22. من موقع الانترنت:
http://www.napcsyr.org/dwnld-files/working_papers/ar/04_eu_med_aa_ar.pdf «page consulté le:14/06/2006»

(5) **د. الياس غنطوس** "منظمة التجارة العالمية والدول العربية"
http://www.gucciaac.org.lb/alomran/omran.htm «page consulté le:22/05/2006»

وباعتبار الدُّول العربية أغلبها دولاً نامية، فآثار المنظمة على الدُّول النامية تنطبق على الدُّول العربية، وسوف نستعرض فيما يلي أهم تلك الآثار في المجالات التالية:

أولا: في مجال تحرير تجارة السلع الزراعية: يعد قطاع الزراعة العربية، من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بنتائج الاتفاقيات المبرمة في إطار الجات، ولتقييم هذه الآثار، نلاحظ أنّ الوضع الراهن لتجارة السلع الزراعية العربية، يتسم بالاختلال الشديد في العلاقة بين الصادرات والواردات من جهة، ونسبة الواردات الزراعية والغذائية من إجمالي الواردات السلعية من جهة أخرى، والتي بلغت نسبتها حوالي 13%خلال الفترة(1990-1995)من إجمالي الواردات، فالدول العربية دول مستوردة للغذاء بصفة عامة، وتعاني تجارتها الزراعية من عجز تجاري مزمن في مختلف مجموعات الغذاء.

وبالنسبة لآثار اتفاقية الزراعة للجات على الدول العربية، فمن المتوقع أن يؤدي خفض الدعم الزراعي إلى زيادة الأسعار، مما يؤدي بالتبعية إلى مزيد من الاختلالات في الموازين التجارية الزراعية العربية، ووضع أعباء على استيراد الغذاء، فضلاً عن تأثر الإنتاج الحيواني نظراً للإرتفاع المتوقع في أسعار الأعلاف.

إلا أنَّ التقديرات، تشير إلى انحسار هذه الآثار في المدى القريب فقط، وتمتد إلى المدى المتوسط إذا لم تتخذ الدول العربية أية تدابير حيالها، خاصة تنشيط برامج التعاون الزراعي الإقليمي، وإنشاء مخزون غذائي استراتيجي، والإرتقاء بالتجارة الزراعية البينية، فضلاً عن الإستفادة من إعادة تقسيم العمل الدولي المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية.[1]

ثانيا: في مجال تحرير تجارة الخدمات: هناك العديد من الدُّول العربية، التي يمكن اعتبارها مستورداً صافياً للخدمات، أما الدول المصدرة للخدمات منها، فتعتمد في المقام الأول على خدمات الأيدي العاملة، والتي لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تحريرها حتى الآن.

وفي هذا الإطار؛ تتوقف قدرة الدُّول العربية-سواء على المنافسة في تجارة الخدمات، أو تحمل المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج، على طبيعة العروض التي تقدمت بها ومجالاتها، والقيود التي ترفقها في جداولها، كشروط للتأهيل للمعاملة الوطنية والترخيص للأجانب لتوريد الخدمات إليها .

ولقد تضمنت عروض الدُّول العربية في هذا القطاع، قيوداً تتعلق بإقامة الأشخاص الطبيعيين كموردين للخدمات وحقوق الملكية العقارية للمستثمرين الأجانب. فضلاً عن اختبارات الحاجة الاقتصادية للعديد من الأنشطة الخدمية .

إنَّ فتح باب المنافسة في مجال تجارة الخدمات وتحرير المعاملات في الميادين المرتبطة بها، من شأنه أيضاً أن يزيد قدرة شركات الخدمات المحلية على المنافسة وتطوير الأداء، والحصول على نصيب أكبر من السوق المحلية.

---

[1] **د.عبد المطلب عبد الحميد** "الجات وآلية منظمة التجارة العالمية، من أورجواي سياتل وحتى الدوحة"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص147.

ومع ذلك ستظل الدول الصناعية المتقدمة مسيطرة على صعيد تجارة الخدمات، والحصول على نصيب كبير من عائد الخدمات في هذه الأسواق .

ثالثا: في مجال المنسوجات والملابس والسلع المصنعة عموماً

كانت الدُّول النامية خلال مفاوضات الجات، تطالب بشمول تحرير تجارة المنسوجات والملابس، من خلال الإلغاء التدريجي لقيود الحصص المفروضة بموجب اتفاقية الألياف المتعددة .

ومن المتوقع أن يكون لفتح باب المنافسة الكاملة في سوق المنسوجات والملابس، تأثير كبير على الدول العربية التي يعتمد عدد منها إلى حد كبير على هذه السلع، في الحصول على نصيب كبير من الصادرات في أسواق الدول الصناعية. ومن بين الدول العربية المصدرة للمنسوجات، تونس ومصر والمغرب والإمارات، وتعتبر المغرب أكبر الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس، إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتحتل المركز العاشر على المستوى العالمي بين مصدري المنسوجات والملابس لدول الاتحاد، بينما تحتل تونس المركز الثاني عشر.

لذلك ستواجه الدُّول العربية، منافسة شديدة من المنتجات الآسيوية الرخيصة على حساب المنتجين المحليين، في حال إلغاء أو تخفيف إجراءات الحماية التجارية التي تتمتع بها في الوقت الحالي.

وقد أدت الحماية التي تمتعت بها صناعة المنسوجات والملابس في الدول العربية، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية رأس المال وتخلف المواصفات القياسية للإنتاج.

وبحلول عام2005م، أي بعد انتهاء الفترة الإنتقالية، يتسع نطاق السلع المصنوعة، المشمولة بالإعفاء الجمركي إلى نحو نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية، وإلى خفض كبير في الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأخرى. وبعد الإلغاء التدريجي لنظام المعاملة التفضيلية للمنتجات الصناعية التي تصدرها الدول النامية عموماً إلى الدُّول الصناعية، وتكريس مبدأ الإلتزامات المتقابلة، تعاقب الصناعات التي لا تتمتع بقدر من الكفاءة تمكنها من مواجهة نظائرها في الدول المتقدمة. ويعود ذلك إلى أنَّ صناعات الدول المتقدمة قد اكتسبت قدرة تنافسية كبيرة، مما يجعل منتجات الصناعة العربية غير قادرة على المواجهة في أسواق الدول الصناعية–بل داخل الأسواق العربية ذاتها.

رابعا: أثر الاتفاقية على الصناعة النفطية

حرصت الدُّول الصناعية المتقدمة – بحكم سيطرتها على التجارة العالمية – على استبعاد النفط في إطار مفاوضات الجات، الأمر الذي يفسر عدم فاعلية الدور الذي لعبته دول أوبك في تلك المفاوضات، وإصرار الدول الصناعية على تأمين تدفقات النفط بأسعار مناسبة، والنفط العربي يمثل 75% من صادرات الوطن العربي، وسلعة استراتيجية بهذه الأهمية، كان ينبغي أن تلقى أفضلية في التعامل التجاري لدى الدول المستوردة .

وليس أمام الدُّول العربية المصدرة للنفط ودول أوبك، إلَّا أن تتشبث بالمادة 20 من اتفاقية الجات التي تبيح اتخاذ ما تراه من إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية النادرة .[1]

المطلب الثالث: نتائج انضمام الدُّول العربية لمنظمة التجارة العالمية

تسعى الدُّول العربية غير الأعضاء حالياً، إلى اكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية في القريب العاجل، وبالتالي لا خلاف على أنَّ الاقتصاديات العربية، ستتأثر بالجات ومنظمة التجارة العالمية سلباً وإيجاباً بدرجة أو بأخرى.[2]

و يمكن رصد أهم الآثار للجات ومنظمة التجارة العالمية في النقاط التالية:

أولا: إيجابيات انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية

هناك بعض الفوائد المعروفة والبعض منها غير واضح المعالم، وكما هو معروف أنَّه لا يمكن القول بأنَّ كل شخص موافق على الفوائد من الإنضمام لهذه المنظمة، إلَّا أنَّ ما يمكن التأكيد عليه هو أننا كعضو فيها سوف نكون في وضع اقتصادي أفضل من أن نكون خارج هذه المنظمة وفيما يلي سرد لأهم هذه الفوائد:[3]

1- التاريخ مليء بالشواهد ، بأنَّ أسباب بعض الحروب كانت من خلافات تجارية، وكون هذه الاتفاقيات التجارية، موقعة من أغلب الدول التجارية ومن بين مهام هذه المنظمة الدولية حل النزاع التجاري بين الدُّول في سلام، فإنَّ هذه فائدة عظيمة ليست للدول العربية فحسب، بل ولجميع دول العالم الأعضاء في المنظمة.

وللتوضيح، فإنَّه في ضوء هذا النظام التجاري ، تنساب المعاملات التجارية بين المصدرين والمستوردين بيسر وسهولة وبدون خلافات تجارية ، لأن الجميع يتمتع بمعاملات تجارية سليمة ينتج عنها تحسن الوضع الاقتصادي للجميع.

ولو نظرنا للوضع قبل هذا النظام التجاري الذي يمنع القيود غير الجمركية، لتبين لنا أنَّه في السابق تقوم دولة ما بحماية سلعة معينة بحظر استيرادها كليا أو استيراد كمية محددة منها ، وقد يكون ذلك من بلد معين. في هذه الحالة النتيجة – اقتصادياً وسياسياً – هذه الدولة عرضة للمعاملة بالمثل من قبل الدُّول التي تأثرت سلباً نتيجة

---

[1] **د.سليمان المنذري** " السوق العربية المشتركة في عصر العولمة "، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة2004، ص 230،ص232 ص234،ص233.

[2] **د.حسن عبيد** " الجات زلزال عنيف في انتظار الاقتصاد العربي" مجلة الجزيرة، العدد87، 2004، نقلا عن موقع: http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/29062004/ektsad6.htm

[3] دون اسم الناشر "ماهي منظمة التجارة العالمية" مرجع سابق .

عملية الحظر، والنتيجة النهائية هي الخسارة الاقتصادية للدولة التي بدأت في عملية تشويه التجارة بعملية الحظر على الإستيراد، وقد تكون النتيجة أسوء وتصل إلى الحرب.

لذا فإنَّ المقارنة هنا، بين أن نكون عضو في المنظمة وأن نكون خارجها، تستدعي أن نكون عضواً في المنظمة.

2- ممَّا لا شك فيه أنه مع نمو التبادل التجاري في الحجم، وعدد السلع المتبادلة تجاريا، وعدد البلدان وعدد الشركات قد ينتج عن ذلك مشاكل تجارية.

وعلى سبيل المثال مشاكل الإغراق * - الذي يترتب عليه الأضرار بالمنتجات المحلية المماثلة أو البديلة في البلد المستورد، إلَّا أنَّ الفائدة من عضوية منظمة التجارة العالمية ، هو وجود قانون بناء مبني على قواعد سبق التفاوض عليها وإقرارها من قبل الدُّول الأعضاء، لحل مثل هذه المشاكل بين الأعضاء بالطرق السلمية، وإلتزام جميع الأطراف بنتائج التحكيم والعمل به.

ويذكر هنا، أن ما يقارب 100 خلاف تجاري، تمت إحالته للجهة المعنية في المنظمة منذ تأسيسها عام 1995م، والفائدة النهائية أنَّ الحق يرجع إلى نصابه سلمياً دون الحاجة إلى استخدام القوة ، متمثلة في نشوء الحرب في بعض الأحيان.

3- والمعروف أنَّ الجهاز المبني على القواعد والأنظمة المتفق عليها بين الأعضاء يجعل الحياة أسهل، وهذه حقيقة وإن كان من الصعب أن تكون هناك دقة متناهية وإرضاء للجميع.

ولكن أن تكون عضو في مثل منظمة التجارة العالمية ، وخاصة البلدان النامية ويسمع صوتك، والأهم من ذلك أن ترضخ الدول المتقدمة لهذه الأنظمة مما يترتب عليه تحرير مواطن القوة في هذه الدول ، فإنَّ اتفاقية منظمة التجارة العالمية تخدم الجميع، كونها تعطي الدول النامية الحق في المفاوضات مع الدول المتقدمة التي تستفيد من هذا النظام بسهولة المعاملات التجارية.[1]

على ضوء هذه الاتفاقية لا يوجد فرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة الجميع لهم الحق في المفاوضات والجميع يجب أن يرضخ لما تم الاتفاق عليه ، فللمفاوضات متعددة الأطراف أفضل للدول الصغيرة من أن تفاوض كل دولة من الدول المتقدمة على حد ا وقد تقبل ببعض الشروط التي تفوق إمكاناتها في المفاوضات الثنائية لكثرة الضغوط الاقتصادية الغير مرغوبة.

4- حماية السلع المنتجة محليا ينتج عنه ارتفاع في أسعارها ، وبالتالي ارتفاع قيمة فاتورة الشراء للمستهلك، ومنظمة التجارة العالمية تمنع القيود الكمية (غير الجمركية) على الواردات كما تمنع العنصرية التجارية - الاستيراد من بلد ما فقط وعدم الاستيراد من البلد الآخر - والنتيجة هي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة

* ويعرف الإغراق على أنه بيع سلعة منتجة محليا في سوق خارجي بسعر أقل من سعر بيعها في السوق المحلي

[1] نفس المرجع السابق.

أن الواردات المستخدمة في الإنتاج، تكون أرخص في ظل الاستيراد المفتوح والمنافسة، وكذلك انخفاض أسعار السلع النهائية والخدمات الأخرى، والنتيجة النهائية هي تخفيض تكاليف المعيشة.

5- الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، يعطي المستهلك في الدُّول الأعضاء خيارات أكثر في عملية الشراء ، وخاصة في جودة السلع.

فإمكانية الاستيراد من جميع دول العالم لمختلف السلع الغذائية والكماليات، تعطينا فرصة أكبر للاختيار وإشباع الرغبات، والأهم من ذلك أنَّ جودة السلع المنتجة محلياً سوف تتحسن ، وذلك حتى تكون قادرة على منافسة السلع المماثلة أو البديلة المستوردة.

يجب أن لا ننظر لحرية الاستيراد على أنها تمكننا من شراء سلع نهائية خارجية ، وإلا كان ذلك إجحافاً في حق المنتج المحلي، كما أنَّ حرية الاستيراد تمكن المنتج من استيراد مدخلات الإنتاج بأسعار اقل وجودة أعلى ، وتمكنه من استخدام تقنيات حديثة، وبالتالي تخفض تكاليف الإنتاج.

وأخيرا؛ يجب أن ننظر إلى أن التجارة عملية متبادلة ، فإذا استمتعنا بالاستيراد الحر فإن الفرصة أيضا متكافئة بأن يتم شراء صادراتنا، وبالتالي زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة في ظل وجود خيارات أكثر.

6- التجارة الحرة تساهم في زيادة الدخل الوطني وزيادة الدخل الفردي ، وهذا أمر مرغوب لجميع الدُّول والأفراد.

فقد أوضحت الدراسات الاقتصادية ، أن التجارة الحرة التي ألغت السوق الواحدة ، ساهمت في زيادة الدخل القومي للبلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وأوروبا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عضوية الدول العربية في المنظمة وتمتعها بجميع الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء ، يعطي الحكومة الفرصة في إعادة توزيع استثمار الموارد الطبيعية المتاح ة، على المنتجين المتميزين الذين يقومون بإعادة هيكلة أنظمتهم لتتواكب مع نظام العولمة ، حتى يكونون قادرين على المنافسة في السوق المحلية والأسواق العالمية.

7- على النطاق الوطني المحلي، فإنَّ تحرير التجارة وانضمام الدُّول العربية لمنظمة التجارة العالمية سوف يسهم في تحسن النمو الاقتصادي.

فلو أخذنا العمالة على سبيل المثال، فإنَّ الدراسات أثبتت أنَّ تحرير التجارة ينتج عنه زيادة فرص الوظائف و إن لم يكن ذلك مؤكداً، وإنما أكدت الدراسات على أن تحيز التجارة لا يؤثر سلباً على مستوى العمالة الوطنية ؛ ومن جهة أخرى ، لاشك أن تحرير التجارة ينتج عنه تقنية أكثر يستفيد منها العمال الحرفيين ويتضرر منها العمال العاديين وغير المدربين،كما أن المنافسة مع الاستيراد قد تؤدي إلى خسارة في بعض الوظائف.

إلا أن السياسة الداخلية، تستطيع أن تستفيد من هذه الفرصة، وأن تعدل في الأنظمة الموجودة حتى تتواكب مع النظام الحديث، وأن يتم تأهيل وتدريب الكوادر للاستفادة من الوظائف التي أحدثتها التقنية الحديثة في الإنتاج والتسويق والاستيراد والتصدير.

8- تحرير التجارة عموماً ، ينتج عنه الاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج ، وهذا أمر مستحب، زيادة على ذلك فإن تكاليف الإنتاج تنخفض نتيجة التجارة ، والدليل على ذلك لو نظرنا إلى تكاليف إحدى الشركات السعودية المنتجة في ظل وجود رسوم جمركية مختلفة للاستيراد، فإنَّ الشركة تحتاج إلى حساب تكاليف استيراد مدخلات الإنتاج لكل بلد مصدر على حد ا، حتى تتمكن من الوصول إلى قرار يبنى عليه مصدر الاستيراد ؛ لكن في ظل توحيد التعريفة الجمركية تتوحد الأسعار ويكفي هذه الشركة عملية حساب تكاليف واحد ة حتى تتخذ قرارها ؛ والنتيجة سهولة أكثر في التداول التجاري، وتخفيض تكاليف الإنتاج، كل هذا يؤدي إلى زيادة في عدد الوظائف وتحسن في الخدمات وتوفر في السلع للمستهلكين.

9- انضمام الدُّول العربية إلى منظمة التجارة العالمية ، يساعد على التخلص من الاحتكار في إنتاج وتسويق بعض السلع، الذي يستفيد منه شريحة معينة من المجتمع على حساب الآخرين.

وفي ظل السوق الحرة، سوف يكون الباب مفتوح على مصراعيه للمنافسة ولن يبقى إلا ذو الكفاءة الإنتاجية ، ولن يكون هناك مكان للاحتكار الذي ينتج عنه سو ء استخدام للموارد الطبيعية في الوطن وأسعار عالية لا يستطيع الأغلبية توفيرها، مما يترتب عليه زيادة الضغط على الرواتب والنفقات.

10-كما أنَّه لا يخفى على الجميع، أنَّه في حالة الالتزام بتحرير التجارة والتقيد بجميع الشروط الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، لا يمكن إعادة النظر فيما تم الالتزام به ويجب التقيد بما تم التعهد به.

ثانيا: سلبيات انضمام الدول العربية منظمة التجارة العالمية

تتمثل أهم الآثار السلبية في:[1]

1- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا السلع الغذائية، وذلك كنتيجة منطقية لتخفيض الدعم الممنوح للانتاج الزراعي في البلدان المتقدمة، وبالتالي سوف يكون لذلك آثار سلبية على كل البلدان العربية المستوردة لمواد زراعية أساسية، نتيجة للالتزام بالتحلص من دعم المنتجين ودعم التصدير.

2- تآكل المزايا الخاصة، التي كانت صادرات الدُّول العربية تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

3- ارتفاع تكلفة برامج التنمية العربية، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

---

[1] **د. عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات** "العولمة وتأثيرها على العالم العربي " مجلة الباحث، العدد الأول2002/1، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،ص40.

4- الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي العربي، وبوجه عام في الإنتاج والتوظف والصناعة العربية.

5- تقلص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية.

وبالرغم من هذا ؛ فإنَّ معظم هذه الدول يرغب في الحفاظ على عضويته فيها، لأنَّه يرى فيها أهون الشرور كونها تسمح له بإسماع صوته في سيرورة النظام التجاري العالمي ، إذ أنَّ كل دولة عضو تتمتع نظرياً بصوت. وهي تساعد هذه الدُّول في تأمين الحد الأدنى من الحماية في مواجهة الضغوط الثنائية بين الدول ، من أجل تحرير مبادلاتها التجارية مع الدُّول المتطورة وبشكل أساسي مع الولايات المتحدة.[1]

ثالثا: الأثر على التكامل الاقتصادي العربي

إنَّ التكامل الاقتصادي العربي، يواجه تحدياً كبيراً من شأنه أن يؤثر على مسيرته، ويتمثل في انضمام بعض الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة ورغبة البعض الآخر في الانضمام، فالدول العربية جميعها (ماعدا العراق) إماَّ أعضاء أو تفاوض للعضوية أو متقدمة للعضوية.

فهناك الآن (12) عضواً وهي: دول مجلس التعاون الخمس، الأردن، مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، جيبوتي، لبنان ؛ أمَّا الدُّول التي لا تزال تفاوض فهي اليمن، الجزائر، السُّودان. وقد تقدمت رسمياً كل من سوريا وليبيا للعضوية في أواخر عام2001، و لم يبق إلَّا العراق ومتوقع أن تتقدم للعضوية بعد حلّ المشكلة العراقية.

وهذا التسارع في انضمام الدُّول العربية للمنظمة، هو بدافع الاستفادة من تحرير التجارة، وتجنب الإقصاء والتهميش من الاقتصاد العالمي، وقد تكون هناك دوافع أخرى لانضمامها.

وعموماً هناك احتمالين حول آثار انضمام الدُّول العربية للمنظمة العالمية للتجارة؛ فالاحتمال الأول هو أنَّ عضوية الدول العربية في المنظمة العالمية للتجارة، قد يؤثر سلبا على تقدم مسيرة تكاملها الاقتصادي، نظراً لارتباطها الاقتصادي بدول أخرى متقدمة، فترى في ذلك عدم الحاجة للتكامل فيما بينها، لأنه قد تحقق لها من خلال انضمامها للمنظمة، التحرير الشامل للتجارة على المستوى العالمي بما فيها الدول العربية، وتظهر لها في هذه الحالة عدم جدوى التكامل العربي الإقليمي، كما يعمل انضمامها على عدم الوصول إلى مراحل متقدمة، إذ قد تتوقف مسيرته عند إقامة منطقة تجارة حرة عربية فقط، لأنَّ مبادئ المنظمة تقضي بمعاملة جميع الدول الأعضاء بالمنظمة معاملة واحدة، وهذا ما يتعارض مع إقامة اتحاد جمركي وسوق مشتركة.

---

[1] **ها-جون تشانغ** "من نظام الحماية إلى التبادل التجاري الحر" من موقع الانترنت:
http://www.mondiploar.com/juin03/articles/chang.htm#_ftn1 «le : 03-02-2006 »

أنظر أيضاً: "**HA-JOON CHANG**"du protectionnisme au libre-échangisme, une convertion opportuniste
LE MONDE DIPLOMATIQUE, juin 2003, Pages 26 et 27 .
http://www.monde-diplomatique.fr/2003/06/CHANG/10189, «page consultée le:19/04/2006 »

أمَّا الاحتمال الثاني؛ فمن ناحية المنظمة لا تعترض على إقامة تكتل اقتصادي، ومن ناحية أخرى الدول العربية ستتجه إرادياً لإقامة تكاملها، قصد مواجهة وتخفيف الآثار السلبيةِ المحتملة الوقوع من انضمامها.وأيضاً للاستفادة الكاملة من الفرص والمزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية بما فيها العربية، هذا بالإضافة إلى أنَّ تكاملها سوف يزيد من قوة تفاوضها مع المنظمة، فيما يخص العديد من الجوانب الاقتصادية، بدل من تفاوض كل دولة على حدا، حتى يكون لها وزن في المنظمة العالمية للتجارة، مثلها مثل بقية التكتلات الاقتصادية العالمية.[1]

ويصبح التحدي الذي تطرحه الجات ومنظمة التجارة العالمية على العمل الاقتصادي العربي المشترك، هو كيفية إيجاد الصيغ الإستراتيجية والآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من السلبيات، بل وتدعو أكثر من أي وقت مضى، إلى قيام تكتل اقتصادي عربي، وخاصة أ ن الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بوجود التكتلات الاقتصادية، بل أن قيام التكتل الاقتصادي العربي، يجعل الاقتصاديا ت العربية في مجموعها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى في ظل تحرير التجارة العالمية .

[1] **فرج شعبان** "التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي" مرجع سبق ذكره، ص84.

المبحث الثالث:
انعكاس التحول نحو التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العربي

يشير الفصل الأول من هذا البحث، إلى أنَّ هناك عدداً من التكتلات الاقتصادية العملاقة قد تكونت، وهناك أخرى في طريقها إلى التكوين، ولعل أهم هذه التكتلات الاقتصادية هو الاتحاد الأوروبي والنافتا الآسيان والأبيك.

ولا خلاف، أنَّ هذه التكتلات الاقتصادية تؤثر من عدَّة اتجاهات على الاقتصاديا ت العربية، في ظل عدم نجاحها في إقامة تكتل اقتصادي عربي فعَّال فيما بينها، حيث بقيت المنطقة العربية فضاء اقتصادي لم يتكتل، ومن ثمَّ قابل للإحتواء والإستقطاب، تتنافس عليه الكتل الاقتصادية المختلفة، بل أنَّ تلك التكتلات الاقتصادية، قد تؤثر بالسالب على الصادرات العربية والاستثمارات الأجنبية التي كانت تتدفق على المنطقة العربية، بل والقروض والمساعدات الدولية أيضاً.

كما انعكس التحول نحو التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العربي من عدَّة جوانب أخرى منها السَّعي لإقامة تكتلات إقليمية، كالسَّعي الحثيث لإحياء دور تكتل اتحاد المغرب العربي، وقيام تكتل مجلس التعاون الخليجي، وكذا التعاون الاقتصادي العربي. وربما هذا يسهل من عملية الاندماج بين هذه التكتلات لقيام تكتل اقتصادي عربي شامل؛ وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: رصد أهم آثار التكتلات الاقتصادية العملاقة

يمكن رصد أهم آثار التكتلات الاقتصادية العملاقة، وبخاصة التكتل الاقتصادي الأوروبي، في النقاط التالية:[1]

أولا: أنَّ التكتلات الاقتصادية العملاقة، ستؤثر على الاقتصاديا ت العربية بارتفاع حدة المنافسة الدولية والنزاعات الحمائية، وستقلل من فرص وقدرة صادرات الدول العربية على الوصول إلى أسواق الدول الصناعية، خاصة أن معظم التكتلات تضع في تعاملاتها مواصفات فنية موحدة، للمنتجات التي تدخل أسواقها، قد يصعب على المنتجات العربية أن تصل إليها.

ثانيا: أنَّ دول أوروبا الشرقية، التي تسعى إلى إعادة هيكلة اقتصادياته ا وإصلاحها، تملك إمكانات زراعية وصناعية كبيرة وقدراً من التقدم التقني أكثر بكثير من الدُّول العربية، وسوف تمثل هذه الدُّول عامل جذب

---

[1] **د.عبد المطلب عبد الحميد** "السوق العربية المشتركة" مرجع سبق ذكره، ص120،ص121.

للإستثمار والمساعدات الإنمائية لأسباب اقتصادية وسياسية، ومن المتوقع أن ينشأ عن هذه التطورات، تحسن في الإنتاجية وزيادة في قدرة هذه الدول على المنافسة.

ثالثا: أدت هذه التكتلات الاقتصادية، إلى وجود ما يسمى اقتصاديات المشاركة الدولية، وخاصة التكتل الإقتصادي الأوروبي، الذي يسعى إلى عقد اتفاقيات مشاركة أوروبية- عربية متوسطية مع الدول العربية الواقعة على حوض البحر المتوسط، وقد وقعت دول عربية مثل تونس والمغرب على هذه الاتفاقية.

وتثور المخاوف حول اتفاقيات المشاركة الأوروبية- العربية المتوسطية، فيما يتعلق بالصناعة العربية ومستقبلها، ولو أنَّ الاقتصاديات العربية كانت قد دخلت مع هذه التكتلات في مفاوضات جماعية وليست فردية كانت ستحصل على مزايا أفضل.

المطلب الثاني: السَّعي لإحياء دور تكتل اتحاد المغرب العربي

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي، في 1989/2/17 بمدينة مراكش، من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

وفيما يلي تعريف بالاتحاد من خلال المحاور التالية: [1]

أولا: نشأة اتحاد المغرب العربي

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال، وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية، الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-4/30/ 1958،[2] وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام1964،[3] لتنشيط الروابط الإقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيراً اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10، وإصدار بيان زرالد ه الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

---

[1] دون اسم الناشر "اتحاد المغرب العربي.. الأهداف والهيكل التنظيمي"، قسم البحوث والدراسات، من موقع الجزيرة على شبكة الانترنت : http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm#1 التحميل يوم:2006/04/19

[2] **إسماعيل العربي** "التنمية الاقتصادية في الدول العربية- في المغرب-" الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1974، ص50.

[3] **أ.محمد عباس محرزي** "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي2005، ص16 .

ثانيا: الأهداف

نصَّت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية:

–توثيق أواصر الأخوة، التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها؛

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛

– انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أنَّ السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

1- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدُّول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

2- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدُّول الأعضاء

3- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد[1].

4– في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدُّول الأعضاء.

ثالثا: تعثر اتحاد المغرب العربي

بعد أكثر من ست سنوات على تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة إحيائه بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي 18 و19 مارس2001؛ وقضية الصحراء الغربية لم تكن منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي ضمن جدول الإجتماعات المغاربية، إلا أنها ألقت بظلالها على هذا اللقاء رغم تأكيد الأطراف على أنَّ هذه القضية في يد الأمم المتحدة.

وبغض النظر عن مستواها، فإنَّ مشاركة المغرب في الاجتماع الجزائري، تعد تغيراً في سياسته تجاه الاتحاد المغاربي، وربما تعكس قبوله بمناقشة بعض الملفات مع الجزائر دون إقحام قضية الصحراء الغربية في كل

---

(1) **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولي، طنجة، المغرب16-18ماي2003.

التفاصيل والمناسبات، خاصة أن المغرب جمد عضويته في الإتحاد بحجة موقف الجزائر المناوئ لمصالحه فيما يخص قضية الصحراء.

أما فيما يتعلق بانضمام مصر إلى الإتحاد، فإنَّ هذه الأخيرة قدمت طلباً بهذا الخصوص وقد أحيل إلى الهيئة القانونية للنظر فيه، إلاَّ أن بعض أعضاء الاتحاد مثل تونس تفضل تنشيط مؤسسات اتحاد المغرب العربي قبل انضمام مصر إليه، لكنه لم يتم الإتفاق على جدول زمني للقمة المغاربية، التي طال انتظارها منذ عام 1995.

والحقيقة؛ أن شلل الإتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في فيفري 1995 تسلم رئاسة الإتحاد، احتجاجاً على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر، وجاءت الأزمة المغربية الجزائرية في عام 1995/1994، لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المحتضر أصلاً عندما جمد المغرب رسميا عضويته احتجاجا على ما أسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية)، وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد.

رابعا: معوقات العمل المغاربي المشترك: من المعلوم أنَّ الاتحاد، تم إنشاؤه لتطوير التعاون الإقليمي ومواجهة أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي، ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية في العالم، إلا أنَّ هذه الهواجس لا سيما الأساسية منها-أي العامل الاقتصادي (العلاقة مع أوروبا)- تبدو غير كافية لضمان السير العادي لمؤسسات الإتحاد المغاربي.[1]

ومن جهة أخرى؛ هناك من يرى بأنَّ تبني فكرة المغرب العربي منذ البداية كان قصوراً وخطأ استراتيجي قد يكون مبرر للظروف الاقتصادية والسياسية القائمة آنذاك؛[2] والتي نذكر منها ما يلي:

1- غلبة الهاجس السياسي: الأزمة الجزائرية المغربية، تعكس مدى ضعف الإتحاد المغاربي وعجزه سياسياً واقتصادياً، وقضية الصحراء الغربية كانت موجودة قبل تشكيله، لكن ذلك لم يجعلها عائقاً أمام عمل هذا الاتحاد، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهاجس الإقتصادي مازال يلعب دوراً هامشياً في تحديد العلاقات العربية عموماً، في حين يبقى الهاجس الأمني عاملاً مستقلاً، حيث أبدى اتحاد المغرب العربي عجزاً فادحاً في مقاومة الهزات السياسية، لكونه تأسس على أساس سياسي دون هاجس أمني، مما جعل التمسك به من قبل مختلف أعضائه يبقى ضعيفاً، رغم عولمة الإقتصاد وتعدد التكتلات الاقتصادية الدولية.

---

[1] دون اسم الناشر "اتحاد المغرب العربي.. الأهداف والهيكل التنظيمي" مرجع سبق ذكره.

[2] **د. محمد راتول** "توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس تحت التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، 27/26مارس2002، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، ص21.

2- المعوقات المؤسساتية: يتميز اتحاد المغرب العربي، بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جلياً أن عقدة السيادة وتبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات، وأيضاً غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي، حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي.

وتعلم الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي جيداً، بحكم عضويتها في الجامعة العربية، أن مبدأ الإجماع عطّل الجامعة وحولها إلى جسد بلا روح، إلا أنها أقرته في النص التأسيسي للإتحاد المغاربي، وما زاد من تعقيد الأمور، هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشرة). كما أنَّ أحكام معاهدة مراكش، تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ أي اتفاقية، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي، صادقت الجزائر على29، وصادقت تونس على27، وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط. وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس. ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها، وقد درس الوزراء في اجتماعهم في مارس2001 في الجزائر، اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع، ولكن هذه القضية أحيلت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغاربية.

3- معوقات تتعلق بالعلاقات الجزائرية المغربية: تعد هذه المعوقات في العلاقات الجزائرية المغربية، من أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب العربي بدون الجزائر أو بدون المغرب بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي، فهما الفاعلان الأكثر نفوذاً في المنطقة، وعليه أصبحت عملياً معوقات العمل المغاربي المشترك، وهذه المعوقات الثنائية ذات الثقل المتعدد الأطراف، يمكن أن تتلخص في الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي، والقضايا العالقة لإعادة فتح الحدود، ونزاع الصحراء الغربية.

4- الخلل البنيوي للإقتصاديات المغاربية: ذلك أنَّ الطبيعة الإقتصادية المغاربية، تجعل من الصعب على الأقل في الظرف الراهن بناء مشروع تكامل حقيقي . فاقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر تنوعها، حيث تعتمد أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات؛ والمحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً) والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية) بالنسبة للمغرب، كما أنها اقتصادية تبادلية، بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جداً (التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا) وهذا يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع الاقتصادي فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

5- الإستقطاب التجاري الأوروبي: الاستقطاب الجغرافي لتجارة بلد ما، يجعل اقتصاده معرضاً للصدمات الخارجية، حيث يستخدم حجم المبادلات لأغراض سياسية، خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية كالمواد الغذائية، وتتميز الاقتصاديات المغاربية باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. وإذا كانت أوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية، فإنَّ المغرب العربي لا يمثل إلَّا حوالي 2% من المبادلات الأوروبية مع العالم، وما يثير التساؤل؛ هو لماذا تبقى اقتصاديات المغرب العربي تحت رحمة هذا الإستقطاب الجغرافي الأوروبي لمبادلاتها رغم تحرير التجارة العالمية؟.

خامسا: محاولات تفعيل الاتحاد المغاربي

إنَّ الأسباب السياسية التي كانت وراء تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي مازالت قائمة، ولكن الدُّول الأعضاء لا سيما المغرب الذي كان وراء تجميد هياكل الاتحاد، يشارك اليوم في محاولات تفعيلها، ويمكن تلخيص أهم هذه المحاولات في النقاط التالية:

- بدأ اتحاد المغرب العربي قبل مشاريع إقليمية أخرى بسنوات، مثل مشروعي الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية، واتحاد دول الصحراء والسَّاحل، لكنه بقي جسداً بلا روح، فيما نشط أعضاؤه بقوة في المشاريع الإقليمية المذكورة. فدول المغرب العربي، لا سيما المغرب وتونس راهنت على مشروع الشرق أوسطية مثل دول عربية مشرقية، ولعبت دوراً في دفع مسيرة مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وطور المغرب في ظرف قياسي مبادلاته مع إسرائيل فيما عجز (لسبب أو لآخر) عن تطوير مبادلاته مع جيرانه المغاربة.

- أن الدول المغاربية التي تسرعت لإبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة تونس والمغرب أدركت سريعاً أن هذه الاتفاقات غير متوازنة وهي في صالح الاتحاد الأوروبي الذي فرض عليها إرادته.

- اتفق وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد في مارس 2002، على إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي للتجارة والإستثمار برأس مال قدره 500 مليون دولار[1]، ويعد هذا تمهيداً لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية، وأهمية مثل هذه المصارف تكمن في إنشاء بنية اقتصادية مغاربية حقيقية، وتسهيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وعليه فإنشاء هذا المصرف، قد يؤدي مستقبلاً إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملاً لتطوير المبادلات البينية المغاربية.

هذا عن اتحاد المغرب العربي، فماذا عن تجربة التعاون لدول الخليج العربية؟.

---

[1] **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

يأتي إنشاء مجلس التعاون الخليجي، كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة. ولقد سبق إنشاء المجلس كمنظمة سياسية، تكوين منظمات أو مجالس أو هيئات خليجية متخصصة، تعمل على تحقيق الوحدة بمفهومها الفني الخاص، كمنظمة وزراء الصحة، ومنظمة وزراء العمل ومنظمة وزراء التربية وغيرها.

أولا: الخلفية التاريخية لإنشاء المجلس

إنَّ الوحدة ومحاولتها، ليس بالأمر الغريب على منطقة الخليج، ذلك أنَّه عندما تكونت الدولة الإسلامية، كانت تشمل منطقة الجزيرة العربية بكاملها، وظلَّ هذا هو الوضع الطبيعي للمنطقة وشعوبها، مما صهرها في بوتقة وحدوية متكاملة، تجمعها عوامل الدين واللغة والتاريخ ومواجهة التحديات، وتسهم جهودها في إنجازات الحضارة العربية والإسلامية. وحين مرت بها فترات من التجزئة والانقسام كان من الواضح أنها حالات استثنائية، لا تلبث أن تتبدد وتزول ليعود الوضع الطبيعي إلى مواجهة التحدي، والبروز مدعوماً بعوامل الوحدة المتعددة وخاصة عامل الإسلام.

ومن الأمثلة القريبة الواضحة، ما حدث عندما كانت المنطقة في حالة من الفوضى والتجزئة في الفترة السابقة لظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فما انطلقت تلك الدعوة المباركة حتى تجاوبت معها القلوب والعقول، وإلتقت حولها على وحدة الهدف والمصير، مما مكن الدولة السعودية الأولى بقيادة الإمام محمد بن سعود وأنجاله من تحقيق وحدة الجزيرة العربية بكاملها، [1] وعندما أعاد الملك عبد العزيز رحمه الله، تكوين الدولة السعودية، كان من أهم أهدافه، العودة بهذه الجزيرة إلى طبيعتها الوحدوية، وإزالة ما اعتراها من تجزئة وبذل محاولات تحقق معظمها، و لم تتحقق بالكامل لأن العوامل الخارجية وخاصة الاستعمار البريطاني، كان قد أوجد تحديات أقوى من محاولات الملك عبد العزيز، الأمر الذي حال دون تحقيق الهدف بكامله، ولما بدأ واضحاً أن الاستعمار البريطاني لابد أن يرحل من المنطقة، إذ أن صورته القبيحة، وأفعاله الاستغلالية الشنيعة كانت تؤجج الشعور الوطني، وخاصة بعد مأساة الشعب الفلسطيني على يد البريطانيين، وبصفة رئيسية عندما بدأ ذلك واضحاً جرت محاولات متعددة ومخلصة لضم دول الخليج التي كانت مستعمرة لبريطانيا (إمارات الساحل، قطر، البحرين، الكويت)، في إطار دولة واحدة، لكن الظروف لم تساعد على تحقيق ذلك كاملاً، وكانت حصيلة الجهود الأولى، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م، وبقاء كل من الكويت وقطر والبحرين دولاً مستقلة. إلا أنَّ رغبة شعب الخليج في تحقيق وحدة تتناسب ومتطلباته المرحلية لم تضعف،

---

[1] **المغوص بدر الدين**" دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر" الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل ، الكويت، 1984م، ص 89

فعملت دولـــه على تكوين نوع من الوحدة يتجاوب مع رغبات شعبه، ويتمشى مع حالة استقلالية دوله وسيادتها.

وفي ماي 1976، دعا الشيخ جابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية، بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية ، لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها، وبعدما تمت محادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر ودول الإمارات العربية وعمان، دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول، إلى تحريك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة، للوصول إلى وحدة دولهم العربية، التي تجمعها الروابط الدينية والقومية،[1] ولقد اعتمدت دول الخليج في عام 1991، برنامجاً زمنياً سنوياً محدداً، يعتمد على التدرج لتحقيق الوحدة الاقتصادية، بحيث يبدأ البرنامج في عام 1992، ويستمر عبر قنوات مرحلية تنتهي عام 1999 بالوحدة النقدية، التي تعتبر آخر مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية، وبهذا ينقسم البرنامج الاقتصادي الخليجي إلى مرحلتين: الأولى تبدأ من عام 1992 إلى غاية عام 1996، وتتضمن البحث في تطبيق النظام المنسق للتصنيف الجمركي والاتفاق على نظام موحد للجمارك، ثم توحيد وتقريب الأنظمة التشريعية والمصرفية، كما يشمل تطبيق نظام جمركي موحد اتجاه العالم الخارجي، أمَّا المرحلة الثانية فتبدأ من 1996، وتشمل تنسيق أسعار صرف العملات، وإطلاق حرية تملك العقار، ثم البدء سنة 1998 في تطبيق نظام موحد للمشتريات الحكومية، ليتسنى البدء في توحيد عملات دول المجلس، ثم إزالة المراكز الجمركية بين الدول الأعضاء في عام 1999.[2]

ثانيا: الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي

يشكل العمل الاقتصادي، محوراً أساسياً من محاور العمل المشترك في إطار مجلس التعاون، وقد وردت الأهداف الاقتصادية للمجلس في خمس وثائق رئيسية هي: النظام الأساسي، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أهداف وسياسات خطط التنمية، الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، السياسة الزراعية المشتركة.

وتحدد المادة (الرابعة) من النظام الأساسي، أهداف مجلس التعاون فيما يلي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها؛
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛

---

[1] **سالم عبد الرحمن خوخي** "ظاهرة التكتلات الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد العربي "رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص63.

[2] **أمين ساعاتي** "مجلس التعاون الخليجي ومستقبله" دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص40.

- دفـــع عجلة التقدم العلمي والتقني، في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها. [1]

هذا التفصيل الواسع لجوانب العمل الاقتصادي المشترك، يعطي صورة واضحة عن المكانة التي يحتلها التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كوسيلة لدمج اقتصادياتها، ويأتي الاهتمام بالتنسيق والتكامل، من واقع الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصاديات دول المجلس، التي يعتمد معظمها على مصدر وحيد للدخل، وهو النفط الذي يشكل نسبة عالية من دخلها الوطني، ويتيح تكامل السوق بدول المجلس الفرصة لقيام العديد من المشاريع التي لم يكن بالإمكان قيامها في حالة السوق المجزأ.

إن تعدد قيام المشروعات الإنتاجية يحقق هدفاً أساسياً، وهو تنويع القاعدة الإنتاجية والتقليل بالتالي من الإعتماد على مصدر وحيد للدخل، مع ضمان استمرار المنافسة الشريفة وتكثيف الاعتماد المتبادل، وتشابك المصالح، وزيادة فرص العمل أمام الأعداد المتزايدة من المواطنين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً.

وتحقيقاً لهذه الغايات، فقد وقع المجلس الأعلى في دورته الثانية (الرياض/نوفمبر 1981م)، على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وفي دورته الثالثة (المنامة/نوفمبر 1982م) وافق المجلس على أن يبدأ تنفيذ بعض موادها اعتباراً من الأول من مارس 1983م.

كما وافق المجلـــس الأعلى في دورتيه السادسة والسابعة، على برنامج لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحـــــدة، الأمر الذي يعكس تصميم قادة دول المجلس على توسيع آفاق ومجالات العمل المشترك، ومنذ بدء تطبيق الإتفاقية، توالت خطوات تنفيذها من قبل الدول الأعضاء بالمجلس.[2]

ثالثا : الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

وتشمل:

1- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون: وقعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإتفاقية الاقتصادية الموحدة في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 8جوان1981م، وقد تضمنت الاتفاقية:[3]

---

[1] **د.طيبي بن علي** "العالم العربي في الألفية الثالثة" دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران2002، ص69.

[2] "موجز انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قطاع الشئون الاقتصادية" من موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على شبكة الانترنت: http://www.gcc-sg.org/prief3.html «page consultée le:25/04/2006

[3] **د. إسماعيل عيس** " الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والتكامل الاقتصادي" ، مجلة الدبلوماسي، العدد 19، شعبان 1418هـ/ ديسمبر 1997م، ص 85,ص87.

– السماح باستيراد وتصدير منتجات الدول الأعضاء، ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية وإعفائها من الرسوم، وتعتبر المنتجات وطنية، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، وعلى أن لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51%، ويعني ذلك قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء.

– وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي، تطبق تدريجيا خلال (05) سنوات من نفاذ الاتفاقية، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة الاتحاد الجمركي.

– تسهيل عبور منتجات الدول الأعضاء فيما بينها، وتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجـــاه الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة.

– إقامة المشاريع المشتركة، وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء، ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة، فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.

– التعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات، والتعاون المالي والنقدي، بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة، وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية، وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي.

2– التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي في ظل الاتفاقية الاقتصادية: بمراجعة تجربة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاء من الأسس الرئيسية التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية، الموجودة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، تحرير حركة الموارد الاقتصادية، بين الدول الأعضاء، بإزالة كافة القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى توحيد التعريف ة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وتنسيق سياستها وعلاقتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية.

وما ورد في الاتفاقية الاقتصادية، يمكن تقسيمه إلى شقين فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الدُّول والتكتلات الإقليمية الأخرى. الأول يتعلق بالعلاقات التجارية بين دول المجلس نفسها، والآخر بعلاقتها التجارية بالدول والتكتلات الإقليمية الأخرى، وبصورة عامة يتسم التبادل التجاري بين دول المجلس بضآلته،

قياساً إلى إجمالي حجم تجارتها الخارجية، وأن نسبة التجارة البينية لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال العشر سنوات (1985–1995م) حيث بقيت عند مستوى 6% من إجمالي التجارة الخارجية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية، لم ترتفع ارتفاعاً ملموساً بعد التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1983م، حيث ارتفعت من حوالي 4% في الفترة (1980–1983م) إلى حوالي 8% عام 2000م ويمكن في واقع الأمر، إرجاع قسم كبير من هذه التجارة إلى التطور الكمي، والنوعي، الذي شهدته اقتصاديات دول المجلس خلال هذه الفترة.[2]

رابعا: إنجازات مجلس التعاون الخليجي وآفاقه المستقبلية

لا بد من الإشارة بداية، إلى أنَّ هناك عدد من الخطوات الأساسية في العمل الاقتصادي المشترك، التي لم يتم الاتفاق عليها بعد، ولا زالت تخضع لمناقشات اللجان المختصة في إطار مجلس التعاون وهي:

– السماح بإعادة تصدير السلع الأجنبية بين دول المجلس دون أخذ موافقة الوكيل المحلي؛

–تنسيق السياسات النقدية؛

– السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط التأمين؛

– السماح لمواطني دول المجلس بتملك وتداول أسهم جميع الشركات؛

– فتح المجال لمواطني دول المجلس، بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن بالدول الأعضاء؛

– السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط الوكالات التجارية؛

– السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر في الدول الأعضاء دون وكيل عام أو كفيل محلي.

وهي قضايا تخضع حالياً لمشاورات مكثفة ومستمرة، من قبل الجهات التنفيذية في الدول الأعضاء ولجنة التعاون المالي والاقتصادي، بهدف الوصول إلى حلول مناسبة بشأنها.

ورغبة من المجلس الأعلى بالعمل على إقامة كيان اقتصادي خليجي قوي، قادر على دخول الأسواق المفتوحة، صامد في وجه المنافسة الحادة، مستفيد من تيار التجارة الحرة، فقد أصدر المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة (المنامة– ديسمبر 1994م)، قرارات تهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من بينها:

---

(1) **د.الخريجي عبد الله** "معوقات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية الخليجية" مجلة التعاون، العدد41، 1996

(2)**القويزعبد الله** " التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة " مجلة التعاون، العدد 14، الرياض،1989، ص 136ص139.

– النظر في الإمكانيات المتاحة، لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني دول المجلس، في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية، وإزالة أية عقبات تعترض ذلك؛

– العمل على زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني، وذلك بتوطين الصناعة وتوسيع مراحل التصنيع المحلي، بهدف زيادة القيمة المضافة وتعظيم استفادة القطاعات الاقتصادية من الأنشطة الصناعية؛

– تشجيع استخدام الصناعات الناشئة، لأحدث التقنيات وأفضل معايير الجودة، ومساعدة المستثمرين فيما يحتاجونه من التراخيص اللازمة في الدول المصدرة للتقنية؛

– تنشيط مؤسسات الدراسات الاقتصادية والفنية الخليجية، لإنتاج دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع صناعية وخدمية، وإتاحة الإطلاع عليها للأوساط التجارية في كل دولة عضو، لتشجيعها على إقامة ماتراه مناسباً منها؛

– استكمال الإجراءات اللازمة لتوحيد أنظمة الشركات في دول مجلس التعاون، بهدف تسهيل انتقال الملكية وإقامة المشاريع المشتركة، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية؛

– تنسيق جهود الدُّول الأعضاء في مجال مكافحة التستر التجاري والصناعي، وزيادة فاعلية هذه الجهود .

– بذل الجهود لاستكمال المناقشات الخاصة بتوحيد التعريفة الجمركية خلال عام1995م؛

– وضع الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري، وإجراءات انتقال السلع بين الدول الأعضاء، وتحسين الترتيبات الحدودية لتحقيق ذلك؛

– مراجعة الإجراءات التي اتخذتها كل دولة عضو، لتنفيذ قرارات مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية، بهدف توحيد هذه الإجراءات، وجعلها واضحة للمواطنين للاستفادة من المزايا التي توفرها، تسهيلاً لتحرك البضائع والخدمات ورؤوس الأموال، وإقامة المشاريع الاستثمارية.

ودعماً للعمل الاقتصادي المشترك، فإننا نلاحظ بأنَّ قادة دول مجلس التعاون خلال اجتماعاتهم المتكررة يركزون على بعض القضايا الأساسية منها ما يلي:

– السَّعي الحثيث إلى توحيد التعريفة الجمركية لدول المجلس تجاه العالم الخارجي(و هو ما تم تحقيقه فعلا في 2005/1/1).

– السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية، حيث تم السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة النشاط الاقتصادي.

– توحيد إجراءات تطبيق قرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية.

وتأكيداً لقرار المجلـــــس الأعلى، في دورته الخامسة عشرة، بشأن تطوير التعاون الاقتصادي في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أقر المجلس ما يلي:

- توصية لجنة التعاون المالي والاقتصادي، بشأن تطوير العمل المصرفي بدول المجلس، وزيادة قدرته على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي تضمنت السماح من حيث المبدأ للبنوك الوطنية بفتح فروع لها بدول المجلس، وربط شبكات الصرف الآلي الوطنية في دول المجلس ببعضها.

- توصيات لجنة التعاون المالي والإقتصادي ووزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول المجلس، بشأن تسهيل وتوظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية، واستيعاب الزيادة المستمرة فيها، وإزالة العقبات التي تعترض ذلك.

وفي كل الأحوال؛ يبدو من رصد بعض آثار التكتلات الاقتصادية العملاقة على الاقتصاديا ت العربية، أنَّها تدعوا تلك الاقتصاديات العربية إلى إقامة تكتل اقتصادي عربي، يتعامل بشكل أفضل مع هذه التكتلات، بدلاً من وقوع المنطقة العربية كفريسة بين تلك التكتلات، وسوقاً تصرف فيه منتجاتها.

المبحث الرابع:
محاولات الاندماج العربي في الاقتصاد العالمي

لعلَّ التأمل في الآثار والتأثيرات المختلفة للعولمة بمتغيراتها على الاقتصاديا ت العربية، لا يجب أن يدعوا إلى اليأس، بل يجب أن ينظر إليها على أنَّها تحديات لابد من مواجهتها، والبحث في الآليات المناسبة للتعامل معها بنجاح، ومن ثمَّ إقامة نظام اقتصادي عربي جديد.

لقد اندمجت المنطقة العربية اقتصادياً واستراتيجياً في الاقتصاد العالمي بصورة مبكرة منذ عدة قرون، وذلك بحكم موقعها الحيوي الوسيط بين أوروبا وآسيا من جهة، وأوروبا وإفريقيا من جهة أخرى، فضلاً عن احتوائها على القسم الأكبر من المكامن البترولية في العا لم.

وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث، وفق التحليل التالي:

المطلب الأول: الأقطار العربية وتحرير التجارة الخارجية

يؤكد الارتباط الكبير بين الاقتصاديا ت العربية والأسواق الدولية، أهمية العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية العربية، وتنويع هيكل الصادرات للاستفادة من المنافع التي يوفرها هذا النظام، والتقليل من قابلية تأثر الاقتصاديات بالتغيرات في أسعار السلع الأولية التي تشكل الجزء الأكبر من صادراتها.

وقد اعتمدت معظم البلدان العربية في الأعوام الأخيرة، برامج لتحرير التجارة بهدف تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، وجني ثمار الفوائد المنشودة من العولمة.[1]

أولا: أهمية تحرير التجارة

يعد تحرير التجارة، ضرورياً للإسراع بعملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل، ذلك أنَّ ارتفاع معدل زيادة الصادرات يرتبط بصفة عامة بارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما أنَّ تحرير التجارة يزيد من استخدام التكنولوجيا الجديدة، وبالتالي تحقيق القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ومن المظاهر الإيجابية لتحرير التجارة، انخفاض أسعار السلع، لأنَّ إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية، مضافاً إليها تعريفات جمركية تعتمدها الدولة المعنية.

كذلك تحرير التجارة متعددة الأطراف من خلال تخفيض الحواجز، تؤدي إلى زيادة حجم التبادل، وبالتالي تحقيق أكبر منفعة من التجارة على المدى الطويل، رغم ما ينطوي عليه التحرير من تكاليف باهضة.

---

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 2005" إسكوا الأمم المتحدة ، نيويورك 2005، ص18.

ثانيا:تكاليف التحرير التجاري

وتتمثل في:

- تخفيض أسعار الصرف المقترن بعملية التحرير، الذي يزيد التكاليف، ويؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، ويوازن هذا الأثر السلبي انخفاض أسعار السلع المستوردة مع تخفيض قيود الاستيراد.

- كما يؤدي تحرير التجارة إلى ارتفاع معدل البطالة نتيجة لمنافسة الواردات للصناعات التي كانت تتمتع بالحماية، إلَّا أنَّ زيادة الصَّادرات تؤدي إلى زيادة العمالة نتيجة للتوسع في أنشطة التصدير.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات العربية في ظل العولمة

إذا نظرنا إلى الوطن العربي إجمالاً، نلاحظ أنَّ الاستثمارات الأجنبية تتجه أساساً إلى أكثر القطاعات تخلفاً في نظام الاقتصاد العالمي، وهي قطاعات المواد الأولية بما فيها النفط.حيث تمثل الصَّادرات العربية من النفط إلى آسيا الآن 75% من الصَّادرات النفطية الإجمالية العربية، بينما حصة الولايات المتحدة لم تعد تتجاوز 15% من الصَّادرات النفطية الإجمالية. (1)

إلاَّ أنَّنا نلاحظ في السَّنوات الأخيرة ؛ النمو في قطاع الاتصالات وخ وصصته في معظم الدول العربية ودخول الشركات الأجنبية إلى معظم أقطارنا العربية وهذا يمثل تحول في لغة الاستثمار بالإجمال.

وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب؛ إلى أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدُّول العربية وكذا إلى تطور حجم الاستثمارات العربية البينية.

أولا: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية، اتجاهاً يشابه ذلك الذي رصد على مستوى العالم، حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي 2.9بليون دولار كمتوسط سنوي للفترة (1989-1994)، إلى حوالي 7.6 بليون دولار عام 1998.(2)

وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال عام 2002، حوالي 5.378 مليار دولار، مقابل 7.711 مليار دولار عام 2001، بانخفاض نسبته 33% . (3)

---

(1) **د. عصام الزعيم**" الاندماج الاقتصادي العربي عبر الإنماء المشترك لاكتساب موقع واعد في نظام العولمة" المحاضرة التي ألقيت في منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي يوم السبت2004/11/06، ص27 .

http://www.albadil.net/files_to_download/zaeem_atassi.doc «page consultée le:21/04/2006»

(2) **د.على عبد القادر على** "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2002 من موقع الانترنت:

التحميل يوم :2004/01/12 http//:www.arab-api.org/develop_bridge34.pdf

(3) **د.مناور فريح حداد** "واقع الاستثمارات العربية و آفاق تطويرها " بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ، حالة الجزائر ،جامعة سكيكدة ،14-15مارس 2003، ص10.

حققت الدول الدُّول العربية، تقدمًا كبيرًا في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2004، مقارنة بعام 2003، بنسبة زيادة بلغت حوالي 25%. ومن جهة أخرى، بلغ رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية في عام 2004 حوالي132 مليار دولار. (الملحق2-9).

وبالرغم من ذلك، فلا زالت الدول العربية تعاني من انخفاض نصيبها من التدفق العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر. فمن ناحية الكمية، لا يزال نصيب هذه الدول لا يتناسب مع إمكانياتها الإقتصادية والبشرية. حيث تدل آخر الإحصاءات المتوفرة على أنَّ نصيب الدول العربية لعام2004 لم يتعدى 1.9 %من التدفق العالمي مقارنة بنسبة 1.5% في عام 2003. وهذه النسبة تقل عن مساهمة هذه الدول في التجارة الدولية التي بلغت 3.5% خلال عام2004م. أما إذا قارنا هذه النسبة بالتدفق للدول النامية نلاحظ أيضًا انخفاض هذه النسبة حيث لم تتعدى خلال عام 2004 حوالي 5.2 % في مقابل 5.9% في عام 2003م.

الشكل رقم (2-2): نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول العربية إلى مثيله في العالم، والدول النامية، والمكسيك، والهند 2004-2002

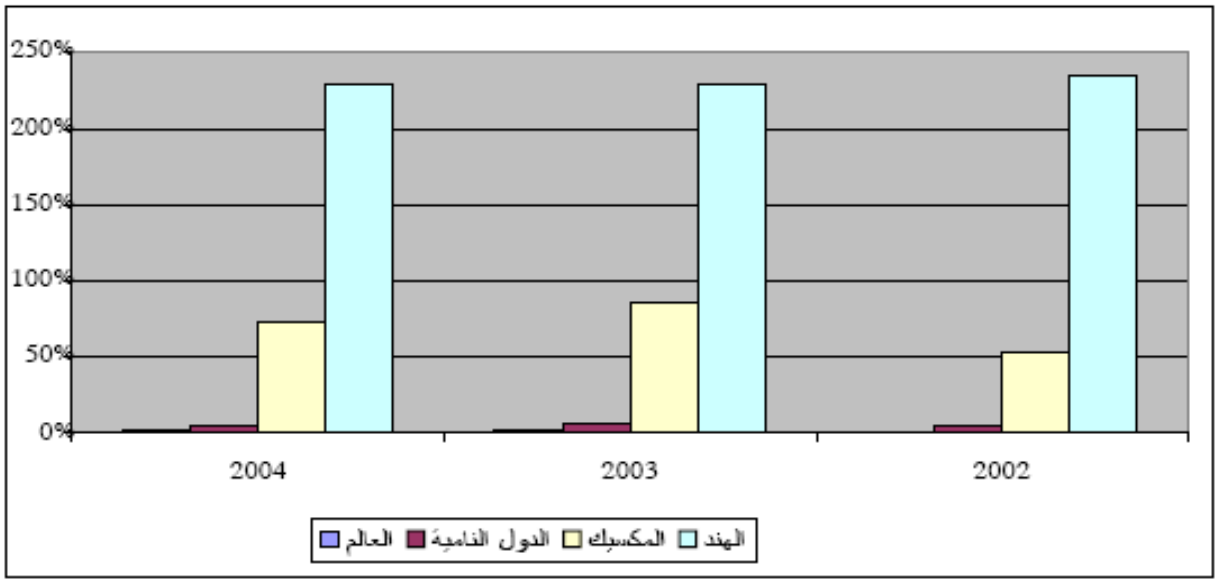

المصدر:تقرير الاستثمار الدولي2004، 2005، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

وبالرغم من الزيادة الكبيرة التي حققها تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية في عام 2004، إلا أنَّ هذه الزيادة اقتصرت على عدد محدود من الدول العربية. حيث تتركز هذه الزيادة في كل من المملكة العربية السعودية (1867 مليون دو لار)، السودان (1511 مليون دولار)، جمهورية مصر العربية (5231مليون دولار)، والجمهورية العربية السورية (1206 مليون دولار) (الملحق2-10).

وتجدر الملاحظة هنا إلى أن رصيد10 دول عربية في عام 2004 يمثل حوالي 90% من رصيد الدول العربية ككل إذ بلغ نصيبها حوالي119 مليار دولار. حيث تتصدر جمهورية مصر العربية هذه اللائحة بحوالي 21 مليار

دولار، تليها كل من المملكة العربية السعودية (20 مليار دولار)، والمغرب (18مليار دولار)، وتونس (17.6 مليار دولار) (الشكل2-3).

الشكل (2-3): أكبر عشر دول عربية من حيث رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، **2004** (بملايين الدولارات).

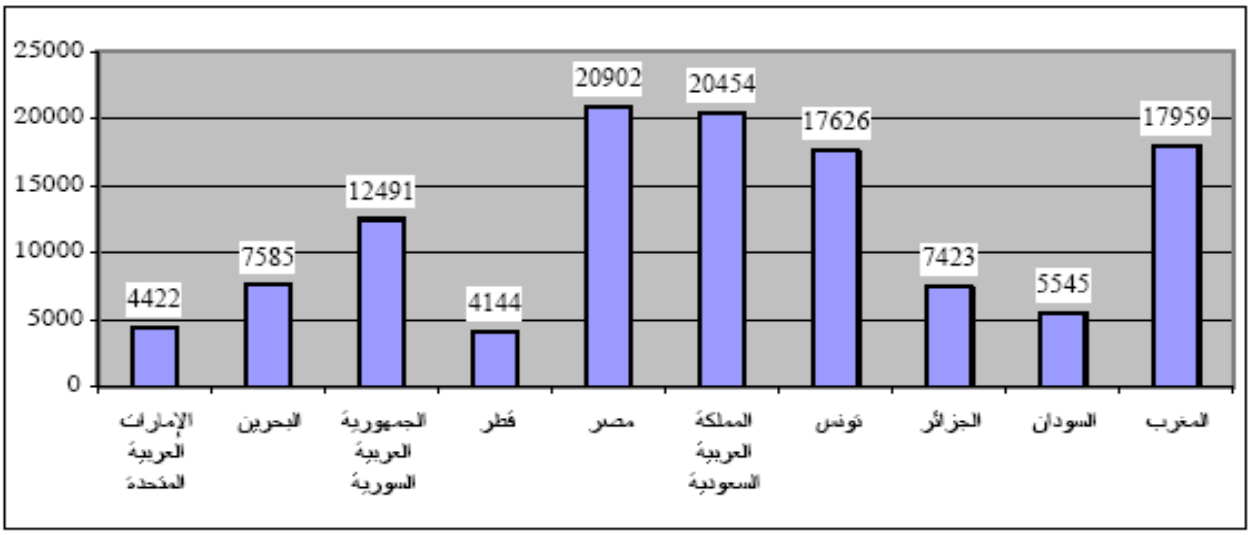

المصدر:تقرير الاستثمار الدولي2004، 2005، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

ثانيا: تنامي الإستثمارات العربية البينية

تنامي الاستثمارات العربية البينية في القطاعات التالية:

1- في قطاع الإتصالات: تعززت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الاتصالات، بقيام عدد من شركات الاتصالات العربية منفردة أو بالتعاون مع شركات عربية أو أجنبية، بتعزيز استثماراتها في قطاع الاتصالات في الدول العربية وخارجها، علماً بأن سوق الهاتف النقال ينمو بمعدلات تتجاوز 30% سنوياً، في معظم دول المنطقة مما يضاعف معدلات الاستثمارات.

2- في قطاع السياحة: انتعشت السياحة العربية البينية، وقد أعلن مؤخراً عن تأسيس أربع شركات مساهمة عربية، لتعزيز السياحة العربية البينية برأس مال يتجاوز 900 مليون دولار في مجالات النقل والترويج السياحي،كما أن هناك استثمارات بمئات الملايين من قبل مستثمرين خليجيين في لبنان وتونس والمغرب ومصر، وعلى الصعيد القطري وضعت عدة دول عربية مخططات لتطوير قطاع السياحة وزيادة مساهمته في الناتج الإجمالي، منها سورية، ومصر، والسعودية، والأردن مؤخراً والجزائر وليبيا.

المطلب الثالث: التوجه العربي إلى اقتصاديات المشاركة الدُّولية

لعل تسارع الأحداث وتزايد التكتلات الإقليمية، وما يتبعها من حصر تبادل المنافع بين أعضائها دون غيرهم،[1] هو ما حثَّ الدُّول العربية إلى السَّعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ويعد الإتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأول للدُّول العربية، حيث تمثل المنطقة العربية سوقاً كبيراً لمنتجاته.[2] وتمثل الشراكة الأورو- متوسطية، تجمعاً إقليمياً، يشمل جميع الدُّول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء أن كانت أوروبية أم آسيوية أوإفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل.

وتختلف الشراكة الأورو متوسطية، عن اتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي، وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

أولا: مراحل الشراكة الأورو– متوسطية

يمكن إرجاع ملامح التَّعاون والحوار العربي الأوروبي إلى سنة 1969، وذلك من خلال اتفاقية التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب، بحيث فتحت السُّوق الأوروبية إمكانية دخول المواد والمنتجات المصنعة أو نصف مصنعة لهذين البلدين، دون فرض رسوم جمركية، أو برسوم جمركية مخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا، وتم إبرام اتفاقيات التعاون سنة 1976، مع أربع دول عربية وهي الأردن، سوريا، لبنان، ومصر.

غير أنَّ هذا الحوار والتعاون، عرف تراجعاً ابتداء من سنة 1988، بحيث تم إعادة صياغة الاتفاقيات، فأصبحت الدُّول الأوروبية أقل انفتاحاً على الدُّول العربية، بل تمَّ التضييق والتشديد الاقتصادي والجمركي على هذه الدُّول مقابل منح كل من تركيا، قبرص، وإسرائيل شروطاً وإجراءات أفضل، خاصة وأنَّ هذه المرحلة عرفت بسعي إسرائيل للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وبالخلافات الأوروبية الخليجية فيما يخص ضريبة الكربون المفروضة على المواد النفطية، وذلك بحجة حماية البيئة بواقع 3دولار على كل برميل نفط، والتي وصلت إلى 10

---

(1) **د. زعباط عبد الحميد** " الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد00، السداسي الثاني2004، ص52 .

(2) **أحمد الليثي** "الشراكة الأوروبية العربية...وطموحات تفعيلها " من موقع الانترنت:
http :www.aljesr.nl/economics/24420041.htm « page consultée le 06/02/2006 »

دولار سنة 2000م، لكن سرعان ما تم إعادة النظر في هذه العلاقات (العربية- الأوروبية)، وهذا من خلال مؤتمر برشلونة وما تبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجانبين، لتحقيق مصالحهما الاقتصادية والسياسية، خاصة وأنَّ التكتلات التي قامت للتعاون فيما بينه، أصبحت ترغب في الإتجاه نحو إقامة علاقات مع تكتلات مماثلة، أو دول أخرى لتحقيق مكاسب أكثر وضمان كسب أسواق أوسع، والاستفادة من تقنيات وتكنولوجيات أفضل.[1]

من هذا المدخل؛ يمكننا تلخيص أهم مراحل الشراكة الأورو- متوسطية في النقاط التالية:

1- مرحلة التعاون العربي- الأوروبي وفق السياسة المتوسطية الشاملة بداية من 1973: عرفت هذه المرحلة بمرحلة الحوار، حيث شهدت هذه المرحلة نمواً معتبراً للعلاقات الأوروبية- العربية، وتم اعتبار دول السوق الأوروبي آنذاك، الشريك الأول للوطن العربي، نظراً لحجم التعاملات التجارية، إذ تجاوزت آنذاك الواردات العربية من دول السوق أكثر من 40% من إجمالي الواردات العربية، أمَّا الصادرات العربية إلى دول السوق، فقد وصلت إلى أكثر من 3/1 إجمالي الصادرات العربية.

أمَّا فيما يخص التعاون المالي والتقني، فقد بلغت المساعدات الأوروبية المقدمة للدول العربية السبع المرشحة للشراكة 639 مليون إيكو، لترتفع إلى 970 مليون إيكو سنة 1981م،كقروض مقدمة من البنك الأوروبي للإستثمار(BEI) لتنتقل إلى 1908م مليون إيكو سنة 1991م .

غير أنَّه ومن خلال تقييمنا لهذه المرحلة، نلاحظ أنَّ العلاقات لم تصل فيها إلى المستوى المطلوب، لاسيما وأن هذه المساعدات لم تكن كافية، ناهيك عن التفضيلات الجمركية الممنوحة للسلع الصناعية والزراعية التي لم تكن كافية هي أيضا.

2- مرحلة التعاون العربي-الأوروبي وفق الشراكة الأوروبية المتوسطية ابتداء من سنة 1995: يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة 1995، وذلك بمشاركة 27 دولة، بحيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورو- متوسطية في غضون سنة 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة عل ى حرية تنقل السلع الصناعية والزراعية ورؤوس الأموال .غير أنَّه حدث بين هاتين المرحلتين، نوع من الانقطاع في الحوار أحيانا واستئنافه أحيانا أخرى، بسبب قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، والتي كانت ولا تزال تشكل القضية الأساسية في جدول أعمال الحوار العربي الأوروبي.

والجدير بالذكر؛ أنَّه في سنة1992، توقف الحوار نظراً لاشتراط الجانب الأوروبي استبعاد كلا من العراق وليبيا من الحوار، وبالمقابل إصرار الجامعة العربية، على عدم الإستجابة لهذا الشرط، غير أنَّ الجانب الأوروبي

---

[1] **سمير صارم**"أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة" دار الفكر، دمشق، سوريا2000، ص208.

أبدى فيما بعد مواقف جديدة تجاه المطالب العربية وذلك بإيجاد أساليب أكثر توازنا تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، وذلك من خلال البيان الذي أصدرته قمة المجلس الأوروبي الذي انعقد في لشبونة سنة 1992،[1] والذي أكَّد على أنَّ الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح هامة تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق. ثم تلى هذا البيان اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي الذي انعقد سنة 1994 في اليونان، والذي دعا فيه اللجنة الأوربية بتقديم ورقة عمل، تبين فيها المبادئ الأساسية لصياغة سياسة أورو-متوسطية، وقد تم إقرار هذه الورقة في القمة الأوروبية، التي انعقدت في ألمانيا خلال نفس السنة، والتي وضعت أسساً عامة لسياسة أوروبية متوسطية، ثم صياغتها لاحقاً في وثيقة مؤتمر برشلونة.

ثانيا: أهداف الشراكة الأورو- متوسطية

من الملاحظ؛ أنَّ دول الإتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومن منطلق قوة مع الدُّول العربية، وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة، والمتمثلة أساساً في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها سلعًا وخدمات ورأسمال.

ويتمثل الهدف المعلن من الشراكة الأورو- متوسطية بشكل عام، في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم والإستقرار والإزدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية المنطقة اقتصادياً واجتماعياً بشكل دائم، بمحاربة الفقر، وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات، ويمكننا تلخيص أهداف كلا الطرفين فيما يلي:

1- أهداف الشراكة من منظور الدُّول الأوروبية: وتتمثل فيما يلي:

- توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدُّول الأوروبية، لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط.[2]

- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية، التي انفردت وحدها بقيادة العالم، وبمشروعها الشرق أوسطي* الذي لا يراعي المصالح الأوروبية.

- التقليل أوالحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها، والزاحفة من دول الجنوب المتوسطي، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والتراعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة، والخطر النووي والإرهاب، وغيرها؛ حيث زاد عدد المهاجرين من خارج

---

[1] **CALARD DANIEL** " La conférence de Barcelone et partenariat euro-mediterranneen", (politique étranger) ; paris ; 1995, p 112.

[2] **د.عصام الزعيم** "الشراكة المتوسطية: ضم أوروبي للعرب" نقلا عن موقع:
http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa30-10-99/namaa1.asp " le:06/03/2006"

* لتفاصيل أكثر، أنظر الفصل الرابع، ص203.

المجموعة إلى البلدان الأعضاء من 882.000 شخص عام 1950، ليصل إلى 3.5 مليون شخص سنة 1974، خاصة وأن الحوض المتوسطي يعتبر المصدر الرئيسي لليد العاملة الأجنبية في دول المجموعة.

- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط.

- العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية، وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها، وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، لبلوغ أهداف التنمية المنشودة.

2- أهداف الشراكة من منظور الدول العربية: تسعى الدُّول المتوسطية وخاصة الدول العربية من وراء هذه الشراكة أساساً، إلى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية والعالمية، كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم عرف ظهور تجمعات كثيرة، مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، ورابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN، والاتحاد الأوروبي UE، ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعاً أفضلياً متميزاً لمنتجات الدُّول العربية في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية من الاتحاد الأوروبي لتنمية الاقتصاديات العربية، ودعم عمليات التحرير والإصلاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

ومن بين الأهداف التي تطمح إليها الدول العربية من الشراكة، نذكر ما يلي:

- الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية، وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية.

- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، بالإضافة إلى الدَّور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للإستثمار في هذا الإطار.

- الاستفادة من نقل التكنولوجيا، وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في الدُّول العربية.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنَّ من بين العوامل التي أدَّت إلى التعجيل بإبرام اتفاقيات الشراكة مع أوروبا، هو الانضمام المرتقب لدول أوروبا الوسطى والشرقية، وما قد تنتج عنه من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات العربية في الجوانب الآتية:

– سوف يقل الدَّعم المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي، لدول جنوب المتوسط لينتقل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية، وهذا باعتبار أن ميزانية الاتحاد الأوروبي غير مرنة .

– تتيح معاهدة ماستريخت، حرية تنقل اليد العاملة الوافدة من دول أوروبا الوسطى والشرقية، إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الشغل للدُّول الجنوبية على وجه الخصوص.

– زيادة اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى والشرقية، من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل رؤوس الأموال إلى هذه الدُّول، كونها لازالت فيها تكاليف الإنتاج مناسبة للغاية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل

فرص الاستثمار في دول جنوب المتوسط وشرقه، بالإضافة إلى انفتاح أسواق الاتحاد الأوروبي على صادرات دول أوروبا الوسطى والشرقية، التي قد تنافس منتجات دول جنوب وشرق المتوسط.

ولعل السبب الأخير، هو الذي دفع بالدُّول العربية للتعجيل بالدخول في اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والقبول بمبادئها وتحمل آثارها وجني بعض مكاسبها.

ثالثا: مضمون ومحتوى مؤتمر برشلونة

تم عقد مؤتمر برشلونة، في الفترة ما بين 27 - 28 نوفمبر1995،[1] بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(عددهم 15 وزيرا)، إضافة إلى وزراء ثماني(08) دول عربيـــة (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، وفلسطين)، إضافة إلى دول متوسطية أخرى من بينها تركيا، مالتا، وقبرص (وإسرائيل بصفة استثنائية)، ولقد أقر المؤتمر الجوانب الآتية:

1- الشراكة في السياسة والأمن: حيث اعتبر السلام والإستقرار في حوض البحر المتوسط، هدفاً جماعياً مشتركاً، تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل، ومن أهم المبادئ المعتمدة في هذا المجال مايلي:

- التنسيق والعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي.

- العمل على تطوير أسس ومبادئ الديمقراطية في النظم السياسية، والإعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي، والثقافي، والاجتماعي، والقضائي الذي يناسبها.

- احترام جميع الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة، والوفاء بما تعهدت به الأطراف من التزامات وفق القانون الدولي، كحرية التعبير وحرية المساهمة في إحلال السلام، وحرية الفكر والعقيدة والدين، والقضاء على التمييز على أساس الأعراق والجنسيات واللغات والأديان.

- احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

- تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وتبييض الأموال.

- تعزيز الأمن في المنطقة، من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، بالإنضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون (كالوكالة الدولية للطاقة الذرية).

---

[1] **عبير منلا حسن** "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية-الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" ورقة العمل رقم 4، وزارة الزراعةوالإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية **NAPC**، الفصل السادس، الجمهورية العربية السورية2001،ص121. من موقع الانترنت:
http://www.napcsyr.org/dwnld-files/working_papers/ar/04_eu_med_aa_ar.pdf «page consulté le:14/06/2006»

2–الشراكة الاجتماعية والثقافية: تتمثل فيما يلي:

– تعزيز سبل الحوار واحترام الثقافات والأديان، كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب، والتأكيد على الدور الهام الذي ينبغي أن تلعبه وسائل الإعلام في هذا الإطار.

– التأكيد على أهمية قطاع الصحة، وتطوير الموارد البشرية مع ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية والإنسانية .

– التعاون من أجل التقليل من الضغوط الناجمة عن الهجرة، ووضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني، وإيجاد فرص شغل محلية، والقضاء على الهجرة غير الشرعية.

– تشجيع اللقاءات بين الشباب، والإمتزاج الحضاري والتبادل، وفق برامج تعاونية تهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر الجامعات (كالجامعة المتوسطية UNIMED، ووسائل الاتحادات التجارية العامة والخاصة).

– العمل على محاربة الإرهاب، والقضاء على هذه الظاهرة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لإيجاد حل لمشكلة تجارة المخدرات، والجرائم الدولية، والرشوة والفساد.

3– الشراكة الاقتصادية والمالية: تتمثل الشراكة الاقتصادية والمالية حسب ما جاء به مؤتمر برشلونة، في النقاط الآتية:

– تحسين شروط وظروف معيشة السكان، برفع مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية، من جهة وجنوب المتوسط من جهة أخرى؛

– تشجيع التعاون الإقليمي، والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة؛[1]

– التعاون المالي، وذلك برفع المساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للشركاء المتوسطين بصفة ملموسة؛

– دعم الاقتصاد الحر وتطويره، ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لاقتصاد السوق، مع إعطاء الأولية للقطاع الخاص؛

– اعتماد إجراءات فيما يخص شهادة المنشأ (قواعد المنشأ)، وشهادة الأصل وحماية الملكية؛[2]

– دعم التنمية الاقتصادية وتحسين شروطها، من خلال تشجيع الإدخار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الإستثمار، وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه، وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستويات التصدير.

---

[1] **أحمد كاتب** "حلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية "مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دفعة 2001–2002، ص117.

[2] **د. محسن أحمد هلال** " مفاوضات النفاذ إلى الأسواق: (Market Access)" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2–6 أوت 2003، ص42.

بالإضافة إلى هذا؛ فقد تضمن البيان (إعلان برشلونة) إشارات أخرى في الجانب الاقتصادي أهمها:[1]

- التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛
- أهمية الحفاظ على الثروة السمكية؛
- الدَّور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الأورو- متوسطية؛
- مسألة المياه، تنظيمها وإدارتها وتنمية الموارد المائية؛
- التعاون من أجل عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي، والعمل على تطوير البنى التحتية.

وخلاصة القول؛ أن الهدف من الشراكة الأورو-متوسطية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة، من خلال بناء منطقة تبادل حر أورو- متوسطية واسعة، وفي هذا الإطار، أكد المشاركون في برشلونة بخصوص الجانب المالي، بأنَّ إقامة منطقة للتبادل الحر والوصول إلى شراكة حقيقية، يتطلب دعماً مالياً معتبراً لتشجيع النمو الدَّاخلي لهذه الدول، وهذا ما تجسد آنذاك في موافقة المجلس الأوروبي على منح مساعدات مالية قدرت بـــ 3.435 مليون أورو في الفترة ما بين 1995-1999، في شكل اعتمادات من ميزانية المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار، وتدخل هذه المساعدات في إطار ما يسمى ببرنامج (MEDA*)، وهذا ما سنعالجه بشيء من التفصيل عند دراستنا للنقطة الثانية المتعلقة بمنطقة التبادل الحر.

إلَّا أنَّه ثمة عراقيل كثيرة تحول دون تجسيد بنود إعلان برشلونة، أهمها:

- قيام تعاون بين أطراف غير متكافئة على جميع الأصعدة؛
- قلة حجم الاستثمارات في دول الجنوب، وتراجع الدخل الفردي فيها؛
- تخلف العديد من القطاعات الاقتصادية في دول الجنوب المتوسطي عنها في دول الشمال؛
- مواجهة دول الجنوب لصعوبات كثيرة أمام الإصلاحات الاقتصادية الواجب القيام بها، منها محدودية الموارد والإمكانيات، وفرض شرط عدم تدخل الدولة لصالح القطاع الخاص؛
- وجود تناقض بين اتفاقية ماستريخت وإعلان برشلونة، وهذا ما يعرقل الطرف الأوروبي في تنفيذ نصوص الإعلان، خاصة ما يتعلق بالسلع الزراعية، وإلتزام دول الإتحاد بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

---

[1] **عبير منلا حسن** " اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية-الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" مرجع سبق ذكره، ص122.

*هو اختصار الأحرف الأولى لعبارة MEDA"إجراءات الملاحقة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأوروبية-المتوسطية .

مصطلح ميدا باللغة الفرنسية : Mesures d'accompagnement financiers et techniques à la réformes des structures économiques et sociales dans le cadre du partenariat euro méditerranéen

رابعا: منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة

إنَّ إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط، تمثل أهم العناصر في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديد مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.[1]

ومن خلال الاجتماعات واللقاءات التي تمت بين الدُّول العربية ودول الاتحاد الأوروبي، بداية من تسعينات القرن العشرين، خاصة في سنة 1992 في اجتماع لشبونة، ثم سنة 1995، في مدينة "كان الفرنسية"، ثم مؤتمر برشلونة سنة 1995، تكلفت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتحديد ما يجب اتخاذه لتحقيق منطقة التبادل الحر ومنطقة للرخاء والازدهار المشترك (ZONE DE PROSPERITE PARTAGEE) وذلك من خلال مايلي:

- اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ، وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة؛
- تحديث البنى الإقتصادية والإجتماعية، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا؛
- تحسين القدرة التنافسية، عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي المستديم.[2]

خامسا: انعكاسات (آثار) منطقة التبادل الحر على الاقتصاديات العربية

ستتحمل الدُّول العربية، تكاليف تكييف وتقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر، وبالتالي مخلفاته، وهذا ناتج عن:

- التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية، وذلك حسب الاتفاق المبرم مع كل دولة على انفراد؛
- احترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة وحماية الملكية الثقافية والصناعية؛
- تحرير الخدمات وحرية تنقل رؤوس الأموال.

وهذا ما يدعو الُّدول العربية، إلى المطالبة بحق التمتع بشروط ميسرة، لدخول صادراتها الزراعية إلى السوق الأوروبية، واستقطاب رؤوس الأموال الأوروبية وكذا الوطنية الخاصة لإنعاش اقتصادياتها، وضمان النجاح في المرحلة الانتقالية إلى غاية موعد 2010؛

---

(1) **د. زايري بلقاسم** " السياسات المرافقة لنجاح منطقة للتبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص45 .

(2) **إيسابياس برينيادا، إيبان مارتين** " العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الأورومتوسطية_التقييم النهائي، الآفاق واقتراحات العمل" المنتدى النقابي الأورومتوسطي، العرض الذي تم تقديمه خلال ملتقى "حدث مدني برشلونة + 10" منبر المنظمات الغير حكومية أوروميد ، مالقة، 30 سبتمبر، الأول والثاني من أكتوبر 2005.

www.eco.uc3m.es/immartin/EmpleolargoArabefinal.doc «page consultée le:22/05/2006»

وعلى هذا الأساس؛ فقد تنتج بعض الآثار الإيجابية والسلبية نلخصها فيما يلي:

1- الآثار الإيجابية: من أهم آثار الدخول في التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي؛ هو زيادة حجم الاستثمارات الوطنية أو الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل في:

- سوف يزيد اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية، نتيجة توافر العمالة والمواد الخام، وقرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية، وغيرها من عناصر المزايا التنافسية المتمثلة في المزايا المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة المتوسطية، والتي من شأنها استقطاب المزيد من الاستثمارات الأوروبية، بحيث يمكن أن تجعل من الدول العربية المتوسطية، قاعدة للإنتاج والتصدير إلى السوق الأوروبية.

- من آثار التجارة الحرة، هو زيادة اهتمام الدول المتوسطية بتبني المزيد من الخطوات في مجال الإصلاح الهيكلي التشريعي وتحرير الخدمات، وهذا قصد توفير البيئة الاقتصادية المواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- الآثار السلبية: سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا، إلى ارتفاع مستوى الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنعة، بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية، وبالمقابل؛ سوف يتراجع مستوى الصادرات العربية من المنتجات ذات الميزات النسبية والمنافسة العالمية، كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والأسمدة، وستعرف الصادرات العربية في البداية نمواً بطيئاً نسبياً، بسبب عدم مرونة العرض في هذه الاقتصاديات.

وتجدر الملاحظة؛ إلى أنَّ التعجيل برفع أو إزالة التعريفات الجمركية في البلدان المتوسطية، ستكون له بعض الآثار السلبية بالنسبة لمؤسسات الدُّول المتوسطية، وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية، وهذا نتيجة عدم التكافؤ، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات في الدول المتوسطية، ويفسح المجال للمنتجات الأوروبية لاقتحام الأسواق المتوسطية، وهذا ما ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المتوسطية، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة للدُّول المتوسطية، نتيجة إزالة التعريفات الجمركية.[1] ومن هذا المنطلق؛ ولتطوير التجارة الحرة المتدرجة في هذه المنطقة، ينبغي إزالة العراقيل الجمركية وغير الجمركية على المنتجات بصفة تدريجية، وحسب برنامج زمني يتم مناقشته بين الأطراف المعنية.

إنَّ الدُّخول في الشراكة، يتطلب أن تعمل الدول العربية، على إقامة مشروعها الاقتصادي المشترك، والمتمثل في **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى** ، وتشجيع التجارة بينهم (التجارة البينية)، إذ أنَّ الظهور المسبق لسوق كبيرة عربية داخلية، يعتبر شيء ضروري لضمان تحسين الكفاءة الاستقطابية للدول المغاربية

---

[1] **عمورة جمال**"منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو- متوسطية"مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، فبراير2006.
www.uluminsania.net «page consultée le:23/05/2006»

لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتحضير اقتصادياتها لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات مع أوروبا، وبالتالي؛ يعتبر إنشاء منطقة للتبادل الحر العربية (أو مغاربية على الأقل) ضروري قبل الدخول في منطقة التبادل الحرالأورو- عربية.

نتائج الفصل الثاني:

ممَّا سبق دراسته؛ يتضح أنَّ المنطقة العربية منطقة إستراتيجية وغنية بمواردها المختلفة، التي يجعلها مطمعاً للدُّول الغربية؛

ويصبح التَّحدي الذي تطرحه الجات ومنظمة التجارة العالمية على العمل الاقتصادي العربي المشترك، هو كيفية إيجاد الصيغ الإستراتيجية والآليات التي تعظم من الإيجابيات وتقلل من السلبيات، بل وتدعو أكثر من أي وقت مضى، إلى قيام تكتل اقتصادي عربي، وخاصة أن الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بوجود التكتلات الاقتصادية، بل أنَّ قيام التكتل الاقتصادي العربي ، يجعل الاقتصاديات العربية في مجموعها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى في ظل تحرير التجارة العالمية.

كما أنَّه بات من الواضح من رصد بعض آثار التكتلات الاقتصادية العملاقة على الاقتصاديا ت العربية، أنَّها تدعوا تلك الاقتصاديات العربية إلى إقامة تكتل اقتصادي عربي، يتعامل بشكل أفضل مع هذه التكتلات، بدلاً من وقوع المنطقة العربية كفريسة بين تلك التكتلات، وسوقاً تصرف فيه منتجاتها، ولذلك بات التكتل الاقتصادي العربي، خيار الحاجة الموضوعية.

وفي ضوء ذلك؛ يمكن القول أنَّ مستقبل الإقتصاديات العربـــية في ظل العولمة، يتوقف على:

- العمل على توفير المناخ السياسي الملائم والضروري لقيام تنمية اقتصادية متواصلة ومطردة.
- ضرورة وجود تكتل اقتصادي عربي، يمكن من خلاله التعايش مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وبالتالي؛ فإنَّ المسألة تحتم قيام الاقتصاديات العربية، باختيار الصِّيغة المناسبة للنظام الاقتصادي العربي، التي تجعلها مشاركة في النظام الإقتصادي العالمي الجديد، في ضوء إعادة بناء النظام الإقتصادي العربي.

والمهم في إعادة البناء أن نعي دروس الماضي، بإجراء دراسة مدققة لاتفاقات العمل الإقتصادي المشترك القائمة، والتي يغلب عليها عدم الواقعية، وعدم وجود الإرادة السياسية التي تعمل على تحقيقها؛ وبالتالي ضرورة تفعيل **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادية العالمية ؟ على أسس جديدة؟** وهذا ما سنحاول البحث فيه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:
مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي

لقد ساهمت التطورات الإقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكير الجاد وزيادة حرص الدُّول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والإستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الإستثمار.

وفي ضوء ذلك؛ برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأنَّ الإتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها، ولابد من تعميم ماتتيحه من مميزات تجارية، على بقية الدُّول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

ويأتي هذا الفصل؛ ليتناول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كأحد الأعمدة البناءة لبناء تكامل اقتصادي عربي والسُّوق العربية المشتركة.

- فهل تعتبر إزالة التعريفة الجمركية والقيود غير الجمركية لوحده، أداة كافية لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟
- وهل أن تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كاف لوحده لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي؟.

إنَّ الإجابة المباشرة على هذين السُّؤالين، يستلزم الوقوف على العناصر التالية:

المبحث الأول: التطور التاريخي لآليات التكامل الإقتصادي العربي.

المبحث الثاني: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الثالث: الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الرابع: موقف التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وذلك وفق التحليل التالي:

المبحث الأول:
التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي

سعت الدُّول العربية منذ أوائل الخمسينات، لإيجاد أشكال مختلفة من التكامل الاقتصادي *، وذلك من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصادياتها، وتحقيق المصالح المشتركة وتسريع النمو الاقتصادي، والاستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن المنطقة العربية، من أجل التسويق المتكامل لمنتجاتها.

وللأسف؛ فقد أخفقت كل المحاولات السَّابقة في تحقيق الأهداف المطلوبة [1] لتطوير التجارة البينية بينها لأسباب متعددة، بعضها سياسي والبعض الآخر لعدم الانسجام والاهتمام بالتكامل الإقليمي، بالإضافة إلى التشابه الكبير في بنى الإنتاج في أغلب الدُّول العربية.[2]

وسنتطرق في هذا المبحث؛ إلى أهم المحاولات التي دخلت في إطار إقامة تكامل اقتصادي عربي، بدءاً من إنشاء جامعة الدُّول العربية إلى وقتنا الحاضر.

المطلب الأول:ضرورة التكامل الاقتصادي العربي

أمام الوضع الاقتصادي الرَّاهن، والإتجاه العام لدول العالم نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، كان على الدُّول العربية أن تفكر مجددا في إحياء تكاملها الاقتصادي، وأن تعمل وبشكل جاد على تطبيق وتنفيذ اتفاقياتها التي تدخل في إطار تكاملها، حتى تتمكن بذلك من مواجهة بقية التكتلات الاقتصادية العالمية، والنهوض والعمل على تنمية اقتصادياتها، لأنَّه بات من الواضح أنَّ عملية التنمية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، وكذا إقامة المشاريع الكبرى ذات العائد الوفير، وتجنب الإقصاء والتهميش من الاقتصاد العالمي، يتطلب اندماج وتكتل الدُّول فيما بينها، وهذا ما ظهر جلياً في السَّنوات الأخيرة من القرن الماضي، لذا نرى

---

*لمزيد من التفصيل أنظر:

جون وليام سون وآخرون"التكامل النقدي العربي، المبررات، المشاكل، الوسائل" الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص41.

وَ: **نوار كريم**"التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

[1] **مليابي حكيم** "رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي" الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، 8-9ماي2004، ص02.

[2] المركز الوطني للسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي **NAPC** "متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – دراسة موقف الجمهورية العربية السورية " ورقة العمل رقم 8، ،الجمهورية العربية السورية2004،ص2.من موقع الانترنت:

http://www.napcsyr.org/dwnld-files/working_papers/ar/08_gafta_ar.pdf «page consulté le:23/05/2006»

الدُّول العربية في الآونة الأخيرة، بادرت بإقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى ومحاولة إحياء السوق العربية المشتركة، رامية من وراء هذا العمل بناء تكاملها الاقتصادي من جديد وبشكل جاد.

فما هي مقومات التكامل الإقتصادي العربي؟.

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تمتلك الدُّول العربية، إمكانيات هائلة ومتنوعة، طبيعية، مالية، وبشرية وغيرها، تؤهلها لأن تقيم تكتلاً اقتصادياً قوياً، تواجه من خلاله بقية التكتلات الاقتصادية المنتشرة عبر العالم، والتي تسعى دائما لاحتكار التجارة والاستثمار ورأس المال، وسبل التنمية فيما بينها فقط.

ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

1- مقومات طبيعية ومالية: إنَّ موضوع تصنيف الدُّول العربية، الذي قام به بعض الباحثين كما أوضحنا ذلك فيما سبق، يبرز لنا مدى إمكانية التكامل الاقتصادي العربي، نتيجة وجود فوائض مالية لدى بعض الدُّول وقدرة استيعابية لدى البعض الآخر، ممَّا يجعلها تظهر لنا كمجموعتين تكمل إحداهما الأخرى، وتعملان على تحقيق الرخاء الاقتصادي العربي إن تضافرت جهودها.[1]

حيث أنَّ الدُّول العربية غنية بثروات طبيعية متنوعة، والتي تؤهلها للقيام بصناعات ضخمة، سواء كانت هذه الصناعات تحويلية أو استخراجية، إلَّا أنَّ هذه الثروات غير مستغلة، وتتوزع في الأقطار العربية بنسب متفاوتة، وربما هذا التفاوت في التوزيع، هو الذي يخلق ضرورة التكامل فيما بينها، نتيجة وجود النواقص والفوائض، وبالتالي تعم الاستفادة على كل الدُّول العربية،كما تتوفر الدُّول العربية على موارد مالية هائلة، خاصة الدُّول النفطية منها،[2] فقد أدَّى تنامي الطلب العالمي على النفط وارتفاع سعره في سنوات السبعينيات من القرن العشرين، إلى ارتفاع عائدات الدول العربية المصدرة للنفط، ونتيجة لزيادة الإيرادات تراكمت لدى البلدان النفطية فوائض نقدية كبيرة،[3] خاصة في دول الخليج العربي.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنَّ الدُّول العربية ليست كلها تمتلك فوائض مالية، بل هي متركزة بشكل كبير لدى الدُّول النفطية، أمَّا الدُّول الأخرى فهي تعاني عجز مالي أو هي بحاجة إلى تمويل، وهذا ما يشجع على قيام تكامل اقتصادي عربي، نظراً لتوفر شرط وجود النواقص والفوائض، بحيث تصبح تلك الفوائض المالية تستثمر في دول عربية بدل هروبها إلى ساحات الاستثمارات الأجنبية.

---

(1) **كعباش عبد الله** "الحماية الوطنية والدولية للاستثمار الأجنبي وضمانه من المخاطر غير التجارية في الدول النامية " مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دفعة2001-2002،ص223.

(2) **فرج شعبان**" التجارة والاستثمار البينيان كمد خلين للتكامل الاقتصادي العربي" مرجع سبق ذكره، ص52 .

(3)**عبد الخالق فاروق** " النفط و الأموال العربية في الخارج" الطبعة الأولى، دار الرفاعي للطباعة، 2002، ص77.

2- مقومات بشرية: يقدر إجمالي عدد السكان في الوطن العربي، وفقا لإحصائيات عام 2004، حوالي 306.4 مليون نسمة(ملحق2-2)، ويقدر معدل النمو السكاني بنحو 2.3 %، وهو ثاني أعلى معدل في العالم، بعد مجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء والذي يقدر بحوالي 2.6 %،[1]ومع اتساع المساحة الجغرافية للدُّول العربية، وهذا العدد الهائل للسكان فيها، يخلق سوقاً عربيةً واسعة (306.4 مليون مستهلك)، من شأنها أن تدعم وتحفز على تكامل الدول العربية، نظراً لضيق الأسواق المحلية لكل دولة، والذي من شأنه أن يحد من التوسع في الإنتاج والإستثمارات.

3- مقومات اجتماعية: تملك الدُّول العربية مقومات اجتماعية تتمثل في:

أ- الإتحاد الروحي الديني: حيث يؤدي توفر هذا المقوم، إلى سهولة قيام التكامل، نظراً للترابط بين جزئيات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة، ويتوافر الوطن العربي على هذا الإتحاد الروحي الديني على أوسع نطاق، فأغلب سكان الدول العربية مسلمون متحدون في العقائد والأركان، وبالتالي فإنَّ هذا الوازع الديني يدفع بهم إلى إقامة إتحاد بينهم، [2] لأنَّ الدين الإسلامي يأمر بالتعاون فيما بين المسلمين، ويعتبرهم أمة واحدة.

ب- التاريخ المشترك: فالدُّول العربية ترتبط ببعضها البعض تاريخياً منذ ظهور الإسلام، حيث كانت تعتبر كدولة واحدة تحت راية الإسلام، لكن تلك الوحدة تعرضت ربما للانفصام والتفكك، بسبب ما عانت منه أغلب الدُّول العربية من استعمار لبلادها، كما ترتبط الدول العربية ببعضها البعض بالجانب اللغوي، وهذا ربما ما لا نجده في أي تكتل آخر، فالتاريخ المشترك واللغة والثقافة والدين، تعتبر دعم كبير في سبيل التكامل الإقتصادي العربي.

ج- الإتحاد الجغرافي الإقليمي: يعتبر التقارب الجغرافي ما بين الدول المراد تكتلها، عاملاً أساسياً ومحفزاً للتكامل،[3] نظراً للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي، ربما أهمها هو قصر المسافة ما بين أسواق البلدان المتكاملة، مما يخفض في تكاليف النقل وسرعته، والدول العربية تمتاز بهذه الخاصية.

---

[1] **كساب علي، راتول محمد** "التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي و الشراكة " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا،جامعة الشلف 2004، ص14 .

[2] **محمد عبد العزيز عفر،احمد فريد مصطفى** " الاقتصاد الدولي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999، ص225.

[3] **صباح شنايت** " آليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوربا والوطن العربي " رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص15

إلى جانب هذا؛ فإنَّ الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الدول العربية، موقع ممتاز له أهميته، خاصة من الناحية الاقتصادية،[1] حيث تحتل مركزاً متوسطاً بين ثلاث قارات، هي: آسيا وأفريقيا وأوربا، وتطل أيضا على بحار عديدة، هي: البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي، ومضيق جبل طارق.

هذا عن مقومات التكامل الإقتصادي العربي، فماذا عن مبررات قيامه؟.

ثانيا: مبررات قيام التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الراهن

أصبح من الضروري على الدُّول العربية أن تعمل على قيام تكاملها الاقتصادي، خاصة في الوقت الراهن، والذي يعج فيه العالم بالتكتلات الاقتصادية من جهة، وتعاني فيه الدول العربية من تبعية اقتصادية تجاه العالم الخارجي من جهة أخرى .

1- مبررات متعلقة بالبيئة الخارجية: وتتمثل في:

أ- تنامي التكتلات الإقليمية الاقتصادية عبر العالم: فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين، اتجاهاً نحو التكتلات الإقليمية، ممَّا أدَّى إلى تكوين تكتلات اقتصادية عملاقة، ولعلَّ أبرزها الإتحاد الأوربي، الذي أصبح يمثل أكبر قوة اقتصادية عالمية، في حين بقيت الدُّول العربية عاجزة على إنجاح تكاملها الاقتصادي، وفي ظل هذا الوضع فإنَّ التكتلات الإقليمية النَّاجحة، سوف تؤثر من عدَّة جوانب على اقتصاديات الدُّول العربية خاصة الإتحاد الأوربي، لأنَّ أغلب الدُّول العربية تتعامل معه، فمن جهة سوف تؤدي التكتلات الاقتصادية العملاقة، إلى زيادة حدة المنافسة الدولية، والتراعات الحمائية، وستقلل من فرص وقدرة صادرات الدول العربية للوصول إلى أسواق الدَّول الصناعية، خاصة أنَّ الدول أطراف التكتل تضع شروطاً وقيوداً على المنتجات التي تدخل أراضيها، كما تعمل تلك التكتلات على جذب الاستثمارات الخارجية، نظراً للمزايا التي تمنحها، وبالتالي تحرم الدُّول خارج منطقة التكامل من تلك الاستثمارات، بما فيها الدول العربية، ومن جهة أخرى سوف تعمل تلك التكتلات على استتراف خيرات الدُّول العربية وبالخصوص الدُّول النفطية، بتحكمها في أسعار المواد الأولية كالنفط والغاز، مما يجعل الدول العربية، في تبعية اقتصادية لتلك التكتلات الاقتصادية الضخمة.

وأمام هذه البيئة العالمية، أصبح من الضروري على الدُّول العربية أن تتحدث باللغة التي يفهمها العالم اليوم، وهي لغة القوة الاقتصادية، مما يستدعي ضرورة تكاملها.

ب- ظهور المنظمة العالمية للتجارة: فقد انضمت بعض الدُّول العربية لمنظمة التجارة العالمية، والبعض الآخر في طريق الانضمام، وهذا ما يترتب عنه الالتزام بالمعاملة الممنوحة للدول الأكثر رعاية، لأي دولة عضو في

[1] **موله عبد الله** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات" المستقبل العربي، العدد262، ديسمبر2000، ص65.

منظمة التجارة العالمية، إذا كانت تلك الدولة لا تنتمي لأي تكتل اقتصادي إقليمي، فمثلا إذا أعطى لبنان ميزة ضريبية لفرنسا لسلعة معينة تدخل لبنان بمعدل ضريبي أقل، فإن تلك الميزة تطبق تلقائياً على استيراد هذه السلعة، من أي دولة أخرى منضمة إلى المنظمة العالمية، أمَّا إذا أعطى لبنان مزايا ضريبية لدول تشترك معه في اتفاقيات تجارية تدخل في إطار التكامل الاقتصادي، كمنطقة تجارية حرة، أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، فإنَّه يعفى من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية للدول الأخرى، حتى وإن كانت منضمة إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا من شأنه أن يزيد من قوة التفاوض العربي مع وفد منظمة التجارة العالمية[1].

ج- الحاجة إلى وجود قوة اقتصادية عربية: وإلى جانب هذين المبررين الخارجيين للتكامل الاقتصادي في الوقت الرَّاهن، هناك مبرر آخر وهو الحاجة إلى وجود قوة اقتصادية عربية، مستمدة من تكامل اقتصاديات كل الدول العربية، لمواجهة الاقتصاد الإسرائيلي، المستمد قوته من جهة من تفكك اقتصاديات الدول العربية، ومن جهة أخرى من وجوده القوي في الأسواق العالمية بمنتجاته، وكذا دعم الولايات المتحدة الأمريكية له، وبالتالي لم يعد التكتل الاقتصادي العربي خياراً، ولكن أصبح ضرورة تفرضها البيئة الخارجية.

2- مبررات خاصة باقتصاديات الدول العربية: تتمثل في:

أ- **وجود النواقص والفوائض:** فهناك تفاوت كبير بين أوضاع الدُّول العربية، بحيث هناك دول عربية تمتلك فوائض مالية معتبرة، ومثال على ذلك الدول الخليجية، ولكن بها فرص استثمارية قليلة، في حين هناك دول عربية أخرى بها فرص استثمارية هائلة ولكنها تعاني من نقص في السيولة، كما أنّه هناك دول عربية بها نقص في العمالة، وبالمقابل هناك دول عربية أخرى تعاني من البطالة.

فمن شأن هذه التناقضات الموجودة في الاقتصاديات العربية، أن تدفع بتكاملها لإزالة تلك الفروقات.

ب- الرغبة في زيادة قوتها التفاوضية: فالتكامل الاقتصادي للدول العربية، يتيح لها موقفاً أكثر قوة في السوق الدولية، واتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى،[2] فعندما تفاوض الدول العربية مجتمعة كقوة اقتصادية واحدة، في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو الشراكة الأورومتوسطية، أحسن مما لو تقوم بذلك كل دولة على حدا، كما يحقق التكامل للدول العربية، شروطا أفضل لتجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقياتها التجارية مع بعضها البعض، ومع الدول الأخرى.

ج- إدراك الدول العربية، أنَّ وجودها مشتتة وغير متكاملة، سوف يعرضها للمطامع الأجنبية، خاصة من قبل تلك التكتلات القوية، والشركات المتعددة الجنسيات، التي تعمل دائما على استنزاف خيرات الدول الضعيفة.

---

[1] **المرسي سيد الحجازي**"تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة " فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة، طرابلس، 2002 www.shamela.net/showtneread.php?t=89364 Le 08/04/2005.

[2] **مليابي حكيم** "رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي" مرجع سبق ذكره، ص03.

د– يعمل التكامل الاقتصادي العربي، على خلق سوق واسعة من المستهلكين، مما يتيح فرصة أكبر للمنتجين العرب لتصريف منتجاتهم، بأقل التكاليف نظراً للتقارب الجغرافي ما بين الدول العربية.

ه– يتيح التكامل الاقتصادي للدول العربية، فرصاً واسعة لإقامة مشروعات كبيرة، تتمتع بمزايا الإنتاج الوفيرة، استجابة لاتساع السوق المشتركة، هذه المشروعات قد لا يمكن إنجازها من طرف دولة عربية بمفردها.

ويعتبر التكامل الاقتصادي العربي أيضاً، وسيلة من وسائل تحقيق التنمية في العالم العربي، وطريق للاكتفاء الذاتي، وتخفيف التبعية الاقتصادية للدول الغربية، خاصة في المنتوجات الاستهلاكية، فمن شأن تكامل الاقتصاديات العربية أن توفر تلك المواد، لأنها تملك موارد زراعية تؤهلها لذلك.

و– رغبة الدول العربية في تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي، لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة، تتيح ترسيخ الأموال العربية في استثمارات عربية، مع جذب الاستثمارات العربية المهاجرة للداخل، وإقامة سوق مالي عربي ومشروعات عربية مشتركة،[1] وفي هذا المجال فقد أبرمت اتفاقيات عديدة على المستوى العربي من بينها:[2]

– اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربيةفي 1972/02/20؛

– اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في 1974/04/01؛

– الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في البلدان العربية في 1980/11/26.

ن– الاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد المتنوعة التي تزخر بها كل دولة عربية، ومحاولة الاستفادة من الكفاءة الإنتاجية لها، بما يحقق الرفاهية الاقتصادية.

وإلى جانب هذه المبررات الداخلية للتكامل الاقتصادي العربي، هناك أيضا مبررات أودوافع سياسية، من بينها إزالة أو تخفيف النزاعات السائدة ما بين بعض الدول العربية، فمن شأن تكاملها الإقتصادي أن يعمل على نشر وإحلال السلام فيما بينها محل الصراع، كما يعمل على استفادة بعضها من الخبرة العسكرية، والإنتاج الحربي لدول أخرى، وبالتالي يخلق قوة عسكرية حربية موحدة، في مواجهة أي عدوان محتمل خارجي.

وعلى ضوء ما سبق من تحليل لمقومات ومبررات قيام التكامل الاقتصادي العربي ، نتساءل عن أهم التجارب التكاملية؟ وإلى أي مدى وصلت هذه التجارب؟.

---

[1] **محجوب بدة** "مستقبل المناطق الحرة العربية في ظل العولمة" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001م، ص121.

[2] **بوزيدي قدور**" التكامل الاقتصادي العربي" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999،ص241.

المطلب الثاني: معاهدة الدفاع المشترك ومشروع الوحدة الاقتصادية العربية

لقد أصبحت إقامة وحدة اقتصادية عربية، بالنسبة للدول العربية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية مطلباً لا بديل له، نظراً للضعف الاقتصادي الذي كانت تعاني منه تلك الدول، فكانت تأمل في إعادة بناء اقتصادياتها، ولكن لم يكن في مقدورها عمل ذلك منفردة، حيث ظهرت بوادر التعاون الاقتصادي العربي، إلَّا أنَّه لم تكن لديها في البداية صورة واضحة عن ذلك التعاون أو تلك الوحدة.

أولا: الترتيبات الاقتصادية في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وإفرازاتها

ظلَّ السَّعي لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، موضوعاً مسيطراً على السياسات العربية في القرن العشرين، وتجسد البعد الهيكلي لهدف الوحدة العربية المعاصرة في المقام الأول، في جامعة الدُّول العربية. [1] وتمَّ التوقيع على بروتوكول الإسكندرية بتاريخ 09 أكتوبر 1944م، وبدأت مسيرة العمل العربي المشترك، وتمَّ إنشاء جامعة الدول العربية في 20 مارس1945م.[2]

وقد أقرَّت ميثاق الجامعة، الدُّول العربية السبع ذات السيادة في ذلك الحين (مصر، لبنان، العراق، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الأردن، اليمن)، وكان الهدف من هذه الجامعة، هو تقوية العلاقات بين الدول العربية على أساس احترام استقلالها وسيادتها.

وفي13 أفريل1950م، قامت دول الجامعة العربية، بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي،[3] والتي جاءت فيها فيما يخص الجانب الاقتصادي ما يلي:

- أنَّها كررت من جديد المبدأ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية، وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية.[4]

- أنَّها نصت في المادة الثامنة منها، على إنشاء مجلس اقتصادي، يتكون من وزراء الأقطار المتعاقدين المختصين بالشؤون الاقتصادية أومن يمثلونهم، ليقترح على حكومات البلدان العربية، ما يراه كفيلاً بتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي العربي.[5]

ويعتبر هذا المجلس، أحد الأجهز ة الرئيسية في الجامعة العربية، يهتم بالشؤون الاقتصادية لها، وبتسهيل تبادل الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وتم من خلاله إنشاء عدد من الأجهزة والمؤسسات، كالمؤسسة العربية للإنماء الاقتصادي، وشركة الملاحة البحرية وغيرها. كما قام

---

(1) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية إلى أين نحن ذاهبون"الأمم المتحدة، نيويورك2002،ص16.

(2) **رشيد عبد الوهاب حميد** "التكامل الاقتصادي العربي" المعهد العربي للتخطيط، الكويت1997م، ص129.

(3) **علي شفيق** " مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية "دار النهضة العربية، بيروت1989، ص101.

(4) **أحمد أبو الوفا** " جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية" الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة1999، ص73.

(5) **إكرام عبد الرحيم** "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة2002،ص83.

بإبرام العديد من الإتفاقيات، ففي سنة 1953م تمَّ إبرام اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية،[1] وشملت هذه الإتفاقية جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية، تستهدف إنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة، كمدخل لقيام فضاء اقتصادي عربي متكامل، وتعد هذه الإتفاقية أولى الإتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية، والهادفة إلى تسهيل التبادل التجاري طبقاً لما يقرره ميثاق الجامعة العربية.

كما أبرم في نفس السنة، اتفاقية تسديد المعاملات الجارية، وانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، إلى جانب عدة اتفاقات ثنائية أخرى في المنطقة.

إلَّا أنَّ هذه الاتفاقيات، لم تؤدي إلى زيادة نصيب التجارة البينية من إجمالي التجارة العربية في الدول التي وقعت عليها، بالشكل الذي كانت تطمح إليه تلك الاتفاقيات، باستثناء مصر (أنظر الجدول رقم(3-1)).

جدول رقم(3-1):تطور الأرقام القياسية للصادرات والواردات الكلية العربية للفترة 1953-1960

البلـــــــد / الصادرات والواردات	مصر	العراق	الأردن	لبنان	السعودية	سوريا
الصادرات الكلية	139	41.8	183.2	159.3	515.7	107.7
الصادرات العربية	478	47.5	92	175.1	497.6	101.5
الواردات الكلية	129	202.2	233.4	212.5	202.1	183.5
الواردات العربية	353	243.2	132.6	71.7	232.6	185.9

المصدر: عبد الحميد الابراهيمي " أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل " الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1986، ص128.

ثانيا: اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية

أعد هذا المشروع في إطار الجامعة العربية، بإشراف اللجنة السياسية التابعة لها وذلك في 1956/5/22في دمشق، وأوصت هذه اللجنة، الحكومات العربية بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية، والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها. وقد اجتمعت لجنة الخبراء بحمدون بلبنان بتاريخ 1956/8/6م، وأعدت مشروع (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية) وآليات تحقيقه، [2]ومن ثم تمت إحالته إلى مجلس الجامعة الذي أحاله بدوره إلى المجلس الاقتصادي، بقراره رقم85 بتاريخ1957/05/25م.[3]

---

[1] **وفيقة حسين حسني** "سوريا ومنطقة التجارة العربية" االمركز الوطني للسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي**NAPC**، ورقة العمل رقم 5، "تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية AFTA و الدولية WTO، الجمهورية العربية السورية2001، ص78.

[2] **أ.د رمزي سلامة** " دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة " ورقة عمل مقدمة إلى النائب / عبد الوهاب الهارون رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية، دراسات وبحوث، فبراير 2001م، نقلاً عن موقع مجلس الأمة-دولة الكويت على شبكة الانترنت : http://www.majlesalommah.net/run.asp?id=529 «page consultée le:26/04/2006»

[3] **خليفة موراد**" التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات" مرجع سبق ذكره، ص74.

ومن الجدير بالذكر؛ أنَّ الوفد اللبناني أبدى تحفظاته على المشروع، بحجة أنَّه مشروع نظري ولا يمكن تحقيقه دفعة واحدة، بل يجب أن يحقق على مراحل، نظراً لاعتبارات كثيرة قائمة في دول الجامعة العربية. ولذلك، كان من رأي الوفد اللبناني أن كل مرحلة يجب أن تضم الأهداف والوسائل القابلة للتطبيق عمليا، وأن تكون كل واحدة ممهدة للثانية.

وقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، في مادتها الأولى على ما تعتبره أهداف الوحدة وهي:[1]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية النقل والترانزيت، واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

كما تضمنت الاتفاقية بعض التوصيات، التي جاءت في صورة شروط لازمة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي العربي، ومن بين هذه التوصيات:[2]

- وجوب إقامة منطقة جمركية حرة؛
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بهما؛
- إلزامية توحيد أنظمة التجارة الخارجية؛
- عقد الاتفاقات التجارية، واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة؛
-الإسراع في توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية؛
- توحيد التشريعات الجبائية والمالية والنقدية.

ومع أنَّ هذه الاتفاقية أقرت من قبل المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية عام 1957، إلَّا أنَّها وقعت فعلياً في 06جوان سنة1962، من قبل الدُّول الأعضاء وهي: مصر، سوريا، العراق، الأردن، الكويت، ثم انضمت إليها لاحقا وبتواريخ مختلفة كل من: اليمن الشمالي والجنوبي، السودان، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، الصومال، موريتانيا وفلسطين. وبوضع هذه الاتفاقية وتطبيقها نشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذي أصبح له دور مشابه للمجلس الاقتصادي العربي السابق ذكره.

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، هو المجلس الذي يشرف على تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وهو عبارة عن هيئة دائمة مقرها القاهرة، يتخذ قراراته بأغلبية الثلثين، ويتفرع عنه لجان اختصاص كاللجنة الجمركية المالية والنقدية، واللجنة الاقتصادية لمعالجة شؤون الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات.

---

[1] **عبد الحميد الإبراهيمي** " أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل " الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ص128.

[2] **Abdelaziz Djerad** " Dualité Du Monde Arabe " OPU, Alger1987, P65.

وككل الاتفاقيات العربية التي لا تتمتع بالانسابية الطبيعة، فقد تعثرت هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها مباشرة عام 1957، لأسباب كان أساسها الخلافات السياسية، وتعارض الأنظمة بين الدول العربية. كما كان هناك تعارض بين الدول ذات النظم الاشتراكية والأخرى ذات النظم الليبرالية، ووجود دول نفطية غنية ودول فقيرة، ودول ذات ثقل بشري وسياسي، ودول صغيرة، مع اختلافات في البنيات الاقتصادية والنقدية.

وعدا الخلافات السياسية وتعارض النظم الاقتصادية بين الدُّول العربية، نرى أنَّ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، تبنت المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي، من خلال تحرير السلع وحرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، وهذا وحده غير كاف في اقتصاديا ت ضعيفة، بحاجة إلى عملية تنمية اقتصادية شاملة مستمرة وتكاملية مع الدُّول الأخرى، والطريقة التي اتبعها المجلس للوصول إلى هدفه في التكامل الاقتصادي بين الدُّول الأعضاء، لم تكن الطريق الأسلم، و لم يخطط لها كما يجب، وفي هذا الصدد ليست القيود الجمركية هي التي تمنع التوسع في التبادل التجاري بين الدُّول الأعضاء، بقدر ما هو نوع التخصص الإنتاجي ومستواه، والذي تقوم عليه الاقتصاديات العربية.

وفي مقارنة بين السُّوق الأوروبية المشتركة ودول الوحدة الاقتصادية العربية، فإنَّ دول المجموعة الأولى، أعطت الأولوية في اتفاقاتها لتنسيق توزيع الإنتاج الكبير بين دولها، في حين أن المشكلة بين دول المنظومة العربية هي مشكلة إنتاج وليست مشكلة توزيع[1]. وهذا مؤشر هام على ضعف الاقتصاديات العربية .

كما يؤخذ على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، عدم تعرضها لمراحل التنفيذ، أي الالتزام بجدول زمني للتدرج في تطبيق بنودها، كذلك خلوّها من النصوص والأحكام الملزمة للدول المشاركة فيها، إضافة إلى خلو نصوصها من الكيفية التي سيتم بها تنفيذ القرارات، أو تحديد أي سلطة دستورية مختصة بإصدار القوانين التي تمنع الدول الأعضاء في الاتفاقية، من أن تصدر في أراضيها قوانين وقرارات تتعارض مع أحكام الاتفاقية، وأن تصدر هذه السلطة القرارات الضرورية التي تستكمل نص الاتفاقية، بما يجنِّبها الأخطاء ويضمن لها القوة والاستمرار .

كما أنَّ هذه الاتفاقية تفادت النص على عقوبات تطبق على الدُّول الأعضاء المخالفين. ومن المآخذ على هذه الاتفاقية بحسب آراء بعض لجان التقييم لاحقا، أنها كانت طموحة أكثر من اللازم، حين تصورت أن تحقيق الوحدة الاقتصادية، يكون في فترة خمس سنوات قابلة للتجديد خمس سنوات أخرى، متجاهلة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدُّول الأعضاء .

---

[1] **د. عبد الأمير دكروب**"السوق العربية المشتركة حلقة في إطار التعاون الاقتصادي العربي"مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني على شبكة الانترنت: «page consultée le:09/05/2006 http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=491»

عدا عن ذلك، وفي تحليل لتباطؤ تنفيذ أو تعثر اتفاقية الوحدة الاقتصادية، يمكن القول أنَّ العلاقات الاقتصادية بين الدُّول العربية، هي ثانوية الأهمية بالنسبة لعلاقاتها مع الخارج، وهذا يعود من جهة لعامل السيطرة الأجنبية الذي لم تتخلص منه، ومن جهة أخرى فإن الدُّول العربية تنتمي إلى كتلة البلدان النامية، التي تصنف في إطار التجارة العالمية، وفي إطار توزيع العمل الدولي، بأنَّها من الدُّول المصدرة للخامات والمواد الأولية، مثل النفط والغاز والفوسفات والقطن وغيرها، وهذه السلع ليس لها أسواق كافية في الدُّول العربية، وهذه الدُّول هي بحاجة أيضا للسلع الصناعية غير المتوفرة لدى بعضها، وبالتالي فهي مضطرة لاستيرادها من الدُّول الصناعية المتطورة .

إضافة إلى ذلك؛ تجد بعض الدُّول النفطية، أنها ليست بحاجة ماسة للتفتيش عن أسواق عربية لسلعتها الوحيدة المصدرة، كما أنَّ هناك دولاً أخرى تجد في اتفاقية الوحدة الاقتصادية، تقييداً لتنفيذ سياساتها الاقتصادية، وتريد لنفسها كامل الحرية في وضع وتنفيذ مخططاتها، ثم أنَّ بعض الدُّول العربية، تطبق سياسة حرية الاستيراد وحرية انتقال رؤوس الأموال وهذا غير متوفر في الدُّول الأخرى، مما يجعلنا نقول باختصار أنَّ تعارض الأنظمة اقتصادياً وسياسياً، هو أكبر العقبات أمام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وهكذا انقسمت الدُّول في نظرتها إلى هذه الاتفاقية كل حسب وضعه، فمنهم من انضم إليها متحمساً، ومنهم من يماشيها مسايرة، ومنهم من انضم إليها ويعمل على تطوير علاقته الثنائية أوالجماعية مع غيرها، والبعض يترقب النتائج حتى ينضم، وفريق لا يبدي أي اهتمام بالانضمام.

وبالرغم من كل هذه العوائق أمام اتفاقية الوحدة الاقتصادية، فقد أصدر مجلس الوحدة أكثر من 600 قرار، أبرزها قراره الهام بإنشاء السُّوق العربية المشتركة.[1] هذه الأخيرة التي ستكون موضوعاً للمطلب الموالي.

المطلب الثالث:السُّوق العربية المشتركة 1964م

ولدت فكرة السُّوق العربية المشركة عام 1957م، باتفاقية للوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، و لم تكن المحاولة الأولى عربياً لإنشاء كيان اقتصادي مشترك، وإنما تعتبر اتفاقية "تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية" التي أبرمت في 7 سبتمبر 1953م، هي أول صور ذلك التعاون الاقتصادي بين الدُّول العربية .

وقد وقعت هذه الاتفاقية كل من (مصر ولبنان والأردن) في 1953/12/12م، كما صادقت عليها عام 1954م، كل من السعودية وسوريا والعراق، وصادقت عليها الكويت عام 1962م،[2] وقد صدر القرار رقم

---

[1] **د. عبد الأمير دكروب**"السوق العربية المشتركة حلقة في اطار التعاون الاقتصادي العربي"مرجع سابق.

[2] **خليفة موراد**" التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات" مرجع سبق ذكره،ص79،ص80.

17 في دور انعقاد المجلس الثاني بتاريخ 1964/08/13، والقاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة،[1] وأصبحت اتفاقية السوق العربية المشتركة سارية المفعول ابتداء من الفاتح جانفي 1965، وبعد اثني عشر سنة انضمت ثلاث دول أخرى وهي: ليبيا، اليمن وموريتانيا عام 1977، وقد نصت هذه الاتفاقية على إعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، كما خفضت الرسوم الجمركية على عدد من السلع الصناعية، بنسبة 25% بشرط أن تكون عربية المنشأ .

أولا: أهداف السُّوق العربية المشتركة

تمثل أهداف هذه السوق في الواقع، معظم الأهداف التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، كما تتبع للوصول إليها نفس الوسائل والأساليب. وأهم أحكام السوق، إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية بمعدل (20%) سنوياً، وتحريرها من القيود الإدارية بنفس النسبة، حتى تصل للإعفاء الكامل من جهة وتحرر جميعها من القيود الكمية من جهة ثانية. أما المنتجات الصناعية التي ساهمت المواد العربية أو اليد العربية بـــ (40%) من كلفتها الإجمالية على الأقل، فتخفض الرسوم الجمركية عنها بواقع (10%) سنوياً، وتحرر من القيود بنفس النسبة حتى الإعفاء والتحرر الكاملين.

وبالفعل؛ فقد سارت البلدان الموقعة (عدا الكويت التي لم توافق على قرار إنشاء السوق)، خطوات عملية في هذا المجال، غير أن هذه الخطوات كانت بطيئة جداً، واقتصرت على تشجيع التبادل التجاري، دون أي محاولة جادة لتحقيق الأهداف الأخرى، و لم تترك هذه الخطوات، للأسف الشديد، أي أثر إيجابي على حجم المبادلات التجارية بين دول السوق، والتي لم تتعدى السبع دول (ليس من بينها الكويت)، من بين الـــ 22 دولة الأعضاء في الجامعة العربية.

وكانت أهداف السوق العربية المشتركة تتلخص في الآتي:[2]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛[3]
- حرية النقل والعبور.

ولتحقيق هذه الأهداف، كان على الدول الأعضاء أن تعمل على توحيد التشريعات، والنظم الاقتصادية والمالية فيما بينها، والتنسيق بين حكوماتها في كافة المجالات المؤسسية والتنظيمية، وهو ما لم يتحقق حتى اليوم.

---

[1] **سليمان المنذري**"الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية العربية" مكتبة مدبولي، القاهرة، ص28.

[2] **أ.د.رمزي سلامة** " دور البرلمانات في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة " مرجع سبق ذكره.

[3] **عدنان شومان** "التكتل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات العربية" بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب "الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2001، ص09.

ثانيا: معوقات إنشاء السوق العربية المشتركة

ويمكن إبرازها باختصار في النقاط التالية: [1]

1- معوقات تشريعية: إذا ما نظرنا إلى التنظيمات العربية، التي تعالج مسألة التعاون الاقتصادي العربي نجدها متعددة، أهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

إنَّ مثل هذه المنظمات المتخصصة، مجرد هياكل إدارية يغيب التعاون فيما بينها، بل قد يحدث تعارض وتداخل بين صلاحياتها، فمثلا الوظيفة الأساسية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، هي تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين البلدان العربية، وفي حين أنَّه من المفروض أنَّ ذلك يدخل ضمن الدور الذي يقوم به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وغياب مثل هذا التنسيق بين هذه الأجهزة التي هي بمثابة المحرك الأساسي في مجال الأنشطة الاقتصادية، وتكوين السوق العربية المشتركة، يؤدي إلى طغيان البيروقراطية الإدارية على نشاط هذه المؤسسات، وجعلها مجرد تنظيمات شكلية ليس إلا، وهذا يرجع في جانب كبير منه إلى إغفال ميثاق جامعة الدول العربية، تناول أي نصوص تتعلق بالإشراف أوالتنسيق بين عمل هذه التنظيمات المتخصصة، هذا فضلا عن حالة العشوائية التي تصيب التشريعات العربية، في المجالات الاقتصادية واختلافها من دولة إلى أخرى، كالضرائب والرسوم الجمركية ومعاملة الاستثمارات الأجنبية.

إنَّ من أهم شروط التعاون في المجال الاقتصادي، هو تحقيق نوع من الاستقرار التشريعي، وهذا يؤدي إلى تشجيع قيام المشاريع الكبرى ذات الأجل الممتد، والتي تعالج قطاعات تساهم فعلاً في تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي في البلدان العربية.

أمَّا غياب الثقة في المناخ السائد في السوق العربية، فيؤدي إمَّا إلى هروب هذه الأموال العربية، وإمَّا إلى الإقدام على أنشطة شكلية، ذات طبيعة وقتية لا يكون لها من مردود حقيقي على الاقتصاد العربي ككل.

2- معوقات سياسية وايديولوجية: تتمثل في تغليب الخلافات الأيديولوجية والنزاعات السياسية العربية، على هدف تحقيق المصالح المشتركة، فارتبطت العلاقات التجارية والاقتصادية، بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربية المختلفة أصلاً .

3- معوقات قطرية: تغليب المصالح القطرية الذاتية الضيقة، وصولاً للانكفاء القطري، على المصالح القومية الواسعة التي تتخطى الحدود الجغرافية الثنائية، جنبًا إلى جنب مع غياب النظرة الكلية للتنمية الشاملة في الوطن العربي.

---

[1] **مجلس الاتحاد البرلماني العربي** "السوق العربية المشتركة بين الواقع والتحديات" الدورة الخامسة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الحادي عشر للاتحاد، خلال الفترة 28 فبراير- 2 مارس 2004م، دمشق، الجمهورية العربية السورية، فبراير 2004م .
http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&id=2747 «page consultée le:26/04/2006»

4- معوقات اقتصادية: تبعية الاقتصاديات العربية في مجملها للاقتصاد الغربي دون غيره، سواء في ظل صراع العملاقين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، خلال الحرب الباردة، أو في ظل انفراد الولايات المتحدة فيما بعد، بإدارة العلاقات الدولية باعتباره القطب الأعظم المنفرد.

وفي كل الحالات؛ مالت الدول العربية للاندماج في هذه الأسواق العملاقة، دون إدارة اقتصادية سياسية ذكية، كانت تفرض وحدة المواقف وتنسيقها عربيًّا في ظل تجمع، كتجمع السوق المشتركة.

5- جاء المشروع الصهيوني الاستعماري الغربي، ليكمل دائرة الاستتراف المستمر لكل الطاقات العربية، سياسيًّا وعسكريًّا، اقتصاديًّا وفكريًّا ونفسيًّا، ولعلنا نلاحظ، التلازم الزمني الصريح بين قيام النظام العربي، بجامعته العربية ومشروعه للوحدة الاقتصادية عام 1945، وإعلان الدولة الصهيونية عام 1948، وحروبها العدوانية المستمرة، منذ حرب اغتصاب فلسطين الأولى، إلى حرب الانتفاضة الحالية.

وبعد مرور (31) عاماً على قيامها، بقيت السوق مجمدة، حتى قررت القمة العربية المنعقدة في القاهرة (خلال الفترة من 23/21 يونيو 1996م)، تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة العربية، باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولقد ظل الخبراء ورجال الفكر والسياسة في العالم العربي، ينظرون إلى فكرة السوق العربية المشتركة على أنها هدف متقدم جداً، وأنه يجب أن تسبقها خطوات أخرى في اتجاه التعاون الاقتصادي العربي، وجاءت بالفعل أهم تلك الخطوات بإقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتكون نقطة انطلاق جديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة.*

المطلب الرابع: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية1981

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها.

قامت هذه الاتفاقية على عدة مبادئ أهمها:[1]

- الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية، والتدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة؛
- التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات التبادلية؛

* ليس من بوابة مجلس الوحدة الاقتصادية ولكن من خلال إحياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بدءاً من 1998/1/1م.

[1] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد2004، الفصل 12، ص02.

– توفير عدد من الحوافز المالية وغيرها، لتيسير تنفيذ أحكام الاتفاقية، في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات، وإنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع، يجري انتقاؤها سنوياً وفقاً لأولويات وضوابط (مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الاستراتيجية للسلع، منتوجات المشاريع المشتركة ونسبة المكون العربي، فيها والأهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي).[1]

ولقد صادق على هذه الاتفاقية حتى الآن تسع عشرة دولة عربية ليس من بينها الجزائر وجيبوتي وجزر القمر المتحدة، وتعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية، الشرط الأول والأساسي للانضمام للمنطقة.

وفي ظل التطورات الاقتصادية الدولية التي سبق الإشارة إليها، وحرصاً من الدول العربية على سرعة إقامة تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع متطلبات اتفاقيات التجارة العالمية، اتجهت الدول العربية إلى صياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية خلال فترة زمنية محددة.

[1] **سليمان المنذري**" الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية" مكتبة مدبولي، القاهرة1995، ص28.

جدول رقم(3-2): جهود التكامل الاقتصادي العربي

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
7سبتمبر1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.
3 جوان1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها، يتم تحقيقها بصورة تدريجية .
13 أوت1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة، لتشجيع التخفيض التدريجي للتعرفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
جانفي1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغرب	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).
27 فيفري1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي(التجارة العربية البينية).
25 ماي1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليج	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية.
17 فيفري1989	مراكش	رئيس الدولة المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي(UMA)، لتشجيع حرية انتقال الاشخاص، السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
19فيفري1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزارة الاقتصاد	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وإمضاء البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية.

المصدر:- الملحق رقم(3-1)،

- Mohieddine HADHRI" LA GRANDE ZONE ARABE DE LIBRE ECHANGE ET LES PERSPECTIVES D'INTEGRATION SUD-SUD EN MEDITERRANEE" SECONDE CONFERENCE DU FEMISE; Marseille, 29 & 30 Mars 2001;P5

المبحث الثاني:
اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد شهد العالم، تطورات هائلة في مجال التجارة الخارجية في العقود الأخيرة ، حيث زادت قيمة التبادل التجاري العالمي بين عامي 1960-1998، أكثر من 66 مرة[1]، وضمن هذه التوجهات نحو الانفتاح التجاري، كانت إقامة منطقة التجارة من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية تسعينات القرن العشرين، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية ، كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي.

واستجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997، اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "**GAFTA***"، وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديده لإقامة سوق عربية موحدة.

بناءاً على هذه الخلفية، سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة؛ مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟ أهميتها؟ مقوماتها؟ والشروط الاقتصادية لإقامتها؟ وفق ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تختلف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عن برامج التعاون العربي الاقتصادي السابقة، كونها حققت برنامجاً تنفيذياً يحدد الواجبات وعلى أساس واقعي، من قبل عدد من الدول العربية منذ البداية، كما أنها تميزت ببرنامج زمني يحدد الالتزامات الناشئة عنها.

وتأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، من أنها سوف توفر نوعاً من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي، من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة، ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة، وخاصة الإتحاد الأوروبي، كما أنَّ توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية ، والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب ، وتدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء،

---

[1] **المركز الوطني للسياسات الزراعية والاصلاح الزراعي NAPC** "تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية AFTA و الدولية WTO " ورقة العمل رقم5، وزارة الزراعة، الجمهورية العربية السورية2000-2001، ص77. من موقع الانترنت:
http://www.napcsyr.org/dwnld-files/working_papers/ar/05_agr_trade_libera_ar.pdf «page consultée le:11/06/2006»

* **G**reater **A**rab **F**ree **T**rade **A**rea.

وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، والاستفادة من كبر حجم الأسواق العربية ، وقيام استثمارات عربية مشتركة، وتستقطب مشاريع نقل التكنولوجيا ، مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية ، التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة. وهذا ماسنحاول التفصيل فيه من خلال العناصر التالية:

أولا: مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يشير التكامل الاقتصادي، إلى تكوين منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الأقطار، وفي منطقة التجارة الحرة، تلغى جميع التعريفات الجمركية على التجارة بين الأقطار الأعضاء، غير أن كل قطر يحتفظ بمعدلاته التعريفية الخاصة مع العالم الخارجي، والاتحاد الجمركي * مثل منطقة التجار ة الحرة، إلّا أنه يوجد فيه معدل تعريفة مشتر ك يطلق على العالم الخارجي؛ وتذهب السوق المشتركة إلى أبعد من الاتحاد الجمركي بالسماح أيضا بالحركة الحرة للعمل ورأس المال بين الأقطار الأعضاء. ثم يذهب الاتحاد الاقتصادي، إلى أبعد من ذلك بتحقيق التوافق بين السياسات النقدية والمالية والضريبية للأقطار الأعضاء كذلك[1].

وتجدر الإشارة؛ إلى أنَّ منطقة التجارة الحرةFree Tarde Area تختلف عن المنطقة الحرة**free zone، التي تقوم بوظائف التصنيع والتجهيز، والتصدير وإعادة التصدير، والتي تتم من خلال سياسات تنشيط وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، والتكنولوجيا والعمالة المدربة، والاستثمار من أجل التصدير وتنمية الموارد من النقد الأجنبي للدول المضيفة.

وبالتالي تعتبر منطقة التجارة الحرة***هي إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة، وصورة من صور قيام التكامل الاقتصادي بين دولتين أوأكثر، تجمعهما مصالح اقتصادية مشتركة وتتجانساً اقتصادياً وتاريخياً وثقافياً وحضارياً، ويكون من أهدافها الرئيسية، إزارلة جميع القيود التعريفية وغير التعريفية الكمية على التجارة الدولية في السلع والخدامات، فيما بين أعضاء التكتل الاقتصادي، من أجل زيادة حجم التبادل التجاري، وتنويعه وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال وعناصر الانتا ج، بحرية تامة بين الدول الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويرفع من مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء في التكتل، ويساعد

---

* أنظر: ROBERT.BOYER et d'outres »Mondialisation au-delà des mythes »édition casbah, Alger1997.

(1) **دومنيك سالفا تور** "الاقتصاد الدولي" الطبعة الرابعة، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهر ة ،1997، ص99.

**لمزيد من التفصيل أنظر: الفصل الرابع، ص174.

***لمزيد من التفصيل أنظر:

مقدم عبيرات " التكامل الاقتصادي العربي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002،ص25.

على التوسيع في النشاط الصناعي، وإنشاء المناطق الصناعية داخل تلك الدول، في إطار تطبيق اقتصاديات الانتاج الكبرى، مما يتيح الموارد الاقتصادية المتاحة وعناصر الإنتاج على نحو أفضل، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تخفيض معدلات البطالة، ويخلق طاقات إنتاجية جديدة، ويساعد على تحديث وتطوير الإنتاج وتنويعه، ويختلق مجالاً كبيراً للتعاون الاقتصادي في مجال التكنولوجيا والبحث والتطوير، ومن ثم الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من الدولة الأعضاء، وزيادة القدرات التنافسية تجاه العالم الخارجي، الذي يموج بالتنافسية والتحديات التي جعلت معظم دول العالم تلجأ للتكتل، حتى أصبح حوالي 85% من العالم الذي نعيشه، في حالة تكتل اقتصادي بصورة أو بأخرى.

ثانيا: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه،

- تخلق منطقة التجارة الحرة، مجالاً ومناخاً مناسباً في تحقيق التعاون في علاج مشكلات البيئة ومنع التلوث في تلك الدول؛

- ومن ناحية أخرى؛ تساعد منطقة التجارة الحرة، على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وزيادة القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى الأخرى في العالم؛[1]

- زيادة القدرة على التصدي لمنافسة السلع والخدمات، المستوردة داخل منطقة التكتل الاقتصادي؛

- زيادة القدرة على النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى غير الأعضاء، ومواجهة السياسات الحمائية التي تضعها الدول الأخرى.

ومن كل هذا؛ يتضح بأن قيام منطقة للتجارة الحرة، يعتبر نقطة البداية لتحريك المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي، في ظل تطبيق آليات السوق القائمة، على التحرير والحرية الاقتصادية، وبالتالي تتزايد فرص الاستثمار، مع تحقيق الوفورات الاقتصادية، المرتبطة بحجم الإنتاج الكبير، وتعظيم الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، وتعميق التخصص والتشابك الاقتصادي، ومبدأ الإعتماد المتبادل وما يترتب عليه من إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية. وبالتالي، توظيف التكنولوجيا وتخفيض التكاليف، وزيادة القدرات التنافسية للصادرات، وزيادة التبادل الدولي بين الدول الأعضاء، وكذلك مع بقية دول العالم غير الأعضاء.

وهذا يعني؛ أنَّ أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تكمن في أنها تستجيب للتحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية، التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين.

---

[1] **د.بشار عباس** "دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.arabcin.net/arabiall/studies/dawr.htm

هذا عن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فماذا عن الفوائد أو الإيجابيات التي يمكن أن تعود على الدُّول أعضاء المنطقة؟.

ثالثا: فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

في هذا الإطار؛ لابد من التأكيد على أنَّ الفوائد التي يمكن أن تحققها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لا تمثل فقط مكسباً للصالح العربي العام ، ولكنها تحقق فائدة مباشرة لكل من الدول العربية المشاركة.[1] و أنَّ الفائدة الأكثر أهمية لكل من الأقطار العربية المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي الاتفاقيات التجارية الثنائية، تتمثل برأينا في تعريض الإنتاج الصناعي ، منه وغير الصناعي على مناخ المنافسة بعد فترة زمنية طويلة من تحصن هذه الصناعة بالحماية الجمركية ، وتحقيقها لمكاسب غير قليلة دون أن تضطر لبذل جهود إضافية ، لتطور نوعية الإنتاج واكتساب المقدرة على مواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي،[2] إضافة إلى أنَّ تعويد الإنتاج القطري على المنافسة ، يمثل مرحلة انتقالية من الممارسة وشدّ الركب لمواجهة الإنتاج الأجنبي، بعد الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (wto)، أو بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب مجموعة من الفوائد والمكاسب التالية:[3]

1- توسيع حجم السوق الداخلية : يؤدي إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، بما تتيحه من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض، إلى توسيع حجم السوق الداخلية، ذلك أنه قبل إقامة مشروع الشراكة، يكون حجم السوق محدوداً ومقيداً بالدرجة الأولى بالقوة الشرائية المحلية ، التي قد تكون من الصغر بحيث لا تسمح بإقامة المشروع على أساس الحجم الأمثل، أي المشاريع ذات الحجم الكبير التي تتميز باقتصاديات الحجم (Economies of Scale)، وبانخفاض مستوى تكلفة الإنتاج، بمعنى أن توسيع السوق الوطنية ، يصبح شاملاً لأسواق جميع الدول العربية المشاركة ، ممَّا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعَّال ، وزيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع القائمة، التي تستطيع الآن تشغيل كامل طاقاتها ، وتخفيض مستوى التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة للإنتاج.

وإذا كان ضيق السوق المحلي قبل إقامة منطقة التجارة الحرة ، يمثل السبب الأهم في صغر حجم المشاريع الإنتاجية وانخفاض إنتاجية العمل، فإنَّ اتساع حجم السوق بما يوفره من إمكانات لإدخال التقنيات الجديدة ،

---

(1) **عادل العلي** " التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.karkouti.net/et/?module=displaystory&storyid=1057&format=htm1« le :08/02/2006 »

(2) **إدريس ولد القابلة** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهم أم حقيقة ؟" الحوار المتمدن، العدد615، 2003، نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.rezgar.com/ debat/show.art.asp? aid=10619 « le :08/02/2006 »

(3) **د. عصام الزعيم** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي- معوقاتها – متطلبات نجاحها وتطويرها "
http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm#_ftn1 « le :03/05/2006 »

يعمل على زيادة إنتاجية العمل، والتشجيع على نقل التكنولوجيا في فروع الإنتاج القائمة ، والفروع الإنتاجية الجديدة، وبالتالي يساهم بصورة فعالة في زيادة معدلات النمو، ورفع مستوى المعيشة.

2- إمكانية مضاعفة القدرات العربية : يؤدي توسيع السوق الداخلية بنتيجة انفتاح الأسواق على بعضها البعض، إلى إمكانية مضاعفة القدرات والإمكانيات العربية المجتمعة ، المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية، التي تتجاوز كثيراً القدرات المنفردة لأي من هذه الدول كل على حد ا. وما من شيء أن تعاظم هذه القدرات ، يساعد على إقامة العديد من الصناعات الجديدة ، وتحقيق زيادات ملموسة في الإنتاج ، تساعد بالضرورة على نموّ حجم المبادلات التجارية البينية، بل زيادة حجم التجارة العربية مع الدول الأجنبية.

إن حدوث مثل هذه التحولات ، ستشجع على زيادة حجم الاستثمارات ، بل وجذب الاستثمارات من الأسواق الخارجية، وبخاصة الاستثمارات ذات التقنيات المتقدمة.

3- توفير الإستقرار الإقتصادي: إنَّ حسن تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وبما يمكن أن يوفره ذلك من الاستقرار الاقتصادي على مستوى الوطن العربي ، في ظل الظروف الدولية المستجدة ، واحتمال تعرض العالم إلى أزمات اقتصادية، وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001، وما جلبته من اضطرابات سياسية واقتصادية في مواقع عديدة من العالم، سيعمل على جعل المنطقة العربية ، منطقة جاذبة للإستثمارات، ويشجع على عودة جزء من الرساميل العربية العاملة في الخارج، بل وعودة أعداد متزايدة من العلماء العرب العاملين في الخارج ، للمساهمة في تطوير جهود البحث العلمي العربي ، والمساهمة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية، وما من شك أن مثل هذه التوقعات التي نتمنى تحقيقها، مرتبطة بمقدار الجهود التي ستبذلها الأنظمة العربية بل والقطاع الخاص العربي لتنفيذ برنامج هذه الاتفاقية بصورة جدية، بل والإرتقاء بها إلى مستوى الإتحاد الجمركي والسوق المشتركة وصولاً لاحقاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

4- إمكانية تطوير الإقتصاديات العربية وتنويع القاعدة الإنتاجية : بفضل تعاظم القدرات المشتركة وتنوع الموارد الطبيعية، ويحقق توفر مثل هذه المقومات، في حال توفر برامج تنموية مشتركة، إلى زيادة إطار التشابك والترابط بين فروع الإنتاج قطرياً وإقليمياً، وتحسين مستوى استثمار الموارد، وتحقيق الوفورات الاقتصادية، هذا إلى جانب أن انفتاح الأسواق على بعضها البعض، سيعزز من إمكانات التخصّص وفقاً لمبدأ الميزة النسبية ، خاصة وأن الالتزام بهذا المبدأ لا زال محدوداً في الوطن العربي ، ومقيداً بتطبيق سياسات الحماية ذات الأجل الطويل، ولقد أدى هذا الأخير إلى قيام بعض الأقطار العربية بإنتاج سلع ليس لها أية ميزة مقارنة، أي إنتاجها بتكلفة مرتفعة، تتجاوز بصورة واضحة أسعار السلع المشابهة المستوردة من الخارج.[1]

[1] **د. عصام الزعيم** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي – معوقاتها – متطلبات نجاحها وتطويرها " مرجع سبق ذكره.

إنَّ تحول العالم إلى مجموعة من التكتلات، يفرض بالضرورة أن يواجه العرب هذه التكتلات بتكتل عربي، يمكن أن يصون المصلحة العربية ويحميها من مزيد من محاولات السيطرة والتهميش ، كما أن تكوين تكتل اقتصادي عربي، يزيد من القدرات التفاوضية للمنطقة العربية ، ويحقق لها مجموعة من المكاسب يعجز أن يحققها أي قطر عربي بمفرده.

ومما لا شك فيه ، أن رفع القدرة التفاوضية العربية ، تمثل مطلباً ملحاً وعلى غاية من الأهمية ، في وقت يحاول تكتل الاتحاد الأوروبي إقامة نوع من الشراكة مع الأقطار العربية ، وبخاصة المتوسطية منها، كما أن حاجة الدول العربية إلى مزيد من القدرة على تصليب المواقف الجماعية ، هي حالة يستوجبها أيضاً الدور المتعاظم لمنظمة التجارة الدولية ، وما تفرضه من تحديات في منافسة المنتوجات العربية داخل وخارج المنطقة العربية.

وأخيراً؛ فإنَّ إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى ، في ظل المستجدات الدولية المعاصرة وتعاظم دور التكتلات الاقتصادية الدولية بصورة لم يسبق لها مثيل، تشكل حصناً للاقتصاديات العربية تتحصن فيه وتحتمي، فتقلّل إلى أكبر حد ممكن من المنعكسات السلبية للتحديات العالمية الجديدة.

فما هي مقومات قيام هذه المنطقة؟.

المطلب الثاني: مقومات قيام منطقة التجارة العربية الكبرى

تحتاج قيام منطقة للتجارة الحرة، إلى أن تستند على مجموعة من المرتكزات والتي يمكن اعتبارها مقومات أساسية، يمكن أن يعتمد عليها التكتل الاقتصادي في مرحلة إنشائه، وهي لازمة لنجاحه وتعمل على تفعيل الجهود التكاملية، وتضمن لها الاستمرار بفعالية في المستقبل القريب والبعيد، ويمكن إبراز تلك المقومات من خلال التحليل التالي:[1]

أولا: تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي : ذلك لأن تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءة الإنتاج، يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير، وبالتالي زيادة الدخل الوطني للدول الأعضاء، وتزايد قدراتها على جذب بالاستثمارات الأجنبية، وإقامة المشاريع الإنتاجية للتصدير، وبالتالي ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، ومن ثم تحول الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي إلى اقتصاديا ت تكاملية، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم ومعدلات التجارة البينية للدول الأعضاء.

ثانيا: حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية: هنا التحرير الشامل لكافة السلع والخدمات، دون اختيار مجموعة معينة من السلع، وإلَّا تفقد منطقة التجارة الحرة أهم مقومات قيامها، ناهيك عن الاختيار لسلع

---

[1] **عبد المطلب عبد الحميد** " السوق العربية المشتركة" مرجع سبق ذكره، ص139.

معينة دون الأخرى، مسألة تتعارض مع اتفاقية الجات وآليات عمل منظمة التجارة العالمية، وهو ما يقتضي توافر المقوم الخاص بالتحرير الشامل لكافة السلع والخدمات، في نطاق منطقة لتجارة الحرة كإحدى مقومات قيامها واستمرارها.

ثالثا: تحرير خدمات النقل والترانزيت وحرية استخدام الموانئ والمطارات: وهذا المقوم يدعم المقوم الخاص بضرورة تحرير وحرية تدفق السلع والخدمات، حيث من الضروري أن تتعهد الدول المكونة للتكتل الاقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة، بتوفير التسهيلات اللازمة، التي تعمل على تسهيل حركة النقل و الترانزيت داخل أرضي كل دولة من الدول الأعضاء، والتي تعمل على نقل السلع بسهولة ويسر، لتحقيق هدف انسياب وتدفق السلع المتداولة في نطاق منطقة التجارة الحرة الكبرى. وبالتالي، يؤدي ذلك إلى زيارة حجم التجارة الحرة البينية، وهو ما يؤدي إلى نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق أهدافها.

رابعا: توافر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل للمقاصة وتسوية المدفوعات: والتي تعتبر مسألة ضرورية لتمويل التجارة البينية، وينتج عنها من ضرورة تسوية المدفوعات وإجراء المقاصة، بين معاملات الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، وبالتالي إتاحة نظام الائتمان التجاري. بين الدول الأعضاء، على درجة عالية من الكفاءة، لتحقيق الهدف الرئيسي من قيام منطقة التجارة الحرة، وهو زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلاتها بين الدول الأعضاء.

خامسا: كفالة تعويض الدول الأقل تقدما في التكتل الاقتصادي: التي توفر الأموال اللازمة، لتعويض انخفاض الإيرادات العامة الناتج من انخفاض حصيلة الجمارك.

سادسا: اتجاه القرارات السياسية إلى خدمة المصالح الاقتصادية في كل دولة من دول التكتل الاقتصادي، ويرتبط ذلك بتوفير السياسة التي تؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وذلك يتطلب نوعاً من التوافق السياسي والانسجام بين دول التكتل الاقتصادي.

سابعا: وجود شبكة متكاملة للمعلومات بين دول التكتل الاقتصادي: وذلك بانسجام التكنولوجيا ونظم المعلومات العالمية، حتى يتوفر لدى كافة الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، كل المعلومات الضرورية عن الأسواق، وفرص التصدير والاستثمار في كل دولة، وكذا المعلومات والبيانات الضرورية عن التطورات والمؤشرات الاقتصادية، والأنشطة الاقتصادية المختلفة، والمواصفات القياسية وفرص البيع والشراء.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنَّ هناك العديد من العوامل المساعدة على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ونجاحها واستمرارها، نوردها على النحو التالي:

- وجود اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وصدور الجزء الثاني المكمل لها؛ والتي كانت بمثابة الأساس الذي قامت عليه الخطوات العملية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(1981م) .

وقد صدر الجزء الثاني المكمل لهذه الاتفاقية عام 1997م، ويتضمن القواعد والأسس اللازمة لتفعيل اتفاقية عام1981م، على أن يتم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية اعتباراً من 1998/1/01م ولمدة 10سنوات.

- تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك؛ من أهمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لدراسة الأمور المتعلقة بتحرير انتقال عناصر الانتاج، وتسهيل تبادل السلع والمنتجات العربية، وحرية مزاولة النشاط الاقتصادي.

وإلى جانب ذلك؛ توجد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والتي تهتم بتشجيع الاستثمار وتوفير الضمانات الكافية للمستثمر، لتعويضه عن المخاطر غير التجارية، وتقديم تعويضات مناسبة عن الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر، وقد اهتمت هذه المؤسسة بداية من عام 1986م، بتوفير الضمان لائتمان الصادرات العربية ضد المخاطر التجارية، بالإضافة إلى المخاطر غير التجارية، وتتولى هذه المؤسسة توفير الضمان لبرنامج تمويل التجارة العربية، وفقاً لنظام ضمان ائتمان الصادرات المعمول به. [1]

ويوجد أيضاً صندوق النقد العربي، والذي يعتبر من أهم مؤسسات العمل العربي المشترك، والذي أنشئ في ظروف ومناخ من القيم والمبادئ الأصيلة؛ ليكون من أهم وسائل الدعم لمسيرة التعاون الاقتصادي بصفة عامة، وفي المجال النقدي بصفة خاصة، وقد تضمنت اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي المبرمة في مدينة الرباط في 27 أفريل 1976م، تحديداً واضحاً للأغراض التي يسعى الصندوق للمساهمة في تحقيقها، وتتمثل هذه الأغراض في ثلاثة مجموعات رئيسية هي:[2]

- مساندة الدول العربية مالياً وفنياً في تصحيح الاختلالات الاقتصادية؛

- بلورة السياسات وأساليب التعاون والتنسيق في المجالين المالي والنقدي ،على المستويات الوطنية والإقليمية ، العربية والدولية، وتهيئة الظروف لإنجاز التكامل النقدي بين الدول العربية؛

- تعزيز وتنمية حركة المبادلات التجارية، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

وبالإضافة إلى كل ذلك، توجد صناديق الإنماء العربية القطرية والإقليمية، مثل صندوق أبوظبي والصندوق الكويتي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي ساهم بنسبة 20%من رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية البينية.

- تكوين التجمعات الاقتصادية العربية؛ وهذه التجمعات هي اتحاد مجلس التعاون الخليجي، ودول الإتحاد المغاربي، وتجمع الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك).

---

(1) **د.عبد المطلب عبد الحميد** "السوق العربية المشتركة " مرجع سبق ذكره، ص147.

(2) **مغاوري شلبي**" صندوق النقد العربي.. الطموح لا يكفي"مقال منشور على شبكة الانترنت:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/03/article8.shtml «page consultée le:21/05/2006»

وإن كانت هذه التجمعات لم تؤت ثمارها بشكل كبير، إلَّا أنَّها تدل على حاجة الدول العربية عموماً إلى قيام تكتل اقتصادي عربي، وخاصة إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

على ضوء ما تم تحليله لأهم مقومات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نتساءل عن الشروط الاقتصادية لإقامتها؟.

المطلب الثالث: الشروط الاقتصادية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يتوقف قيام ونجاح وإستمرار وإستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على مجموعة من الشروط الإقتصادية أهمها:[1]

أولا: توافر نظام إقتصادي يقوم على آليات السوق والحرية الإقتصادية

ويلاحظ في هذا المجال أن الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، تتقارب نظمها الإقتصادية في الوقت الحاضر ومستقبلا، وتتبنى معظمها عمليات التحول إلى آليات السوق والحرية الإقتصادية، وإن كانت بمستويات تطبيقية متفاوتة، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة، وخطوات هامة نحو الحرية الإقتصادية والتحول لآليات السوق، وهذا يساعد إلى حد كبير في إزالة أحد أهم المعوقات التي إعترضت قيام تكتل إقتصادي عربي، وقيام منطقة تجارة حرة عربية في فترات سابقة.

ثانيا: توفر إنتاج سلعي قابل للتداول والتجارة البينية

ونعني بذلك، أن تمتلك الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قواعد إنتاجية، زراعية، وصناعية تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة، وأن تتمتع هذه السلع بالجودة وبأسعار تنافسية.

ثالثا: أن تبدأ منطقة التجارة الحرة العربية من مستوى تبادل مرتفع بين الدول الأعضاء

حيث أن الهدف الرئيسي، هو تعظيم المصالح الإقتصادية وزيادة معدلات النمو الإقتصادي للدول الأعضاء، التي يحول ضيق السوق دون تحقيق أهدافها الإقتصادية، وذلك بإزالة الحواجز، أمام عمليات التبادل التجاري فيما بينها، والتي تكون قد وصلت إلى درجة تصبح فيها هذه الحواجز عائقا هاما أمام النمو الإقتصادي لتلك الدول ومصالحها الإقتصادية، ويصبح مطلب تحرير التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، ضرورة إقتصادية لتوسيع السوق أمام إنتاجها السلعي، ورفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التخصص الإنتاجي، وتقسيم العمل وفق المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة، وفي ظل أن نسبة التجارة العربية البينية لا تتجاوز10% من إجمالي التجارة العربية الخارجية في أفضل الأحوال.

---

[1] **عبد المطلب عبد الحميد** " السوق العربية المشتركة" مرجع سبق ذكره، ص153.

ومن هنا؛ يصعب قبول فرضية وجود مصالح إقتصادية بين الدول العربية، تفرض عليها إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، وبالتالي تحتاج إلى فترة زمنية أطول لتزداد نسبة التجارة العربية البينية إلى معدلات أعلى، ومن ثم تطالب بإقامة منطقة تجارة حرة عربية، وهذا الشرط يحتاج إلى جهود كبيرة لتحقيقه.

رابعا: تقارب مستويات التطور الإقتصادي

حيث أن عملية التكامل الإقتصادي في جوهرها، هي إعادة تخصيص الموارد وفقاً لمستويات التطور الإقتصادي بين الدول الأعضاء في التكامل، وتتم إعادة تخصيص الموارد لصالح الطرف الأكثر تطوراً، أي أن الدول الأكثر تطورا تجني مكاسب أكبر من عملية التكامل الإقتصادي، وهذا يجعل الدول الأقل تطورًا تعزف عن الدخول في مثل هذا التكتل الإقتصادي، ما لم ينص على معاملة خاصة للدول الأقل تطورا في مجموعة التكامل، أو تحدد لها برامج تنمية إقتصادية تتحمل جزءا من تكاليفها، الدول الأكثر إستفادة من عملية التكامل الإقتصادي، وهذا ما تم في إطار السوق الأوروبية المشتركة. [1]

والخلاصة؛ أن الشروط الإقتصادية متوافرة في معظمها لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، إلا أن هذا لا يجب أن يحجب الرؤيا عن وجود الكثير من المعوقات والعوامل المضادة لإقامة هذه المنطقة، وتتركز غالبا تلك المعوقات في النواحي الإجرائية والبيروقراطية، والسياسات الإقتصادية التي تحكمها النظرة المالية والجزئية، وضعف البنية الأساسية، وإنخفاض مستوى الخدمات المصاحبة للتجارة العربية البينية، مثل خدمات النقل البري والبحري والخدمات المالية والمصرفية، والتأمينية، والإتصالات، وخدمات التسويق والمعلومات، وتعقيدات الإجراءات الحدودية والجمركية والترانزيت، وهو ما يحتاج إلى بذل جهود كبيرة في هذا المجال لتوفير تلك الخدمات.

[1] نفس المرجع السابق.

المبحث الثالث:

الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إنَّ أي نظام تجاري متعدد الأطراف، لابد أن يقوم أويستند إلى عدد من الوثائق القانونية، التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام.

وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنها تستند إلى عدد من الوثائق القانونية، التي أنشأت بموجبها، وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي: [1]

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- لائحة فض المنازعات؛
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث بالشكل التالي:

المطلب الأول: الأحكام العامة والموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سنحاول من خلال هذا المطلب، دراسة الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وفقاً للتحليل الآتي:

أولا: الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

حيث تنص المادة الثانية من الاتفاقية على الأهداف التالية:[2]

1- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة، وفقاً للأسس الآتية:

- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء ، من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.
- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة، المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية، لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.

---

[1] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل(12)، 2004، ص2.

[2] **د. عصام الزعيم** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي- معوقاتها - متطلبات نجاحها وتطويرها " مرجع سبق ذكره.

2- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها ، وذلك بمختلف السبل ، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها .

3- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية، وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

4- منح تسييرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

5- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.

6- مراعاة الظروف الإنمائية، لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية ، وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.

7- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

ثانياً: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

حيث نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية، والتي تخص إعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، ومن تلك السلع:[1]

1- السلع الزراعية والحيوانية، سواء في شكلها الأولي، أوبعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك؛

2- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية، سواء في شكلها الأولي، أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع؛

3- السلع نصف المصنعة والواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس، إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية؛

4- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة ، المنشأة في إطار جامعة الدول العربية ، أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها؛

5- السِّلع المصنعة التي يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة في المجلس.

أمَّا المادة السَّابعة من الاتفاقية فقد نصَّت على مايلي:

يتم التفاوض بين الأطراف المعنية، بشأن التخصص التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروض على السلع العربية المستوردة، وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم التي يوافق عليها المجلس.

ويكون التخفيض النسبي متدرجاً ، ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأطراف.

وقد جاء في المادة الثامنة الأحكام التالية:

"يتم التفاوض بين الأطراف المعنية ، لغرض فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب ، والقيود ذات الأثر المماثل ، على السلع التي تستورد من غير الدول العربية ، وتكون منافسة أوبديلة للسلع

---

[1] **د. عصام الزعيم** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي – معوقاتها – متطلبات نجاحها وتطويرها " مرجع سبق ذكره.

العربية، ويصدر بذلك قرار من المجلس ، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجياً من وقت لآخر بالتشاور مع الدول المذكورة.

كما تقرر الدُّول الأطراف، ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة ، وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية، ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية، وفقاً لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف ، مراعياً في ذلك على الأخص ، تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن الوطني بصفة عامة.

وللمجلس أن يقرر أية إجراءات أخرى، بما لايتجاوز الحدود المشار إليها في هذه المادة، وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التميز التي قد تتخذها الدول غير العربية.

إذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطي احتياجات السُّوق المحلية للدول الأطراف المستوردة ، فللأخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسدد العجز ، مع احترام القيود المقررة طبقاً لأحكام هذه المادة".

المطلب الثاني: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أصبح التعاون الاقتصادي العربي ، ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فقد بات من اللازم، تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، التي فشلت في حماية الصناعات المحلية.

وظهرت في السنوات الأخيرة ، بوادر إيجابية بهذا الصدد ، تتجلى بإنشاء منطقة التجارة الحرة، ولكن يتوقف نجاح هذه المنطقة على عوامل عديدة ، وأصبح من الضروري إذن أن تتطور في المستقبل إلى اتحاد جمركي، ولتحقيق هذا الهدف فقد إتخذ المجلس الإقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، في شهر فيفري من العام 1997، قراراً تضمن الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خلال عشر سنوات تبدأ من أول جانفي 1998.[1]

ووافق المجلس في نفس القرار ، على البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة ، متضمناً الأسس والقواعد والآليات التنفيذية، والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ، ذات المنشأ الوطني ، المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وصولاً لإزالتها بالكامل في نهاية العشر سنوات (تم مؤخرًا الاتفاق على تخفيضها إلى7 سنوات)، والتي تعتبر

[1] **رشيد محمد رشيد** "بدء التطليق الكامل لمطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.economy.gov.eg/reports/archive/newsweekly/issu34pr5.htm le"15/02/2006"

بمثابة فترة انتقالية ، تقوم الدول الأعضاء خلالها بتكييف أوضاعها، لتتواءم مع متطلبات وشروط إقامة هذه المنطقة.

أولا: القواعد والأسس

يعتمد البرنامج التنفيذي في إنشاء من طقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، خلال عشر سنوات (خفضت إلى7 سنوات) اعتباراً من 1/1/ 1998، على أهم القواعد و الأسس التالية:

– يعتبر هذا البرنامج، إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لإقامة مطقة تجارة حرة عربية كبرى؛[1]

– تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج ، معاملة السلع الوطنية في الدُّول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية؛

– تراعى الأحكام والقواعد الدُّولية ، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدَّعم ، وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج،[2] كذلك تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق؛

– الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ، التي سوف ينطبق عليها الإعفاء التدريجي هي السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1م، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب؛

– يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية ، الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج؛[3]

– تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف

يعتمد البرنامج التنفيذي في تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على مايلي:

– تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف [4]وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة ، بنسبة

---

(1) **د.صباح نعوش** "تحرير التجارة العربية البينية" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43§B5-99B9-26cEA7CBAA2D.htm le"15/02/2006"

(2) **عبد الرحمان السحياني** " تحرير التبادل التجاري العربي" أوراق اقتصادية، العدد13،1997، ص96.

(3) **سمير عميش**"منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، الإمكانات والوسائل" كتاب التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل، الطبعة الأولى، 2001،ص183.

(4) **حسين عمر** "الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة " دار الكتاب الحديث، مصر، 1997، ص58.

سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحدودة لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

– السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، وفقاً لأحكام الفقرتين 1 و2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛

– السلع العربية التي أقر إعفائها المجلس الإقتصادي والإجتماعي قبل تاريخ نفاذ الإتفاقية.

وكان مجلس جامعة الدول العربية عل ى مستوى القمة في الدورة العادية 13 التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 27 و28 مارس2001، قد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 212، بدراسة الإسراع في تخفيض معدلات التعر يفة الجمركية بين الدول العربية ، وإمكان إزالتها نهائياً عام 2005، وبناءًا عليه، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة العادية التاسعة والستون المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 11 – 14 فبراير 2002، قراراً رقم 1431 يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل سنوياً على النحو التالي:

10 % ابتداءً من 2003/1/1؛

20 % ابتداءً من 2004/1/1؛

20 % ابتداءً من 2005/1/1.

وتعرف الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ، بحسب اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري ، بأنَّها الرسوم التي تفرضها الدولة بمقتضى التعر يفة الجمركية على السلع المستوردة ، وكذلك الرسوم على الضرائب الأخرى التي تفرضها على السلع المستوردة ، ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها أياً كان إسم هذه الرسوم والضرائب.

تحدد مواسم الإنتاج (الروزنامة الزراعية) ، لعدد من السلع الزراعية العربية ، التي لا تتمتع خلالها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج (عدلت فترة الإنتهاء بالعمل بالروزنامة الزراعية العربية المشتركة لتنتهي عام 2005 بدلاً من عام 2007)، وتحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الروزنامة الزراعية، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطلاع عليها.

والجدول التالي يبين تحرير التجارة بين الدول الأعضاء حسب ما جاء في المادة 11 من القرار17 المؤرخ في 1964 المتضمن برنامج التحرير التجاري:

الجدول رقم(3-3): تقرير تحرير المبادلات (نسبة التخفيض)

السنوات / البيان	قبل 1965	في 1 جانفي						
		1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
الإعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى								
منتجات من أصل نباتي أو حيواني و مواد أولية								
القائمة أ	100							
منتجات صناعية								
القائمة ب	25	35	45	55	65	75	100	-
القائمة ج	50	60	70	80	90	100	-	-
منتجات غير صناعية	-	10	20	30	40	60	80	100
التحرير من القيود الإدارية								
منتجات من أصل نباتي أو حيواني أو مواد أولية	-	20	40	60	80	100	-	-
منتجات صناعية	-	10	20	30	40	60	80	100

المصدر: عبد الحميد الإبراهيمي" أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" مرجع سابق، ص133.

ثالثا: القيود غير الجمركية

لا تخضع السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج ، إلى أي قيود جمركية تحت أي مسمى كان ، وتعرف القيود الجمركية بحسب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بأنَّها "التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف ، للتحكم بالواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية ، وتشمل على وجه الخصوص، القيود الكمية والإدارية التي تفرض على الإستيراد"

رابعا: قواعد المنشأ

يشترط لاعتبار السلع عربية، لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي، وقد تمت الموافقة على القواعد العامة لمنشأ السلعة العربية في الدورة الستين للمجلس الإقتصادي والإجتماعي (القرار رقم 1336 بتاريخ 1997/9/17)، وتنفيذاً لنص المادة التاسعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، والذي يتضمن الأتي: "يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس ، وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها" الملحق (3-2).

خامسا: تبادل المعلومات والبيانات

تتعهد الدُّول الأطراف ، بتطبيق مبدأ الشفافية و إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات ، والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لها.

سادسا: ارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى

يتم التشاور بين الدول الأطراف ، حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

سابعا: تسوية المنازعات

يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات، في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.
هذه الأخيرة، سوف تكون موضوع المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إنَّ وجود نظام قانوني متفق عليه بين كافة الأطراف في الاتفاقية ، لمعالجة الخلافات والتجاوزات التي قد تنشأ في إطار تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يعتبر ضرورة أساسية لزيادة الثقة وتفعيل التعامل في إطار المنطقة.

لذا، كان لابد من العمل على وضع آلية محددة وواضحة، لفض المنازعات التي قد تنشأ بين المتعاملين في إطار المنطقة، على أن تتسم الآلية بالنزاهة وسرعة البت في النزاعات التي تعرض عليها ، حتى لا تتعرض المصالح الاقتصادية للمتعاملين للضرر، وقد تمَّ التوصل بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى وضع "لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". ومن أهم ما تمت مراعاته عند إعداد هذه اللائحة، هو السرعة في البت في المنازعات، ومن خلال مختصين في القانون التجاري مع مراعاة الحيدة والنزاهة، كما تمت مراعاة أن تكون اللائحة صالحة لفض المنازعات التجارية سواء في مجال السلع أو الخدمات، بمعنى صلاحية تطبيقها على النزاعات التي تنشأ في إطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و كذلك الاتفاقية التي يجري حالياً إعدادها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

وقد استندت اللائحة، على ثلاث نصوص أساسية، وردت في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وما ورد في نص المادة الثالثة عشر(13):[1]

"تعرض المنازعات النَّاشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية ، على المجلس للفصل فيها ، وله أن يحيلها إلى لجنة أولجان فرعية، يفوضها بعض اختصاصاته، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدُّول العربية وملحقها ، ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النِّزاع".[2]

---

[1] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل(12)، 2004، ص5.

[2] **د. عصام الزعيم** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي- معوقاتها – متطلبات نجاحها وتطويرها "مرجع سبق ذكره.

آلية تسوية المنازعات:

تبدأ أولى مراحل معالجة الشكاوى بشأن النزاعات التي قد تنشأ من خلال نقاط الاتصال في الدول الأعضاء. حيث يتم في كل دولة عضو تحديد جهة معينة (وزارة)، وتعيين اثنين من كبار المسؤولين فيها، كمسؤولين عن نقطة الإتصال في الدولة، تكون مهامهم بالإضافة إلى محاولة معالجة الشكاوى، إجراء الإتصالات مع كافة الجهات المعنية بتطبيق الإلتزامات المتعلقة بالمنطقة داخل الدولة، سواء كانت جهات حكومية أو قطاع خاص، وكذلك إجراء الإتصالات مع وسائل الإعلام للتعريف بالمنطقة والفرص التي تتيحها. وتتوفر لدى كافة الدول الأعضاء، قائمة بأسماء مسؤولي نقاط الاتصال في الدول المختلفة وعناوينهم،مما يسهل الاتصال بهم بكافة الوسائل المتاحة، وتتولى نقطة الإتصال معاجة موضوع الشكوى وتسويته ودياً وعلى وجه السرعة، وخلال فترة زمنية لا تتجاوز أسبوعين، وذلك من خلال إجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية داخل الدولة أو مع نقطة الإتصال في الدولة الأخرى المشتكى عليها.

وإذا لم يتم معالجة موضوع النزاع أو الشكوى من خلال نقاط الإتصال، يمكن لطرفي النزاع اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم.

وفي حالة اللجوء إلى التوفيق، يمكن لطرفي النزاع الإتفاق على من سيتولى التوفيق بينهما، وتزويده بكافة البيانات والمعلومات التي تساعده في مهمته.

وتنحصر مهمة الموفق، في التقريب بين وجهات نظر طرفي النزاع، وتقديم المقترحات التي تساهم في حل النزاع، وتلقي القبول من الطرفين، هذا وقد أعطيت للموفق مدة ثلاثة أشهر للإنتهاء من مهمته.[1]

والمرحلة الثالثة هي التحكيم، ويتم اللجوء إليه في حالة فشل الموفق في معالجة موضوع النزاع، أو في حالة عدم اتفاق أطراف النزاع على اللجوء إلى التوفيق، واختيارهما التحكيم مباشرة.

وتبدأ إجراءات التحكيم، عن طريق إخطار يتقدم به الطرف الراغب في التحكيم إلى أطراف النزاع الأخرى، ويتم في الإخطار تحديد طبيعة النزاع والقرار المطلوب صدوره، كما يسمى المحكم المعين من قبله، ويجب على الطرف الآخر وخلال ثلاثين يوماً، تسمية المحكم الذي يعينه، ويتم اختيار حكماً مرجحاً بالاتفاق بين الطرفين أو من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية، ويكون رئيساً لهيئة التحكيم وله صوت مرجح عند تساوي الأصوات، كما يمكن أن تتكون هيئة التحكيم، من عدد أكبر من هذا العدد باتفاق أطراف النزاع، على أن يكون عدد المحكمين الذين يعينهم كل طرف متساوياً، بالإضافة إلى الحكم المرجح رئيس هيئة التحكيم، وتم تحديد الفترة الزمنية لإنهاء إجراءات التحكيم بثلاثة أشهر كحد أقصى.

---

[1] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل(12)، 2004، ص5.

ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باختيار قائمة للمحكمين من مختلف الدول العربية من بين رجال القضاء والقانون، ويتم اللجوء إلى هذه القائمة لاختيار المحكمين من قبل أطراف النزاع.

ومن المهم الإشارة؛ إلى أنَّ الحكم الصادر عن هيئة التحكيم، يعتبر حكماً نهائياً، ويجري تنفيذه مباشرة،كما لو كان صادراً عن محكمة وطنية مختصة. وإذا انقضى أكثر من ثلاثين يوماً دون تنفيذ حكم هيئة التحكيم، يتم رفع الأمر إلى محكمة الاستثمار العربية.

ويتم اللجوء إلى محكمة الإستثمار العربية، إذا لم تتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى التوفيق أوالتحكيم، أو عند عدم التمكن من تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات في إطار التوفيق أو التحكيم، أوفي حالة فشل هيئة التحكيم، أو الموفق في إصدار الحكم أو القرار خلال الفترات الزمنية المحددة.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنَّ طبيعة النزاعات التي نشأت حتى الآن في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بسيطة ترتبط بصورة رئيسية، بعدم الالتزام بتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، أو عدم الاعتراف بشهادات المنشأ وعدم دقة البيانات الواردة فيها، وقد أمكن معالجة كافة هذه الشكاوى من خلال نقاط الاتصال، إلَّا أنَّه ومع اتساع حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية، فمن المتوقع أن تتعدد وتتعقد القضايا المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن تشمل قضايا تتعلق بالإغراق، والدعم، وقواعد المنشأ وهذه موضوعات يجب الإهتمام بها من قبل رجال القضاء والقانون في الدول العربية، ليكونوا أكثر استعداداً للتعامل معها،كما يتطلب الأمر كذلك تدريب وتأهيل العاملين في القطاع التجاري في الدول العربية على التعامل مع قضايا الدعم والإغراق، والتي تشكل حالياً أهم مجالات النزاع والقضايا بين الدول في إطار منظمة التجارة العالمية، وتتولاها مكاتب قانونية مختصة وبتكلفة عالية.[1]

[1] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل(12)، 2004،ص6.

المبحث الرابع:
موقف التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أكّد المؤتمرون في القاهرة، على وجوب الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1981م، وإلى اتفاقيات الجات (1994م) واتجاهات منظمة التجارة العالمية بهذا الخصوص.

وعلى ضوء ذلك قام المجلس الإقتصادي والإجتماعي بإصدار القرار المنشئ للمنطقة (GAFTA) –كما أشرنا سابقاً– و التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1998/01/01م،[1] و بدأ التطبيق الفعلي لها في أوائل شهر جانفي2005 [2].

فما هي الإلتزامات المترتبة عن العضوية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟ وما هي العوائق والصعوبات التي أعاقت تطبيق البرنامج التنفيذي للإتفاقية؟ وما هو التقييم الأولي لهذه التجربة مقارنة بسابقاتها؟.

المطلب الأول:إجراءات الانضمام والإلتزامات المتعلقة بالعضوية

والتي تتلخص في النقاط التالية:

أولا: الدُّول المنضمة

بلغ عدد الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 17 دولة عربية ،[3] وتشمل كلاً من: المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الأمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، الجمهورية التونسية ، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية العراق، سلطنة عمان ، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية الليبية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، جمهورية السودان ، دولة فلسطين واليمن.[4] وذلك بعد إ يداعها لهيكل التعرفة الجمركية الساري لديها حتى 1997/12/31م، وموافقة مجلس

---

(1) **محمد جمال باروت** " منطقة التجارة الحرة بين الخطوة الصغيرة والطموح الكبير" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=3365

(2) دون اسم الناشر" اتفاقية مرطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://wwwjftp.gov.jo/arabic_ar.htm

(3) **د.صباح نعوش** "كثرة الاستثناءات تزعزع مصداقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" الموقع على شبكة الانترنت:
http://www.al-watan.com/data/20050809/index.asp?content=ecs

(4) بدون اسم الناشر "المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية" الموقع على شبكة الانترنت:
http://www.ammanchambre.org/

وزرائها على البرنامج التنفيذي ، والتوجيهات الصادرة بذلك إلى كافة منافذها الجمركية ، بتطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 10% على السلع العربية.[1]

ثانيا: الدُّول التي بصدد الإنضمام

أمَّا الدُّول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكانت قد أعلنت رغبتها بالانضمام، ومن المتوقع أن يتم انضمامها قريبا حيث تقدمت بطلبات الإن ضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الترحيب بها من قبل المجلس الاقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية ، فتشمل كل من: جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الصومال، وجزر القمر.

أمَّا الدُّول التي انضمت إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، فقد بلغت تسعة عشر دولة،[2] تشمل جميع الدول العربية باستثناء الجزائر، التي تقوم حاليا بإجراءات الانضمام وجيبوتي وجزر القمر.

ثالثا: الإلتزامات المتعلقة بالعضوية

يمكن تقسيم إلتزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

1- الرسوم الجمركية: إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع 10% سنويا، اعتباراً من عام 1998، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك ، والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.

2- الضرائب: إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها ، ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة ، كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أوتحميل البضائع في الموانئ ، وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة ، كالضرائب على الدفاع، وحسب البرنامج التنفيذي، يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية، بهدف إخضاعها للتخفيض

3- القيود الكمية: وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فورًا، وهي الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة ، كالرقابة على التحويلات، وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية ، وبالتالي فـإن المنطقة الحرة تفترض سريان إلغاء

---

(1) **MORAD EL Khezzari**"Zone Arabe de Libre-échange: En Fin Opérationnelle!" http://www.1stmediterranean.com/actufr/archives/resultat.php?id=744

(2) **اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا 2005" العدد الرابع، الامم المتحدة2006. http://www.1stmediterranean.com/actufr/archives/resultat.php?id=744

الرسوم الجمركية والقيود الكمية، على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء ، وقد وافقت دول الخليج الستة على هذا المبدأ. وقدمت البلدان الأخرى قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها.

وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة ، يتضح أن عدد السلع المستثناة بلغ 832 سلعة، وهذا يؤدي إلى التقليل من مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجارة البينية ، كما أنَّ استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما، يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة، وبالتالي تتسع دائرة الاستثناءات.

ولكن؛ حتى لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تؤدي إلى فشل المنطقة الحرة، تم وضع ضوابط تحكم الاستثناءات، واشترط أن تقدم الدولة المعنية، المبررات المقنعة من الناحية الاقتصادية، وألَّا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات، وألَّا تزيد قيمة السلع المستثناة على15% من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة.

ومن ناحية أخرى ؛ فإنَّ الالتزامات المذكورة تقتصر على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذا أمر متعارف عليه بالمناطق الحرة في العالم ، لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي ، يقود إلى التهرب الضريبي، كأن تستورد دولة عربية تطبق أسعاراً جمركية منخفضة على سلعة من بلد أجنبي وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق أسعاراً جمركية مرتفعة .

جدول رقم:(3-4): مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الدولة	البدء بإبلاغ المنافذ الجمركية بحسب رقم المذكرة	إيداع هياكل التعريفق	إيداع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل	تطبيق قواعد المنشأ العامة	الرزنامة الزراعية	الاستثناءات	اتخاذ القرار من قبل الجهات الرسمية
الأردن	1998/03/09	*	*	*	*	*	*
الإمارات	1998/03/16	*	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	1998/02/08	*		*	لا يوجد	لا يوجد	*
تونس	1998/02/06	*		*	*	*	*
الجزائر***	.....	.....	.....	.....	.....	.....	*
جيبوتي	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
السعودية	/11/03	.....	.....	*	.....	لا يوجد	....*
السودان	2005/01/01	*			(*)		*
سوريا**	1998/08/01	*	*	*	*	*	*
الصومال		*					
العراق**	1998/03/04	*	*	*	*		*
سلطنة عمان	1998/05/09	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
فلسطين					(*)		
قطر	1998/06/13	*	لا يوجد	*	*		*
جزر القمر	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
الكويت	1997	*	لايوجد	*	*	لا يوجد	*
لبنان	1999/12/31	*	*	*	*	*	*
ليبيا	1999/02/16	*	*	*	*		*+
مصر	1998/02/11	*	*	*	*	*	*
المغرب	1998/01/13	*	*	*	*	*	*
موريتانيا							
اليمن							

المصدر: جامعة الدول العربية الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التاسعة والستون69والسبعون70.

ملاحظات:- الدول المظللة غير أعضاء في منطقة التجارة الحرة بعدم انضمامها بعد إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

- ( ) تعني أن الدولة لم تنفذ بعد التخفيض المدرج بنسبة10%من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة .
- *+ تعني قرار اللجنة الشعبية رقم20لسنة1998 بالموافقة على إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- إيداع التعريفة ليس وفق النظام المنسق المتفق عليه.
- *** أعلنت الجزائر أنها بصدد الانتهاء من الإجراءات اللازمة للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

طلبت موريتانيا مؤخرا تجديد موعد لإيداع وثيقة تصديقها على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

- تقوم كل من المملكة الأردنية وجمهورية العراق بإبلاغ المنافذ الجمركية سنويا بتخفيض نسبة سنوية 10% على التعريفات الجمركية.

المطلب الثاني: الإنـــــجـــازات والمعوقـــــات

انضم إلى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، 17دولة عربية-كما ذكرنا سابقاً- وأعلنت الجزائر أنها بصدد الإنتهاء من الإجراءات اللازمة للإنضمام.

وسنتعرض في هذا المطلب، بالدراسة والتحليل، الإنجازات التي تمت من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأهم المعوقات التي اعترضت تنفيذها؟ و التي أدَّت إلى الحد من نمو التجارة العربية البينية؟ وفق التحليل التالي:

أولا: الإنجازات

نجملها فيما يلي:[1]

1- التخفيضات الجمركية: أصبحت النسبة التراكمية للتخفيض المتدرج 50% أي أنَّ السلع العربية ذات المنشأ الوطني المماثل ما يعادل50 % من هذه الرسوم السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1.

أ- **إيـــداع هياكل التعريفة الجمركية** : أودعت كافة الدول العربية هياكل تعريفاتها الجمركية السَّارية في 1998/1/1، والتي سيتم على أساسها تطبيق التخفيض المتدرج لدى الأمانة العامة لجامعة الدُّول العربية ، وفق النظام المنسق باستثناء العراق، وبالنسبة لسوريا تجري مراجعة هيكل تعرفتها وفق النظام المنسق لتحديد إمكانية تعميقه على الدُّول العربية، وإدراجه في قاعدة بيانات الأمانة العامة.

ب- الرزنامة الزراعية: يتم توزيعها سنوياً بناءاً على الاتفاق بين الدُّول العربية، وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضوابط للرزنامة الزراعية العربية تتضمن أهم الأمور التالية:

- أن تكون السلع الزراعية منتجة تحت ظروف طبيعية تقليدية ، ولا تشمل هذه السلع تلك التي يتم إنتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية بالتقانات الزراعية المحمية المختلفة .

- أن تمثل فترات الإنتاج للسلع الزراعية المحددة في الروزنامة، مواسم ذروة الإنتاج، وأن لا يتجاوز عدد السلع في الروزنامة للدولة عن10 سلع، ولا يتجاوز مجموع فترات ذروة الإنتاج لقائمة كل دولة 35 شهراً، والحد الأقصى لمجموع فترات ذروة الإنتاج لأي سلعة هو7 أشهر في السنة.

- أن لا تتضمن الر وزنامة الزراعية أصناف الخضر الورقية بأنواعها ، باعتبار أن غالبية هذه الخضر تنتج على فترات (مواسم) قصيرة متعاقبة على مدار العام.

- لاتدخل الروزنامة الزراعية السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية.

ج- قواعد المنشأ للدول العربية: يجري حالياً العمل بقواعد المنشأ العربية العامة، لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بحسب القاعدة الرابعة من هذه القواعد العامة، ويأخذ بعين الاعتبار

[1] الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام2004، 2005، 2006.

نسبة القيمة المضافة وفق أحكام الاتفاقية، كأساس لتحديد قواعد المنشأ للسلع العربية مع الأخذ بالاعتبار أي من المعيارين التاليين: معيار تغيير البند التراكمي، على أن يتضمن بشكل واضح البنود والبنود الفرعية، ومعيار عمليات التصنيع على أن يذكر بدقة العملية التي تحدد منشأ السلع المعنية.

وفي القاعدة الخامسة (5)، تحت عنوان قواعد المنشأ التراكمي، تعامل مدخلات الإنتاج المستوردة من بلد عربي آخر، معاملة المدخلات الوطنية، إذا ما توافرت فيها نسبة الـــ 14 % من بلد المنشأ ودون الإخلال بهذه القاعدة، وتعتبر السلع أو المنتجات التالية ذات منشأ وطني:

- المنتجات المتحصل عليها كلياً في أي من الأطراف.
- السلع المصنعة لدى أي من الأطراف العربية ، والتي يدخل في إنتاجها مدخل (مدخلات) منشأ طرف آخر يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة لهذه السلع عن 40%.

وحسب القاعدة (3)، من قواعد المنشأ العربية العامة تحتسب القيمة المضافة وفقاً للعناصر والأسس التالية:[1]

- كافة الأجور والمرتبات: وتشمل الأجور النقدية والعينية ، ونفقات التدريب والمزايا المختلفة ، ومكافأة نهاية الخدمة والتأمينات الاجتماعية لعمال الإنتاج العاملين في الجهاز الإداري والفني ، المتعلقين بالإنتاج مباشرة،كالمشرفين وموظفي مراقبة الجودة والتخزين والتغليف أوغير مباشرة ، كالجهاز الإدراي والمحاسبين وموظفي التسويق .
- استهلاك الأصول الثابتة: ويشمل استهلاك المباني الصناعية والمعدات والآلات ، وكذلك المباني السكنية المملوكة للشركة، التي لا تدخل في بند الإيجارات المتعلقة مباشرة بنشاط التصنيع ، وكذلك وفقاً لنسب الاستهلاك التي تقرها الجهات الرسمية المختصة، ولا يدخل استهلاك أي أصل في حساب القيمة المضافة.
- الإيجارات: وتشمل إيجارات الأراضي الصناعية المستخدمة والمحلية ، والمستودعات والمباني الصناعية ومحلات تسويق المنتجات (صالات العرض الخاصة بمنتجات المصنع)، وسكنات العمال غير المملوكة للمنشأة.
- تكلفة التمويل: وتشمل إجمالي التكاليف المدفوعة على القروض المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة المعرفة أعلاه، أو لتمويل النشاط المباشر للمؤسسة، أو تكاليف هذه القروض وفقاً للنظم السارية.
- المواد الخام الوسيطة ذات المنشأ الوطني: وتشمل المواد الخام الأساسية والمواد الوسيطة المستخدمة في العمليات الإنتاجية، ويغطي مفهوم المنشأ الوطني ما تم إنتاجه محلياً ، أو ما تم إنتاجه في إحدى الدول الأعضاء ويحقق صفة المنشأ الوطني.

---

[1] الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام2004، 2005، 2006.

– نفقات أخرى منوعة: وتشمل تكاليف التحليل المختبرية ، ونفقات الأبحاث والتطوير ، ورسوم التأمين والأخطار على المباني والآلات ، وحقوق الاختراع والملكية الفكرية العربية المتعلقة بالإنتاج ، وتكلفة إيجار الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

– الوقود والكهرباء والماء: وتشمل كافةنفقات الوقود والكهرباء والماء، المستخدمة في العملية الإنتاجية.

– المصروفات العمومية والإدارية: وتشمل مصروفات البريد والهاتف والمطبوعات والاشتراكات...الخ.

د- القيود غير الجمركية: يعمل حالياً في إطار الأجهزة التنفيذية للمنطقة، على حصر القيود غير الجمركية وتحديدها تحديداً دقيقاً، بهدف إزالتها وكان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية (13) التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية خلال الفترة 27– 28 مارس 2001، قد أكد على الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية.

وفي سبيل تسهيل عملية الإنفاق على ما هو قيد غير جمركي أمام حركة التجارة، قرر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية (14)، التي انعقدت في بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة 27-28 مارس 2002، تفعيلاً لقرار قمة عمان في فقراته المتعلقة بإزالة القيود غير الجمركية، إلى العمل على توحيد هياكل رسوم وأجور الخدمات والنماذج في الدول العربية كافة ، فيما يتعلق بانسياب السلع فيما بينها، وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية التاسعة والستون، المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 11-14 فبراير 2002، قد اتخذ قراره رقم 1417 بالموافقة على توصية لجنة التنفيذ والمتابعة (في اجتماعها الثاني عشر بتاريخ 9-2002/2/10)، بشأن رسوم وأجور الخدمات ذات الأثر المماثل المطبقة على استيراد السلع العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي يتضمن ما يلي:[1]

– إلتزام الدول الأعضاء بإدراج أي ضرائب أو رسوم أخرى لا يقابلها خدمة فعلية كانت سائدة قبل تاريخ 1998/1/1، ضمن الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وتطبيق التخفيض التدريجي عليها حسب البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من ذلك التاريخ، و إلتزام الدُّول بإلغاء أي ضرائب أو رسوم أخرى لا يقابلها خدمة تكون قد فرضت بعد ذلك التاريخ؛

– التأكيد على التزام الدول العربية بما نص عليه البرنامج التنفيذي ، بتطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المستوردة فيما يخص الرسوم المفروضة على المنتج المحلي؛

[1] الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام2004، 2005، 2006.

– تؤخذ رسوم وأجور الخدمات مقابل خدمة فعلية وبمبلغ مقطوع ، بدلاً من تطبيق نسبة تصاعدية حسب القيمة أو الكمية وعدم المبالغة في قيمتها؛

– تم تحصيل كافة الرسوم المحصلة لجهات حكومية في شباك واحد بالمنافذ الجمركية.

ه- التمييز في المعاملة: تناقش حالياً في إطار الأجهزة الفنية للمنطقة في سبيل إلغائها ولاسيما:

–التمييز في المعاملة الضريبية ، في سبيل إزالة الهامش التمييزي الذي يخالف أحكام البرنامج من ناحية إقرار المعاملة الوطنية في تطبيق الضرائب المحلية؛

– التمييز في تطبيق المعاملة الوطنية ، فيما يخص المواصفات والمقاييس ، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية وقواعد المنشأ.

و- قواعد المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً : دعا مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (13)، التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 27–28 مارس 2001، إلى وضع قواعد المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً، لتسهيل انضمامها إلى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي انعقد بتاريخ 23 مارس 2002، قد أوصى بأن تمنح الدول العربية الأقل نمواً ، فترة انتقالية تبدأ من تاريخ انضمامها ، ويتم التخفيض التدريجي بنسب متساوية لرسومها الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروضة على السلع العربية ابتداءً من عام 2004، ليصار إلى إزالتها كلياً بحلول الأول من فيفري 2010، وتتمتع هذه الدول خلال تلك الفترة بكافة ما تتيحه المنطقة من تسهيلات وإعفاءات.

ن- الاستثناءات: سمح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، باستثناء بعض السلع غير السلع الزراعية من أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لأسباب غير دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية ، بل تعود للأهمية الاقتصادية للسلعة ، وقد وضعت ضوابط وقواعد لطلب الاستثناء أهمها أن يكون هناك تهديد بحصول الضرر في حال استيراد السلعة ، وأن تكون السلعة منتجة محلياً ولها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء، وأن يمنح الإستثناء ، لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد ، وأن لا تتمتع بأكثر من نوع واحد من الاستثناء، وبأن لا تزيد قيمة مجموع السلع المستثناة عن 15% من قيمة الصادرات للدول المعنية ، وأن تحصل على موافقة الأجهزة المشرفة على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وستنتهي مدة الاستثناء لكل السلع المستثناة من أحكام البرنامج التنفيذي ، لغير الأسباب الدينية أو الصحية أو الأمنية أو البديهية بتاريخ 2002/9/16، وكان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية 14المنعقدة في بيروت بتاريخ 27-2002/3/28، قد أعرب عن ارتياحه للإجراءات التي اتخذها المجلس

الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الحد من الاستثناءات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك بالنسبة إلى الدول الأعضاء في المنطقة حالياً، وعهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم بعد ذلك.

2- إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة العربية الكبرى

تعد تجارة الخدمات، أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي حدث بها تطور كبير في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت تمثل في عام2001 نحو40%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[1]

وفي هذا الإطار؛ كلف مجلس جامعة الدُّول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية ،13 التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 27 – 28 مارس 2001، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسراع في دراسة إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وحث الجهات المعنية في الدُّول العربية، على تقديم البيانات والمعلومات حول الوضع الحالي لتحرير تجارة الخدمات والالتزامات الدولية ، والتسهيلات التي يقدمها كل بلد طرف في الإطار العربي ، تمهيداً لوضع تصور متكامل لتحرير تجارة الخدمات بين الدُّول العربية ، وأكد مجلس الجامعة على مستوى القمة في الدورة العادية 14 التي انعقدت في بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة 27–28 مارس2002، على أهمية سرعة إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعرض ما يتم في هذا الشأن على المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، تمهيداً لرفعه إلى القمة العربية المقبلة المقرر عقدها خلال عام 2003م.[2]

ثانيا: عقبات التطبيق لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

برغم أهمية إزالة الحواجز الجمركية أمام انسياب السلع والبضائع بين الأقطار العربية، فلا بُدَّ من إجراءات إضافية لإزالة العديد من العقبات التي تعيق حركة السلع ومنها:

1- غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري : حيث تتَّخذ بعض الدول الأعضاء في المنطقة ، إجراءات لمواجهة حالات الإغراق، وتحدث بعضها تغيرّات في عملية التقييم الجمركي لغايات حمائية ، ويقوم بعضها بعقد اتفاقات اقتصادية وتجارية ثنائية، ولا يتم إعلام الدول أعضاء المنطقة بهذه الإجراءات والسياسات، برغم تأثيرها على عمليات المبادلات التجارية البينية.

من جهة أخرى؛ فهناك ضرورة لتوفير المعلومات حول الأسواق العربية ، والأسعار التبادلية والإمكانات الإنتاجية للسلع الصناعية ومواصفاتها، وغير ذلك من المعلومات التي يجب توفيرها والتي لا زالت غير متوفرة ،

---

[1] **محمد فتحي صقر وآخرون** " التوترات في المنطقة العربية والآثار المحتملة على صادرات الخدمات- بالتطبيق على قطاع السياحة " مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية، فبراير2003، ص7.

[2] **د. عصام الزعيم** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي- معوقاتها – متطلبات نجاحها وتطويرها "مرجع سبق ذكره.

وهي بالتالي غير متاحة للقطاع الخاص كي يتمكن من الاستفادة من الفرص التصديرية والاستيرادية، وهذا جانب يجب إيلاؤه الإهتمام اللازم من قبل الدول الأعضاء ، ومثل هذا الإنضمام لا زال غير كاف ولا يلبي المطلوب.[1]

2- التمييز في المعاملة الضريبية: تقوم بعض الدول الأعضاء في المنطقة، بفرض ضرائب على السلع المستوردة، تختلف في نسبتها عن تلك المفروضة على مثيلاتها من السلع المحلية ، مثل ضرائب المبيعات، ضرائب الاستهلاك، ضرائب الانتاج، ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب ، مما يزيد من كلفة السلع المستوردة ويحد من تنافسيتها للسلع المحلية، كما تقوم بعض الدول الأعضاء بفرض رسوم مختلفة على السلع المستوردة دون فرضها على السلع المحلية، أو بنسب تزيد عن تلك المفروضة على السلع المحلية مثل رسوم المطابقة للمواصفات، رسوم الكشف المخبري، الأمر الذي يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي ، ويكون بمثابة حماية غير جمركية، الأمر الذي يتعارض مع روح الاتفاقية ويشكل عائقاً أمام تطبيقها.

وأخيراً تقوم بعض الدُّول بفرض رسوم خدمات ، تزيد في قيمتها عن الكلفة الحقيقية للخدمة، الأمر الذي يشكل مخالفة لنصوص الاتفاقية المتعلقة برسوم الخدمات ، ويعتبر من العوائق التي تحد من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[1]

3- القيود غير الجمركية : والتي لا تزال تشكل العقبة الرئيسية أمام تفعيل منطقة التجارة العربية ، بعدم إزالة كافة القيود الإدارية أو النقدية أو الكمية أمام حرية انتقال السلع ، ويتطلب التغلب على هذه القيود مزيداً من الشفافية والإلتزام، وتعاوناً مخلصاً من قبل مختلف الأطراف ذات العلاقة لإزالة مثل هذه القيود ، وهناك مجموعة من القيود الفنية واشتراطاتها، وهي مجموعة القيود الناتجة عن التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية على السلع المستوردة، وتعقيد الحصول على شهادات الكشف والمطابقة ، والواقع أن مثل هذه القيود ، قد انتشر العمل بها في مختلف دول العالم وليس الدول العربية وحدها ، وقد نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، على لزوم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع المستوردة من الدُّول الأعضاء ، وذلك فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس، الأمر الذي ينسجم مع الاتفاقات الدُّولية.

وتشير الدراسات والتقارير؛ إلى قيام بعض الدول العربية بفرض قيود غير جمركية على وارداتها من الدول الأعضاء، بهدف الحد من الكميات المستوردة، الأمر الذي يخالف الإتفاقية ويشكل عائقاً رئيسياً أمام تطبيقها، ومن هذه القيود ما يلي:[3]

---

[1] **د. عصام خوري**" مناطق التجارة الحرة كمحفّز للإصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية "نقلاً عن موقع الانترنت: http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/khoury/khoury.htm «page consultée le:26/04/2006»

[2] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص323.[1]

[3] **نهى درويش**" اتفاقية مطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" مرجع سابق.

أ- القيود والاشتراطات الفنية : ومن هذه القيود ، التشدد بتطبيق المواصفات والمقاييس المحلية على السلع المستوردة، وتعقيد إجراءات الحصول على شهادات الكشف والمطابقة.

ولمعالجة مثل هذا الأمر؛ فقد اشترطت اتفاقية منطقة التجارة الحرة، مبدأ المعاملة الوطنية على السلع المستوردة، وخاصة فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس واشتراطات الأمن والسلامة للإنسان والنبات والحيوان والبيئة، وذلك لحين الوصول الى مواصفات قياسية عربية موحدة.

ب- القيود الكمية والإدارية: ومن أهمها اشتراطات إخراج إجازة الاستيراد، أو منع استيراد سلع معينة كلياً، لأغراض حمائية دون الحصول على استثناء بذلك.[1]

ج- القيود النقدية : ومن أهمها قيام بعض الدول الأعضاء ، بفرض قيود على التحويلات النقدية ، نتيجة لظروف اقتصادية خاصة.[2]

وجدير بالذكر؛ أنَّه قد تمت مناقشة كافة القيود السابقة الذكر ، خلال اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة في الخامس في فبراير1999، والتي أصدرت مجموعة من التوصيات هدفت إلى التغلب على هذه المشكلة، وتم اعتمادها من المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورة انعقاده العادية الثالثة والستين في نفس الفترة المذكورة، والتي اشتملت على:

– أن تصدر الدول التي لديها قيود غير جمركية قرارات من الوزارات المعنية لديها، تنص بشكل واضح على إلغاء كافة هذه القيود تجاه الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وإعلان ذلك في وسائل الإعلام الرسمية، مع إبلاغ الأمانة العامة بصورة من هذه القرارات؛

– دعوة الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، إلى الإستمرار في إعداد تقرير المتابعة حول تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، وذلك من واقع الممارسة العمليه للتبادل التجاري بين الدول العربية، على أن يتم توسيعه ليشمل كافة الدول العربية الأعضاء، مع الإشارة الى المعوقات بالشفافية المطلوبة.

4-المعوقات الاقتصادية

مازالت بعض الدول العربية، تواجه بعض المشاكل الأساسية ذات الصبغة الاقتصادية، والتي أعاقت العديد من تجارب ومحاولات التكامل الاقتصادي والزراعي العربي ، ومنها مازال يؤثر سلباً على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويحد من نمو التجارة البينية العربية والتي من أهمها:

---

(1) **عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب** "مستقبل مرطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.blagh.com/islam/nt0hyzut.htm

(2) **غسان ابراهيم** "التجارة العربية البينية تتطلع لمستقبل أفضل من ماضيها البائس" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.alarab.co.uk/orint.asp?fname=/data/2006/02/02-14876.htm

– تباين واختلاف النظم الاقتصادية والمالية ، وخاصة على المستوى التشريعي والتنظيمي والإداري والمؤسسي؛[1]

– تفاوت نسبة النمو والتنمية الاقتصادية؛[2]

– ضعف الأنشطة المصرفية والأنشطة الخدماتية، والأنشطة المساندة للتجارة من تأمين ونقل واتصالات؛

– لجوء بعض الدول الأعضاء إلى تخطيط عمليات الإستيراد من الخارج، وفقاً لموازناتها النقدية وكمية المتاح من القطع الأجنبي، الأمر الذي ينتج عنه تقييد استيراد بعض المواد ، مما يحد من عمليات التبادل التجاري ما بين البلد المستورد والدول الأعضاء في المنطقة، ويشكل عائقاً أمام تنفيذ الاتفاقية؛

– ضعف القوة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى ، من حيث السعر والجودة، وحيث أن العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة داخلة في اتفاقيات تجارية دولية ، وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فإن تدفق السلع الاجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب السلع العربية، يحد من التجارة البينية العربية ويشكل عائقاً أمام تنفيذ الإتفاقية؛

– عدم الإهتمام بإقامة المشاريع العربية التكاملية، وغياب أو ضعف المناخ الاستثماري يعتبر هو الآخر عائقاً أمام تنفيذ الاتفاقية.

هذا ويرى البعض أن العراقيل التي واجهت تطبيق الاتفاقية في السابق والتي ستواجهها في المستقبل، مختصة بسياسات بعض الدول العربية التي لا تتفق في أحيان كثيرة مع تطبيق تلك الاتفاقية، وبالتالي يجب مراجعة تلك السياسات، وإزالة كافة الخلافات، وإجراء الكثير من التشريعات التي تعمل على تذليل أي عقبات يمكن أن تقف في طريق تطبيق الإتفاقية.

والآن؛ بعد البدء في تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، هل سنرى تطوراً في التجارة البينية العربية، والإتجاه نحو تكامل اقتصادي عربي؟

---

[1] **د.بشار عباس** "دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي" مرجع سبق ذكره.

[2] **مصطفى عمارة** "تحديات القرن الحادي و العشرين من زاوية عربية" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.azzaman.com/articles/2002/02/02-03/381.htm " le:13/02/2006"

المطلب الثالث: نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

قبل دراسة وتحليل التجارة البينية العربية، لا بد من ملاحظة حقيقتين اثنتين: أولهما أن جميع الأقطار العربية قد تبنت سياسة تطوير بدائل المستوردات، واتخذت مجموعة من السياسات والإجراءات الحمائية تعزيزاً لتطوير هذه الصناعات، وثانيهما أن جزءاً هاماً من إنتاج هذه الصناعات بل ومن الإنتاج الوطني، موجه بالأساس لتأمين احتياجات السوق الوطنية على حساب التصدير، وعليه فقد كان ذلك أحد أسباب انخفاض نسب المبادلات السلعية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية. هذا إذا ما استثنينا مادة النفط، التي تتمتع بظروف مختلفة عن بقية الصادرات العربية.

ومن خلال دراسة تطور حجم التجارة العربية خلال هذه الفترة ، سوف نتعرف على أثر تطبيق اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة على حجم التجارة البينية.

أولا: التجارة الخارجية للدول العربية

نمت قيمة التجارة العربية الإجمالية بمعدل مرتفع عام 2005 نتيجة للإرتفاع الكبير في قيمة الصادرات النفطية العربية، في ضوء استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الدول العربية للكميات المصدرة فيه. وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية. وبجانب التحسن في أداء الصادرات، ارتفعت أيضاً الواردات العربية بمعدلات عالية في عام 2005 في ضوء استمرار النمو الإقتصادي المرتفع وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الإستثمار، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط.

وقد أدى الإرتفاع الكبير والمطرد في أسعار النفط الخام و زيادة حجم الصادرات النفطية العربية إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي 408 مليار دولار في عام 2004 إلى حوالي 559 مليار دولار في عام2005، أي بنمونسبته 37.1%، وهو ما يفوق نسبة النمو المتحققة في عام2004.

والجدول التالي يبين التجارة الخارجية العربية الإجمالية:

جدول رقم(3–5): التجارة الخارجية العربية الإجمالية2001–2005

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)					متوسط معدل التغير في الفترة2000–2004
	2001	2002	2003	2004	2005*	2001	2002	2003	2004	2005*	
الصادرات العربية	236.7	245.0	304.0	40 8.1	559.4	-8.8	3.5	24.1	32.4	37.1	23.8
الواردات العربية	161.0	171.5	194.9	25 8.3	314.1	7.6	6.5	13.6	30.0	21.6	17.1
الصادرات العالمية	6.140	6.427	7.489	9,067.4	10,196.7	-3.8	4.7	16.7	21.5	12.5	13.5
الواردات العالمية	6.392	6.640	7.757	9,331.0	10,606.0	-3.1	3.9	16.8	22.0	13.7	13.5
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية(%)	3.9	3.8	4.1	4.5	5.5						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية(%)	2.5	2.6	2.5	2.8	3.0						

* تقديرات أولية.

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2006، صندوق النقد الدولي، اتجاه التجارة الخارجية، ومصادر وطنية أخرى.

فقد تجاوزت نسبة نمو الصادرات العربية نسبة نمو الصادرات العالمية التي بلغت 12.5% في عام 2005، مما أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 4.5 %في عام 2004 إلى 5.5 % في عام 2005.

أمَّا الواردات العربية الإجمالية فقد ارتفعت من نحو 258 مليار د ولار في عام 2004 إلى 314 مليار دولار في عام2005. وقد تراجعت نسبة زيادة الواردات العربية الإجمالية إلى21.6 %في عام 2005 وذلك مما نسبته30% في عام 2004. ويعود استمرار النمو المرتفع نسبياً للواردات العربية إلى عدد من العوامل من أبرزها، زيادة النمو الاقتصادي وما ترتب عنه من ز يادة الواردات لأغراض الاستثمار في عدد من الدول، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت حصة الواردات العربية في (الواردات العالمية زيادة طفيفة لتصل إلى 3%في عام 2005.

وعلى صعيد التجارة الخارجية للدول العربية فرادى، سجلت الدول العربية التي يمثل فيها النفط الخام السلعة الرئيسية للتصدي أعلى نسب الزيادة في الصادرات العربية، وجاءت الكويت في المركز الأول حيث نمت صادراتها بنسبة 55.8%، تبعتها الجزائر بنمو بلغت نسبته 50.5%، ثم ليبيا بنسبة 46.4 %، والعراق بنسبة 45.2%، والسعودية بنسبة 43.1%، وعُمان بنسبة 39 %، واليمن بنسبة 35.5 %، والبحرين بنسبة32.9 %، ومصر بنسبة31 %. كما نمت صادرات السودان بنسبة 27.7%، والإمارات بنسبة26.9%، وسورية بنسبة 22.1 %، وقطر بنسبة 17 %. والجدير بالذكر أن صادرات السعودية والإمارات مثلت نحو 52.9% من قيمة الصادرات العربية الإجمالية في عام 2005، (الملحق3/3).

أما في جانب الواردات، فقد ارتفعت في معظم الدول العربية في عام 2005، ويعود ذلك في جزء منه إلى زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي، التي تتطلب زيادة مدخلات الإنتاج المستو ردة. وأدى ارتفاع أسعار النفط أيضاً إلى زيادة قيمة الواردات النفطية في الدول العربية غير المنتجة للنفط، مما أدى إلى ارتفاع قيمة وارداتها في عام2005. وقد حلت السودان في المر كز الأول بين الدول العربية التي نمت وارداتها بنسبة 65.8% في عام2005، وذلك نتيجة لارتفاع حجم الواردات من جنوب السودان بعد توقيع اتفاق السلام وارتفاع واردات السلع الرأسمالية للمشاريع الكبرى.

وفيما يتعلق باتجاه التجارة الخارجية العربية، فقد ارتفعت الصادرات والواردات العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين عام2005، مع تباين في نسب النمو المسجلة، حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم: (3–1)أهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال عام 2005

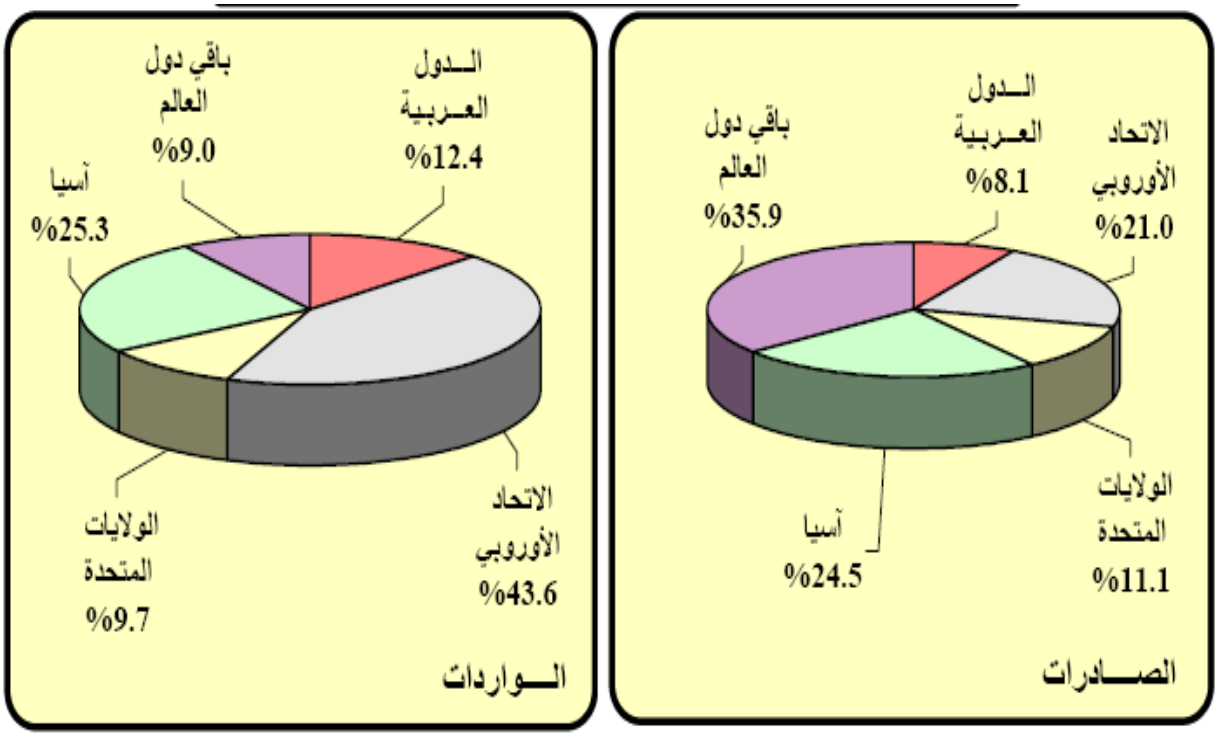

المصدر: تم إعداده اعتمادا على الملحق رقم (4/3)

يلاحظ من الشكل أعلاه، ارتفاع قيمة الصادرات العربية إلى الصين أعلى نسبة زيادة في قيمة صادرات الدول العربية إلى شر كائها التجار يين الرئيسيين بلغت 41.4 %، إلا أنها كانت أقل من النسبة المسجلة في عام2004 والبالغة 62.7 %. وقد تبعها نمو الصادرات العربية إلى الولا يات المتحدة بنسبة 11.1 % وقد تراجعت وتيرة نمو الصادرات العربية إلى باقي دول آسيا (باستثناء الصين واليابان) من 47.1% في عام 2004 إلى 24.5% في عام2005. أما الصادرات البينية العربية فقد سجلت نمواً بلغ 33.2% في عام 2005 مقارنة بنمو بلغت نسبته 34.2 % في عام2004. كما تراجع نمو الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي من نسبة 40.4% في عام 2004 إلى 21.0% في عام 2005، (الملحق4/3).

ثانيا: تطور حجم التجارة العربية البينية

تشير التقديرات الأولية، إلى أن قيمة التجارة البينية العربية (الصادرات + الواردات)، حققت نمواً ملحوظاً وللعام الثاني على التوالي، بلغ نسبة 33.8 % في عام 2005 متجاوزاً بشكل طفيف نسبة النمو المحققه في عام 2004. وقد تزامن هذا النمو المتميز مع تطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام2005. وقد نمت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 33.2 % لتبلغ 45.3 مليار دولار، بينما ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 34.5 %لتصل إلى 38.9 مليار دولار، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3–6):أداء التجارة البينية العربية2001–2005

	القيمة(مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)				
	2001	2002	2003	2004	2005*	2001	2002	2003	2004	2005*
التجارة البينية العربية**	17.1	20.7	23.5	31.5	42.1	8.0	20.7	13.7	33.6	33.8
الصادرات البينية العربية	17.2	20.9	25.3	34.0	45.3	7.1	21.8	21.0	34.2	33.2
الواردات البينية العربية	17.1	20.4	21.7	28.9	38.9	8.9	19.6	6.3	33	34.5

المصدر: تم إعداده اعتمادا على الملحق (5/3)

* **تقديرات أولية.**

****الصادرات البينية + الواردات البينية÷2.**

فقد وصل النمو في قيمة التجارة البينية العربية إلى 33.8% عام2005م، مقارنة بنمو بلغت نسبته 15% متجاوزاً بشكل طفيف نسبة النمو المحققه في عام 2004م، وقد تزامن هذا النمو المتميز مع تطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام2005م.وقد ارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 33.2% لتبلغ45.3 مليار دولار، في حين نمت الواردات البينية العربية بنسبة 34.5 % لتصل إلى 38.9 مليار دولار.

وفيما يتعلق بأداء الدول فرادى، فقد سجلت غالبية الدول العربية زيادة في صادراتها البينية عام2005م، وقد حلت الكويت في المرتبة الأولى في نمو صادراتها البينية بنسبة بلغت108%، وجاءت بعدها تونس بنسبة زيادة بلغت59.5 %، فاليمن بنسبة54.3%، فليبيا بنسبة51.2 %، وقطر بنسبة 50.7 %.

وقد نمت الصادرات البينية لكل من مصر، عمان والجزائر 24% و37.5%، فيما تراوحت نسبة النمو لمعظم الدول العربية الأخرى بين 16.5% للإمارات و7.2%في جيبوتي،بالمقابل، سجلت الصادرات البينية تراجعاً في في عام2005 في كل من موريتانيا بنسبة90.9%، والعراق بنسبة74.2%، وسوريا بنسبة 10.6%، والسودان بنسبة 10.5%. ويشار إلى أن ارتفاع أسعار النفط الخام ساهم في زيادة الصادرات البينية العربية والتي تشكل الصادرات النفطية منها ما يزيد عن نصفها، حيث جاءت الزيادة بالأرقام المطلقة للصادرات البينية للعديد من الدول المصدرة للنفط كبيرة، الملحق (3-5).

وفيما يتعلق بالواردات البينية، فقد سجلت الدول العربية، باستثناء جيبوتي والعراق ومور يتانيا والبحرين والجزائر ولبنان زيادة في معدلات نمو وارداتها البينية، تقدمتها مصر بنسبة نمو بلغت 111.3%، فالسودان بنسبة 68 %، فالمغرب بنسبة 50.8%، وعمان بنسبة50.1%، وقطر بنسبة 50%. وقد بلغت معدلات نمو الواردات البينية لكل من ليبيا والإمارات والأردن بين 49% و41 %، فيما تراوحت لبقية الدول العربية بين 38.0% للكويت و13%لسوريا. أما الواردات البينية لجيبوتي فقد تراجعت بنسبة 94 %، وللعراق بنسبة 42.5 % ولموريتانيا بنسبة 23.7 %، وللبحرين بنسبة 10.8%، وللجزائر بنسبة3.2 %، وللبنان بنسبة 1.7 %.

وعلى صعيد مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية، فقد أدى تفوق معدل نمو الصادرات الإجمالية العربية على معدل نمو الصادرات البينية العربية إلى انخفاض حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية من 8.3 % في عام2004 إلى8.1 % في عام2005. وقد حصل العكس فيما يتعلق بالواردات البينية العربية، فقد تجاوز معدل نموها في عام 2005 معدل نمو إجمالي الواردات العربية، مما أدى إلى ارتفاع حصة، الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية من 11.2% في عام 2004 إلى12.4 % في عام 2005، غير أن متوسط حصة التجارة البينية محتسبة سواء من جانب الصادرات أ و الواردات البينية وصل إلى 10.3 % من التجارة العربية الإجمالية، والجدول التالي يبين مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية:

جدول رقم(3-7):مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية 2001-2005 بالنسبة المئوية

البيـــــان	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية	7.2	8.5	8.2	8.3	8.1
نسبة الواردات البينية إلى الواردات الإجمالية العربية	10.2	11.6	10.9	11.2	12.7
متوسط حصة التجارة البينية العربية إلى التجارة العربيةالإجمالية	8.7	10.1	9.6	9.8	10.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2004، 2005، 2006

وتشير البيانات الأولية لاتجاهات التجارة البينية العربية أن صادرات ليبيا تركزت في دولة مجاورة واحدة هي تونس بنسبة بلغت حوالي 69 % من صادراتها البينية. وتركزت كذلك صادرات عمان في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات بنسبة64 %من صادراتها إلى الدول العربية، وكذلك الأمر في البحرين التي تركزت صادراتها في السعودية بنسبة 57%. وقد تركزت صادرات اليمن البينية في دولتين هما السعودية والإمارات بنسبة بلغت 30 %لكل منهما، في حين تركزت صادرات العراق البينية في المغرب بنسبة 47%، والأردن بنسبة 21%. أما صادرات الكويت إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي السعودية بنسبة 23% وكل من العراق والإمارات بنسبة بلغت حوالي 22 %، كذلك الأمر في السودان الذي تركزت صادراته البينية في السعودية بنسبة 36 % والإمارات بنسبة 23% ومصر بنسبة21%، الملحقان (6/3)، (7/3).

ثالثا: التطورات في السياسة التجارية الخارجية للدول العربية

تتلخص أبرز التطورات في عام 2005م، في انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية، وبذلك بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في هذه المنظمة اثنتي عشر دولة. كما اتخذ عدد من الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس إجراءات وقائية لحماية مصالحها التصديرية في أسواقها الرئيسية في ظل انتهاء تطبيق نظام الحصص على المنسوجات والملابس في جانفي 2005، والذي فرضته الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من هذه السلع، في إطار ما يسمى بالترتيبات الخاصة بالألياف المتعددة.

رابعا: التطورات في السياسة التجارية البينية العربية

أما عن التطورات في السياسة التجارية البينية العربية، أصبحت السلع المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء (باستثناء الجزائر وجيبوتي والصومال وموريتانيا وجزر القمر)، لا تخضع لأي رسوم جمركية وذلك مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في مطلع عام 2005. حيث بدأ تنفيذ الإعفاءات الجمركية بنسبة 100% على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بالنسبة لـ17 دولة عربية عضو. وقد تم إعطاء معاملة تفضيلية لفلسطين التي لن تطبق إعفاءات من الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع العربية. كما منحت السودان فترة سماح لتطبيق الإعفاءات الجمركية تدريجياً بنسبة 20 % في مطلع عام 2005 وتنتهي في بداية عام 2010. وكذلك منحت اليمن معاملة مماثلة، على أن تخفض رسومها الجمركية أمام السلع العربية المنشأ بنسبة 16% سنوياً في بداية عام 2005 و20%في بداية عام2010 مما قد أعطى قوة دفع ساهمت في زيادة حجم التجارة العربية البينية.

ويعتبر إنشاء هذه المنطقة ، خطوة متقدمة على طريق التعاون الاقتصادي العربي ، بتهيئة البيئة التجارية البينية العربية الملائمة لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية بين بعضها البعض. ويتوقع أن تؤدي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أيضاً إلى تنشيط البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة

وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية نتيجة التخفيض الجمركي وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل، والتي شكلت لفترة طويلة عاملاً معيقاً في تحسين الميزة التنافسية في عدد من الدول الأعضاء في المنطقة.

وفي إطار استكمال آليات إدارة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تم إنشاء آلية لفض المنازعات، ويجري العمل حالياً على الإتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وتخفيض القيود غير الجمركية، وما زالت الدول العربية تتفاوض للتوصل إلى اتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية عربية، حيث تبرر بعض الدول العربية أهمية تجنب تسرب سلع غير عربية المنشأ إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،[1] كما يجري العمل على توحيد السياسات الجمركية، في إطار مشروع إقامة اتحاد جمركي عربي بحلول عام 2010، مما قد يوفر الأرض الصلبة لتعزيز التبادل التجاري العربي.[2]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، الفصل الثامن، ص151.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، الفصل الثامن، ص12.

نتائج الفصل الثالث:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الإقتصادي المشترك، لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الإتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في2005/1/1، من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دول عربية أقل نمواَ، حيث بدأت بتخفيض16% من تعرفتها الجمركية سنوياً اعتباراَ من 2005/1/1 للوصول إلى إعفاء كامل مع نهاية العام 2010، وذلك بناءاً على قرار مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت، بشأن منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية.

ويمكن بالعودة إلى السُّؤالين الذين تم طرحهما في بداية هذا الفصل، أن نشير إلى بعض العوائق والصعوبات التي أعاقت تطبيق البرنامج التنفيذي للإتفاقية، مثلاً الإستثناءات المتعددة، وعدم وضوح العديد من إجراءات التطبيق، وغياب قواعد منشأ متفق عليها من قبل الدُّول الأعضاء، إضافة إلى اختلاف وتباين التشريعات المطبقة بين هذه الدول.

وهذا ما يدفعنا أن نتحرك خطوة إلى الأمام، لنقول أنَّ الأدوات التي استخدمت في إطار الإتفاقية ضرورية- ولكنها ليست كافية لبناء منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية-لأنَّ العمل يتطلب المزيد من الإنسجام بين الدُّول فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات المطبقة في كل دول عضو.

وهذا الإنسجام، يتطلب **الشفافية** في تطبيق القوانين وفي إزالة العوائق، إذ أنَّ غيابها وقف عائقاً أساسياً أمام التطبيق.

وكما ذكرنا سابقاً، وللإجابة على السُّؤال الثاني، فإنَّ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وحدها لا تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، بل هناك

حاجة ملحة إلى مناخ يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، وفي هذا الصدد يمكن أن ننوه إلى أهمية دور المناخ العام في المنطقة العربية، والذي يفتقد إلى الأمن، والذي أثر بشكل عام على الأداء للوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية، ومن ثم إلى تكامل اقتصادي عربي.

وفي ضوء هذه الحقائق؛ تأتي الشكوك حول **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟** التي أصبحت محور أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 1997م؛ **فهل ستتطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى اتحاد جمركي عربي؟ ثم إلى سوق عربية مشتركة قبل عام 2020؟**.

هذا ما سنحاول البحث فيه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:
مستقبل المنطقة العربية في ظل محاور المنافسة بين الإقتصاديات العربية والعالمية

لعل من أهم نتائج التحليل في الفصول السَّابقة، أنَّها انتهت إلى أنَّه من الأفضل للإقتصاديات العربية أن تعمل بكل قوة نحو الانتهاء من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كمرحلة أولى لقيام السوق العربية المشتركة، وهي مرحلة لابد منها لقيام تكتل اقتصادي عربي، يتسم بالفعالية في مواجهة التحديات والتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وبناءاً على ذلك؛ يصبح من الضروري أن يخصص هذا الفصل لمناقشة مستقبل المنطقة العربية في ظل محاور المنافسة بين الاقتصاديات العربية والعالمية، من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين المناطق الحرة ومأزق تحرير التجارة العربية.

المبحث الثاني: الإتفاقيات الثنائية وتحرير التجارة العربية.

المبحث الثالث: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: إستراتيجية عربية مشتركة لاحتواء آثار المشروعات البديلة.

المبحث الرابع: آفاق التعاون الإقتصادي العربي عند إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وذلك وفق التحليل الموالي:

المبحث الأول:
طبيعة العلاقة بين المناطق الحرة وتحرير التجارة العربية

رغم التاريخ الطويل للمناطق الحرة في الاقتصاد العالمي، فإنَّه ما زال كثيرون يخلطون بين هذه المناطق وبين غيرها من المفاهيم الأخرى قريبة الشبه بها ، مثل الأسواق الحرة أو مناطق التجارة الحرة، ولذلك يجب التأكيد على أنَّ هناك فرقًا بين هذه المفاهيم الثلاثة؛ حيث أنَّ الأسواق الحرة هي الأماكن التي تباع فيها السلع الإستهلاكية تامة الصنع، للأفراد العابرين للمطارات والموانئ في الدُّول المختلفة، سواء كانت سلعًا محلية أو أجنبية، دون إجراء أي عمليات صناعية على هذه السلع في تلك الأسواق الحرة، ويتم البيع فيها في حدود الاستهلاك الشخصي للأفراد المسافرين؛ بهدف امتصاص العملات الأجنبية من هؤلاء الأفراد ولتنشيط السياحة.. أمَّا مناطق التجارة الحرة؛ فهي نمط دولي مختلف عن المناطق الحرة؛ حيث [1] تنشأ منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر ، لتحرير جميع السلع المتبادلة بينها أو بعضها، وذلك لتنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء في هذه المنطقة.

والسُّؤال المطروح، ماهو مفهوم المناطق الحرة؟ وماهي أهم خصائصها؟ وما مدى تأثير هذه الأخيرة على الواقع التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟.

إنَّ محاولة الإجابة على هذه التساؤلات هو موضوع هذا المبحث من الدراسة.

المطلب الأول: إشكالية تطور مفهوم المناطق الحرة

تتجه دول العالم في إطار التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، إلى زيادة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية، حيث تزايدت أعداد المناطق الحرة الصناعية زيادة كبيرة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الدول النامية، حيث اتخذ الكثير منها المناطق الحرة وسيلة من وسائل تطبيق إستراتيجية افتتاح من أجل التصدير، وخاصة في تجارب دول جنوب شرق آسيا، والتي أخذت الدول الأخرى تحذو حذوها وتتوسع في المناطق الحرة العامة ، على نطاق كبير ، وكذلك التوسع في المناطق الحرة الخاصة ، على مستوى المشروع الواحد لزيادة الإستثمار من أجل التصدير، ويكاد لا يخلو أي قانون لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي في أي

---

[1] **زينب حسن عوض الله** " الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية2004، ص299 .

دولة، من وجود العمل بنظام المناطق الحرة ، وإعطاء الميزات والتسهيلات التي تنافس بها كل دولة الدول الأخرى، وخاصة في مجال إقامة المناطق الحرة الصناعية.[1]

أولا: التعريف والنشأة التاريخية للمناطق الحرة

نشأت فكرة المناطق الحرة، مع بروز الحاجة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية جنباً إلى جنب مع التكنولوجيا الأجنبية، وتوفير مزيد من التسهيلات الإدارية والمالية لها. ثم انتشرت في كثير من دول العالم وأخذت مكانتها و أهميتها الاقتصادية البارزة، وأصبحت مراكز استقطاب فعلية لمختلف الصناعات والأنشطة الاقتصادية.[2]

1- النشأة التاريخية: نشأت فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد، يرجع إلى عصر الإمبراطورية الرومانية؛ حيث أقيمت هذه المناطق من أجل جذب التجارة الدولية العابرة، لذلك كانت تقام في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية، وفي الغالب كانت تهتم بتموين السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة، ومن أهم الأمثلة على ذلك، المنطقة الحرة في جبل طارق والتي أنشئت عام 1704، ومنطقة سنغافورة عام 1819 .[3]

وفي بداية الستينات من القرن العشرين، بدأ التفكير في تطوير الفكرة لإيجاد صناعات تصديرية، وجذب الاستثمارات الأجنبية. ومثال على تلك المناطق منطقة سانون (ايرلندا 1950م)، ومنطقة كاندلا في جمهورية الهند 1965م، وأخرى في كاوشونج (تايوان) ، وسانجي داي (ماليزيا) وموريشيوس .

وبجانب تلك التوجهات ، ظهرت فكرة إقامة مشاريع الخدمات وتطوير السياحة وجذب رؤوس الأموال في الاستثمارات المختلفة، بالإضافة إلى تشجيع البواخر والسفن الكبيرة التي تعبر المنطقة الحرة، بقصد تفعيل حركة النقل والملاحة البحرية، وبالتالي إنعاش حركة تجارة الترانزيت وإعادة التصدير. [4]

وقد تطورت الفكرة تطورًا كبيرًا ، من حيث أهدافها أو مساحتها أو أماكن إقامتها أو الامتيازات الممنوحة لها؛ فمن حيث الأهداف، تطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير ، إلى مناطق تقدم

---

(1) **أوسرير منور**" مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية " الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية لجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" جامعة بومرداس : 23/22 أفريل 2003.

(2) **د. محمد إبراهيم الرميثي**" مستقبل المناطق الحرة في ظل العولمة" التحميل يوم :2006/01/29
http://www.albayan.co.ae/albayan/2000/06/15/eqt/9.htm

(3) **مغاوري شلبي** " المناطق الحرة.. فوائد وأضرار " التحميل : 2006/04/01
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/04/article4.shtml

(4) بدون اسم الناشر "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"ورقة مقدمة إلى ندوة "ميناء صلالة والفرص الواعدة" غرفة تجارة وصناعة عمان مسقط، 15 فبراير 1999م، ص1، ص3
http://www.chamberoman.com/research/1999_2.doc le 01/04/2006

العديد من الخدمات في مجال الصادرات أوالصناعة، كما تطورت من حيث أماكن إقامتها ومساحتها؛ فبعد أن كانت تقام في مراكز خطوط التجارة الدولية وبمساحات صغيرة، أصبحت تقام في أي مكان وحتى في أماكن نائية من الدولة، بغرض إعمار هذه الأماكن وتسكين الأفراد بها لتنميتها، كما أصبحت تقام على مساحات واسعة جدًّا.. أمَّا من حيث الإمتيازات الممنوحة لها؛ فقد زادت هذه الامتيازات لجذب مزيد من رؤوس الأموال .

2- تعريف المنطقة الحرة: المناطق الحرة هي اليوم حقيقة اقتصادية، يظهر أثرها في الإقتصاد العالمي، وهي بعيدة كونها ظاهرة ثانوية، حيث أنَّ عدد البلدان التي إلتزمت بهذا النوع من التجارب هي في تزايد مستمر. مما أدى بالفكر الاقتصادي لتبني عدة تعريفات متعلقة بوضعيات متنوعة تختلف باختلاف الأهداف السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية الخاصة بكل دولة على حدا. [1]

ورغم أن القوانين التي تنظم العمل في المناطق الحرة، لم تضع تعريفًا محددًا لها، فإنَّه يمكن تعريف المنطقة الحرة على أنها:

أ-"جزء من أرض الدولة ، يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أوالبرية أوالجوية أوبالقرب منها، ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة، ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة". [2]

ب-"المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة ، والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها". [3]

ج- قد تختار الدولة أن تستثني من نطاقها الجمركي، منطقة معينة تتفاوت في أهميتها من حيث الرسوم المفروضة على الصَّادرات أوالواردات، ومن حيث الإجراءات الجمركية كما لو كانت خارج حدودها، فالسلع أن تدخل أو تخرج منها بكل حرية دون أداء لأي رسم، ولكنها تخضع للرسوم إذا ما أرادت دخول حدود الدولة كما لو كانت واردة من الخارج تماماً. [4]

---

[1] **J.A.Keller**" LES ZONES FRANCHES EN EUROPE- Un inventaire en évolution" rédigé par l'équippe de recherche **CORUM** 23 octobre 1989 - mise-à-jour partielle du 11 avril 2005, P2: www.solami.com/zones.doc ¦ extraits Genève www.solami.com/zonesfranches.htm

[2] **مغاوري شلبي** " المناطق الحرة.. فوائد وأضرار" المرجع السابق

[3] **FREDERIC BLANC**"Les Zones franches Portuaires"NEPTUNUS® Law Review©- P1 www.solami.com/zonesfranches.pdf

[4] **د. عادل أحمد حشيش** " العلاقات الاقتصادية الدولية " دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2000، ص270 .

والمقصود بهذا الإجراء هو تحقيق بعض المزايا أهمها:[1]

- اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة لتصبح مركزاً يعاد منه التصدير إلى شتى المناطق ؛
- استيراد المواد الأولية إلى المنطقة للقيام بتحويلها تحويلاً يتفاوت بحسب الظروف، مما يجذب إلى الدولة مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد؛
- تهيئة الفرصة لإنشاء أسواق دولية في المنطقة، تتبادل فيها السلع دون تدخل سلطة من السلطات .

وبشكـــل عام؛ فإنَّ المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي أحد الأسباب الرئيسية في إقامة المناطق الحرة ، والمصالح المشتركة تعتبر أيضا من أسباب استمرارية نجاحها.

ومن العناصر الأساسية التي تتميز بها المناطق الحرة ما يلي:[2]

- الإعفاءات من الرسوم والضرائب والرقابة على النقد والإجراءات الجمركية؛
- تبسيـــط الإجراءات الإدارية؛
- انعزال المنطقة الحرة عن الإقليم الجمركي للدولة؛
- تحديد الأنشطة ووضوحها مع إعداد دراسات الجدوى؛
- الخضوع لسيادة الدَّولة المضيفة؛
- تقام المناطق الحرة بالقرب من المطارات أوالموانئ أوالممرات المائية والمناطق النائية بهدف تعميرها.

انطلاقا من التعاريف المقدمة سابقاً ، فإنَّنا نستنتج بأنَّ المنطقة الحرة تتميز بجملة من الخصائص والعناصر التي تميزها عن باقي المناطق، فما هي هذه الخصائص؟.

ثانيا: خصائص المناطق الحرة

تمثل خصائص المناطق الحرة أساساً، فيما يلي:[3]

1- عنصر المساحة: تقوم المنطقة الحرة على مساحة مضبوطة الحدود، تحدث بموجب نص تنظيمي سواء قانون أو مرسوم تنفيذي.

2- عنصر النظام القانوني الخاص: تخضع المنطقة الحرة لنظام قانوني خاص، مدرجة ضمن الأنظمة الخاصة بتشجيع الإستثمار، والتي تهدف إلى تحرير المستثمرين المتواجدين بها من القيود الجمركية والمالية والإجتماعية ، المعمول بها في باقي إقليم الدولة.

---

[1] **د. عادل أحمد حشيش وآخرون** "أساسيات الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية1998، ص247 .

[2] "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"مرجع سابق، ص3.

[3] **عجة الجيلالي**" المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية " أطروحة دكتوراه دولة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر2004، ص 160 .

3- عنصر التخصيص: يتم تخصيص المنطقة الحرة عن طريق الامتياز، ويمنح الامتياز لشخص معنوي أو طبيعي على أساس اتفاقية تلحق بها دفتر شروط

ونظرًا لأهمية هذه المناطق في بعض الدول؛ فإنَّ العديد من الدُّول تقوم بإصدار قوانين خاصة بالإستثمار في هذه المناطق الحرة، فما طبيعة هذه القوانين؟.

ثالثا: القواعد التي تحكم عمل المناطق الحرة

تنظم عمل المناطق الحرة مجموعة من القواعد، تنشأ أساساً من التعريف السابق للمناطق الحرة تتمثل في الآتي:[1]

- تحديد المساحة الجغرافية للمنطقة الحرة صراحة؛
- عزلها عن باقي أقاليم الدولة ، من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها، وقد تقام في منطقة تكون بطبيعتها الجغرافية معزولة عن بقية الدولة عن طريق المياه أو الجبال؛
- الخضوع لسيادة الدولة، رغم عزلها التام عن بقية الأقاليم، ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها ، إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها؛
- تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة؛ فقد يكون النشاط هو التخزين أو إعادة التصدير ، أو القيام بالتصنيع من أجل التصدير فقط، أو أن يكون النشاط قاصرًا على الأنشطة الإنتاجية والخدمية؛
- تعامل المشروعات التي تقام داخلها ، كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية؛
- تعامل البضائع التي تدخل إليها على أنها صادرات، والعكس: تعامل البضائع التي تدخل الدولة من هذه المنطقة على أنها ورادات، ولذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية؛

رابعا: وظائف المنطقة الحرة

مما تقدم يتضح أنَّ للمناطق الحرة مجموعة من الوظائف أهمها:[2]

- تفريغ وإعادة شحن البضائع لإعادة تصديرها؛
- تخزين البضائع العابرة (الترانزيت) والمعدة للتصدير؛
- تطوير مواصفات السلع حسب مقتضيات وحاجة أسواق التصدير؛

---

[1] **مغاوري شلبي** " المناطق الحرة.. فوائد وأضرار" المرجع السابق .

[2] بدون اسم الناشر "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"مرجع سابق، ص4 .

- القيام بخدمات التركيب والإصلاح والبناء والتجهيز لمختلف الأجهزة والمعدات؛
- القيام ببعض الصناعات نتيجة وفرة المواد الخام والأمور الأساسية؛
- التفريغ والتخزين والإيداع والنقل والإتصال.

إنَّ تعدد واختلاف هذه الوظائف يجعلنا نتساءل عن أنواع المناطق الحرة؟.

خامسا: أنواع المناطق الحرة

تنقسم المناطق الحرة من حيث الطبيعة التخصصية ، إلى مناطق صناعية وتجارية كما أنها يمكن أن تجمع بين هذين الفرعين ، فيما تغلب صفة إنشاء المصانع على الأولى ، ولإحداث تغييرات جوهرية تصنيعية على المنتجات، ويغلب النشاط التجاري على النوع الثاني والذي يجمع أمور التخزين والتصدير للسلع ، مع عدم إدخال أية تغييرات جوهرية على تلك السلع بسبب طبيعتها الغير تصنيعية ، وقد تلجأ المناطق الحرة للقيام بالدورين الصناعي والتجاري، وهو المجال الأجدى والأرحب والأكثر تطبيقاً، (الشكل رقم (4-1))

شكل رقم (4-1): تصنيف المناطق الحرة من حيث طبيعة العمل

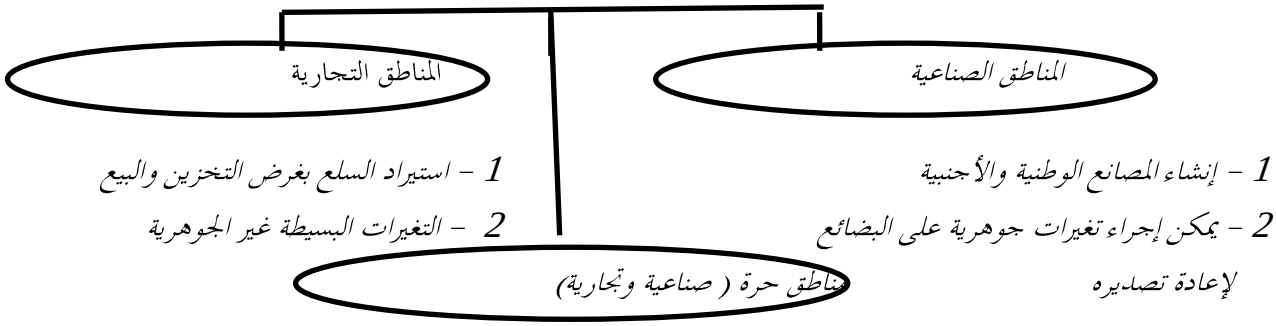

المصدر :دون اسم الناشر "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"مرجع سابق، ص4 .

وفيما يخص المشاريع المقامة في المناطق الحرة ، فإن ذلك يرجع إلى طبيعة المنطقة الحرة ، فإن كانت متخصصة أي تهدف إلى إقامة مشروع واحد مثلاً ، فيتم تحديد القوانين الخاصة لكل مشروع ، وعلى عكس هذا النموذج الغير شائع، تنتشر المناطق الحرة العامة لتقوم بالدور الأكثر أهمية.[1]

[1] "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"مرجع سابق، ص5 .

شكل رقم (4-2) : تصنيف المناطق الحرة من حيث طبيعة المنطقة الحرة

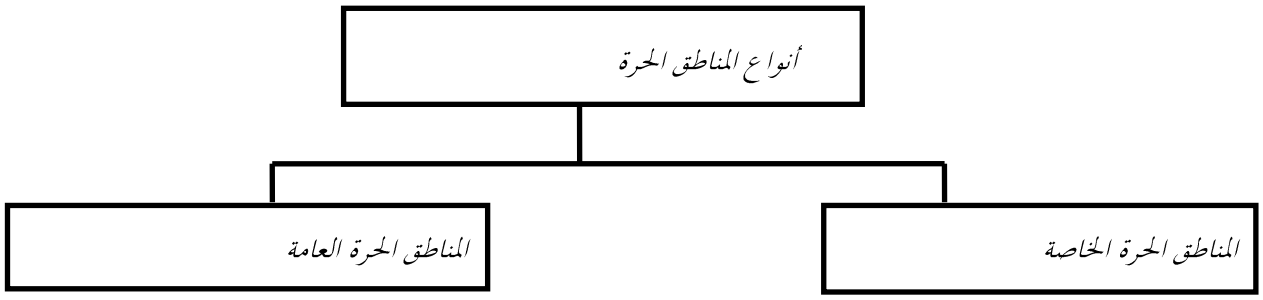

المصدر : دون اسم الناشر "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"مرجع سابق، ص5 .

ويشير الواقع العملي ، إلى أن هناك عدة عوامل أساسية تسهم في إنجاح الأهداف المطروحة للمناطق الحرة، ومن بين أهم تلك العوامل ، الاستقرار السياسي والمناخ الاقتصادي ، والبيئة القانونية المواتية لإعطاء الشركات الأجنبية الشعور بالطمأنينة لقيامها باستثماراتها.

فما مدى استجابة المناطق الحرة لهذه الأهداف؟ بمعنى هل نجحت هذه الأخيرة في تحقيق الأهداف المسطرة لها أم لا؟ وما هي أهم العوائق التي تعترضها؟.

إنَّ محاولة الإجابة على هذه التساؤلات، هي موضوع المطلب الموالي.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المناطق الحرة ومعوقاتها

المناطق الحرة لا تعدو أن تكون شكلاً من أشكال الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشر ة، التي يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدول المضيفة ، وهي جزء من إقليم دولة ، لا تسرى عليه الإجراءات الجمركية والإداريةالتي تسري على باقي إقليم الدولة، وهي تعمق بذلك مبدأ تحرير التجارة الدولية ، وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي من أجل التصدير، وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على مجموعة من الدول، كأحد ترتيبات منطقة التجارة الحرة FREE TRADE AREA التي يتفق عليها بين مجموعة من الدول لإزالة الحواجز الجمركية فيما بينها ، مع احتفاظ كل منها بحاجزه الجمركي مع بقية دول العالم ، وقد تكون منطقة حرة مفتوحة لكل الجنسيات والدول التي تأتي لتمارس نشاط الاستثمار داخل المنطقة الحرة المخصصة من حدود دولة معينة. وقد تكون منطقة حرة عامة لكل المشروعات تقوم على إدارتها هيئة عامة أو خاصة ، كما استحدث أخيراً في الكويت ولبنان واليمن، وقد تكون منطقة حرة خاصة قاصرة على مشروع بعينه.

وفي كل هذه الصور المختلفة للمناطق الحرة ، هناك العديد من الأهداف الاقتصادية المرجوة من جانب الدول المضيفة للمناطق الحرة تبغي تحقيقها من جرّاء إقامة هذه المناطق .[1]

أولا: مزايا المناطق الحرة

يمكن التحدث عن مزايا المناطق الحرة من جانبين، من جانب الدولة المضيفة، ومن جانب المستثمرين والمشروعات:

1- فوائد للدولة: نذكر منها:

- تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة ، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال؛ مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية؛
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة؛
- توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة؛
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة؛
- زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛
- استقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية؛
- العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أوموقعها الإستراتيجي، والتي لا تمكنها إمكانياتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها؛
- العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدمًا، والتي لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها؛
- ضمان توفير مخزون استراتيجي من السلع الهامة في أوقات السلم والحرب، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية.

2- فوائد للمستثمرين والمشروعات:

- تحقق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات والمزايا، خاصة الإعفاءات الجمركية، وإعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة؛
- تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول، بما يحقق خفضا لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات؛
- الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح؛

---

[1] **أوسرير منور**" مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية " مرجع سبق ذكره .

– زيادة الأرباح الإجمالية للمشروعات ، من خلال توسيع نشاطها للعمل في الصناعات المغذية والمتكاملة مع نشاطها الأساسي في هذه المناطق.

والشكل التالي يوضح أهم أهداف المناطق الحرة:

شكل رقم (4– 3): أهداف المناطق الحرة

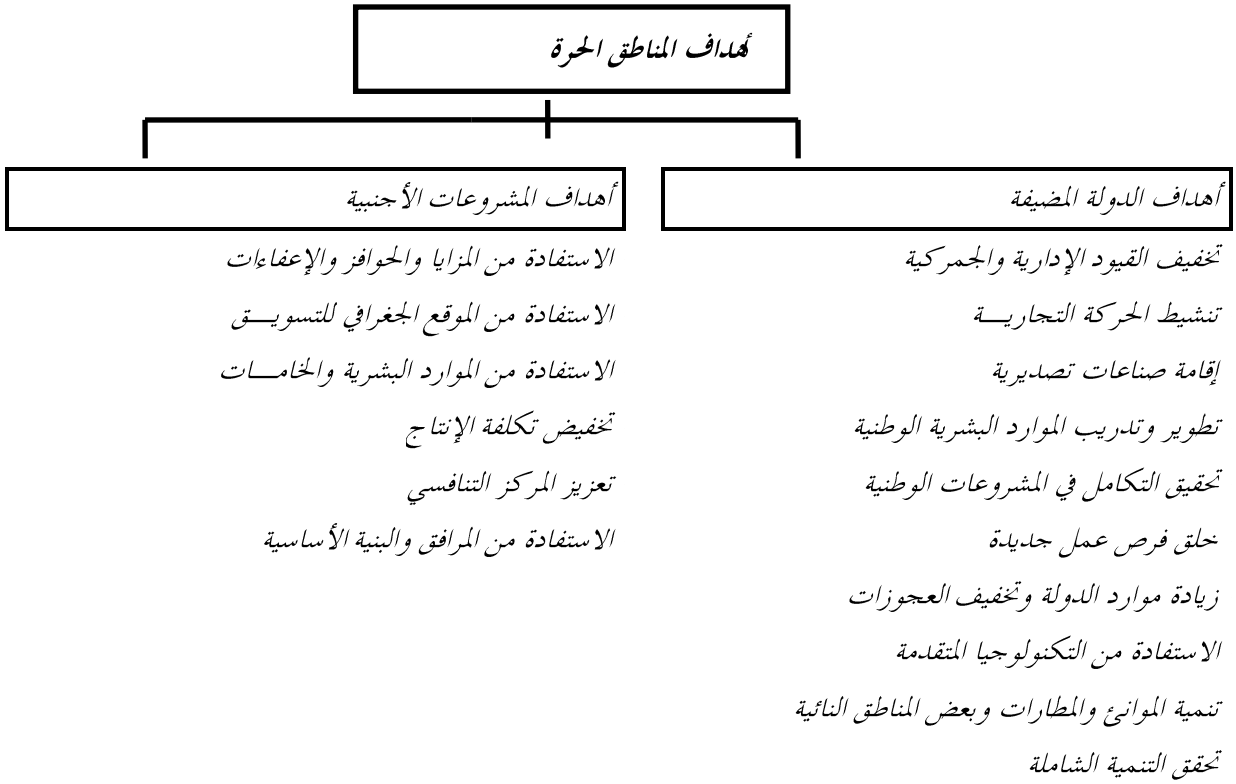

المصدر : بدون اسم الناشر "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"مرجع سابق، ص5 .

3– الإستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة: تهدف الدولة المضيفة في معظم الأحيان ، إلى اجتذاب الشركات الأجنبية للاستثمار في مشاريع كبرى في المناطق الحرة ، وذلك لما توفرها تلك الاستثمارات من مزايا للدولة المضيفة بشكل مباشر أوغير مباشر وفي جوانب متعددة، ويمكن إجمال تلك المزايا في النقاط التالية :[1]

- إيجاد فرص عمل وتدريب للموارد البشرية؛
- إيجاد التكامل بين قطاعات الإنتاج المختلفة في الدَّولة المضيفة؛
- خلق أسواق جديدة لمنتجات المنطقة الحرة؛
- نقل التكنولوجيا من الدول الأجنبية إلى الدولة المضيفة؛
- توفير الكفاءات الفنية والتقنيات مع زيادة المنتجات المتاحة للمستهلكين، وفتح أسواق جديدة للتصدير.

[1] "بدون اسم الناشر "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير" مرجع سابق، ص6 .

شكل رقم (4-4) : منافع المناطق الحرة

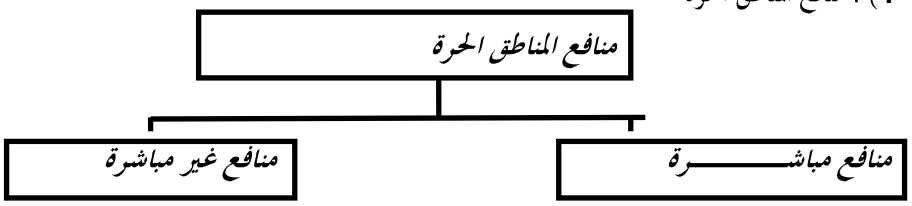

- زيادة النقد الأجنبي
- تصحيح ميزان المدفوعات
- خلق فرص عمل
- نقل التكنولوجيا
- زيادة حركة التبادل التجاري
- تنمية المناطق
- رفع مستـــوى الدخل
- حل أزمة البطالة

المصدر : بدون اسم الناشر "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"مرجع سابق، ص7 .

تعد جملة هذه العوامل من المنافع الايجابية التي تعود على الدولة المضيفة فكلها تؤدي في النهاية إلى تحسين ميزان المدفوعات للدولة وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة.

والسُّؤال الآن ماهي أهم سلبيات العمل في هذه المناطق؟.

ثانيا: سلبيات العمل في المناطق الحرة

لا تعني المزايا السابقة أن المناطق الحرة كلها خير؛ حيث يصاحب عمل هذه المناطق بعض السلبيات، تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، حسب مرونة أوصرامة نظم مراقبة العمل ودقة الإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق والسلع المنتجة بها عن الاقتصاد الوطني، وتتلخص أهم هذه السلبيات في الآتي:[1]

- احتمال تحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة ، إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة؛ مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل، ويضيع بعض الموارد الجمركية والضرائب على خزانة الدولة؛

- وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع، وهو ما يضر بالإنتاج والاقتصاد المحلي، وتحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية وليس إنتاجية؛

- حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة ، من خلال جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها؛

- صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق، عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى؛ حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل، كما في الحالة العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)؛

---

[1] **مغاوري شلبي** " المناطق الحرة.. فوائد وأضرار" المرجع السابق .

- تركيز الإستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها؛ مما يحرم الاقتصاد الوطني من تدفق بعض هذه الاستثمارات إلى داخله؛

- إمكانية سيطرة رؤوس الأموال من جنسية معينة على المشروعات داخلها، وقيامها بممارسة ضغوط على الحكومة الوطنية؛

- إمكانية استخدام هذه المناطق، كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج؛ بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق.

ثالثا: عوامل نجاح المناطق الحرة

إنَّ نجاح المناطق الحرة، ينبغي أن يكون بناؤها على أسس وأهداف واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة[1]، مراعية بذلك مجموعة من العوامل، أهمها:

1- الحوافز التشجيعية في المجال الصناعي: إعـــفاء المصدرين من رسوم الاستيراد على المواد الخام والأجهزة، والإعفاء من رسوم التراخيص التجارية.

2- الحوافز في مجال الفندقـــة: إعفاء منشآت الفنادق من الرسوم الجمركية على المواد الخام وأجهزة الإعفاء من ضريبة الممتلكات.

3- الحوافز في مجال الزراعـــة: توفير بعض العون للمتعاملين في تجارة المعدات الزراعية، مثل منحهم القروض المعفاة من الفوائد عند شرائهم للأجهزة، والإعفاء من رسوم استيراد بعض المنتجات مثل الحارثات وغيرها.

4- عدم فرض قيود على بقاء البضائع متى ما كانت صالحة للإيداع، ويدفع لها مقابل الإيجار فقط.

5- حرية التأمين؛

6- إمكانية منح حرية التصرف في الدخل الخاص (الأرباح)، الموروثات، عوائد الشركات والمبيعات.

رابعا: المعوقات التي تعترض عمل المناطق الحرة

تصادف المناطـــق الحرة، العديد من العوائـــق، سواء تلك المتعلقة بفكرة إنشاء المناطق الحرة، أو تلك التي تعيقها أثناء التنفيذ، أو التي تنتج من التطبيقات الغير مدروسة أثناء التشغيل، وجميع تلك العوائق ينتج عنها في نهاية المطاف عدم نجاح المناطق الحرة ، وبالتالي لابد من اتخاذ أقصى التدابير في سبيل تذليل الصعاب التي سوف تعوق نشاطات المناطق الحرة. ومن ضمن العوائق المتداولة في معظم المناطق هي كالتالي: [2]

---

[1] بدون اسم الناشر " المناطق الحرة ودورها في الاستثمار " نقلاً عن موقع :
http://www.alsabaah.com/modules.php?name=News&file=article&sid=82 Le:04/04/2006

[2] " بدون اسم الناشر "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدي"مرجع سابق، ص8 .

1- تكاليف إنشاء وتشغيل المناطق الحرة : تطرقنا في الفقرة السابقة إلى المنافع التي يمكن جنيها من إنشاء المناطق الحرة، ولابد لنا التطرق إلى الجانب الآخر من العملية وهو التكاليف التي يمكن أن تأخذ بها الدولة المضيفة عند إنشاء منطقة حرة، ونلخصها في الشكل الموضح أدناه (شكل رقم (4-5)).

شكل رقم (4-5) : تكاليف المناطق الحرة

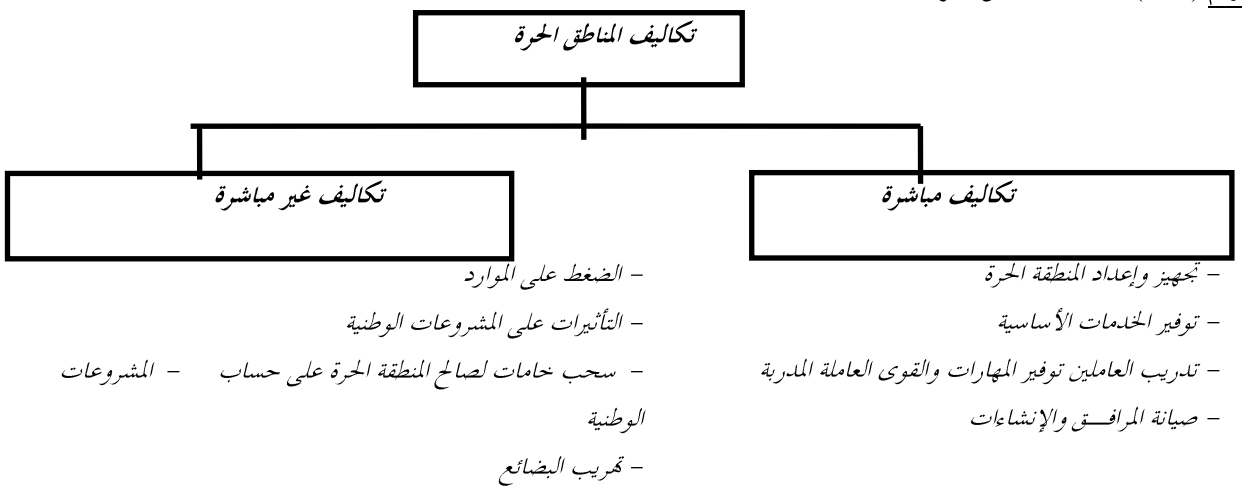

المصدر : بدون اسم الناشر "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"مرجع سابق، ص7 .

إلّا أنّه وبالرغم من وجود هذه السلبيات ، يمكن للدولة الاهتمام بتحقيق الحد الأقصى من المنافع المتوقعة من المناطق الحرة وتقليل التكاليف المترتبة على إقامتها والسلبيات الأخرى ، وذلك من خلال التخطيط السليم لتلك المناطق.

2- معوقات إدارية: عدم وجود إدارة متخصصة في المناطق الحرة وذلك لنقص الكفاءات الإدارية ، وبالتالي حدوث ازدواجية في المسؤوليات التي تؤدي في النهاية إلى حدوث إرباكات في العمل.

3- نقص الخدمات العامة: عدم توفر أو قلة تواجد فروع لمؤسسات مالية وتأمين ومكاتب اتصالات ومجالات خدمية أخرى في المنطقة الحرة.

4- عدم التخصص في المساحة: عدم تحديد مساحات معينة لكل نشاط من الأنشطة المتوفرة في المناطق الحرة، كالنشاط التجاري الصناعي، التخزين، التفريغ، والمناولة.

5- المعوقات القانونية: عدم مواكبة القوانين المتداولة في المنطقة الحرة التطورات الاقتصادية العالمية.

6- قلة التجهيزات الأساسية ووسائل المواصلات (موانئ، مطارات، طرق، سكك حديدية، اتصالات، تجهيزات سياحية) .

7- معوقات تسويقية: عدم إمكانية بعض المشروعات، خاصة التي تنتمي لشركات محلية لتسويق منتجاتها عالميا .

8- نقص النقد الأجنبي بسبب اتجاهها إلى السوق المحلي ، وذلك لضآلة الإنتاج في المنطقة الحرة وعدم كفاءته أو كفايته للتصدير .

ممَّا تقدم يتضح أنَّ نجاح المناطق الحرة، ينبغي أن يكون بناؤها على أسس وأهداف واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة، مراعية بذلك الإستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن ذلك الإعفاءات والحواجز، التي تقدمها هذه المناطق في مجال الضرائب والرسوم الجمركية، وتوفير البنية التحتية من مرافق وطرق وخدمات أساسية، مع تبسيط الإجراءات المتبعة فيها، سواء من حيث إدخال أو إخراج البضائع، والترخيص والتسجيل، وغيرها من الإجراءات المستخدمة في المناطق الحرة ، الأمر الذي يجعل المستثمر الوطني والأجنبي ، سبَّاقاً بالبحث عن الإستثمار في تلك المناطق.

وفي ضوء ذلك؛ يبرز الإشكال المطروح بخصوص، معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق، عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دولة أخرى، كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟.

المطلب الثالث: انعكاس المناطق الحرة على التطبيق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

انتشر في الدُّول العربية ما يُعرف بالمناطق الحرة، وذلك انطلاقاً من أهداف تنموية قطرية في المقام الأول، ومع تطور تجربة هذه المناطق في الدول العربية ، أفرزت بعض النتائج الهامة التي يجب الاستفادة منها لتطوير عمل هذه المناطق في ضوء التجارب الدولية الأخرى، أما على صعيد تحرير التجارة بين الدول العربية، فقد تبيّن أن هذه المناطق أصبحت بمثابة الرقع ذات الألوان المختلفة في عباءة التجارة العربية؛ ولذلك تم استبعاد السلع المنتجة في هذه المناطق من كل اتفاقات تحرير التجارة العربية؛ سواء الثنائية، أو الجماعية.

وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب، بعرض لواقع المناطق الحرة في الدول العربية ومقارنتها بالتجارب الأجنبية في هذا المجال. بهدف اختبار مدى تأثير المناطق الحرة على التطبيق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟.

أولا: واقع المناطق الحرة في الدول العربية

رغم أنَّ الدراسات الدولية عن المناطق الحرة ، تشير إلى أن البلاد العربية وإفريقيا سجَّلت أدنى مستويات النشاط، في مجال استراتيجيات التطور والتنمية المعتمدة على المناطق الحرة، فإن المناطق الحرة أصبحت منتشرة بشكل كبير في العديد من الدول العربية، وفي طريقها إلى التزايد والتوسع؛ فقد اكتسبت مدينة بورسعيد المصرية، باعتبارها منطقة حرة صفة "الميناء الحر" منذ فترة طويلة، كما اكتسبت جيبوتي الصفة نفسها أيضًا،

واكتسبت بعض المناطق الحرة في الدول العربية شهرة عالمية، مثل: المناطق الحرة في تونس، وجبل علي بالإمارات العربية، والمنطقة الحرة المصرفية في البحرين. وهناك الكثير من الأمثلة في هذا المجال.[1]

1- تجربة المناطق الحرة في مصر: تتمتع مصر بموقع متوسط، جعلها تستطيع تعزيز الروابط التجارية وفرص الإستثمار والأعمال، مع عدد من الأسواق العربية والإفريقية والأوروبية. [2]

من واقع قانون الإستثمار المصري: **المنطقة الحرة** "هي جزء من أراضي الدولة، الذي يدخل ضمن حدودها سياسياً ويخضع لسلطتها إدارياً، يتم التعامل فيه بصورة خاصة من النواحي الجمركية الاستيرادية والنقدية والضريبية، وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولاً وخروجاً، بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة، بهدف السماح بقدر أكبر من الحرية في المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها".

ولقد شهد عام 1997م، صدور العديد من القوانين والتشريعات ذات الصلة باستكمال الإصلاحات التشريعية، وتهيئة المناخ الملائم للإستثمار والداعم له ومن أهم هذه التشريعات والقوانين، قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 في شأن ضمانات وحوافز الاستثمار.[3]

وينص قانون الاستثمار رقم 8، على إقامة المناطق الحرة التي يجوز أن تشمل مدينة كاملة ، وتساعد هذه المناطق الحرة المؤسسات على العمل في نطاق حد أدنى من القيود التنظيمية والإدارية ، ويجب أن تصدر هذه الشركات على الأقل نسبة 50% من إنتاجها ، وتعفى أرباح ومكاسب مشاريع المناطق الحرة العامة من الضرائب في مصر، وتخضع المناطق الحرة لأقل قدر من القيود التنظيمية.[4]

ومصر بها حالياً 7 مناطق حرة عامة من بينه ا المنطقة الحرة الإعلامية ،[5]وهي منطقة حرة ذات طبيعة خاصة للإنتاج الفني والإعلامي، وقد بلغ عدد المشروعات التي تعمل في ظل نمط المناطق الحرة في مصر 709 شركة في نهاية عام 2003م، من بينهم 151 شركة تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.

---

(1) **مغاوري شلبي**" المناطق العربية الحرة.. أهداف لم تتحقق" التحميل يوم :2006/04/01
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/05/article22.shtml

(2) بدون اسم الناشر "مناخ الاستثمار في مصر" عن الهيئة العامة للاستثمار في مصر ،
http://www.gafinet.org/docs/arabic/arabic_invclimate.htm le :03/04/2006

(3) **د. عبد السلام أبو قحف** "إدارة الأعمال الدولية " الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص281.

(4) **نشرة التنمية**" قوانين الاستثمار في بلدان شمال أفريقيا " ، الاستثمار في شمال أفريقيا، العدد8، ديسمبر 2001، ص22.

(5) بدون اسم الناشر " الاستثمار في المناطق الحرة " التحميل يوم :02/ 04/ 2006، من موقع :
http://www.sis.gov.eg/Ar/Economy/Invstement/FreeZones/050403000000000001.htm

وقد تطور حجم الصادرات السلعية الإجمالية لمشروعات المناطق الحرة، من 1.9 مليار دولار خلال عام 2001 إلى 2.5 مليار دولار عام 2002، ثم وصلت إلى ما يزيد عن 3 مليار دولار خلال عام 2003.

في حين بلغ حجم الصادرات البترولية من 705.5 مليون دولار خلال عام 2001 إلى 757.2 مليون دولار عام 2002، ثم وصلت إلى 843.1 مليون دولار خلال عام 2003.

وتنفرد مصر ولأول مرة في مجال المناطق الحرة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، بوجود منطقة حرة زراعية بدأت بمشروع إستثمارى كبير في منطقة توشكي بجنوب مصر ، ومناطق حرة خاصة تعمل على إدارة الموانئ المحورية، وتفتح المجال لجذب المستثمرين والشركات العالمية.

هذا بالإضافة إلى التوجه الحديث في مصر نحو إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة، والتي تعمل على خلق مراكز صناعية عالمية، تستقطب الإستثمار الأجنبي وتساهم في التنمية في كافة المجالات.

2- تجربة المناطق الحرة في الإمارات: لقد شهد منتصف الثمانينات من القرن العشرين، إقامة مناطق حرة عديدة في الإمارات، كان أولها منطقة جبل علي في دبي (1985)، ثم أخذت المناطق الحرة تنتشر في أنحاء مختلفة من دولة الإمارات، سواء في الموانئ أو المطارات الدولية، مثل المنطقة الحرة في الفجيرة (1987)، والمنطقة الحرة في عجمان (1988)، والمنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي (1985)، ومنطقة الحمرية الحرة بالشارقة (1996)، والمنطقة الحرة في مطار دبي الدولي (1996) منطقة أبوظبي (1996).

3- تجربة المناطق الحرة في سوريا

تعود تجربة المناطق الحرة السورية إلى عام 1952، عندما أنشئت أول منطقة حرة في دمشق ، وتتوزع المناطق الحرة القائمة في سورية على ساحل البحر المتوسط ومطار دمشق الدولي وهي ، عدرا ، حلب ، اللاذقية،طرطوس - أما المناطق الحرة المحدثة- فهي الحسكة، دير الزور، طرطوس المرفئية، حمص، يمارس ضمنها النشاط الصناعي، والتجاري، والخدمي، والمصرفي، والتأميني، استناداً إلى نظام الاستثمار – في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم 40 لعام 2003.

وتشهد المناطق الحرة في سورية ، تطوراً متزايداً خلال السنوات الأخيرة وتحديداً منذ عام 1999، حيث تشكل في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، بوابات عبور الاقتصاد الوطني نحو الانفتاح الإقتصادي، وتطبيق سياسات التحرر للتعامل مع الأسواق والأنماط الإقتصادية المتعددة، مستثمرة الموقع الجغرافي والاستراتيجي لسورية بين القارات، بغية تشكيل نافذة للتجارة والتصنيع والتصدير.[1]

---

[1] **قاسم الشريف** "واقع وآفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة" الاخبار الاقتصادية نقلا عن موقع:
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=4847 التحميل :2006/04/03

4- واقع المناطق الحرة في الجزائر

تحت تأثير الرغبة الملحة لتحريك عجلة الاستثمار، تبنى المشرع الجزائري في إطار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الإستثمار، فكرة المناطق الحرة، كما دعمت الفكرة بإطار تشريعي آخر، [1]وكان كل ذلك يجري في خضم الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي شرعت في تنفيذها الحكومة بمساعدة بعض المنظمات الدولية منذ سنة 1988.

فتم إصدار نصوص جديدة تسمح بتكييف المنظومة القانونية مع التحولات الاقتصادية الجديدة، مثل المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، والمرسوم التشريعي 93-08 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وإدخال أدوات جديدة في التجارة .

ومن بين هذه المشاريع، إنجاز مناطق حرة عبر التراب الوطني، حيث يمكن اعتبار هذه المناطق حافزاً لجلب رؤوس الأموال، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية.

وكان الهدف الأساسي من وراء ذلك، تنمية الإقتصاد الوطني، من خلال جلب المزيد من العملة الصعبة، للحد من العجز الحاد في ميزان المدفوعات، وامتصاص البطالة.

وجاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر ، والتي تبلورت فعلياً في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5، الذي خصص الفصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة ، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17، والمتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة ، حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيه مختلف عمليات الاستيراد والتصدير، والتخزين والتحويل وإعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة، بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية، وفي إطار المشروع الوطني لإقامة المناطق الحرة، أوكلت مهمة اختيار موقع المنطقة الحرة الأولى "المنطقة الحرة ببلارة ولاية جيجل" إلى الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ، بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات بعد اقتراح 16 منطقة في الولاية وتم رسميا إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05، وتعتبر منطقة حرة صناعية للتصدير ، وتم اختيار بلارة بحكم الموقع والإمكانيات والهياكل والبينة القاعدية المتوفرة بولاية جيجل،[2] إلّا أن هذا المشروع باء بالفشل نظراً لعدة أسباب، منها غياب النظرة الاقتصادية الواضحة اتجاه تسيير وتفعيل المشروع.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم: 320/94 المؤرخ في: 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة بالجزائر.

[2] **أوسرير منور**"مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية " ، مرجع سابق .

ممَّا تقدم نخلص إلى أن المناطق الحرة باتت تشكل صناعة قائمة بحد ذاتها في ظل التقدم الاقتصادي العالمي الهائل مدفوعاً بالانتشار الواسع للعولمة.

ثانيا: مقارنة بين التجارب العربية والأجنبية في مجال المناطق الحرة

بإجراء مقارنة سريعة بين التجارب العربية والدولية في هذا المجال، يمكن إثارة العديد من النقاط أهمها:

– التجارب الدولية، تشير إلى أن المناطق الحرة ظهرت دولياً كجزء من سياسة اقتصاد كلية، تهدف في الأساس إلى تشجيع النمو الصناعي والصادرات، أما العربية فإنها لم تخضع في الغالب لتوجه إنمائي عربي معين، ولكنها كانت في معظم الأحول، استجابة لظروف معينة؛ كمحاولة تجنب اختناقات اقتصادية معينة، أو رغبة منها في حل بعض المشاكل الاقتصادية القائمة،أو لتحقيق بعض الفوائد من التعامل مع الشركاء الاقتصاديين الأجانب.

فعلى سبيل المثال ، تم التَّركيز على استخدام المنطقة الحرة في بورسعيد(مصر) ، لتأكيد فكر الانفتاح الاقتصادي، رغم أنَّها تحولت إلى منطقة استهلاكية، ومنفذ لتهريب السلع الأجنبية إلى الأسواق المصرية. أمَّا في سوريا، فكان الدافع الرئيسي هو جذب رؤوس ا لأموال السَّورية والأجنبية الهاربة منذ أوائل الستينات من القرن العشرين، ومنع هروب أي أموال أخرى إلى الخارج.

- ركزَّت التجارب الدولية على ضمان هذه المناطق وازدهارها ، من خلال توفير عدد من الضمانات، مثل: توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على الشفافية، وتبسيط الإجراءات وتقديم الحوافز، والاستقرار، وتحقيق كفاءة المرافق والخدمات الأساسية ، كالنقل والشحن والتفريغ وغيرها، ولكن في التجربة العربية نلاحظ أنَّ معظم الدول لم توفر هذه التوليفة من الضمانات، ولكنها–في الغالب– ركزت على جانب الحوافز، دون تحقيق الكفاءة للخدمات والمرافق والبنية الأساسية أو المناخ المستقر، وهو ما جعل تلك الحوافز لا تؤتي ثمارها المطلوبة.

- اعتمدت المناطق الدولية على المصادر الأجنبية لتمويل المشروعات بالدرجة الأولى، فعلى سبيل المثال ، بلغ المكون الأجنبي في رأس مال المنطقة الحرة في سريلانكا67%، أما العربية فيلاحظ عليها أنها عالية المكون المحلي، وفي مصر مثلا تمثل الاستثمارات من أصل محلي 70%،و20% من مصادر عربية، وحوالي 10 % فقط من مصادر أجنبية[1].

وهذا يعني أن المناطق الحرة العربية ، لم تنجح بدرجة الكافية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، رغم أنَّه من أهم الأهداف الذي نشأت من أجل تحقيقه.

وعليه يمكن القول أنه وبالرغم من أنَّ المناطق الحرة قامت انطلاقاً من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي، وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم، فإنَّ هذه المناطق أصبحت تمثل تحد ٍللعمل العربي

---

[1] **مغاوري شلبي** " المناطق العربية الحرة.. أهداف لم تتحقق" مرجع سبق ذكره.

المشترك، وخاصة على صعيد تحرير المبادلات التجارية (في إطار GAFTA)، وذلك لأن الدول العربية في سعيها لتحرير التجارة، سواء على المستوى الثنائي، أو المستوى العربي الشامل، قامت باستبعاد السلع المنتجة في هذه المناطق من قائمة السلع التي تحصل على مزايا هذه الاتفاقيات من إعفاء الرسوم الجمركية والقيود غير التعريفية، وذلك لتخوف الدول العربية من استخدام البعض لهذه الناطق كمعبر للسلع غير العربية إلى الأسواق العربية، وهو ما يعني منع استفادة أطراف غير عربية من مزايا الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية.

ورغم أن هذا التخوف العربي له ما يبرره، فإنَّ هذه المناطق تساهم-وبطريق غير مباشر- في الحد من نمو التجارة العربية البينية، قياساً بنمو إجمالي التجارة العربية للخارج، فالملاحظ أن صادرات هذه المناطق في تزايد مستمر، وأصبحت تشكل نسبا لايستهان بها في صادرات بعض الدول العربية، وهذا يعني استبعاد هذه النسب (والتي تحسب ضمن بند الصادرات العربية للعالم)، من الدخول في التجارة العربية البينية، وهذا يؤثر على فرص زيادة هذه التجارة البينية كلما نمت نسب صادرات المناطق للخارج.

المبحث الثاني:
الإتفاقيات الثنائية وتحرير التجارة العربية

تبنت العديد من الدُّول العربية ، فكرة التجارة العربية من خلال اتفاقيات ثنائية ، بدعوة أنها ستؤدي في النهاية إلى التحرير الشامل للتجارة العربية، ولا شك أنَّ هذا الأسلوب ينطوي على العديد من المخاطر رغم بعض إيجابياته، والسُّؤال الآن ، هل تؤثر الاتفاقيات الثنائية على مسيرة التعاون الاقتصادي العربي الشامل ؟ وإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟.

وهذا ماسنحاول معالجته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: دراسة حالة لمناطق التجارة الحرة الثنائية

بعد أن وقعت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ظهرت عدة اتفاقيات تجارية حرة بين البلدان العربية على أساس ثنائي، وتشمل هذه الاتفاقيات عل سبيل المثال، منطقة التجارة الحرة بين لبنان ومصر، ومنطقة التجارة الحرة بين لبنان والجمهورية العربية السورية وبين سورية والأردن.

وفي هذا الإطار؛ وافقت كل من لبنان ومصر، ولبنان والجمهورية العربية السورية وكذا سورية والأردن، على العمل بخطى متسارعة –أسرع من اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى– لإقامة منطقة تجارة حرة بين كل منهما.

أولا: اتفاقية التجارة الثنائية بين لبنان ومصر

عقدت اتفاقية التجارة الحرة بين لبنان ومصر في عام 1999م، وتشمل تبادل السلع الزراعية والصناعية بإزالة الحواجز الجمركية بين البلدين، مع السماح بحماية بعض المنتجات المحلية في كل من البلدين.

وتتمشى هذه الاتفاقية مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويتوقع أن تمهد الطريق لإقامة سوق عربية، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ منذ أول مارس 1999.

واتفقت لبنان ومصر، بموجب أحكامها، على تعجيل تفعيل برنامجها التنفيذي لتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارية الحرة العربية الكبرى، وتشمل الاتفاقية الأحكام التالية:

– إعفاء السلع ذات المنشأ اللبناني والمصري، من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل اعتباراً من فيفري1999؛

– تعامل السلع ذات المنشأ اللبناني والمصري، معاملة السلع الوطنية في كلتا الدولتين بشأن الرسوم والضرائب المحلية؛

– تحسب ضرائب المبيعات في لبنان ومصر، على السلع التي تخضع لهذه الاتفاقية، وفقاً للقواعد والمبادئ المتاحة لكل بلد.

ثانيا: الاتفاقيات الثنائية بين لبنان والجمهورية العربية السورية

تم توقيع أول اتفاقية مع لبنان عام 1953، لتسهيل التبادل التجاري ، والتعاون في مجالات مختلفة، وقد تضمنت الإتفاقية استثناء المنتجات الصناعية –منتجات الثروة الحيوانية– المنتجات الزراعية ذات المنشأ المحلي من الرسوم الجمركية.

وفي عام 1991، وبهدف تعزيز التجارة والروابط الاجتماعية والاقتصادية بين البلدين ، تم توقيع اتفاقية الأخوة والتنسيق، ثم تلتها اتفاقية التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي في عام 1992، والتي تهدف إلى تأسيس سوق مشتركة، بالإضافة إلى حرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.

ومن إجراءات الجانب السوري لتطوير التبادل التجاري مع لبنان، ما يلي:[1]

– السماح بالاستيراد من لبنان بغض النظر عن بلد المنشأ ، فيما يخص المستوردات العائدة للمشاريع المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار رقم 10، والسماح بالاستيراد من غير بلد المنشأ باستثناء بعض السلع التي يتوجب استيرادها عبر الموانئ السورية؛

– الموافقة على استثناء المنتجات ذات المنشأ والمصدر اللبناني ، من شرط تسديد القيمة من قطع التصدير ، وتسديد قيم المنتجات اللبنانية المنشأ المستوردة مباشرة إلى سورية ، بموجب اعتمادات مستنديه وفق الأنظمة المصرفية المعمول بها لدى المصرف التجاري السوري؛

– تخفيض بدل خدمات النقل على البضائع اللبنانية إلى نسبة اثنين بالألف فقط (0.2 %) بدلاً من 5% كما كان في الماضي؛

– معاملة السيارات الشاحنة اللبنانية نفس معاملة السيارات الشاحنة السورية؛

– إطلاق حرية استيراد المواد والمنتجات المقيد استيرادها بجهات القطاع العام مثل (الأسماك– الذرة البيضاء ، زيت كبد الحوت، خلاطات وعصارة اللحم، العلكة، السكرين،منظفات الأسنان)؛

– إعفاء المنتجات الزراعية من شرط الحصول على موافقة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي؛

– إلغاء العمل بالاستمارة الإحصائية للمنتجات اللبنانية المصدرة إلى سورية ، وبالتالي يتم الاستيراد بموجب البيان الجمركي،

---

[1] **عصام خوري** " مناطق التجارة الحرة كمحفّز للإصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية" مرجع سبق ذكره.

- إلغاء عمولات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، على البضائع المستوردة من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

- إلغاء القيود على كافة السلع عند استيرادها من لبنان إلى سورية ، وإخضاعها إلى الاتفاق الثنائي ما عدا القائمة السلبية التي تم الإتفاق عليه ا، في اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في دمشق بتاريخ 2004/1/14م.

ثالثا: اتفاقية التجارة الثنائية بين سوريا والأردن

بتاريخ 2001/10/8، تم التوقيع على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين سورية والأردن ، بهدف دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، ومن أجل توسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين، بما ينسجم وأحكام البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وتتفق هذه الاتفاقية في مضمونها مع مضمون اتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة بين سورية والبلدان العربية الأخرى، من حيث تحرير السلع ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين البلدين، بتخفيض كامل الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، ومراعاة أحكام الرزنامة الزراعية، وعدم جواز فرض رسوم جمركية جديدة على المنتجات الوطنية المتبادلة ، بعد نفاذ الاتفاقية وتطبيق قواعد المنشأ العربية المعتمدة من قبل الجامعة العربية ، وعدم شمول منتجات المناطق الحرة بهذه الاتفاقية ووجوب مطابقة المنتجات المتبادلة للمواصفات والمقاييس المعمول في بلد الطرف المتعاقد الآخر، وغير ذلك من البنود التي تشجع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

وتشجع هذه الاتفاقية على إقامة المشاريع المشتركة بين البلدين ، أو المشاركة في المشاريع القائمة، وتشجيع القطاع الخاص في البلدين ، على إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة في المجالات الاقتصادية المختلفة، وقد حددت الاتفاقية بأن يكتمل التخفيض الجمركي بنسبة 100% في 2005/1/1، كما فتحت الاتفاقية المجال لانضمام دول عربية أخرى إلى هذه الاتفاقية.

مما تقدم عرضه؛ يتضح أنَّ معظم هذه الاتفاقيات، ركزت على تطوير العلاقات الاقتصادية، إزالة القيود التجارية، وتأكيد على أهمية السوق العربية المشتركة، تبادل الخبرات، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي، ومع ذلك فإن الإنجازات الحقيقية لهذه الاتفاقيات ، لم تكن منسجمة مع التوقعات بسب الاختلافات في التشريع والإجراءات التعريفية الجمركية، القيود الكمية، الرسوم والضرائب...الخ .

وقد وضعت جامعة الدول العربية، بعض المبادئ التوجيهية لمثل هذه الاتفاقيات التجارية الحرة:

- ينبغي أن تمثل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى "حد أدنى " للمعاملة التفضيلية للتجارة بين البلدان العربية؛

– ينبغي أن تستهدف الاتفاقيات الثنائية خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛

- ينبغي أن تعمل الاتفاقيات الثنائية على تعجيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

– ينبغي أن تتبع هذه الاتفاقيات مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية؛

ولهذه الإتفاقيات التجارية الحرة الثنائية آثار إيجابية وسلبية، وعلى الجانب الإيجابي فإنَّها تعجل من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين مجموعة من البلدان، ومن ثم فهي توفر مزيداً من تحرير التجارة. وعلى الجانب السلبي، يمكن أن تؤدي الإتفاقيات الثنائية إلى انحراف في التجارة، وإلى صرف التركيز على التحرير من المنظور الإقليمي. هذا ما سنحاول التفصيل فيه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: انعكاس الاتفاقيات الثنائية على التطبيق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

من خلال الدراسة للاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية ، يلاحظ أنَّ هناك خطوط مشتركة بين هذه الإتفاقيات، تجعل منها صورة نمطية في معظم أحكامها، وخاصة فيما يتعلق بمراحل تحرير التجارة، وقواعد المنشأ التي تحكم الاتفاقيات، والإجراءات الوقائية لأغراض ميزان المدفوعات، والمتابعة والتنفيذ، ويمكن إبداء بعض الملاحظات على هذه الاتفاقيات كما يلي:

– عقدت استرشادا بأهداف الاتفاقيات ذات الصلة في إطار جامعة الدول العربية، وقواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛

– تستبعد السلع المنتجة في المناطق الحرة المقامة في كلا الطرفين ، ومن المعروف أن هذه السلع تمثل مشكلة في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، و لم يتم التوصل إلى حلول لها، وكان من المفترض أن يتم حل هذه المشكلة في إطار الاتفاقيات الثنائية العربية، وهو ما لم تحققه الاتفاقيات الثنائية بين معظم الدول العربية؛

– احتوت الاتفاقيات على قوائم سلبية، كما هو معمول به في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي السوق العربية المشتركة، والملاحظ على هذه القوائم السلبية أنها تضم السلع التي يتمتع فيها كلا الطرفين بمنافسة عالية وميزة نسبية ، مثل المنسوجات والملابس الجاهزة في كل من مصر وتونس ، أو السلع التي تخضع لاحتكار الحكومات أو القطاع العام في البلاد العربية ، وتستوعب عدد كبير من العمالة مثل التبغ ومنتجاته أو حديد التسليح، وهذا يعني أن القائمة المجمعة للسلع التي لا يشملها التحرير لدولة عربية واحدة مثل مصر مثلاً في حالة إبرامها اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة مع أغلب البلدان العربية ، وسوف تكون قائمة طويلة وربما تشمل عدد أكبر مما كانت تحتويه قوائمها السلبية في حالة تحرير التجارة العربية على المستوى العام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

– رغم مزايا هذه الاتفاقيات، إلا أنها تؤدي في الغالب إلى تحويل التجارة من خارج طرفي الاتفاقية إلى التجارة بينهما بما فيها الدول العربية الأخرى، حتى ولو كانت أسعار السلع في حالة استيرادها من الطرف الثاني أعلى مما لو تم استيرادها من دولة ثالثة، وهو ما يؤدى إلى رفع أسعار الواردات، والأمر الخطير في ذلك إلى جانب إمكانية زيادة تكاليف الواردات ، أن هذه الاتفاقيات تؤدي إلى قيام نوع من التخصص وتقسيم العمل بين طرفي الاتفاقية ، وتنشأ صناعات ومشروعات معينة لسد الطلب لسوق معين يكون مضموناً، ولكن تظهر المشاكل عندما تلجأ الدول إلى تحرير التجارة بينها على المستوى العام، ففي هذه الحالة يتم إعادة تحويل التجارة التي نمت بين الدولتين في إطار الاتفاقية الثنائية، لتكون في إطار أوسع بين جميع الدول العربية، وهو ما يمكن أن يضر الصناعات والمشروعات التي أقيمت على إثر الاتفاقية الثنائية.

ــ تخلق الاتفاقيات الثنائية، أكثر من سرعة في تحرير التجارة بين الدول العربية، حيث تقوم كل دولة بتحرير تجارتها على أكثر من مستوى ، فهي تقوم بذلك في إطار التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، وأيضا تقوم بتحرير تجارتها الخارجية في إطار التزاماتها تجاه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتقوم بتحرير تجارتها مع دول أخرى عربية أو غير عربية بناء اً على اتفاقيات ثنائية، وكل اتجاه من هذه الاتجاهات يسير بسرعة مختلفة، وهو ما يخلق العديد من التعقيدات والمشاكل، مما يتطلب ضرورة توحيد تلك السرعات.

ورغم هذه الملاحظات، فليس معنى ذلك أن هذه الاتفاقيات عديمة الفائدة وأن مجمل آثارها سلبية، ولكن الأمر يكون أكثر فاعلية إذا تم التحرير الثنائي للتجارة بين دولتين عربيتين ، بحيث يكون هذا التحرير أسرع وأشمل، من حيث الفترة الانتقالية له والسلع التي يشملها اتفاق التحرير الثنائي ، مقارنة ببرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما في حالة الاتفاق التجاري الموقع بين مصر والعراق مؤخراً ، والذي يحرر التجارة المتبادلة بين الطرفين بلا استثناء وفوراً ، وهذا يعني أنه لا مبرر للاتفاق بين الدول العربية إذا لم يكن يقدم جديد عما قدمه برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك هناك ضرورة، لأن تكون هذه الاتفاقيات مفتوحة لانضمام دول عربية أخرى، عندما توفق أوضاعها مع هذا الاتفاق، ليتحول من اتفاق ثنائي إلى اتفاق متعدد الأطراف بين الدول العربية، ويسهل استكمال عملية التحرير على المستوى العام.

ومن الملاحظ أيضا، أنَّ مؤسسات العمل العربي المشترك طوال السنوات الماضية ، لم تقم بأي دور فعَّال لجعل الدول تركز في تعاملاتها البينية على تفضيل صيغ التعاون الثنائية أو الجماعية، و لم تقدم لها النصح المطلوب في هذا المجال، ولكنها تركت الدول العربية تسلك كلا الطريقين معاً ، انطلاقاً من أن الصيغ الثنائية وشبه الإقليمية تخدم الصيغ الجماعية، ولكن هذا التصرف أفقد التجمع العربي الإقليمي الشامل أهم مقومات استمراره، وفتح الباب على مصراعيه لسياسة الاستقطاب التي قامت بها تكتلات عالمية غير عربية ، بل وقوى

كبرى لاستقطاب الدول العربية بعيداً عن الإطار العربي العام، ومنها مشروعي الشراكة الأورو متوسطية والشرق أوسطية* وغيرها.[1]

وخلاصة القول؛ أنَّ الاتفاقيات الثنائية العربية لتحرير التجارة رغم مزاياها للدول المشاركة فيها ، إلا أنها تصيب مسيرة التعاون العربي الشامل بالعديد من الأضرار ، أهمها أنها تؤدى إلى تباطؤ أو عرقلة مسيرة تحرير التجارة متعددة الأطراف بين الدول العربية ، وتؤدي إلى تشابك وتعقيد مسارات تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية ، وتفقد الدول العربية تحمسها لإنجاز تكتل اقتصادي عربي شامل ليحل محله الأنماط الثنائية والإقليمية.

المطلب الثالث: مدى التطابق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية

تنص اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على الالتزا م بقواعد منظمة التجارة العالمية، وبما يتفق مع شروط التكامل الإقليمي، التي وضعتها منظمة التجارة العالمية الواردة في المادة رقم24.

وبموجب أحكام المنظمة، ينبغي ألا تتجاوز فترة التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة عشرة10سنوات، وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تؤدي اتفاقية التجارة الحرة إلى زيادة في الحماية ضد البلدان غير الأعضاء، عن المستوى القائم قبل الاتفاقية، وفي هذا الإطار أنشئت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتنشأ قضية تطابق المنطقة مع المنظمة إلى حد ما، عن أن بعض البلدان الأعضاء في المنطقة ليسوا أعضاء في المنظمة، ومن ثم لا تخضع لنفس القواعد.

والبلدان الأعضاء في المنظمة والمنطقة على السواء، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس ومصر والمغرب وقطر، وعمان والمملكة العربية السعودية ولبنان ، والبلدان العربية الغير الأعضاء في المنظمة حتى الآن هي، الجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية العراق.

أولا: الإتفاقيات الإقليمية والقواعد الأساسية للسلع بموجب منظمة التجارة العالمية

لقد تناولت المادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية العامة للتعريفا ت الجمركية والتجارة (الجات)، الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتي شملت تغيراتها الرسمية على ما يلي:[2]

---

* سيتم التعرض لها بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

[1] **مغاوري شلبي** " الاتفاقيات الثنائية.. الباب الخلفي لتحرير التجارة " نقلا عن موقع الانترنت:
http://www.islam-online.net/arabic/economics/2001/02/article15.shtml

[2] تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا " مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية :إلى أين نحن ذاهبون " لأمم المتحدة، نيويورك2002ص29ص30.

- إدراك ماحدث من زيادة كبيرة في عدد وأهمية الإتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، منذ إنشاء الجات في عام1947، وأنها تغطي اليوم نسبة هامة من التجارة العالمية.

- إدراك أنه من الممكن الإسهام في توسيع التجارة، عن طريق إقامة تكامل بين اقتصاديا ت الأطراف في هذه الاتفاقية.

- إدراك أيضا أن هذا الإسهام يزداد، إذا كانت إزالة الرسوم وغيرها من الأنظمة التقييدية للتجارة ستمتد إلى التجارة جميعها.

- التأكيد من جديد على أنّ الغرض من مثل هذه الإتفاقيات، يجب أن يكون تيسير التجارة بين الأقالي م المشاركة، وليس إقامة حواجز أمام تجارة الأعضاء الآخرين مع هذه الأقاليم؛ وأن على الأطراف في الاتحادا ت الجمركية ومناطق التجارة الحرة عند تكوينها أو توسيعها، أن تتفادى إلى أقصى حد ممكن خلق آثار معاكسة على تجارة الأعضاء الآخرين.

- الإقتناع بضرورة تعزيز فعالية دور "مجلس التجارة في السلع"، في مراجعة الإتفاقيات التي تقدم عنها إخطارات بمقتضى المادة الرابعة والعشرين، بتوضيح المعايير والإجراءات المتعلقة بتقييم الاتفاقيات الجديدة والموسعة، وتحسين شفافية كافة اتفاقيات المادة الرابعة والعشرين.

- إدراك الحاجة إلى فهم مشترك لالتزاما ت الأعضاء، لضمان مراعا ة أحكام المادة الرابعة والعشرون من قبل الحكومات والسلطات الإقليمية والمحلية في أقاليمها.

وعليه، فإن أحكام المادة الرابعة والعشرون لا تمنع تكوين إتحاد جمركي أومنطقة تجارة حرة، بين أقاليم الأطراف المتعاقدة بشرط الوفاء بما يلي:

- فيما يتعلق بإقامة إتحاد جمركي، يجب أن لا تكون الرسوم و غيرها من أنظمة التجارة المفروضة عند إقامة مثل هذا الإتحاد، أعلى أو أكثر تقييداً من الأثر العام للرسوم وأنظمة التجارة المطبقة في الأقاليم المشاركة قبل تكوين الإتحاد؛

- فيما يتعلق بإقامة منطقة تجارة حرة، يجب ألا تكون الرسوم وغيرها من أنظمة التجارة القائمة في أي من الأقاليم المشاركة، والمطبقة عند تكوين مثل هذه الاتفاقيات المؤقتة، على تجارة الأطراف المتعاقدة غير المشتركة في مثل هذه المنطقة، أو غير الأطراف في هذه الاتفاقية، أعلى أو أكثر تقييداً من الرسوم المناظرة، وغيرها من أنظمة التجارة الموجودة في نفس الأقاليم المشاركة قبل تكوين منطقة التجارة الحرة؛

- يجب أن تشمل أية اتفاقية مؤقتة (اتحاد جمركي، منطقة تجارة حرة)، على خطة وجدول زمني لتكوينها في مدى زمني معقول.

ومن ثم تقتضي هذه الأحكام، تقييم الأثر العام للرسوم وغيرها من أنظمة التجارة المطبقة قبل وبعد تكوين الإتحاد الجمركي، ويجب أن يتم هذا التقييم على أساس المتوسط المرجح لفئات التعريفة والرسوم الجمركية المحصلة، وعلى إحصائيات الواردات عن فترة ممثلة سابقاً، يقدمها الإتحاد الجمركي على أساس البند الجمركي والقيم والكميات، بحسب بلدان المنشأ الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبالإضافة إلى ذلك يجب ألا يتجاوز المدى الزمني المعقول المشار إليه فترة عشر سنوات، إلا في حالات استثنائية.

ثانيا: أوجه التوافق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قراره رقم 1317في 1997/02/17م، والذي يتضمن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وحرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند تكليفه الأمانة العامة لجامعة الدُّول العربية، بإعداد مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، أن تكون من أهم توجيهاته، وأن تتمشى هده المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية، وبالتحديد مع أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية wto.

وقد روعي ذلك بالفعل؛ في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث استند البرنامج على الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقيات الجات الخاص بالدول النامية والمتعلق بالإندماج الإقتصادي، مع الإلتزام بالفترة الزمنية التي حددتها الجات، ومنظمة التجارة العالمية لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي، وهي عشر(10) سنوات قابلة للتجديد لعامين آخرين.[1]

كما اعتمد البرنامج، الأحكام الواردة في اتفاقية الجات وأحكام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بـــ:[2]

– إزالة الحواجز الجمركية: وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، الذي يمثل الهيئة المؤسسية المسؤولة عن البرنامج التنفيذي للمنطقة، عدة قواعد تنص على إزالة الحواجز غير الجمركية بكافة أشكالها الكمية والإدارية والمالية؛

– التقيد بقاعدة "المعاملة الوطنية" والشفافية في التبادل التجاري بين البلدان العربية؛

– الإلتزام بقاعدة "المعاملة الخاصة" لأقل البلدان نمواً؛

– حماية حقوق الملكية الفكرية؛

– تعامل قواعد المنشأ والمعايير، والدعم، وشروط الضمان، وقواعد الإغراق ومشاكل ميزان المدفوعات في المنطقة وفقاً لأحكام المنظمة.

---

[1] **د. عبد المطلب عبد الحميد** " السوق العربية المشتركة – الواقع والآفاق في الألفية الثالثة" مرجع سبق ذكره، ص160.

[2] "منطقة التجارة الحرة في المنطقة العربية إلى أين نحن ذاهبون" مرجع سبق ذكره، ص29.

ثالثا: أوجه التناقض مع المنظمة

1- تطبق منظمة التجارة العالمية مبدأ التعامل بالمثل، على حين تطبق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معاملة تفضيلية بشأن أقل البلدان نمواً، وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تنفذ مبدأ المعاملة الخاصة اتجاه أقل البلدان نمواً، فإن ذلك يجري لفترة محدودة فقط، بما يسمح للبلدان بالتكيف مع اتفاقية المنظمة، غير أن هذه المعاملة الخاصة في سياق المنطقة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) تحدد وفقاً لمتطلبات كل دولة وأوضاعها الاقتصادية.

2- على حين تجيز المنظمة الاحتكار في ميدان التكنولوجيا، فإنَّ البلدان الأعضاء في المنطقة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) تتعاون فيما بينها في ميدان التكنولوجيا والبحث العلمي.

3- أزالت منظمة التجارة العالمية بنجاح، تطبيق الحواجز الجمركية بتحويلها إلى رسوم جمركية، ولكن يتواصل تطبيق هذه الحواجز في المنطقة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، حتى تاريخ إكمال تنفيذها أي حتى عام2007، باستثناء البلدان العربية التي انضمت بالفعل إلى المنظمة.

4- تقتضي قواعد منظمة التجارة العالمية أن تنتهي التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية بحلول عام 2005، وأن يطبق بدلاً منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ما لم تكن هذه الاتفاقيات التجارية ناجمة عن منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي بين الدول المعنية. ولكن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تجيز عقد اتفاقيات ثنائية، بشرط ألاَّ تشمل مزايا تجاوز ما هو محدد في البرنامج التنفيذي للمنطقة، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنتهي هذه الاتفاقيات الثنائية بحلول عام2007، وهو موعد لإكمال البرنامج التنفيذي[1].

نستنتج مما سبق؛ أنه يمكن تحقيق التوافق بين اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية.

وفي كل الأحوال؛ يمكن القول أن أفضل وسيلة للتعامل مع ما تفرضه أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية من آثار وتحديات، هي صيغة التكتل الاقتصادي العربي الذي يبدأ في صورة منطقة تجارة حرة عربية ليصل إلى السوق العربية المشتركة.

[1] نفس المرجع السابق.

المبحث الثالث:

اتفاقية التجارة الحرة العربية: إستراتيجية عربية مشتركة لاحتواء آثار المشروعات البديلة

إنَّ ضغوط المراكز الرأسمالية، مستمرة في العمل على تحقيق درجة أعلى من اندماج تكامل الاقتصاد العربي في النظام الرأسمالي الدولي، وفي العمل على تجسيد ترتيبات جديدة في المنطقة العربية، وتتمثل هذه الضغوطات أساساً في مشروعي الشراكة الأورومتوسطيية والسوق الشرق أوسطية [1]، وهما صيغتان **لاحتواء** المنطقة وتشكيلها وفقاً لمصالح القوى الفاعلة فيها، أي تهميش الدول العربية، وإلغاء دورها الحضاري[2].

فماذا عن هذين المشروعين؟ وما مدى تأثيرهما في أي مشروع للتكامل الاقتصادي العربي؟.

إنَّ محاولة الإجابة على هذه الأسئلة هو ما يتضمنه هذا المبحث من الدراسة.

المطلب الأول: مشروع الشرق أوسطية

إنَّ التحولات التي تجري في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من سيناريوهات ومشروعات حول "نظام شرق أوسطي" أو"سوق شرق أوسطية"، التي تحاول الترويج لفكرة جوهرها تعاون إقليمي يستهدف التنمية الاقتصادية للمنطقة، في الحقيقة ما هي إلَّا تحولات يراد فرضها على الدول العربية في المنطقة بهندسة معينة، وهو الطرح الذي يجعل من هذا المشروع تحدياً جهوياً حقيقياً على كافة المستويات، خاصة إذا علمنا أنَّ هذا المشروع يمكن أن يكون عملية إحلال للنظام العربي القائم، وتفكيك للترتيبات العربية الإقليمية، لكن كيف ذلك؟.

للإجابة على هذا السؤال، من المهم التعرض-ولو بإيجاز-إلى ماهية مشروع الشرق الأوسط الجديد؟ وإلقاء الضوء على مساره؟ وتناقضاته مع النظام العربي وترتيباته الإقليمية، باعتبارها الإطار الذي يهيكل مسار التكامل الاقتصادي العربي؟ وهي النقاط التي سنتناولها بالدراسة في هذا المطلب وفق ما يلي:

---

(1) **محمد الأطرش**" العرب و العولمة: ما العمل؟" المستقبل العربي، العدد229،مارس 1998،ص110.

(2) **سليمان المنذري**" السوق العربية المشتركة في عصر العولمة "مرجع سبق ذكره، ص9.

أولا: ماهية الشرق أوسطية

نتعرض لها في النقاط التالية:

1- تعريف الشرق أوسطية: يمكن تحديد مفهوم الشرق الأوسط من الناحية الجغرافي البحتة بأنه: "تتوزع على ثلاث قارات، والفواصل بينها من الناحية الطبيعية تكمن في ضيق البر حتى اختفائه: الدردني ل والبسفور بين آسيا وأوروبا، السويس بين آسيا وإفريقيا وجبل طارق بين أوروبا وإفريقيا"[1]

إذا كان استخدام "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، كمفهوم منذ الحرب العالمية الثانية لتحقيق أغراض سياسية، كان هدفها إدراج الدول العربية في مفهوم سياسي أوسع، [2] فإنَّ انتشاره على شكل أوسع يعود إلى التطورات الدولية والإقليمية، التي استجدت منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، ومن بين أهم تلك التطورات والتي شكلت بيئة ملائمة لتجسيد هذه الفكرة:

- التطورات التي اتسمت بها العلاقات الدولية في مرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة، واتجاهها إلى التفاعلات "الجيو-اقتصادية"، التي أصبحت ذات أولوية على التفاعلات"الجيو-سياسية"، و"الجيو-إستراتيجية"، وهو ما أدَّى بالدُّول إلى تغيير سياستها اتجاه "الشرق الأوسط"، ومن ثم طرح فكرة"السوق الشرق أوسطية"؛

- سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في النظم الإقليمية في العالم، وأهمها النظام الإقليمي العربي بعد انفرادها بالتفوق؛

- التوافق الدولي الذي حدث في حرب الخليج الثانية، والذي يعبر عن رغبة الدول في التحرك في اتجاه جديد في إطار التعاون الإقليمي؛

- بروز البعد" الجيو-اقتصادي" في عملية السلام العربية-الإسرائيلية.

مما سبق؛ يتضح بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ، تختزن في جعبتها الكثير من التغيرات الإستراتيجية، والسياسية، والإقتصادية، لمنطقة الشرق الأوسط، مما يؤكد بأن مشروع "الشرق أوسطية" صناعة أمريكية يحمل هندسة جديدة للمنطقة يكون لإسرائيل فيها موقع مميز.

2- التصور الأمريكي-الإسرائيلي للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي: من الواضح أن الأمريكيين والإسرائيليين، ربطوا عملية التسوية السياسية بالتنمية في منطقة الشرق الأوسط، وقد ركزوا في هذا المجال على أهمية قيام "منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والبلدان العربية، باعتبارها المركز الرئيسي للترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة". [3]

---

[1] **حداد معين** "مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيك "مجلة شؤون الوسط، العدد33،سبتمبر1994،ص41.

[2] **محمد زكريا عبد الإله** "التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق أوسطي"مجلة السياسة الدولية، العدد127،جانفي1997،ص194.

[3] **محمود عبد الفضيل** "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية " مجلة دراسات المستقبل العربي،العدد179، جانفي1994،ص93.

3- السيناريوهات المحتملة للمشروع الشرق أوسطي: من السيناريوهات المحتملة لمشروع الشرق أوسطي ما يلي:[1]

- ظهور نظام شرق أوسطي، على نمط "السوق الأوروبية المشتركة"، يكون أساسه تبادل المصالح بين مكوناته في إطار حرية التجارة.

- ظهور نظام شرق أوسطي، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيهه وإدارته، وفق مصالحها الإستراتيجية؛

- تبلور نظام شرق أوسطي، تكون فيه إسرائيل هي مركز التفاعل، وتقوم فيه بدور محوري يعزز أمنها، ويدعم اقتصادها؛

- تبلور نظام شرق أوسطي، يكون فيه للدول العربية إستراتيجية موحدة للتكامل الاقتصادي، تمكنها من أن تكون مركز للتفاعل وتملك زمام المبادرة، وهو السيناري و الذي طغى على مؤتمر القاهرة الاقتصادي، وهذا السيناريو تدعمه حقيقتان:

* إحداث التوازن في المنطقة، يتطلب أن لا تكون السوق الشرق أوسطية، بديلاً عن التكامل الاقتصادي العربي، بل تكون إحدى دوائر الحركة والحشد الاقتصادي العربي، والذي يمكن أن يتحقق معه بشيء من التخطيط والتنظيم، مشاركة عربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تصبح على المدى الطويل مفتاح التفاعل الأمريكي في المنطقة؛

* ضرورة الانتباه إلى القوى الكبرى الأخرى التي تسعى إلى دخول المنافسة (الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية)، مما يتطلب أن يكون المكون العربي في النظام الشرق أوسطي، هو المدخل لدوائر التبادل الإقليمي والدولي.

ثانيا: النظرة العربية إلى مشروع الشرق أوسطية

مشروع السوق الشرق أوسطية، ليست فكرة جديدة، فقد طرحت في خمسينات القرن العشرين، وكانت فكرة أمنية، أما الجديد فهو التركيز على البعد الاقتصادي؛ أما النظرة العربية إلى هذا المشروع فتتجاذبها ثلاث تيارات نوجزها في ما يلي:

1- تيار رافض للشرق أوسطية: استند هذا التيار على الاعتبارات التالية: [2]

- أن الشرق أوسطية مشروع، غير عربي فهو مفروض عليهم وأن له أصولا غربية وصهيونية؛

- أن هدف "المشروع الشرق أوسطي"، هو دمج اسرئيل في المنطقة، وفي ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب الدول العربية؛

---

[1]،[2] **خليفة موراد** " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء المطروحات القانونية " مرجع سبق ذكره،ص214،ص223.

– أن "المشروع الشرق أوسطي" يطمس هوية المنطقة ويترع عنها خصوصيتها العربية والإسلامية.

2- تيار الترحيب بالشرق أوسطية: استند هذا التيار إلى اعتبارات مختلفة، لما اعتبروه ضرورة للتعاون الإقليمي في إطار "شرق أوسطي"، أو لتأكيد الحاجة إلى "سوق شرق أوسطية"، أو سعياً لتقليل مخاطر التعاون العربي مع إسرائيل، ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات في ما يلي:[1]

– أن وجود سوق مشتركة واسعة، ضرورة للتعامل مع التكتلات الإقتصادية الدولية، ولدعم مركز المنطقة في النظام العالمي الجديد؛

– أن وجود سوق مشتركة، تحقق تفاعلاً ممتداً بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية في المنطقة، مما يتيح التطلع إلى تنمية إقليمية تعد بازدهارها الجميع؛

– التأكيد على أن الأموال التي تصرف على التسلح، بإمكانها إفادة العرب في حالة تحويلها إلى مشاريع تنموية، حيث أنه إذا تراجعت معدلات هذا الإنفاق، يصبح بالإمكان تحقيق تنمية تدعم المركز الاقتصادي للدول العربية، وبالتالي تكاملها في ظل الترتيبات الإقليمية الجديدة.

3- **التيار البراغماتي**: إلى جانب التيارين السابقين، يمكن الإشارة إلى تيار ثالث، والذي يمكن وصفه بالتيار البراغماتي، إذ تنطلق مواقف أصحاب هذا التيار، من حسابات للربح والخسارة ذات الطابع الاقتصادي، وتتقلص فيها إلى حد معين الاعتبارات ذات الصلة بالهوية والحضارة والثقافة والسياسة، ويدعو أصحاب هذا التيار إلى اقتناص الفرص السانحة وتجنب المخاطر ما أمكن.

والملاحظ أن الفكرة لدى أنصار هذا التيار؛ ليست مجرد موقف وسطي بين القبول والرفض، لكنها نوع من التعامل الإيجابي مع مجريات الأمور في ظل قيود ذاتية وخارجية، بما يسمح بنوع من المشاركة الإيجابية في صياغة الترتيبات الإقليمية الجديدة، وبما يتفق مع مجمل المصالح العربية.

هذا عن اختلاف النظرة العربية إلى مشروع الشرق أوسطية؟ وربما يعود هذا الاختلاف إلى التخوف العربي من الانعكاسات التي ستترتب عن تجسيد هذا المشروع في أرض الواقع؟

هذا ماسنحاول استخلاصه من دراستنا لانعكاسات مشروع الشرق أوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي العربي من خلال المطلب الموالي.

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي 1993، مركز الدارسات السياسية والإستراتجية بالأهرام،مؤسسة الأهرام 1994، من موقع الانترنت:
http://www. Ahram.org. eg/acpss/ahram .htm

المطلب الثاني: انعكاسات مشروع الشرق أوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي العربي

يمكن تلخيص آثار مشروع السوق الشرق أوسطية على النظام الإقليمي العربي ككل، في النقاط التالية:[1]

– إن نظام الشرق الأوسط الجديد، بوحداته، تفاعلاته، ونزاعاته، هو شرق أوسط متعدد الإيديولوجيات، الأديان، السياسات، القوميات والثقافات، وستشهد المنطقة في هذا النطاق، صحوة للثقافات والعرقيات الفرعية تحت حماية الترتيب الجديد للمنطقة، ويصبح الاهتمام بالأقليات والقيم الفرعية إلى اهتمام عالمي؛

– دخول دول الجوار الجغرافي إلى قلب المنطقة، وما يتيحه ذلك من صياغة لعلاقات مختلفة، فسيكون هناك دوراً فعالاً لتركيا مثلا، لأنها تسعى لأن تكون لاعباً أساسياً في منطقة الخليج والمشرق ومع إسرائيل، ومدخلها إلى ذلك قضايا المياه وإقامة مشروعات مشتركة، بالإضافة إلى الدور الذي ستلعبه إيران في المنطقة من خلال المد الشيعي في الدول العربية؛

– ستلعب إسرائيل الدور المحوري في المنطقة، فهي التي ستلعب دور الدولة الإقليمية الرائدة ومنظم المنطقة ومديرها.[2]

من خلال هذه الانعكاسات؛ يتضح لنا بأن مشروع الشرق أوسطية، يعني في مجمله خلق ترتيبات إقليمية جديدة بخصوص الأمن والتسليح والتعاون الاقتصادي بين "دول تكتل الشرق أوسطية"، التي تشمل كل من الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران.

وبالتالي يمكن القول بأن هذا المشروع ظهر ليكون بديلاً عن النظام الإقليمي العربي ومفككاً له، لأنه يضم بعض الدول العربية دون البعض الآخر، بالإضافة إلى أن تشكيلته تتيح وجوداً مقبولاً ومشروعاً بل ومهيمناً لإسرائيل.

ومن هنا؛ يتأكد بأن المشروع ذو صيغة ذات طبيعة احتلالية لجامعة الدول العربية، تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومنع أية محاولة للتكامل الاقتصادي العربي.

وبناءاً على ما تقدم؛ يمكن تلخيص سلبيات وإيجابيات مشروع السوق الشرق أوسطية، فيما يلي:

---

[1] **خليفة موراد** " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والقانونية " مرجع سبق ذكره،ص225،ص226.

[2] **نيرمين السعدني** "مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي:الإيجابيات والسلبيات" مجلة السياسة الدولية، العدد127، جانفي1997، ص250.

أولا: ايجابيات المشروع الشرق أوسطي

لو نظرنا إلى المشروع الشرق أوسطي نظرة اقتصادية بحتة، دون اعتبارات أخرى، فإنه يمكننا القول، بأن للمشروع بعض الإيجابيات لكن أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مشوبة بالمخاطر، ومن أهم إيجابيات المشروع ما يلي:

– تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية عن طريق تجاوز المعوقات، لتنمية اقتصاد المنطقة، سواء من حيث تأمين المنطقة أو توفير أسواق مختلفة؛

– توفير صيغة بديلة لدعم اقتصاديات المنطقة وتخفيف العبء المترتب على اقتصاديات الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛

– تنمية التعاون الإقليمي والتكنولوجي، مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات الاتصال؛

– إعطاء مكانة للدول العربية، لإعادة النظر بمسارها التكاملي للوقوف على مواطن القوة والضعف، ومن ثمة التنظيم وتجميع صفوفها، لبدء التعاطي مع هذا المشروع من منطق التوحد والقوة، وليس من باب الفرقة والتفكك خاصة وأنه مشروع مفروض.[1]

وبالتالي؛ فالفرصة ملائمة لإعادة بعث وانتعاش مسار التكامل الاقتصادي العربي على كافة مستوياته، والإنتقال إلى مرحلة متقدمة من مراحله لضمان تماسك وحداته.

وبالرغم من أن المشروع له بعض الايجابيات إلا أن سلبياته أكبر.

ثانيا: سلبيات المشروع الشرق أوسطي

لهذا المشروع سلبيات كثيرة ومتعددة، وقد سبق توضيح بعض هذه السلبيات نذكر منها:

- يقوم هذا المشروع على حساب النظام الإقليمي العربي، وتجسيده يعني تراجعا كاملا لهذا النظام بمختلف مفاهيمه(الأمة العربية، الوطن العربي، الجامعة العربية، السوق العربية المشتركة)، إلى جانب الانعكاسات التي سوف تواجهها أية جهود لدعم وتطوير أي مسار تكاملي اقتصادي عربي؛

-يعمق الدور القيادي لإسرائيل في المنطقة، باعتبارها الحليفة والشريكة للقوى المهيمنة في العالم؛

-يعطل العمل العربي المشترك، وعمل الجامعة ومؤسساتها، واحتلال مؤسسات شرق أوسطية بديلة عنها؛[2]

- يمثل المشروع الشرق أوسطي، المشروع النقيض للسوق العربية المشتركة، ولمشروع التكامل الاقتصادي العربي؛

---

[1] **محمد زكريا عبد الإله** "التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق أوسطي"، مرجع سبق ذكره، ص164

[2] **محمد الجبر** "مشروع الشرق أوسطية والعولمة " مجلة الهداف على موقع الانترنيت:.http://www.alhadafmagazine.com/arabic.state/arabic.asppidair=57 i

- مشروع الشرق أوسطية، يعني الإلغاء الفعلي والعملي لأي مشروع للوحدة الاقتصادية العربية.
- إضافة إلى أنه يعمل على تكريس تخلف الاقتصاد العربي.

وبالرغم من أن المشروع له بعض الايجابيات، إلا أن سلبياته أكبر-كما سبق وأوضحنا – ولو أنَّ هذا المشروع يحقق مصالح إسرائيل، لكفى ذلك سببا لعدم تقبله، ناهيك عن أنه يهدف أصلا إلى تفكيك أية إمكانية للتكامل الاقتصادي العربي، بل تفتيت الدول العربية وطمس هويتهم، وتعزيز هيمنة إسرائيل، وتمكين الولايات المتحدة من منابع النفط، والتحكم في توزيع الثروة، كما أن البراغماتية في التعامل مع هذا المشروع ليست صوابا، ذلك أن القضية لا تقاس بمقاييس الربح والخسارة المؤقتين،كما أنه لا يجب النظر إلى مصلحة الأجيال القادمة، من منظار الربح الاقتصادي فقط، وإنما من منظور المردود الاستراتيجي الذي سيعود على البلدان العربية، من جراء قيام النظام الإقليمي الجديد على أنقاض النظام العربي، ومدى تأثير ذلك النمو والتطور والازدهار المستقبلي.

المطلب الثالث : اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية وعملية التكامل الإقتصادي العربي: مأزق الخيارات الإستراتيجية

بعد استعراضنا لمشروع الشراكة الأورو متوسطية في الفصول السابقة، وتعرفنا على أن الدول العربية تطمح من وراء إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي، إلى فتح أسواق هذا الأخير لصادراتها مقابل فتح أسواقها لدول الإتحاد، وبالإضافة إلى المصلحة السياسية، هناك مصلحة اقتصادية لدى الجانب الأوروبي في توسيع سبل التعاون مع الدول العربية، خاصة وأن أوروبا أقرب إلينا جغرافياً، وتربطنا بها علاقات تتميز بعمق الاعتماد المتبادل وقوته في كل الميادين، ولما كانت المصالح الأوروبية لا تنحصر في علاقاتها مع الدول العربية المطلة على المتوسط، وتمتد إلى كل من المغرب والمشرق وحتى الخليج، طرحت مشروع الشراكة المتوسطية.

وحتى يمكننا معرفة ما إذا كانت اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوربي، لن تكون عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربي ولن تتعارض معه؟ أم أن الفوائد منها ستكون أكبر من تكاليفها؟ وأنها تساعد على تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي؟ أو أنها على الأقل لن تعيقها؟

وقبل التطرق إلى مضمون هذه الاتفاقيات، والوقوف على حقيقة اعتبارها كتحد أوكخيار استراتيجي بالنسبة للدول العربية، نرى من المفيد أن نبدي بعض الملاحظات الأولية حول السياق العام للعلاقات الأورو-متوسطية

عموماً، والأورو–عربية خصوصاً، نراها مهمة لفهم أهداف الأطراف المختلفة ودوافعها، ويمكن إجمال هذه الملاحظات فيما يلي:[1]

– العلاقات الأوروبية العربية، كانت قائمة قبل إبرام اتفاقيات الشراكة، ولكن بصيغة التعاون، والفرق واضح بين الصيغتين.

– اتفاقيات الشراكة، ليست مجرد اتفاقيات اقتصادية، على الرغم من أن معظم ردود الأفعال عليها اقتصر على تناول البعد الاقتصادي، إنما هي اتفاقيات شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسي بين الأطراف المعنية، ووضع ضوابط لحركات المعاملات، وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتحديد أشكال التعاون.

– الإتحاد الأوروبي، يدخل هذه الاتفاقيات بوصفه كتلة دولية واحدة، تضم خمسة عشرة دولة–توسعت مؤخرا إلى خمسة وعشرين دولة – حققت وحدة اقتصادية شبه كاملة، وتتطلع إلى تحقيق شكل ما من أشكال الوحدة السياسية أو الولايات المتحدة الأوروبية.

بينما نجد أن الدول العربية، تدخل كطرف مستقل كلا على حد، في هذه العلاقة، رغم ما أشرنا إليه سابقا من مقومات ودوافع تسمح لها بأن تكون كتلة واحدة، بل أن النظام الإقليمي العربي أسبق في وجوده عن النظام الأوروبي، وبالتالي فإن هذا السياق لا يسمح لنا بالحديث عن طرفي شراكة متكافئين.

أولا: مضمون اتفاقيات الشراكة الأورو –عربية

حيث نجدها تتضمن عدد من العناصر المشتركة يمكن إجمالها فيما يلي:

– إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية، خلال فترة زمنية محددة، تختفي بعدها الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى، التي تعترض حرية انتقال السلع والخدمات، بين الأطراف المتعاقدة، وتختلف الفترة الزمنية المتفق عليها لاستكمال منطقة التجارة الحرة، كما تختلف قوائم السلع ونسب التخفيضات الجمركية، وفتراتها من دولة عربية إلى أخرى.

– تقديم المساعدات المالية والمعونة الفنية، اللازمين لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها، على النحو الذي يمكنها من التكيف مع متطلبات رفع قدرتها على المنافسة.

– التعاون على كافة المستويات وميادين النشاطات التعليمية، الصحية والتكنولوجية...الخ.

ثانيا: آثار اتفاقيات الشراكة الأورو–عربية

إن أقصى ما يمكن أن تحققه أي مفاوضات ثنائية بين دولة عربية والإتحاد الأوروبي هو:[2]

---

[1] **خليفة موراد**" التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والقانونية " مرجع سبق ذكره، ص242.

[2] نفس المرجع السابق، ص243.

– اتفاقيات شراكة، تمد الدول العربية بمساعدات مالية ومعونات فنية.

– تتضمن الاتفاقيات برامج لتحديث الصناعات وتحسين نظم الإدارة.

– يمكن للإتفاقيات، أن تحقق طفرة تنموية، من خلال زيادة الصادرات العربية، التي ستترتب على فتح السوق الأوربية.

إلا أنه في المقابل هناك جوانب سلبية، يمكن إيجازها فيما يلي:

– إن فتح السوق الأوروبية الواسعة أمام المنتجات العربية، لن يؤدي إلى طفرة كبيرة وسريعة في تنمية اقتصادياتها بالقياس مع قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية، وفي نفس الوقت فإن إلغاء الرسوم على الوردات الأوروبية قد تكون له أثار وخيمة، وقد يترتب عليه إغلاق الكثير من المؤسسات في هذه البلدان، وخاصة الصغيرة والمتوسطة.

–أن اتفاقية الشراكة، ستعطي الجانب الأوروبي مبررات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، تحت غطاء مكافحة الإرهاب...الخ

خلاصة القول؛ أن لاتفاقيات الشراكة الأورو–عربية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، العديد من الآثار السلبية على الجانب العربي، ذلك أن موازين القوى التي جرت والتي تجري في إطارها مفاوضات الشراكة، تميل بشكل كبير لصالح الجانب الأوروبي، خصوصاً وأن الدول العربية تدخل هذه المفاوضات متفرقة،كما أن السياق العالمي والإقليمي دفع الجانب الأوروبي لتصميم هذه الاتفاقيات بما يتلاءم وتنشيط دوره السياسي والاقتصادي في العالم، في ظل تحولات هائلة في النظام الدولي.

لهذه الأسباب؛ نرى أنه من بين التحديات المحتملة لقيام تكامل اقتصادي عربي، دخول بعض الدول العربية في اتفاقيات شراكة ومناطق تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، مثل الدول المغاربية والأردن ومصر، إلى جانب مجلس التعاون الخليجي، الذي يقوم بمفاوضات مع الإتحاد الأوربي منذ سنوات لإقامة منطقة تجارة حرة، يتم الاتفاق عليها حتى الآن.

ثالثا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة الأورو متوسطية، علاقة انضمام أومنافسة

كان من بين القرارات الصادرة عن القمة العربية الثالثة عشر، التي عقدت في عمان شهر مارس 2001، إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية، بهدف تعزيز وتوطيد العمل العربي الاقتصادي المشترك [1]، وكانت كل من مصر، الأردن تونس والمغرب قد وقعت قبل سنة على إعلان"أغادير"، كإعلان سياسي بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين هذه الدول، التي تربطها اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ويرى الجانب

[1] **بدون اسم الناشر**" التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى المتوسطية " موقع وزارة الخارجية الأردنية على الانترنيت . Gov.jo/index.php www.mfa http://

الأوروبي، أن توقيع هذه الاتفاقيات، يعتبر خطوة هامة وحاسمة على طريق تأسيس منطقة تجارية أوروبية-متوسطية سنة 2010، لذلك وضعت المفوضية الأوروبية ثقلاً سياسياً كبيراً، لدعم هذه الإتفاقية، حيث كانت أحد أهم الداعمين لها منذ التوقيع على إعلان "أغادير" جانفي 2001، و لم يقتصر دعم المفوضية عل المجال السياسي، بل امتد ليشمل المجال الاقتصادي،حيث قدمت دعما بقيمة أربعة ملايين أورو، من خلال برنامج MEDA ميدا للمساعدات الاقتصادية الأوروبية، [1]لكن السؤال المطروح في هذا الصدد هو: أليس من المحتمل أن تكون هذه الاتفاقية على حساب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟.

الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي، خلال السنوات الماضية وقع اتفاقيات شراكة مع عدد من الدول العربية، ودخل البعض منها حيز التنفيذ، والبعض الآخر مازال في مرحلة التفاوض سعيا منها لإزالة بعض العراقي ل التي تعترض إمضاء اتفاقيات شراكة.

ومن هنا نفهم بأن المسارات التي أفضت بالدول العربية إلى إبرام تلك الاتفاقيات، ليست سهلة بل هي ليست حتى متشابهة. فهي تختلف من حيث صعوبتها ودرجة تعقيدها والفترة الزمنية التي ستستغرقها (جدول رقم(4-1)).

جدول رقم(4-1): اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية

البلد الموقع	نوع الاتفاقية	تاريخ التوقيع	البدء الفعلي للإتفاقية
الجزائر	شراكة	2002/04/22	متوقع خلال عام 2005
المغرب	شراكة	1996/02/26	2000/03/01
لبنان	شراكة	2002/02/17	2003/03/01(الشق التجاري من الاتفاقية من خلال اتفاقية انتقالية)
تونس	شراكة	1997/07/17	1998/03/01
الأردن	شراكة	1997 /11/24	2002 /05/ 01
مصر	شراكة	2001/06/25	2004/06/01
سوريا	شراكة	2004/10/19	متوقع خلال عام2006
فلسطين	شراكة انتقالية	1997/02/24	1997/07/01
الجماهيرية العربية الليبية	مرحلة الحوار السياسي		
اليمن	تعاون	1997/11/25	1998/01/01
مجلس التعاون الخليجي	تعاون، ومفاوضات جارية لإنشاء منطقة تجارة حرة منذ 2001	1988/06/15	1988/08/01

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا "التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص66.

[1]نفس المرجع السابق.

وأياً كان الأمر، فإن الاتفاقيات التي تم إبرامها أو الجاري التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، ليست من نمط واحد، بمعنى أنها لا تطرح من جانب الاتحاد الأوروبي بذات الشكل والمضمون، على كل دولة معينة على حدى لتحقيق موقفها منها، وإنما هي محصلة لعملية تفاعل وتفاوض بين الاتحاد الأوروبي ككل، من ناحية، وبين كل دولة عربية طرف في الحوار الأورومتوسطي من ناحية أخرى، وتتعلق الاختلافات عند التفاوض عادة، بالتفاصيل وبعملية ترتيب الأولويات أكثر مما تتعلق بالجوهر والمضمون، وعليه فلا بديل عن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، ولاسبيل لتبني الشراكة الأورو متوسطية كبديل عنها، ولابد للدول العربية أن تعطي الأولوية لمشروعها، عند تعارض المشروعين العربي والأورومتوسطي، لأن تبني هذا الأخير **سيعيق** تطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى اتحاد جمركي.

وخلاصة القول؛ أن المشروع الأورومتوسطي فيه مغانم كثيرة لأوروبا، ومغارم متعددة للدول العربية، وعلى هذه الأخيرة أن تحسن التعاطي مع هذا المشروع، للإستفادة منه بدلاً من أن يكون بديلاً لتكاملها.

يتضح من خلال دراستنا لمشروعي السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية، أن الأول يهدف إلى تفكيك أي إمكانية للتكامل الاقتصادي العربي، بقصد تعميق الدور الريادي لإسرائيل في المنطقة، أما الثاني فيهدف إلى كسب سوق الدول العربية لتقوية موقع الاتحاد الأوروبي في المنطقة وفي العالم، وبهذا الوصف يراد للمشروع الشرق أوسطي أن يكون بديلاً لأي مشروع تكاملي عربي بل لنظامه الإقليمي القائم، في حين يمكن التفاعل كمجموعة عربية مع المشروع المتوسطي.

وفي هذا الصدد؛ يجب الإشارة إلى أن الاستعدادات الحالية لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

1- أن مشروعات التكامل، تفرض إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، علاوة على القيود غير الجمركية خاصة الكمية التي تؤدي إلى التحرير الكامل للتجارة، وبالتالي التغير في تقسيم العمل بين الدول العربية، بحيث تنكمش أنواع بعض الأنشطة بينما تتوسع الأخرى؛

2- لابد أن يكون تحرير التدفقات السلعية، مجرد مرحلة تؤدي لوحدة اقتصاد تنطوي على حرية انتقال عنصري العمل ورأس المال؛

3- الدخول في مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين خطط التنمية بها، بحيث يتم توزيع المشروعات والصناعات فيما بينها، على النحو الذي يكفل لكل دولة منها، الحصول على نصيب عادل من مزايا التعاون الاقتصادي.

ولعل ذلك يشير إلى أن هناك آفاقاً للتعاون الإقتصادي، أثناء إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟.

المبحث الرابع: آفاق التعاون الاقتصادي العربي أثناء إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لعل محاولة الكشف عن آفاق التعاون الاقتصادي العربي ، أثناء إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في إطار التعامل مع هذه الأخيرة على أنها مرحلة من مراحل إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة، وكإحدى حلقات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مسألة مهمة للغاية؛ ذلك أن التعاون الاقتصادي ضروري وحيوي، أثناء إتمام مراحل التكامل الاقتصادي المختلفة، لتعميقه وتسهيل الوصول إلى أهدافه.

فالتعاون الاقتصادي، يتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين، [1] فهو يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية، والاتفاقيات التجارية، وإجراءات التنسيق بين الدول في مجالات التنمية المختلفة.

أما التكامل الاقتصادي، فهو يعني إزالة هذه العقبات المشار إليها، أمام الوحدة الاقتصادية، أي أن التكامل الاقتصادي، هو عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته المتصاعدة، والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل، حسب ما يحققه كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف.[2]

وبالتالي يمكن القول؛ بأن التكامل الاقتصادي والوصول إليه، يعتبر درجة أعلى من التعاون الاقتصادي، إلَّا أن التعاون الاقتصادي في مجالاته المختلفة، يخدم كثيرا عملية التكامل الاقتصادي.

ومن هذا المدخل؛ فإن[3]التعاون الاقتصادي مطلوب في كل الأحوال أثناء إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وبناء سوق عربية مشتركة، كإحدى المراحل المتقدمة في منظومة التكامل الاقتصادي العربي المنشود. وهذا المبحث، يحاول الكشف عن آفاق التعاون الاقتصادي العربي، التي يجب التركيز عليها أثناء عملية البناء هذه، وتحديداً سنحاول التركيز على مجالات التعاون الاقتصادي العربي التي يجب تعميقها وتطويرها في المستقبل، وهي مجالات المشروعات المشتركة، والاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المالية العربية.

---

(1) **كرم وديع الأغا** "السوق الشرق أوسطية وآفاقها المستقبلية" رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة1998، ص12.

(2) **محمد لبيب شقير** "الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها" الطبعة الأولى، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1986،ص82.

(3) **عبد المطلب عبد الحميد** "السوق العربية المشتركة: وآفاقها المستقبلية في الألفية الثالثة"مرجع سبق ذكره، ص178.

المطلب الأول: التعاون الاقتصادي العربي في مجال المشروعات المشتركة

شغل موضوع المشروعات العربية المشتركة، اهتمام الدول العربية منذ إنشاء جامعة الدول العربية،[1] وقد كانت المشروعات العربية المشتركة، مطروحة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي العربي، مع بداية إنشائه وخلال انعقاد دورته الأولى، كإحدى صيغ التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

فماهي المشروعات المشتركة؟ وما مدى فعالية هذه الأخيرة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟.

أولا: مفهوم المشروع المشترك

يشمل مفهوم المشروع المشترك، كل صور المشاركات التي تقام على أساس المشاركة برأسمال، وتؤدي إلى تكوين كيانات ذاتية، والتي تقام على أساس المشاركة التعاقدية، التي لاترقى إلى مرتبة المشاركة في رأس المال، وتسعى لتثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية.

وتعتبر صيغة المشروعات العربية، من أهم الإنجازات التي حققها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لثلاثة اعتبارات أساسية:[2]

1- الاعتبار الأول: أن صيغة المشروع المشترك، أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وذلك لقدرتها على تجميع الموارد العربية الوطنية، وعلى استغلالها الاستغلال الأمثل، وعلى إقامة المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى موارد مالية وفنية ضخمة، وإلى أسواق واسعة، مما لا تقدر عليه دولة بمفردها.

ومما يوضح أهمية المشروعات المشتركة في هذا المجال ، أن عمليات التنمية القطرية لم تستطع الارت قاء إلى المستوى اللازم لاستغلال الموارد الاقتصادية العربية.

2- الاعتبار الثاني: أن صيغة المشروعات العربية المشتركة، تعتبر أداة فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي، العربي ولإزالة العقبات من أمامه، و ذلك بما تضمنه من تحقيق المصالح المشتركة لعدد من الدول، وهو مايجنبها الاعتراضات التي تواجه عادة المشروعات الأجنبية، وبما تضمنه من التنسيق الإقليمي وتقسيم العمل على المستوى العربي، ومن المقدرة الإنتاجية للبلاد العربية وتنشيط التبادل التجاري بينها.

3- الاعتبار الثالث: أن المشروعات العربية المشتركة ، تعتبر إحدى الصيغ الفعالة لحل التناقض القائم في المشكلات بين البلاد العربية ذات الفائض، وهي التي تتراكم لديها موارد مالية أكبر من فرص الاستثمار ومن قدرتها على الاستيعاب، وبين البلاد العربية ذات العجز، وهي تلك التي تعاني نقص الموارد المالية بالقياس إلى فرص الاستثمار وإلى قدرتها على الاستيعاب.

---

[1] **خليفة موراد**" التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والقانونية " مرجع سبق ذكره،ص276.

[2] **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** "الشركات العربية المشتركة" موقع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على شبكة الانترنت:
http://www.caeu.org.eg/Arabic/Achievements/Details/Default.asp?mc=1002&pg=1"le:05/11/2006"

هذا بالإضافة إلى ما تقوم به هذه الشركات، من خلق لفرص عمل جديدة، والعمل على تشجيع رؤوس الأموال العربية للاستثمار في مشروعات تجارية تقوم على أسس تجارية.

أما عن العوامل الدافعة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة في التجربة العربية، فترجع إلى تحسن الظروف السياسية العربية بعد حرب أكتوبر1973، وحدوث نوع من الاستقرار للعديد من الأقطار العربية، وبداية نظام عربي جديد وظهور فوائض عربية بترولية، وبداية تحسن المناخ الاستثماري بظهور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إلى جانب ظهور مؤسسات جديدة على المستويين العالمي والعربي، لتشجيع الاستثمارات في المنطقة العربية.

ثانيا:مراحل المشروعات العربية المشتركة

لقد مرَّت المشروعات العربية المشتركة، بثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى: بدأت فكرة إنشاء المشروعات العربية المشتركة في الأربعينات من القرن العشرين، حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثالث في 10أفريل1946، على إنشاء شركة مساهمة لاستغلال وشراء الأراضي في فلسطين، وبعدها بعشر سنوات، تقرر إنشاء شركة البوتاس العربية من قبل المجلس الاقتصادي العربي، في فترة الخمسينات من القرن العشرين، وقد نفذ في تلك الفترة حوالي سبعة مشروعات حتى عام 1973.

2- المرحلة الثانية: شهدت هذه المرحلة (1973-1989)، بداية الظهور الحقيقي للمشروعات المشتركة في إطار المنظمات العربية بصورة فعالة، حيث أخذت مشروعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تجد طريقها للتنفيذ الفعلي،[1] وكانت حصيلة التجربة خلال تلك المرحلة، على النحو الذي يظهره الجدول التالي:

جدول رقم(4-2): عدد المشروعات العربية المشتركة ورؤوس أموالها.

مشروعات مشتركة	العدد	%	قيمة رأس المال (ألف دولار)	%
مشروعات عربية- عربية	391	47	21379968	59
مشروعات عربية- دولية	439	53	14347943	41
الإجمالي	830	100	35727911	100

المصدر: أ.عبد السلام مسعود رحومه "المشروعات المشتركة مفهومها وتجاربها الدولية والعربية" مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة: العدد 28، ماي 2006. http://ulum.nl/b126.htm

[1] نفس المرجع السابق ، ص276.

والملاحظ أن عدد تلك المشروعات يصل إلى حوالي 830 مشروعا برؤوس أموال بلغت حوالي 36 مليار دولار،[1] وتمثل رؤوس الأموال المستثمرة في مشروعات عربية- عربية حوالي 60 من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة كلها.

أما عن التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات، فثمة اختلالاً واضحاً في التوزيع حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(4-3): التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة.

المنطقة	حصتها من الناحية العددية(%)	حصتها من الناحية الرأسمالية(%)
دول مجلس التعاون الخليجي	38.6	59.5
بلاد المشرق	23.3	9.5
دول وادي النيل	28.1	15.4
بلدان المغرب العربي	2.8	13.5
باقي البلدان العربية	1.2	4.1
المجموع	100.0	100.0

المصدر: سليمان المنذري "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة" مرجع سبق ذكره،ص279.

يلاحظ من الجدول، تركز المشروعات العربية المشتركة في الدول الميسورة، وانخفاضها في دول العسر المالي، الأمر الذي يؤكد اهتمام الأطراف المساهمة في هذه المشروعات بتوظيفها في المراكز المالية المهمة عربياً ودولياً، حيث تتوفر الهياكل الأساسية والخدمات المتطورة.

3- المرحلة الثالثة: والتي تبدأ بعد حرب الخليج الثانية 1990، والتي تميزت أو أوقفت التفكير في المشروعات العربية المشتركة، ليعود مؤخرا التعاون العربي في هذا المجال، حيث اتخذت التوصيات في عام 1996، في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، لإنشاء ثلاث شركات عربية قابضة، في مجال التسويق، والتعبئة، والتغليف، والتأجير التمويلي.

كما زاد عدد المشروعات العربية المشتركة على 856 مشروعا سنة 1997، برأسمال يقارب 36 مليار دولار، بفضل توافر رؤوس الأموال النفطية.

إلَّا أنَّ فعالية هذه المشروعات، وكذا تأثيرها في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، لم تكن كبيرة، إذ أنَّها لم تؤدي إلى رفع مستوى الترابط العضوي، والإنتاجي، والتسويقي بين الدول العربية.

---

[1] **محمود الحمصي** "دور القطاع العام والخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي" المستقبل العربي، العدد142، ديسمبر1990، ص140.

فقد أدت سلسلة من المعطيات الاقتصادية العربية المتمثلة في اختلاف نظرتها لأهمية المشروعات العربية المشتركة، بالإضافة إلى الظروف الدولية المتمثلة في استراتيجيات الدول الصناعية، فضلاً عن معطيات ذاتية تمثلت في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم القدرة على التسويق والمنافسة، التي زعزعت ثقة الدول الأعضاء في أهمية بقاء هذه المشاريع.

وبالتالي؛ تتلخص التوجيهات المستقبلية للمشروعات العربية المشتركة، في ضرورة القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لأدائها، وإعطاء فرصة أكبر لتوسيع قاعدة الملكية فيها، وزيادة مساهمة القطاع الخاص العربي فيها، والاتفاق على توجيهات محددة اتجاه التحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار المباشر وتفعيل دور القطاع الخاص العربي

يأتي اتجاه توسيع إقامة التعاون الاقتصادي العربي في مجال الإستثمار المباشر، وتفعيل دور القطاع الخاص العربي، في إطار استكمال منظومة إعادة بناء السوق العربية المشتركة على أسس جديدة، وتنمية التجارة العربية البينية وتشجيعها.

وتشير تجربة التعاون الإقتصادي في مجال الاستثمار المباشر العربي- العربي، أو ما يطلق عليه الاستثمارات العربية البينية، إلى أن تدفق الإستثمارات العربية داخل المنطقة، كان ضعيفا مقارنة بحجم الاستثمار العربي خارج المنطقة العربية.[1]

الجدول رقم (4-4) : تطور حجم الاستثمار العربي البيني خلال الفترة (1994-2003) مليون دولار

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الاستثمار العربي البيني	365	1514	1645	1522	2164	2153	2235	2238	2739	3706
معدل النمو%	.....	314.79	8.65	7.47-	42.18	0.5-	3.8	0.13	22.38	35.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار لعام 2003، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

من خلال الجدول أعلاه؛ نلاحظ أنّ حجم الاستثمار العربي البيني، ارتفع من 365 مليون دولار عام 1994 إلى 1645 مليون دولار عام 1996، بنسبة زيادة تتعدى 350.68%، ويرجع ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار في المنطقة العربية، وبعده انخفض قليلا سنة 1997 بنسبة 7.47% عن سنة 1996، إلاّ أنّه عاد إلى الانتعاش في السنة الموالية، ليصل إلى 2164 مليون دولار، وهو عام تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية

[1] **عبد المطلب عبد الحميد** "السوق العربية المشتركة: وآفاقها المستقبلية في الألفية الثالثة"مرجع سبق ذكره، ص184.

الكبرى، والتي سبق الإشارة إليها، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العربية البينية بنسبة 42.18%، واستمر الاتجاه التصاعدي للاستثمارات العربية البينية ليصل إلى 3706 مليون دولار سنة 2003، وهي أعلى قيمة سجلت خلال الفترة (1994-2003)، حيث ارتفع الاستثمار البيني بمعدل يفوق 35% عما كان عليه سنة 2002، ويعود ذلك للجهود الترويجية للاستثمارات البينية العربية، ولتحسن المناخ الاستثماري العربي عما كان عليه سابقا. وبلغ مجموع الاستثمارات البينية للفترة (1994-2003)، حوالي 20.28 مليار دولار، أي بمتوسط أكثر 2 مليار دولار سنويا، كما نلاحظ من خلال تطور حجم الاستثمارات البينية العربية، أنّ قيمتها لا تعرف تذبذب كبير.

الشكل رقم(4-6): نسبة الاستثمارات العربية الى اجمالي الاستثمارات العربية الخارجة الى العالم

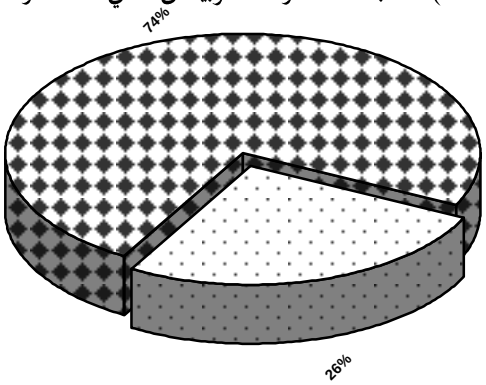

المصدر: محمد رضا العدل "الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة" مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2003*.

الشكل رقم (4-7) :نسبة الاستثمارات في الدول العربية الى اجمالي الاستثمارات الاجنبية في الدول العربيةالخارجة الى العالم

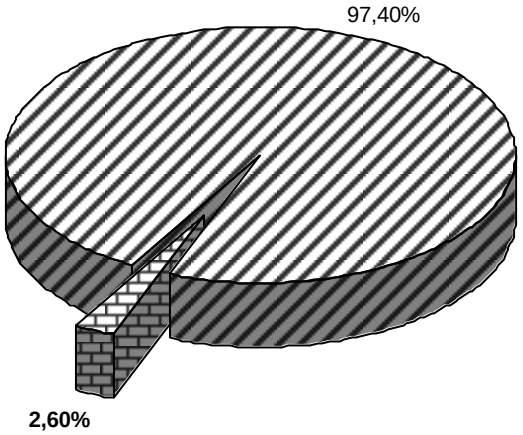

المصدر: محمد رضا العدل، المرجع السابق، ص7.

*www.eip.gov.eg/mainissues/doc-viewdetails?docid

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه، أنّ الاستثمارات العربية في الدول العربية تمثل 2.6 % فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول، وهذا ما يدل على أنّ الاستثمارات العربية البينية، لا زالت دون المستوى المطلوب، أو المنتظر منها لأجل النهوض بالهياكل الإنتاجية العربية، وبالنظر إلى الاستثمارات الخارجة من الدول العربية، فنجد أنَّه حوالي 26 % من تلك الاستثمارات يتم توجيهها إلى دول عربية أخرى، مما ينعش اقتصاديات الدول الغربية على حساب الدول العربية.

ومع تواضع الحجم الإجمالي للإستثمارات العربية البينية، يلاحظ اتجاها مثيرا للانتباه وهو استقطاب الدول الغنية مثل السعودية الكويت، وكذلك الإمارات والبحرين للاستثمارات العربية والبينية، مع انخفاض نصيب الدول الفقيرة ذات العجز في المدخرات والإستثمارات، مثل الأردن وتونس والمغرب وسوريا والسودان (الجدول رقم (4-5))

. الجدول رقم (4– 5):التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية الواردة للدول العربية خلال الفترة (1995–2003 الوحدة:مليون دولار).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	الإجمالي
الأردن*	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21	12.4	183.9
الإمارات	0	0	0	380	176	196	215	217.5	650.2	1834.7
البحرين	13	0	0	16	14	0	217.4	159.6	191.7	611.7
تونس*	54.7	70.2	135	290	506	49.1	69.1	75	39.3	1288.4
الجزائر*	3.5	0	0	122	85.8	347.5	350	54.6	65.4	1028.8
السعودية	12.2	20.6	27	198	82	76.8	651.4	716.9	562.2	2347.1
السودان	38.8	554	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	391	2885.2
سورية*	333.5	303	328	212	224	8.7	43.5	46.5	41.7	1540.9
عمان	4.2	24	18.7	42	45.8	0	0	0	0	134.7
قطر	0	0	0	54.4	58	61.8	65.5	68.5	10	318.2
الكويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لبنان	157.8	250	312	400	500	350	225	650	850	3694.8
ليبيا*	0	0	0	0	0	80.4	85	82.7	0.064	248.16
مصر*	455	711	532	390	277	113	96.5	100.4	110.1	2785
المغرب	59.8	61.2	48	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	989
اليمن	11.9	86	11	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	488.6
المجموع	1180.1	2093.5	1564.8	2258.2	2183.4	1817.4	2646.9	2912.3	3722.56	20379.16

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003، ص:118

*الأرقام لأول ستة شهور خلال العام.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنَّ أكبر دولة عربية مستقطبة للاستثمارات البينية العربية خلال الفترة (1995-2003)، هي لبنان، حيث بلغ مجموع ما استقطبته حوالي 3694.8 مليون دولار وبنسبة 18.13% من إجمالي الاستثمارات البينية، تليها السودان في المرتبة الثانية بنسبة 14.15% من إجمالي الاستثمارات البينية، ثم مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 13.66%، فالسعودية بنسبة 11.51%، أما بقية الدول العربية الأخرى فنصيبها من الاستثمارات البينية لا يتجاوز 9 % من إجمالي الاستثمارات البينية، إذ هو محصور بين 5 % و 9 % في كل من: الإمارات، تونس، الجزائر، سوريا، وأقل من 3% في بقية الدول العربية.

وقد يرجع هذا الاتجاه، إلى نجاح سياسات تشجيع الاستثمار فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتحسن مناخ الاستثمار في تلك الدول.

أمَّا على صعيد الدول العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية، فمن خلال الملحق رقم(4-1) والذي يوضح التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية الخاصة، والمرخـــص لها خلال الفترة (1990 -2003)، نلاحظ أن السعودية تأتي في مقدمة الدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية، حيث بلغ مجموع ما استثمرته السعودية في 15 دولة عربية خلال الفترة (1990-2003)، حوالي 7514 مليون دولار، أي ما يعادل 34.22% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة، تليها الكويت بمجموع قدره 4279 مليون دولار وبنسبة 19.5 %، وتأتي في المرتبة الثالثة الإمارات بنسبة 15.15%، وتحتل هذه الدول الثلاثة لوحدها ما نسبته تقريبا 70%، من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة، وتبقى نسبة 30% الباقية موزعة على بقية الدول العربية وبنسب متفاوتة، إذ هي محصورة بين 4% و 7% في كل من لبنان وليبيا وسوريا وقطر، ولا تتجاوز 1% في بقية الدول العربية الأخرى.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن القطاع الخاص له دور كبير وفعال في تنمية الاستثمارات العربية البينية، وقد ظهر هذا جليا خاصة مع بداية التسعينيات، [1] ومن خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وبرامج الخوصصة التي انتهجتها الدول العربية، حيث أعطيت فرصة أكبر للقطاع الخاص ، وأصبح يملك المشاريع ويقوم بالإستثمار، مما أعطى دفع للاستثمارات العربية البينية.

ومن جانب آخر؛ بدا مناخ الإستثمار العربي يتحسن، من خلال إنشاء أو إبرام العديد من الاتفاقيات على المستوى العربي من بينها:[2]

---

[1] **يوسف صايغ** "مستقبل التنمية ودور القطاعين العام والخاص فيها" المستقبل العربي، العدد142، ديسمبر1990، ص113.

[2] **بوزيدي قدور**"التكامل الاقتصادي العربي" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999،ص 241.

– اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية ، وانتقالها بين البلدان العربية، صدقت عليها في 1972/02/20 ثمان دول عربية هي : سورية، السودان، مصر، الكويت، الأردن، الإمارات العربية، اليمن.

– اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والتي عقدت بموافقة كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والمجلس الاقتصادي للجامعة العربية، ودخلت حيز التنفيذ في 1974/04/01.

– الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في البلدان العربية ، المبرمة في نطاق الجامعة العربية، حيث وافق علها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في 1980/11/26.

المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي العربي في مجال الأسواق المالية العربية

لعل من الضروري؛ الإشارة إلى أنه أصبح في الوقت الراهن على الدول العربية أن تعمل على تنسيق جهودها، لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي في مجال أسواق المال، وتحديدا الأوراق المالية، والذي يؤدي إلى دفع جهود الدول العربية إلى تحرير حركة رأس المال العربي، مما يساعدها على إقامة سوق عربية مشتركة، وهو الهدف المنشود، كما يؤدي التنسيق والتعاون فيما بين الدول العربية في هذا المجال، إلى خلق سوق مالية عربية، قادرة على إعادة تدوير الأصول المالية العربية المستثمرة في الخارج نحو الدول العربية، وذلك لأن الأسواق المالية العربية الموجودة حاليا، ليست كلها بنفس الدرجة من التطور، فالبعض منها مازال في بداية طريقه، ويقتصر في تعامله مع عدد محدود من المتعاملين، ومما ساعد على انسياب الأموال العربية نحو الأسواق المالية الغربية، هو ضيق بعض الأسواق المالية العربية، من ناحية هامش السماح للمواطنين العرب من قطر معين، بالاستثمار في الأسواق المالية لقطر آخر، وأيضا عدم تنوع أدوات الاستثمار ووسائله في الأسواق المالية العربية القائمة، ومحدودية حجمها، وبالتالي ضيق قاعدة أسواق المال الاستثمارية، وانخفاض الطاقة الاستيعابية لكل منها[1].

إنّ التعاون في مجال الأسواق المالية بين الدول العربية، يتطلب تحسين مستوى هذه الأسواق ، ومحاولة تطويرها، لتحسين مركزها التنافسي بين الأسواق المالية الدولية، حتى تصبح قادرة على جلب الأموال العربية لتستثمر داخلها، ولهذا لا بد من إحداث إصلاحات تشريعية، تؤدي إلى استكمال الأجهزة المؤسسية للسوق في كل دولة، وإعطاء حرية لانتقال رؤوس الأموال العربية ، والقيم المنقولة مابين أسواق المال العربية، وتوفير حد أدنى من الشفافية في البيانات، وتوفير الضمانات والحماية اللازمة، إلى جانب توفير سبل اتصالات سريعة،

---

[1] **عبد المنعم سيد علي** " نحو سوق مالية عربية كأداة جذب الأصول العربية المستثمرة في الخارج " كتاب التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص182.

حتى يتم التعاون فيما بين الدول العربية في إطار السوق المالي على أحسن وجه،كما تحتاج الأسواق المالية العربية إلى تحسين في مركزها التنافسي بين الأسواق الدولية، ذلك لأنّ إجمالي القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في جميع الأسواق العربية، مازالت أقل من القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بأسواق بعض الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وعموما فإنّه يمكن القول بأنَّ هناك تحسن ملحوظ في أداء الأسواق المالية العربية، إلاَّ أنَّ البعض منها ما زال يواجه عدة تحديات، منها ما هو نفسي كنقص الثقة فيها من قبل المستثمرين، وضعف الوعي المالي والاستثماري لدى الأفراد، ومنها ما هو بيئي كضعف المنظومة القانونية، كمشكلة الإفصاح وضعف نظم المعلومات والعائق الضريبي، ومنها ما يتعلق بهذه الأسواق نفسها كصغر حجمها المالي ، ومحدودية الشركات المسجلة فيها، وتركز النشاط في عدد محدود من الشركات، وقلة الأدوات المالية المعتمدة في السوق واقتصارها على بعض الأسهم والسندات المحدودة، وفي تقرير أعدته Jordan Investment Trust حول الأسواق المالية العربية وقدرتها على جذب الاستثمارات، اعتبر أن السوق المالية العربية ما تزال صغيرة بالمقارنة مع الأسواق الناشئة الأخرى، إذ لا تشكل سوى 6.5 % من مجموع القيمة الرأسمالية للأسواق الثمانية والثلاثين، الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وشرقي أوروبا. ويضيف التقرير ، بأن أسواق الأسهم والسندات العربية ، تفتقر إلى العمق والسيولة، مما يجعلها غير قادرة على استيعاب سوى نسبة صغيرة من الإستثمارات العربية في الخارج. فلو تم استعادة 10% فقط من الاستثمارات السعودية في الخارج، وهو ما يوازي 70 مليار دولار، فإن ذلك يعادل إجمالي القيمة الرأسمالية لسوق الأسهم السعودي.[1]

وفي هذا الصدد؛ نشير إلى أنه هناك جهود تبذل في الدول العربية، لأج ل الوصول إلى سوق مالية عربية موحدة، قادرة على جذب الأصول المالية المستثمرة في الأسواق المالية العالمية.

ويمكن القول؛ أنّه إذا تم إيجاد سوق عربية مالية متكاملة، فمن شأن هذا أن يجعل الدول العربية تتعامل مع مقترضين آخرين، خارج الحدود الإقليمية لكل دولة، مما يساعد على انتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها، ويجنب هروب رؤوس الأموال العربية نحو الخارج، وقد يساعد هذا على إيجاد تكامل مالي عربي، مما يعمق التعاون الاقتصادي العربي بشكل أكبر، ويدفع بالتكامل الاقتصادي العربي نحو الأمام.

---

[1] **رحيم حسين** "دور الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات حالة البلدان العربية" المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 14و2003/03/15، ص 09.

وفي هذا الإطار؛ يمكن تعميق التعاون الاقتصادي العربي في إطار تعظيم المصلحة المشتركة لكل الأقطار العربية، وتصبح إقامة السوق المشتركة العربية للأوراق المالية، هي الدعامة الأساسية لقيام السوق العربية المشتركة، ذلك الحلم العربي المنشود الذي يتمنى الجميع أن يتحقق.

إلى جانب مجالات التعاون السابقة؛ تبرز الحاجة لبناء وتنمية القدرة التكنولوجية باعتبارها مفتاحاً لتأمين الوجود العربي واستمرار فاعليته على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومن ثم فإن بناء وتنمية القدرة التكنولوجية العربية، يعد هدفا مصيريا للاقتصاديات العربية في مجموعها.

ولن يقوم هذا الصرح التكنولوجي العربي، إلّا إذا كانت هناك إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية العربية والأنظمة التعليمية العربية للتعامل بكفاءة مع الثورة التكنولوجية العالمية، وهنا يجب على المنطقة العربية أن تهيئ المناخ الملائم للإبقاء على العقول العربية داخل المنطقة العربية، والحيلولة دون استمرار هجرتها إلى الدول غير العربية.

نتائج الفصل الرابع:

ممَّا تقدم؛ يتضح أن المناطق الحرة باتت تشكل صناعة قائمة بحد ذاتها في ظل التقدم الاقتصادي العالمي الهائل مدفوعاً بالإنتشار الواسع للعولمة.

ورغم أنَّ المناطق الحرة قامت انطلاقاً من فلسفة زيادة الإنفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم، فإنَّ هذه المناطق أصبحت تمثل تحد ٍيللعمل العربي المشترك، وخاصة على صعيد تحرير المبادلات التجارية، وذلك لأنَّ الدول العربية في سعيها لتحرير التجارة، سواء على المستوى الثنائي، أو المستوى العربي الشامل، قام ت باستبعاد السلع المنتجة في هذه المناطق من قائمة السلع التي تحصل على مزايا هذه الإتفاقيات، من إعفاء الرسوم الجمركية والقيود غير التعريفية، وذلك لتخوف الدول العربية من استخدام البعض لهذه المناطق كمعبر للسلع غير العربية إلى الأسواق العربية، وهو ما يعني منع استفادة أطراف غير عربية من مزايا الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية.

وكما سبقت الإشارة إليه؛ ورغم أنَّ الدول العربية فشلت في معالجة وضع المناطق الحرة في اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى، فإنَّه كان من المأمول أن تتوصل إلى معالجة وضع هذه السلع في إطار الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة، لكن هذا لم يحدث؛ ولذلك فإنَّ الدول العربية مطالبة بصورة ملحة بالتوصل فيما بينها إلى صيغة لمعالجة وضع السلع المنتجة في هذه المناطق، وقد يكون من المناسب استخدام بعض قواعد المنشأ التي تحدد موطن السلعة بناءاً على البند الجمركي أو القيمة المضافة، كما يجب الاستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في هذا المجال.

ومن خلال دراستنا لمشروعي السُّوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية، اتضح لنا أن الأول يهدف إلى تفكيك أي إمكانية للتكامل الاقتصادي العربي بقصد تعميق الدور الريادي لإسرائيل في المنطقة، أما الثاني فيهدف إلى كسب سوق الدول العربية لتقوية موقع الإتحاد الأوروبي في المنطقة وفي العالم، وبهذا الوصف يراد للمشروع الشرق أوسطي أن يكون بديلاً لأي مشروع تكاملي عربي بل لنظامه الإقليمي القائم، في حين يمكن التفاعل كمجموعة عربية مع المشروع المتوسطي.

الخاتمـــــــــة:

إنَّ عالم اليوم تحكمه معدلات القوة ومنطقها، وتزايد التدويل المطرد للحياة الإنسانية، والإعتماد الدولي المتبادل، ولجوء الدول للتكتل لحماية مصالحها، وهو ما يجعل إعادة بعث مسار التكامل الاقتصادي العربي تفرض نفسها بديلاً بل حتمية موضوعية وحقيقة تاريخية، باعتبارها المخرج الأمثل لإنقاذ العالم العربي من الضعف إلى القوة، ومن التبعية إلى تحقيق القوة الذاتية، ومن التنافس إلى التكامل لبناء اقتصاد عربي موحد لمواجهة هذه التحديات.

فمسار التكامل الإقتصادي العربي كما رأينا، ظلَّ متعثراً في التطبيق لأسباب أشرنا لأهمها، ولعل أخطرها أثراً تراخي الإرادة السياسية، ولكن هذه الإرادة التي تتشبث بذرائع السيادة تتعرض اليوم في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية ومواثيقها إلى التآكل، حيث كما رأينا فتحت اتفاقيات الجات 1994 المجال أمام الدول الأطراف لإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وأجازت في هذا الإطار اتخاذ إجراءات وسياسات تفضيلية داخل هذه التكتلات، لمصلحة جميع الأطراف المشتركة فيها دون أطراف الاتفاقية الآخرين، لكن يجب أن يكون ذلك وفقاً لمنهجية سليمة وإرادة حرة مستقلة.

وفي ضوء ذلك؛ برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدُّول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الإقتصادية الدولية، خاصة وأنَّ الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها، ولابد من تعميم ماتتيحه من مميزات تجارية على بقية الدُّول أعضاء منظمة التجارة العالمية. ولقد أكد المؤتمرون في القاهرة، على وجوب الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1981م، وإلى اتفاقيات الجات (1994م)، واتجاهات منظمة التجارة العالمية بهذا الخصوص.

وعلى ضوء ذلك، قام المجلس الإقتصادي والإجتماعي، بإصدار القرار المنشئ للمنطقة (GAFTA) والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1998/01/01م.

وبالرغم من أنَّ التحرير الكامل للتجارة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بداية من2005/01/01م، يعتبر إنجازاً للخطوات الأولى نحو التكامل الاقتصادي العربي في هذا القرن، من خلال التجارة خصوصاً، وأن من شأن إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية، توسيع الأسواق أمام المنتجات العربية، وإعادة الثقة لتدفق الإستثمارات بين الدُّول الأعضاء، واستقطاب الإستثمارات الخارجية، فإن عقبات عدة تقف أمام تحقيق هذا

المشروع، تتلخص في الإستثناءات المتعددة، وعدم وضوح العديد من إجراءات التطبيق، وغياب قواعد منشأ متفق عليها من قبل الدُّول الأعضاء، إضافة إلى اختلاف وتباين التشريعات المطبقة بين هذه الدول.

وأيضا يجب الإشارة إلى ضعف التجارة العربية البينية، لأسباب أهمها تماثل الهياكل الإنتاجية وخاصة الصناعية منها، إضافة إلى اتصاف هذه الأخيرة عموماً بضعف قاعدتها، وقلة تنوعها وضعف كفاءتها التنافسية، بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق.

وكما رأينا؛ فإنَّ التحديات التي يواجهها التكامل الاقتصادي العربي عديدة، ولابد من التصدي لها بعقلانية وتفاعل متميز (تعاطي إيجابي)، لت قليل أضرارها وتعظيم منافعها في عالم يتجه نحو العولمة بتجلياتها الاقتصادية، وتزول فيه الحواجر أمام تجارة السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص.

لذا نعتقد أنَّ هذه التحديات، ستؤدي إلى إحداث آثار مباشرة على الاقتصادات العربية، وبالتالي على فرص تكاملها.

ففي الميدان الزراعي مثلاً، ستعرف المنتجات العربية عدة صعوبات داخل بلدان أوروبا، كنتيجة حتمية للمنافسة الناتجة عن التوسيع للإتحاد الأوروبي، كما أنَّ ارتفاع الأسعار سيكون له آثار سلبية على كل البلدان العربية المستوردة للغذاء وخاصة منها الحبوب، وذلك بالرغم من الابقاء على مكتسبات البلدان العربية في إطار المعاملة التفضيلية، إلَّا أنَّ هذه المعاملة سوف تقتصر في المستقبل على البلدان النامية المصنفة ضمن فئة البلدان الأقل نمواً.

كما يواجه التكامل الاقتصادي العربي، تحديات المشروعات البديلة، والمتمثلة في مشروعي السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية، وهما كما رأينا صيغتان لاحتواء المنطقة وإعادة تشكيلها وفقاً لمصالح القوى الفاعلة فيها، وبذلك تكون العلاقات الاقتصادية العربية، بين مطرقة الشراكة مع أوروبا وسندان مشروع السوق الشرق أوسطية.

فقد تبين لنا من خلال دراستنا لمشروعي السُّوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية ، أنَّ الأول يهدف إلى تفكيك أي إمكانية للتكامل الإقتصادي العربي، بقصد تعميق الدور الريادي لإسرائيل في المنطقة، أما الثاني فيهدف إلى كسب سوق الدُّول العربية لتقوية موقع الإتحاد الأوروبي في المنطقة وفي العالم.
وبهذا الوصف؛ يراد للمشروع الشرق أوسطي أن يكون بديلاً لأي مشروع تكاملي عربي، بل لنظامه الإقليمي القائم، في حين يمكن التفاعل كمجموعة عربية مع المشروع المتوسطي.

أمام هذا الوضع؛ يبقى التنافس التقليدي قائم بين الطرف الأمريكي والأوروبي لتقرير مستقبل الشرق الأوسط والوطن العربي بكامله.

وفي كل الأحوال؛ يبقى من الضروري بل الحتمي، التركيز على مسار الشراكة العربية–العربية، قبل غيره من المسارات الإقليمية والدولية، لاسيما وأنَّ إعادة بعث مسار التكامل الاقتصادي العربي، من خلال قيام **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** على أسس تستند لمعايير وقواعد التجارة العالمية، تحتاج إلى تعزيز العلاقات العربية–العربية، وتنمية التجارة العربية البينية وتشجيع فرص الاستثمار، الأمر الذي من شأنه أن يرفع التكامل الإقتصادي العربي، للمستوى الذي يسمح له بالتعاطي الإيجابي مع التحديات الدولية والإقليمية الراهنة.

وهذا ما حاولنا الوصول إليه من نتائج، من خلال فصول بحثنا المختلفة، والتي يمكن على أساسها تقديم جملة من المقترحات والتوصيات، التي يمكن الإسترشاد بها لصياغة استراتيجية شاملة تتغلب على المعوقات التي تعترض مسيرة **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، والتي يمكن تفعيلها وتطويرها وتفعيل هذه المسيرة لضمان نجاحها، والتوصل إلى تكتل اقتصادي عربي فعَّال، في ضوء التجارب الدولية، وخاصة تجربة الاتحاد الأوروبي:

- تنسيق أفضل للسياسات الإقتصادية في الدول الأعضاء؛
- جعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحاً وشفافية، من أجل العمل على إزالتها، وذلك من خلال تحقيق الإنسحام في القوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة عضو؛
- تحديد قواعد منشأ واضحة ومتفق عليها؛
- ربط أفضل بين الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية؛
- ضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال، مترافقاً بالبيئة السليمة في المنطقة؛
- العمل على تنويع الإنتاج الزراعي العربي ورفع مستوى مقاييس الجودة؛
- رفع الوعي العام فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- تتبع أثر هذه الإتفاقية مستقبلاً، ليس فقط على مستوى التبادل التجاري، وإنما على بقية القطاعات الاقتصادية، كالدخل والإنتاج والأسواق الزراعية؛
- العمل مستقبلاً على توسيع تتبع أثر الإتفاقية، لتشمل مواقف الدول الأعضاء من تطبيق الاتفاقية.

هذا، وأن تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك لتعظيم المصالح الإقتصادية العربية، يتطلب العمل في المجالات التالية:

– تطوير آلية اتخاذ القرار واعتماد البرامج المشتركة، والتنسيق فيما بينها في إطار إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وتطوير عمل وآليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإدماج مؤسسات المجتمع المدني في العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومشاركته في بلورة القرارات التي يتخذها المجلس وأجهزة العمل الإقتصادي العربي المشترك؛

– البحث عن الجوانب المشتركة والمصالح المشتركة لتعظيمها، لكن ضمن رؤيا واضحة، هي تحقيق المصالح الاقتصادية للدول العربية المشاركة، وليس على حساب المصلحة الإقتصادية الوطنية لأي منها، وبالتالي مشاركة الدول العربية بفاعلية في البرامج التي تحقق لها مصالحها الإقتصادية ، وليس بالضرورة مشاركة كافة الدول العربية في البرامج والمشاريع التي يتم تبنيها على مستوى التكامل الإقتصادي العربي؛

– البحث عن حلول للمشاكل والمعوقات في حينها، وعدم الانتقال إلى مراحل أعلى دون حل مشاكل المرحلة السابقة، لأن ما يعانيه التكامل الإقتصادي العربي، هو تراكم هذه العقبات والمشاكل عبر خمسين سنة من مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وتجاهل التعامل معها والبحث عن حلول لها ، وهذا يتطلب وضع آلية تنفيذ ومتابعة، لكل عمل يتم على مستوى مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، من قبل الدول العربية المشاركة فيه، ووضع الآليات المناسبة لمعالجة المشاكل بفاعلية وفي أوقات زمنية معقولة؛

– قابلية القرارات التي يتم تبنيها من قبل مؤسسات العمل الإقتصادي العربي المشترك للتنفيذ، وأن تكون مصحوبة ببرامج تنفيذية تتضمن، وبشكل واضح، آلية التنفيذ والمتابعة والتمويل والإلتزامات المالية المترتبة على الدول المشاركة، ومصادر التمويل، والمكاسب المالية والاقتصادية المحتملة للدول العربية المشاركة فيها؛

– لابد للبلدان العربية، أن تتخطي التكامل السطحي المتمثل في التجارة الحرة بالسلع والمتجسد بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، والتوجه نحو "التكامل العميق " ، وتنسيق المؤسسات والقوانين والقواعد التنظيمية، بغية تسهيل التكامل الاقتصادي الشامل ، ونظراً لكون معظم الدُّول العربية ذات اقتصاد صغير الحجم، فإنَّ التفاوت في التشريعات والنظم القانونية والتنظيمات والقواعد والمعايير، يؤدي إلى ارتفاع كلفة المعاملات وتقليص التجارة البينية؛

– يستوجب نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي، استحداث آليات للتعويض تسمح بالتغلب على مقاومة معوقات التكامل الاقتصادي. وعلى البلدان العربية أن تؤمن التمويل للمؤسسات، للإستثمار والتنمية على الصعيد الإقليمي، إلى جانب إنشاء صناديق تعاضد اجتماعية، لكي تقوم بدور آليات لتمويل المرحلة الإنتقالية؛

– ينبغي أن تمثل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص، يتم تصميمه على نحو يضمن تحقيق الإجماع. ولا بد أن يكون القطاع الخاص باستمرار على علم بمستجدات هذه المسيرة ، لأغراض الفعالية في تنفيذ الانتقال. وسيتطلب الانفتاح والتكامل الاقتصادي، استثمارات ضخمة لتحقيق

التغيير الهيكلي والإنتقال إلى اقتصاد السوق، علماً أنه من شأن تزويد القطاع الخاص بالمعلومات الكاملة عن الاستراتيجية والسياسات، تخفيض لكلفة التكيف خلال فترة الانتقال وما بعدها؛

– وضع إستراتيجية اقتصادية عربية شاملة، يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراستها، تستهدف الجوانب الاستثمارية والتجارية البينية، كما تستهدف تأهيل اقتصاديات الدول العربية الأقل نموا، وتطوير منظومتها التنموية والاقتصادية والبشرية؛

– مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربي ة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في التكامل الاقتصادي العربي، وتوفير الإمكانات المالية والبرامج الداعمة لنشاطه لدى مؤسسات التمويل العربية؛

– العمل على الإسراع بإنجاز سوق عربية مشتركة، والإسراع بالمراحل المطلوبة لذلك، وتحقيق التكامل بين اقتصاديات البلدان العربية، وتنمية الإستثمارات والعلاقات الإقتصادية العربية البينية؛

– العمل وبصفة تدريجية على إقناع الشعوب العربية بأهمية وجود تكتل عربي وما يحققه من أهمية.

وفي الأخير؛ وبناءاً على النتائج السَّالفة الذكر، وما تم تقديمه من مقترحات وتوصيات، نورد بعض الآفاق للدراسة، وهي عبارة عن مواضيع للبحث، يمكن أن تكون إشكاليات لمواضيع بحث في المستقبل:

– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تقييم المسيرة والمصير؛

– متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (دراسة مواقف الدول العربية الأعضاء من تطبيق الاتفاقية)؛

– رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي؛

– التجمعات العربية الإقليمية كآلية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي.

قائمة المراجـــــــــع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- **الهادي الخالدي** "المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي" دار هومة، الجزائر1996.

2- **المغوص بدر الدين**" دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر" الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل ، الكويت، 1984م.

3- **أحمد أبو الوفا** " جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية" الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة1999.

4- **أسامة الفولي ،د. مجدي محمود شهاب** " مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

5- **أمين ساعاتي**"مجلس التعاون الخليجي ومستقبله" دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

6- **أسامة محمد الفولي، د. مجدي محمود شهاب** "مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية "دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.1997

7-إسماعيل العربي "التنمية الاقتصادية في الدول العربية- في المغرب-" الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1974.

8-**إبراهيم العيسوي** " الجات وأخواتها " الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.1997

9- **اميرونوف** ، ترجمة: **علي محمد تقي عبد الحسين** " الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات متعددة الجنسيات "ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

10- **إكرام عبد الرحيم** "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.2002

11- **جون وليام سون وآخرون**"التكامل النقدي العربي، المبررات، المشاكل، الوسائل" الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .1990

12- **جاك .ج بولاك** –ترجمة **أحمد منيب**" البنك الدولي و صندوق النقد الدولي " الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية2001

13- **حسين عمر**" الاقتصاد لكل قارئ" الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 1997

14- **حسين عمر**"الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة" دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.

15- **دومنيك سالفا تور** "الاقتصاد الدولي" الطبعة الرابعة، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة،1997.

16- **د. رضا عبد السلام** " انهيار العولمة" دار السلام، المنصورة، مصر 2003م.

17- **رشيد عبد الوهاب حميد** "التكامل الاقتصادي العربي" المعهد العربي للتخطيط، الكويت1997م.

18- **زينب حسن عوض الله** "الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا" دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.1999

19- **زينب حسن عوض الله** " الاقتصاد الدولي" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية2004.

20- **سامي عفيفي حاتم** " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم" الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1991.

21- **سامي عفيفي حاتم** "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير" الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة1994

22- **سمير محمد عبد العزيز** " التجارة العالمية وجات 94" الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع،1997.

23- **سمير محمد عبد العزيز** " التكتلات الاقتصادية الاقليمية في ظل العولمة" الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.2001

24- **سمير محمد عبد العزيز عجمية ،د. إيمان عطية ناصف** " التنمية الاقتصادية" قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية 2003.

25- **سمير صارم** "معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة "، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا 2000.

26- **سمير صارم**"أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة" دار الفكر، دمشق، سوريا2000.

27- **سمير عميش**"منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، الإمكانات والوسائل" كتاب التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل، الطبعة الأولى،.2001

28- **سليمان المنذري**"الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية العربية" مكتبة مدبولي، القاهرة1995.

29- **سليمان المنذري** " السوق العربية المشتركة في عصر العولمة "، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة2004.

30- **شوام بوشامة** " مدخل في الاقتصاد العام " الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران.2001

31- **صلاح الدين حسن السيسي** " قضايا اقتصادية معاصرة –دراسة نظرية وتطبيقية"الطبعة الاولى، دار غريب، القاهرة 2002.

32- **صلاح الدين حسن السيسي** " القطاع المصرفي الوطني " الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة .2003

33- **صلاح الدين حسن السيسي**" الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)"عالم الكتاب، مصر .2003

34- **صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد**" النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت.1983

35- **طيبي بن علي** "العالم العربي في الألفية الثالثة" دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران2002

36- **عادل أحمد حشيش** "العلاقات الاقتصادية الدولية " الدار الجامعية الجديدة ، 2000.

37 - **عادل أحمد حشيش** " العلاقات الاقتصادية الدولية " دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2000.

38- **عادل أحمد حشيش وآخرون** " أساسيات الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.1998

39- **عبد الحكم أحمد الخزامي** " العولمة وأبعادها الادارية " الطبعة الاولى، دار الفجر، القاهرة .2003

40- **عبد الخالق فاروق** " النفط و الأموال العربية في الخارج" الطبعة الأولى، دار الرفاعي للطباعة، 2002.

41- **عبد الحميد الإبراهيمي**" أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1986.

42- **عبد الرحمان يسري أحمد** "الاقتصاديات الدولية " الدار الجامعية، الإسكندرية .2001

43- **عبد الرحمان يسري أحمد** " قضايا اقتصادية معاصرة " الدار الجامعية، الإسكندرية 2000

44- **عبد السلام أبو قحف** "إدارة الأعمال الدولية " الدار الجامعية، الإسكندرية .2001

45- **عبد السلام أبو قحف** " العولمة وحاضنات الأعمال"الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر .2002

46- **عبد المطلب عبد الحميد** "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" الطبعة الأولى، مجموعةالنيل العربية،القاهرة 2003 .

47-**عبد المطلب عبد الحميد** " سلسلة الدراسات الاقتصادية–السياسات الاقنصادية " الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.

48- **عبد المطلب عبد الحميد** "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية " الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003.

49- **عبد المطلب عبد الحميد** "العولمة واقتصاديات البنوك " الدار الجامعية ،الإسكندرية 2002-.2003

50- **عبد المطلب عبد الحميد** "السوق العربية المشتركة- الواقع والآفاق في الألفية الثالثة " الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة .2003.

51- **عبد المطلب عبد الحميد** "الجات وآلية منظمة التجارة العالمية، من أورجواي سياتل وحتى الدوحة"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.

52- **عبد المطلب عبد الحميد** " السوق العربية المشتركة الواقع والآفاق في الألفية الثالثة "، الطبعة الأولى،مجموعة النيل العربية،القاهرة2003.

53- **عبد المنعم سيد علي**" نحو سوق مالية عربية كأداة جذب الأصول العربية المستثمرة في الخارج" كتاب التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

54- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية** " اتجاهات حديثة في التنمية" الدار الجامعية، الاسكندرية 2002- 2003.

55- **علي شفيق** " مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية"دار النهضة العربية، بيروت1989.

56- **فضل علي مثني** " الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية "الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000.

57- **فؤاد محمد الصقار** "جغرافية التجارة الدولية" الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية1997.

58- **فلاح سعيد جبر**"انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية" الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2001.

59- **فريد النجار** " التحالفات الاستراتيجية" الطبعة الأولى، ايتراك، القاهرة 1999.

60- **كمال مجيد** " العولمة والديمقراطية " الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن 2000 .

61- **محمد سيد عابد** " التجارة الدولية " مكتبة الإشعاع، مصر .1999

62- **محمد علي إبراهيم** "الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات " الدار الجامعية، الاسكندرية 2002-2003.

63- **محمد عبد العزيز عفر،أحمد فريد مصطفى**" الاقتصاد الدولي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999.

64- **محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي** "التنمية الاقتصادية"الدار الجامعية، الإسكندرية .2003

65- **محمد عمر أبو دوح** "منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية" الدار الجامعية، الإسكندرية 2003

66- **محمد نبيل جامع** "اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي" دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

67- **محي محمد سعد** "ظاهرة العولمة "الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999.

68- **محسن أحمد الخضيري** " العولمة الاجتياحية" الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2001.

69- **محسن أحمد الخضيري** " الـــعولمة " الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة .2000

70- **محمد لبيب شقير** "الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها " الطبعة الأولى، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1986.

71- **ممدوح محمود منصور** " العـــولمة " دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، 2003.

2- الرسائل والأطروحات:

72- **أحمد كاتب** "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية "مذكرة ماجستير غير منشور ة، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دفعة2001- 2002.

73- **بلغنو سمية** "ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية و آثارها على المنظمة العالمية للتجارة "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2001.

74- **بوزيدي قدور**"التكامل الاقتصادي العربي" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

75- **حمد بن سليمان مبارك العتيبي** "العولمة والدعاية " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، منشورة، جامعة الجزائر2002/2003.

76- **خليفة موراد**" التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات" مذكرة ماجستير منشورة، في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر،باتنة2005.

77- **رميدي عبد الوهاب**" واقع الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001

78- **زديك الطاهر**" تطور موقف الجزائر من التنظيم الدولي للتجارة على المستويين العالمي و الجهوي" أطروحة ماجستير منشورة، في الحقوق، جامعة الجزائر 2004.

79- **سامية بوطمين** "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة" مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية،جامعة الجزائر2001.

80- **سالم عبد الرحمن خوخي** "ظاهرة التكتلات الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد العربي "رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، .2000

81- **صباح شنايت** " آليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوربا والوطن العربي " رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

82- **عياد محمد سمير**"مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"مذكرة ماجستير غير منشورة، في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر2004.

83- **عجة الجيلالي**" المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية " أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر2004.

84- **فرج شعبان** "التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي" مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، دفعة2005.

85- **كعباش عبد الله** "الحماية الوطنية والدولية للاستثمار الأجنبي وضمانه من المخاطر غير التجارية في الدول النامية " مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دفعة2001-2002.

86- **كرم وديع الأغا** "السوق الشرق أوسطية وآفاقها المستقبلية" رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائردفعة1998.

87- **متناوي محمد** " المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها " مذكرة ماجستير غير منشورة ،دفعة 2003 الجزائر.

88- **محجوب بدة** "مستقبل المناطق الحرة العربية في ظل العولمة" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001م.

89- **مقدم عبيرات** " التكامل الاقتصادي العربي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-.2002

90- **نوار كريم**"التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي "، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

3- الملتقيات والمؤتمرات:

91- **أوسرير منور**" مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية " الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسةالاقتصاديةلجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد " جامعة بومرداس : 23/22 أفريل 2003 .

92- **إيسابياس برينيادا، إيبان مارتين** " العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الأورومتوسطية التقييم النهائي، الآفاق واقتراحا ت العمل"المنتدى النقابي الأورومتوسطي، العرض الذي تم تقديمه خلال ملتقى "حدث مدني برشلونة+ 10" منبر المنظمات الغير حكومية أوروميد، مالقة، 30 سبتمبر، الأول والثاني من أكتوبر 2005.

93- **جلطي غالم، بن منصور عبد الله** " إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي " الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية: المحور المختار: "التكامل والتعاون الإقليمي والاندماج الاقتصادي العالمي"، جامعة سعد دحلب البليدة.

94- **رحيم حسين** "دور الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات حالة البلدان العربية" المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 14و2003/03/15.

95- **محمد راتول**"توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي لسادس تحت التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، 27/26مارس2002، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

96- **مناور فريح حداد** "واقع الاستثمارات العربية و آفاق تطويرها " بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ، حالة الجزائر ،جامعة سكيكدة ،14-15مارس 2003.

97-**عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل**" العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف" ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، 14 و15 ديسمبر، جامعة الشلف2004.

98- **عدنان شومان** "التكتل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات العربية" بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب "الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2001.

4- بحوث ودراسات:

99- **المهند ملحم** " اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية-الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" ورقة العمل رقم4، وزارة الزراعةوالإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، الفصل الأول، الجمهورية العربية السورية2001.

100- **المركز الوطني للسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي NAPC** "متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – دراسة موقف الجمهورية العربية السورية"ورقة العمل رقم8، الجمهورية العربية السورية2004.

101- **المركز الوطني للسياسات الزراعية والاصلاح الزراعي NAPC** "تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية و الإقليميةAFTA، والدوليةWTO " ورقة العمل رقم5، وزارة الزراعة الجمهورية العربية السورية2000-2001.

102- **الاتحاد البرلماني العربي** "السوق العربية المشتركة بين الواقع والتحديات" الدورة الخامسة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الحادي عشر للاتحاد خلال الفترة 28 فبراير 2 مارس 2004م، دمشق، الجمهورية العربية السورية، فبراير 2004م.

103- **اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** "التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

104- **اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا 2005" العدد الرابع، الامم المتحدة2006.

105- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** "مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية " الأمم المتحدة، 10أكتوبر2005.

106- **بوشنافة ،أ.أ.تميراز** "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:المناطق الحرة" المركز الجامعي بشار2003.

107- **حسن حمود** " العولمة والحماية الاجتماعية " ورقة عمل ، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر.2005

108- **حسان خضر** " منظمة التجارة العالمية: الآليات والقواعد العامة " المعهد العربي للتخطيط، أفريل2005.

109- **رمزي سلامة** " دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة " ورقة عمل مقدمة إلى النائب / عبد الوهاب الهارون رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية، دراسات وبحوث، فبراير 2001م.

110- **عصام الزعيم**" الاندماج الاقتصادي العربي عبر الإنماء المشترك لاكتساب موقع واعد في نظام العولمة" المحاضرة التي ألقيت في منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي يوم السبت2004./11/06

111- **على عبد القادر على** "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر" المعهد العربي للتخطيط بالكويت .2002

112- **عبير منلا حسن** "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية-الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا " ورقة العمل رقم 4، وزارة الزراعةوالإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، الفصل السادس، الجمهورية العربية السورية2001.

113- **غرفة تجارة وصناعة عمان** "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير"ورقة مقدمة إلى ندوة مسقط"ميناء صلالة والفرص الواعدة"، 15 فبراير 1999م.

114- **منى شفيق جندي** " أثر العولمة على الإدارة المصرية" مركز البحوث و المعلومات، اكادمية السادات للعلوم الادارية،

115- **محسن أحمد هلال** " مفاوضات النفاذ إلى الأسواق: (Market Access)" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2-6 أوت .2003

116- **مليانى حكيم** "رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي" الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، 8-9ماي2004

117- **محمد فتحي صقر وآخرون** " التوترات في المنطقة العربية والآثار المحتملة على صادرات الخدمات- بالتطبيق على قطاع السياحة " مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية، فبراير2003.

118- **سعود البريكان وَآخرون** " التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق" وقائع الندوة المنعقدة في23- 24 فيفري 2005، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، الطبعة 2005.

119- **وفيقة حسين حسني** "سوريا ومنطقة التجارة العربية" االمركز الوطني للسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي**NAPC**، ورقة العمل رقم 5، "تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية AFTA والدولية WTO"، الجمهورية العربية السورية2001.

120- **نصر عبد الكريم**"كتاب المرجعية / الشفافية الدولية، الفصل السادس عشر شركات القطاع الخاص" آذار/ مارس2005.

5- التقارير:

121- تقرير الإستثمار الدولي للسنوات2003، 2004، 2005 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

122- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006 صندوق النقد العربي.

123- تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولي، طنجة، المغرب16-18ماي2003.

124- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 2005" إسكوا الأمم المتحدة، نيويورك 2005.

125- تقريراللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا"مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية :إلى أين نحن ذاهبون" الأمم المتحدة نيويورك، 2002.

126- التقرير الإستراتيجي العربي 1993، مركز الدارسات السياسية والإستراتجية بالأهرام،مؤسسة الأهرام 1994.

6- الجرائد والمجلات والمناشير:

127- المرسوم التنفيذي رقم: 320/94 المؤرخ في: 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة بالجزائر.

128- **أمين جلال** "العولمة والدولة" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد228، فيفري1988.

129- **أحمد زكريا صيام** "آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر2005، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا،جامعة الشلف2005

130- **الخريجي عبد الله** "معوقات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية الخليجية" مجلة التعاون، العدد41، 1996.

131- **القويزعبد الله** " التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة" مجلة التعاون، العدد 14، الرياض، 1989.

132- **إدريس ولد القابلة** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهم أم حقيقة ؟" الحوار المتمدن، العدد615، 2003.

133- **بركات محمد مراد** "تأملات نقدية لظاهرة العولمة" مجلة دراسات، العدد09، صيف2002.

134- **حيدربن عبد الرضا**"ارتفاع قيمة الصادرات العربية الإجمالية"جريدة إيلاف، العدد 1789،السبت2006/04/15.

135- **حسن عبيد** " الجات زلزال عنيف في انتظار الاقتصاد العربي" مجلة الجزيرة، العدد87، 2004

136- **خلف محمد الجراد** " الإسلام وتحديات العولمة " مجلة النبأ، السنة 11 ، العدد75فيفري2005.

137- دون اسم الناشر"الشركات متعدية الجنسيات الأخطبوط الذي يلتف حول العالم" مجلة المجتمع، العدد1547، 2003/04/19.

138- **ليث عبد الحسن جواد** " المضامين الاجتماعية للعولمة " مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع 1999.

139- مجلة التمويل و التنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلد 41، عدد 02 يونيه 2004.

140- **مصطفى العبد الله الكفري** " العولمة الاقتصادية وفرض هيمنة الاقتصاد الرأسمالي" مجلة العلوم الاجتماعية، 26مارس2006.

141- **مصطفى العبد الله الكفري** " العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية المعاصرة " مجلة الفكر السياسي، العدد 18- 19 السنةالسادسة،.2003

142- **محمد سعيد نابلسي** " المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي" مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد 77، أكتوبر .2000

143-**محمد آدم** "الشركات متعددة الجنسيات " مجلة النبأ، العدد 44، أفريل.2000

144- **محمد عباس محرزي** "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي2005.

145- **محمد الأطرش**" العرب و العولمة: ما العمل؟" المستقبل العربي، العدد229،مارس.1998

146- **محمد زكريا عبد الإله** "التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق أوسطي"مجلة السياسة الدولية، العدد127،جانفي.1997

147- **محمود الحمصي** "دور القطاع العام والخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي" المستقبل العربي، العدد142، ديسمبر.1990

148- **محمود عبد الفضيل** "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية " مجلة دراسات المستقبل العربي،العدد179،جانفي.1994

149- **مارسيل بازين**، ترجمة : **سالم سليمان العيسى** "البحر المتوسط والبحر الأسود بين العولمة والأقلمة "مجلة الفكر السياسي، العدد 18 - 19 السنة السادسة ربيع / صيف 2003.

150- **موله عبد الله** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات" المستقبل العربي، العدد 262، ديسمبر2000.

151- **حداد معين** "مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيك "مجلة شؤون الوسط، العدد33،سبتمبر1994.

152- **زعباط عبد الحميد** " الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد00، السداسي الثاني.2004

153- **زايري بلقاسم** " السياسات المرافقة لنجاح منطقة للتبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر .2005

154- **سليمان ناصر**" التكتلات الاقتصادية الإقليمية" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 1 / 2002.

155- **سليمان ناصر** "التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"مجلة الباحث، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، .2001

156- **شفيق الطاهر**" العولمة واحتمالات المستقبل" مجلة دراسات، العدد الأول 1999.

157- **صباح نعوش**"الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية " مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد282، أوت.2002

158- **عبد الإله بلقزيز**" العولمة والهوية الثقافية "مجلة المستقبل العربي، العدد234، 1998.

159- **عبد الرحمن يسري**" نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة" مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 217، 17 جويلية 1999م

160- **علي عبد الله** " العولمة...التحديات والأبعاد المستقبلية " مجلة النبأ العدد57، 2001

161- **عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات** "العولمة وتأثيرها على العالم العربي " مجلة الباحث، العدد الأول2002/1، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

162- **عبد السلام مسعود رحومه** "المشروعات المشتركة مفهومها وتجاربها الدولية والعربية " مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة: العدد 28، ماي 2006.

163- **عيسى إسماعيل** " الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والتكامل الاقتصادي" ، مجلة الدبلوماسي، العدد 19، شعبان 1418هـ/ ديسمبر 1997م.

164- **عبد الرحمان السحياني** " تحرير التبادل التجاري العربي" أوراق اقتصادية، العدد13،1997.

165- **عبد القادر عزوز** "الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي" يومية الجماهير، حلب، الاربعاء 2006/3/8 .

166- **عمورة جمال**"منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو- متوسطية"مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، فبراير2006.

167-**عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله** "آثار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بين التفاؤل والتشاؤم" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الثاني2004 ماي2005، جامعة الشلف 2005

168- **كريم نعمه** " أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد " مجلة علوم إنسانية السنة 3، العدد.27

169- **كريم نعمه النووي** " آفاق العولمة في البلدان النامية" دار الإصدار البلغارية، الحوار المتمدن، العدد 1486، بلغاريا2005

170- **كساب علي، راتول محمد** "التكامل الاقتصادي العربي و التنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي و الشراكة " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا،جامعة الشلف2004 .

171- **نوري منير** "معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 02، السداسي الثاني2004، جامعة الشلف .2004

172- **نادية يوسف بن يوسف**" منظمة التجارة العالمية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية " مجلة دراسات، العدد11،2002.

173- نشرة التنمية " قوانين الاستثمار في بلدان شمال أفريقيا " الاستثمار في شمال أفريقيا، العدد8، ديسمبر .2001

174- **نيرمين السعدني** "مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي:الإيجابيات والسلبيات" مجلة السياسة الدولية، العدد127، جانفي1997.

7- المراجع الالكترونية:

175- **امحمد برادة غزيول**" العولمة بين المنظور الغربي والإسلامي"، http://www.sams-ric.edu.eg/research.html

176- **الياس غنطوس** "منظمة التجارة العالمية والدول العربية " http://www.gucciaac.org.lb/alomran/omran.htm

177- **أحمد الليثي**"الشراكة الأوروبية العربية...وطموحات تفعيلها " http :www.aljesr.nl/economics/24420041.htm

178- **المرسي سيد الحجازي**"تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة " فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة، طرابلس 2002. www.shamela.net/showtneread.php?t=89364

179- **بول لويس**، ترجمة: **إبراهيم محمد علي**" هل تستطيع الشركات العالمية إنقاذ أفريقيا ؟ " www.project-syndicate.org

180- **بشار عباس** "دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي" http://www.arabcin.net/arabiall/studies/dawr.htm

181- دون اسم الناشر "منظمة التجارة العالمية"http://www.hawamir.com/forum/archive/index.php?t-2288.html

182- دون اسم الناشر"طرق تقييم الأداء في الشركات متعددة الجنسيات " http://www.t-koshak.com

183- دون اسم الناشر" قضايا و تحديات تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل العولمة ":
http://www.uae.gov.ae/mop/reserch/res22.htm

184- دون اسم الناشر" الوطن العربي.. معلومات أساسية " نقلا عن موقع الانترنيت :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3DB408B-AD02-457A-B7CC-DFC4732B60A9.htm

185- دون اسم الناشر " مناخ الاستثمار في الدول العربية2001 " من موقع الانترنت:
http://doc.abhatoo.net.ma/article.php3?id_article=819

186- دون اسم الناشر " أسواق التامين العربية و تحرير التجارة في الخدمات " أوراق عربية،
http://www.insureegypt.com/Arab%20Market%20&%20GATT.htm

187- دون اسم الناشر"التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى المتوسطية" موقع وزارة الخارجية الأردنية على الانترنت: http:// www.mfa .Gov.jo/index.php

188- دون اسم الناشر "اتحاد المغرب العربي.. الأهداف والهيكل التنظيمي"، قسم البحوث والدراسات،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm#1

189- دون اسم الناشر" اتفاقية مرطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://wwwjftp.gov.jo/arabic_ar.htm

190- دون اسم الناشر "المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية" الموقع على شبكة الانترنت:
http://www.ammanchambre.org/

191- دون اسم الناشر "موجز انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قطاع الشئون الاقتصادية" من موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على شبكة الانترنت: http://www.gcc-sg.org/prief3.html

192- دون اسم الناشر " المناطق الحرة ودورها في الاستثمار "نقلاً عن موقع:
http://www.alsabaah.com/modules.php?name=News&file=article&sid=82

193- دون اسم الناشر "مناخ الاستثمار في مصر" عن الهيئة العامة للاستثمار في مصر،
http://www.gafinet.org/docs/arabic/arabic_invclimate.htm

194- دون اسم الناشر " الاستثمار في المناطق الحرة " من موقع:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Economy/Invstement/FreeZones/050403000000000001.htm

195- **عبدالعزيز سليمان اليوسفي**" مستقبل ممارسة مهنة الهندسة في عصر العولمة"
http://www.alyousefi.com/article/Engineering%20and%20Globalization.doc

196- **عفاف عبد الامير الجمري** "العولمة ما لها وما عليها وسبل مواجهتها" منتديات البحرين، من موقع:
http://montadayat.org/modules.php?name=Sections&op=printpage&artid=1313

197 - **عبد الحميد محمد عبد الرحمن** "التكامل الاقتصادي في الوطن العربي" من موقع الانترنيت :
http://www.shbabmisr.com/XPage.asp?browser=View&language=A&EgyxpID=5126

198- **عصام الزعيم** "الشراكة المتوسطية: ضم أوروبي للعرب" نقلا عن موقع:
http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa30-10-99/namaa1.asp

199- **عبد الأمير دكروب**"السوق العربية المشتركة حلقة في إطار التعاون الاقتصادي العربي "مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني على شبكة الانترنت:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=491

200- **عادل العلي** " التنفيذ الفعلي لمطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" نقلاً عن موقع الانترنت:
http://www.karkouti.net/et/?module=displaystory&storyid=1057&format=htm1

201- **عصام الزعيم** "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي – معوقاتها- متطلبات نجاحها وتطويرها" http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm#_ftn1

202- **ها–جون تشانغ** "من نظام الحماية إلى التبادل التجاري الحر " http://www.mondiploar.com/juin03/articles/chang.htm#_ftn1

203- **رشيد محمد رشيد** "بدء التطبيق الكامل لمطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" نقلاً عن موقع الانترنت: http://www.economy.gov.eg/reports/archive/newsweekly/issu34pr5.htm

204- **صباح نعوش** "تحرير التجارة العربية البينية" نقلاً عن موقع الانترنت: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43§B5-99B9-26cEA7CBAA2D.htm

205- **محمد جمال باروت** " منطقة التجارة الحرة بين الخطوة الصغيرة والطموح الكبير " نقلاً عن موقع الانترنت: http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=3365

206-**محمد عبد الله المنشاوي**" دراسة حول السوق الشرق أوسطية" من موقع الانترنيت: http://www.minshawi.com/old/market01.htm

207- **محمد ناجي حسن خليفة** "اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية" جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الموقع على الانترنيت: http://www.sarambite.com

208- **محمد رضا العدل** "الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة" مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2003. www.eip.gov.eg/mainissues/doc-viewdetails?docid

209- **مهنّد ابراهيم أبو لطيفه**" العولمةوغياب المشروع الحضاري العربي"منبر ابن رشد للفكر الحر، http://www.ibn rushd.org/forum/content2.html

210- **مغاوري شلبي**" صندوق النقد العربي.. الطموح لا يكفي"مقال منشور على شبكة الانترنت: http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/03/article8.shtml

211- **صباح نعوش** "كثرة الاستثناءات تزعزع مصداقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " الموقع على شبكة الانترنت: http://www.al-watan.com/data/20050809/index.asp?content=ecs

212- **عصام خوري**" مناطق التجارة الحرة كمحفّز للإصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية "نقلاً عن موقع الانترنت: http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/khoury/khoury.htm

213- **عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب** "مستقبل مرطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " نقلاً عن موقع الانترنت : http://www.blagh.com/islam/nt0hyzut.htm

214- **غسان ابراهيم** "التجارة العربية البينية تتطلع لمستقبل أفضل من ماضيها البائس " نقلاً عن موقع الانترنت: http://www.alarab.co.uk/orint.asp?fname=/data/2006/02/02-14876.htm

215- **مصطفى عمارة** "تحديات القرن الحادي و العشرين من زاوية عربية" نقلاً عن موقع الانترنت: http://www.azzaman.com/articles/2002/02/02-03/381.htm

216 - **محمد إبراهيم الرميثي**" مستقبل المناطق الحرة في ظل العولمة" http://www.albayan.co.ae/albayan/2000/06/15/eqt/9.htm

217- **مغاوري شلبي** "المناطق الحرة.. فوائد وأضرار " http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/04/article4.shtm l

218- **مغاوري شلبي**"المناطق العربية الحرة.. أهداف لم تتحقق" http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/05/article22.shtml

219- **قاسم الشريف** "واقع وآفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة" الاخبار الاقتصادية نقلا عن موقع: http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=4847

220- **مغاوري شلبي** "الاتفاقيات الثنائية.. الباب الخلفي لتحرير التجارة" نقلا عن موقع:
http://www.islam-online.net/arabic/economics/2001/02/article15.shtml

221- **محمد الحبر** "مشروع الشرق أوسطية والعولمة " مجلة الهداف على موقع الانترنت:
http://www .alhadafmagazine.com/arabic.state/arabic.asppidair=57 i

222- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية "الشركات العربية المشتركة" موقع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على شبكة الانترنت: _
http://www.caeu.org.eg/Arabic/Achievements/Details/Default.asp?mc=1002&pg=1

232- **يونس عرب**"نظرة على اتفاقية التجارة الدولية " http ://www.arablaw.org

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- livres:

224- **Annie krieger-krynicki** " L'organisation mondiale du commerce " Edition Vuibert , 1997.

225- **Abdelaziz Djerad** " Dualité Du Monde Arabe " OPU, Alger1987.

226- BERANGERE TAXIL " L'OMC ET LES PAYS EN DEVLOPPMENT " PARIS , 1998.

227- **BENNOUNA Mohammed** " Droit International du Développement " Paris , Berger-levrault, 1983.

228- **CALARD DANIEL** " La conférence de Barcelone et partenariat euro-mediterranneen", (politique étranger), paris, 1995.

229- Jean pierre Bibeau "Introduction à L'économie International "2eme édition, Gaetanmorin, CANADA1993 .

230- **ROLAND SEROUSSI** "GAAT , FMI ,ET LA BANQUE MONDIALE , LES NOUVAUX GENDARMES DU MONDE" DUNODE, 1994, PARIS

231- ROBERT.BOYER et d'outres »Mondialisation au-delà des mythes »édition casbah, Alger1997.

232- **Wladimir andreff** «les multinationales globales »éd :la découverte, paris2003.

2- Article:

233- **FREDERIC BLANC**"Les Zones franches Portuaires"NEPTUNUS® Law Review©.

234- **HA-JOON CHANG** "du protectionnisme au libre-échangisme, une convertion opportuniste" LE MONDE DIPLOMATIQUE, juin 2003.

235-Kofi Annan "Vue d'ensemble ASSOCIATION DES NATIONS ASIATIQUES DU SUD EST" http://translate.google.com/translate?hl=fr&sl=en&u=http://www.aseansec.org/64.htm&sa=X&oi=translate&resnum=2&ct=result&prev=/search%3Fq%3D%2522Asean%2522%26hl%3Dfr%26lr%3D%26sa%3DG Page consulteé le:18/12/2006.

236-**MORAD EL Khezzari**"Zone Arabe de Libre-échange: En Fin Opérationnelle!" http://www.1stmediterranean.com/actufr/archives/resultat.php?id=744

237-"Association des Nations du Sud-Est asiatique" Page consulteé le:18/12/2006 http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/asie/ASEAN.htm

238-**Wikipédia** "Coopération économique pour l'Asie-Pacifique" page consulteé le: 18/12/2006 http://fr.wikipedia.org/wiki/Coop%C3%A9ration_%C3%A9conomique_pour_l'Asie-Pacifique

3-documents officiels:

239- **J.A.Keller**" LES ZONES FRANCHES EN EUROPE- Un inventaire en évolution" rédigé par l'équippe de recherche **CORUM** 23 octobre 1989 - mise-à-jour partielle du 11 avril2005. :www.solami.com/zones.doc¦extraits Genève www.solami.com/zonesfranches.htm
240- **Mohieddine HADHRI"**LA GRANDE ZONE ARABE DE LIBRE ECHANGE ET LES PERSPECTIVES D'INTEGRATION SUD-SUD EN MEDITERRANEE "SECONDE CONFERENCE DU FEMISE; Marseille, 29 & 30 Mars 2001.
241-" Repertoire relatif au Code de la normalisation de l'Accord OTC de l'OMC " Mise – à – jour 01/03/2006.
242- **Sid Ahmed Abdelkader**" Globalisation Raccourci au devloppment de la Région Méditerranéenne au facteur de Marginalisation" clloqueEconomie Méditerranéenne Monde Arabe ,sousse20-21 Septembre2002
243- **THIEBAUT FLORY** « L'OMC DROIT INSTITUTIONEL » BRUXELLES.
244–" The World Trade Organization " April 2005 ,Geneva , Switzerland .
245-"The Derailers'GuideTo The WTO" FOCUS ON THE GLOBAL SOUTH, section8 .
246 -"World Trade Organization"3 rd edition, Previously published as "Trading into the Future" September 2003, revised October2005.
247- **Unctad hand book of statistics**, Manuel de statistiques de la cnuced, 2003.
248- **Unctad hand book of statistics**, Manuel de statistiques de la cnuced, 2004.

الملحق رقم(1/2):جدول بيانات باحصائيات وتقديرات عن الدول الأعضاء في جامعة الدول

الدولة	عدد السكان (نسمة) 2006	المساحة (كم^2)	سنة الانضمام
الجمهورية العراقية	26,783,383	437,072	1945
الجمهورية العربية السورية	18,881,361	185,180	1945
الجمهورية اللبنانية	3,874,050	17,818	1945
المملكة الأردنية الهاشمية	5,906,760	92,300	1945
المملكة العربية السعودية	27,019,731	1,960,582	1945
مملكة البحرين	698,585	665	1971
دولة قطر	885,359	11,437	1971
الإمارات العربية المتحدة	2,602,713	83,600	1971
سلطنة عمان	3,102,229	309,500	1971
الجمهورية اليمنية	21,456,188	527,970	1945
دولة الكويت	2,418,393	17,820	1961
جمهورية مصر العربية	78,887,007	1,001,450	1945
الجماهيرية العربية الليبية الديمقراتية الشعبية العظمى	5,900,754	1,759,540	1953
الجمهورية التونسية	10,175,014	163,610	1958
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية	32,930,091	2,381,740	1962
المملكة المغربية	33,241,259	710,850	1958
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3,177,388	1,030,700	1973
الجمهورية السودانية	41,236,378	2,505,810	1956
جمهورية الصومال	8,863,338	637,657	1974
دولة فلسطين [1]	3,889,249	6000	1976
جمهورية جيبوتي	486,530	23,000	1977
جمهورية القمر المتحدة	690,948	2,170	1993
	333,379,716	13,868,171	

المصدر: العربية من كتاب **World Factbook 2006** الذي يصدره جهاز المخابرات الامريكية سنويا.

الملحق رقم(2/2): عدد السكان في الدول العربية

(1995، 1990، 1998 و2005)

(ألف نسمة)

متوسط معدل النمو السنوي (%)		معدل النمو معدل النمو (%)	2005 *	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1995	1990	
2005-1995	1995-1985	2005-2004											
2.21	2.63	2.02	309865	303715	297096	290918	284539	278449	273885	267342	249033	218239	مجموع الدول العربية
2.53	4.60	2.30	5473	5350	5230	5098	4978	4875	4738	4623	4264	3468	الأردن
5.47	5.75	-6.02	4105	4368	4036	3754	3488	3247	2938	2776	2411	1773	الإمارات
2.16	3.40	2.64	727	708	690	672	655	638	621	605	587	503	البحرين
1.14	2.12	0.99	10030	9932	9840	9782	9674	9564	9456	9333	8958	8154	تونس
1.20	2.90	1.33	32795	32364	31848	31357	30879	30416	31446	30679	29100	25022	الجزائر
3.17	3.04	3.14	792	768	745	722	701	680	660	640	580	520	جيبوتي
2.41	3.55	2.44	23079	22529	21983	21442	20907	20378	19983	19504	18136	15187	السعودية
2.34	2.99	1.99	34262	33595	32926	32299	31627	31081	30325	29495	27175	23436	السودان
2.49	3.29	1.94	18138	17793	17550	17130	16720	16320	15891	15473	14185	12116	سورية
1.00	1.50	1.00	10082	9983	9885	9787	9691	9596	9501	9408	9130	8680	الصومال
3.13	2.80	3.03	27960	27138	26340	25565	24813	24086	23382	22702	20536	17890	العراق
1.65	4.17	3.85	2509	2416	2341	2538	2478	2402	2325	2287	2131	1625	عمان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فلسطين
4.99	3.23	5.29	796	756	718	682	649	617	586	557	489	418	قطر
4.75	0.90	8.61	2991	2754	2484	2363	2243	2228	2274	2238	1881	2141	الكويت
1.07	2.74	0.65	3892	3867	3844	3817	3798	3765	3760	3700	3500	2550	لبنان
3.26	2.57	3.26	6629	6420	6221	6021	5842	5640	5500	5258	4812	4229	ليبيا
2.07	2.06	2.00	70019	68648	67313	65986	64652	63305	61993	60706	57068	51510	مصر
1.65	1.93	1.60	31072	30584	30105	29631	29170	28705	28238	27775	26386	24177	المغرب
2.70	2.58	2.38	2981	2912	2839	2777	2711	2645	2568	2493	2283	1980	موريتانيا
3.39	3.18	3.37	21531	20830	20158	19495	18863	18261	17700	17090	15421	12860	اليمن

* تقديرات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، مصادر وطنية ودولية مختلفة.

الملحق رقم (3/2): العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)			نسبة الأطفال الذين يعملون (%) (بين 5-14 سنة)			معدل البطالة (%)		النسبة المئوية للقوى العاملة					
												الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1995	2004	2004-1995	1970	1980	2004	ذكور	إناث	جملة	1999-1995	2003-2000	1995	2004	1995	2004	1995	2004
							2003-1999										
مجموع الدول العربية	35.1	36.8	3.2	24.9	26.0	31.1						33.6	28.9	19.3	16.9	47.1	54.2
الأردن	28.3	36.4	5.5	14.0	14.7	26.1	...	...	...	...	13.7	13.0	10.1	9.4	7.4	77.6	82.5
الإمارات	55.6	63.2	9.8	4.0	5.1	15.4	...	...	...	1.8	2.3	6.2	4.0	16.0	15.2	77.8	80.8
البحرين	45.5	49.7	3.1	5.0	10.9	23.3	6	3	5	...	3.1	1.5	0.9	29.9	25.1	68.6	74.0
تونس	37.2	42.4	2.6	24.0	28.9	33.0	...	...	...	15.7	14.3	26.5		30.2	27.5	43.3	49.4
الجزائر	30.3	37.2	3.5	19.0	21.4	30.7	...	...	...	27.9	27.3	25.4	23.3	23.0	18.4	51.6	58.3
جيبوتي	49.1	46.2	2.5	49.4	50.3	* 45.6	...	...	...	...	...	80.4	77.0	2.9	6.4	16.7	16.6
السعودية	34.9	38.0	3.4	5.0	7.6	21.0	...	...	...	4.3	5.2	13.9	7.4	12.8	7.9	73.3	84.7
السودان	39.7	41.1	2.8	26.0	26.9	30.5	14	12	13	...	17.0	65.4	57.4	9.8	8.1	24.8	34.5
سورية	30.8	35.1	4.1	21.0	23.5	28.2	10	6	8	...	11.7	30.5	26.2	30.8	24.4	38.7	49.4
الصومال	34.9	* 42.5	** 3.5	43.9	43.4	* 43.4	29	36	32	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	26.0	27.0	3.6	16.0	17.3	21.2	11	5	8	...	28.1	12.8	8.3	24.6	20.3	62.6	71.4
عُمان	36.2	44.8	3.8	6.0	6.2	21.0	...	...	...	...	...	41.2	33.5	12.6	8.1	46.2	58.4
فلسطين	...	...	...	...	...	13.2	...	...	17	23.5	25.6	...	...	...	...	...	...
قطر	59.3	51.1	1.8	4.0	6.7	18.4	...	...	...	2.3	3.9	1.7	1.2	8.1	11.3	90.2	87.5
الكويت	47.5	58.7	8.5	8.0	13.1	24.4	...	...	...	0.7	1.1	2.1	1.7	7.4	6.3	90.5	92.0
لبنان	30.2	36.6	3.3	18.0	22.6	30.4	8	4	6	...	8.4	5.2	2.9	35.2	29.9	59.6	67.2
ليبيا	31.4	31.4	3.3	16.0	18.6	25.1	...	...	...	...	11.7	8.1	4.6	21.2	19.4	70.7	76.0
مصر	37.9	40.6	2.9	24.0	26.5	31.7	6	5	6	11.3	11.0	37.0	30.8	24.0	21.5	39.0	47.7
المغرب	39.4	42.4	2.5	29.0	33.5	35.3	...	...	...	13.9	11.9	40.2	33.1	21.6	19.7	38.2	47.2
موريتانيا	45.5	44.5	2.8	46.0	45.0	43.7	...	...	10	...	...	54.1	51.9	5.3	4.9	40.6	43.2
اليمن	29.9	31.2	3.9	25.0	32.5	29.0	...	...	...	...	11.5	55.3	46.4	11.4	8.2	33.3	45.4

– توزيع القوة العاملة حسب القطاعات لعام **2004** تقديري. – * البيانات لعام**2003**. ** المعدل للفترة (**1995–2003**).

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة. – مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي، قاعدة المعلومات، فيفري **2006**.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة **1999**، الكتاب السنوي للانتاج، العدد **53**.وقاعدة المعلومات **2005**.

– الإسكوا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الإجتماعية، العدد الخامس**2002** .

– اليونيسيف، قاعدة المعلومات، يناير **2006**.

الملحق رقم(4/2): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية

(1990 و1995–2000و2005)

(مليون وحدة عملة محلية)

	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
الأردن	2,760.9	4,714.6	5,998.6	6,363.8	6,794.0	7,228.7	8,081.3	9,012.2
الإمـــارات	123,541.0	157,144.0	258,991.0	255,408.0	275,286.0	325,148.0	390,482.0	490,582.0
البحريـــن	1,703.0	2,199.4	2,996.9	2,981.2	3,176.5	3,646.9	4,204.6	5,031.2
تونـــس	10,815.7	17,051.8	26,685.3	28,757.2	29,933.1	32,211.8	35,104.1	37,201.7
الجزائـــر	554,518.0	2,004,995.0	4,123,514.0	4,260,811.0	4,546,200.0	5,263,861.6	6,126,600.0	7,519,000.0
جيبوتـــي	75,435.0	88,456.0	98,267.0	101,932.0	105,210.0	111,070.0	117,734.2	125,740.1
السـعودية	437,334.0	533,504.0	706,657.0	686,296.0	707,067.0	804,648.0	938,771.0	1,160,742.0
الســودان	11,011.1	404,973.9	3,377,057.1	3,769,273.9	4,283,553.8	4,971,336.2	5,725,013.9	6,830,822.7
ســورية	268,328.0	570,975.0	903,944.0	974,008.0	1,016,519.0	1,067,265.0	1,253,843.0	1,479,667.0
العـــراق	23,296.8	1,570,000.0	40,470,980.2	34,108,514.4	34,123,696.2	20,562,256.4	37,049,251.9	47,578,467.6
عُمـــان	4,493.0	5,307.2	7,639.2	7,670.4	7,815.1	8,375.9	9,527.1	11,817.0
قطـــر	26,792.0	29,622.0	64,646.0	63,840.0	70,484.0	85,663.0	115,512.0	154,564.0
الكويـــت	5,327.7	8,113.9	11,570.0	10,700.0	11,584.5	14,253.5	17,466.0	23,588.0
لبنـــان	1,973,000.0	18,028,000.0	25,143,000.0	25,726,000.0	27,832,000.0	29,991,000.0	32,815,000.0	33,241,000.0
ليبيـــا	9,285.0	10,679.3	17,668.7	18,079.2	25,914.0	31,731.8	41,576.9	54,537.6
مصـــر	95,835.0	204,000.0	340,100.0	358,700.0	378,964.0	417,523.0	485,081.0	536,630.0
المغـــرب	212,823.2	281,701.9	354,207.8	383,185.0	397,782.0	419,485.2	443,672.8	461,188.0
موريتانـيا	82,353.0	137,339.0	224,507.7	280,688.0	303,368.0	352,519.0	402,525.0	514,642.0
اليمـــن	125,180.0	515,875.0	1,560,926.0	1,684,554.0	1,894,497.0	2,177,463.0	2,551,994.0	3,033,380.0

* تقديرات أولية .

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام **2006** ، ومصادر وطنية أخرى، وتقديرات أولية من المؤسسات المعدة للتقرير.

الملحق رقم (5/2): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

(1990 و1995–2000و2005)

(مليون دولار)

	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
مجموع الدول العربية	431,345	477,643	671,202	651,770	667,417	746,071	878,760	1,066,481
الأ ر د ن	4,160	6,650	8,461	8,976	9,583	10,196	11,398	12,711
الإمـــارات	33,653	42,807	70,521	69,546	74,959	88,536	106,326	133,583
البحريـــن	4,529	5,849	7,971	7,929	8,448	9,699	11,182	13,381
تونـــــس	12,581	18,050	19,435	20,056	23,143	26,903	29,253	28,817
الجزائـــر	61,902	42,047	54,728	55,146	57,048	68,007	85,003	102,500
جيبوتـــي	424	498	553	574	592	625	662	708
الســعودية	116,778	142,458	188,442	183,012	188,551	214,573	250,339	309,531
الســـودان	24,469	4,867	13,089	14,610	16,475	19,121	22,019	28,462
ســـورية	13,896	16,617	18,923	20,237	20,669	21,688	24,484	27,971
العـــراق	14,121	7,500	20,969	17,682	17,437	10,621	24,700	31,719
عُمـــان	11,685	13,803	19,862	19,943	20,325	21,784	24,778	30,733
قطـــر	7,360	8,138	17,760	17,538	19,364	23,534	31,734	42,463
الكويـــت	18,293	27,186	37,714	34,906	38,111	47,823	59,267	80,781
لبنـــان	2,811	11,122	16,679	17,065	18,462	19,895	21,768	22,050
ليبيـــا	32,809	30,510	34,574	30,032	20,405	24,545	31,982	41,632
مصـــر	35,399	60,142	97,655	90,285	85,724	81,500	78,505	89,171
المغـــرب	26,461	33,184	33,278	33,148	36,241	43,815	50,031	52,024
موريتانيـا	1,021	1,056	938	1,098	1,116	1,340	1,517	1,938
اليمـــن	8,993	5,158	9,651	9,989	10,765	11,867	13,811	16,309

* تقديرات أولية .

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام **2006** ، ومصادر وطنية أخرى، وتقديرات أولية من المؤسسات المعدة للتقرير.

الملحق رقم (6/2): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2004)

(مليون دولار)

	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	الاستهلاك الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	فجوة الموارد	الناتج المحلي الاجمالي	صافي دخل عوامل الانتاج	الناتج القومي الإجمالي
مجموع الدول العربية	414,978	160,861	575,837	176,500	426,468	308,854	117,605	870,041	5108	875,149
الأردن	9,017	2,651	11,668	2,298	5,256	7,707	2,451-	11,515	151	11,666
الإمارات	52,442	13,155	65,597	21,176	85,091	68,031	17,060	103,833	1973	105,805
البحرين	4,208	1,905	6,113	2,327	9,749	7,122	2,627	11,067	574-	10,492
تونس	18,354	4,633	22,987	7,227	13,049	14,010	961-	29,253	1300-	27,953
الجزائر	32,639	12,286	44,925	27,097	34,284	21,505	12,779	84,800	2768-	82,033
جيبوتي	546	178	724	108	310	480	170-	662	46	708
السعودية	75,320	58,232	133,552	47,435	131,920	62,350	69,570	250,558	994	251,552
السودان	18,617	1,023	19,639	3,174	3,809	4,603	794-	22,019	668-	21,351
سورية	14,919	3,280	18,199	4,939	8,247	7,884	363	23,501	1071-	22,430
العراق	24,692	8,163	32,854	2,006	528	1,688	1,160-	33,700	96-	33,603
عمان	10,909	5,619	16,529	3,498	14,022	9,224	4,798	24,824	2861-	21,963
قطر	4,988	4,674	9,662	9,484	17,704	8,398	9,306	28,451	305-	28,146
الكويت	21,054	11,724	32,778	7,909	33,543	18,510	15,033	55,719	6400	62,119
لبنان	15,453	6,144	21,597	5,827	15,176	22,846	7,670-	19,754	0	19,754
ليبيا	13,277	4,881	18,158	3,219	15,474	9,242	6,231	27,609	417	28,025
مصر	56,028	9,710	65,739	13,044	22,431	22,722	291-	78,491	2831	81,323
المغرب	33,688	10,488	44,176	12,412	10,433	16,990	6,557-	50,031	2712	52,743
موريتانيا	1,069	263	1,332	348	395	730	334-	1,346	157	1,503
اليمن	7,755	1,952	9,707	2,974	5,038	4,811	227	12,908	929-	11,979

* تقديرات أولية.

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ، ومصادر وطنية أخرى، وتقديرات أولية من المؤسسات المعدة للتقرير.

الملحق رقم (7/2): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2003)

(مليون دولا

	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	الاستهلاك الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	فجوة الموارد	الناتج المحلي الاجمالي	صافي دخل عوامل الانتاج	الناتج القومي الإجمالي
مجموع الدول العربية	**371,678**	**143,492**	**515,169**	**156,551**	**336,593**	**257,277**	**79,316**	**751,037**	**3086**	**754,122**
الأردن	7,934	2,357	10,291	2,111	4,608	6,851	2,243-	10,160	118	10,278
الإمارات	44,039	12,541	56,580	19,815	69,918	57,668	12,250	88,645	1655	90,300
البحرين	3,935	1,788	5,723	2,165	7,668	5,950	1,718	9,606	521-	9,085
تونس	16,892	4,320	21,211	6,733	11,771	12,812	1,042-	26,903	1131-	25,772
الجزائر	27,453	10,045	37,498	20,658	26,013	16,158	9,855	68,011	2454-	65,557
جيبوتي	500	160	660	97	289	421	132-	625	44	669
السعودية	71,995	52,839	124,834	42,526	98,957	51,744	47,213	214,573	741	215,314
السودان	16,241	890	17,131	2,758	2,569	3,338	769-	19,121	573-	18,547
سورية	13,071	2,928	15,998	5,055	7,030	6,404	626	21,680	1061-	20,619
العراق	14,638	4,687	19,324	892	114	430	316-	19,900	69-	19,831
عمان	9,498	4,820	14,318	3,398	12,127	8,146	3,982	21,698	2536-	19,162
قطر	4,268	4,057	8,325	8,159	14,520	7,303	7,217	23,701	291-	23,410
الكويت	19,997	11,009	31,006	6,750	24,936	16,498	8,438	46,195	3355	49,550
لبنان	13,755	5,423	19,178	5,154	11,887	18,096	6,209-	18,123	0	18,123
ليبيا	12,079	3,988	16,067	3,078	12,999	7,786	5,213	24,358	328	24,686
مصر	59,379	10,404	69,783	13,859	17,568	19,715	2,147-	81,495	2805	84,300
المغرب	27,801	9,203	37,004	10,558	8,997	12,745	3,748-	43,813	3381	47,194
موريتانيا	924	225	1,148	298	371	653	282-	1,164	138	1,302
اليمن	7,279	1,810	9,089	2,487	4,251	4,560	309-	11,266	841-	10,425

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام **2006** ، ومصادر وطنية أخرى، وتقديرات أولية من المؤسسات المعدة للتقرير.

الملحق رقم (8/2): دول المنطقة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتواريخ انتسابها

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتواريخ انتسابها			
البحرين	1 يناير 1995	تونس	29 مارس 1995
جيبوتي	31 مايو 1995	قطر	13 يناير 1996
الكويت	1 يناير 1995	الإمارات العربية المتحدة	10 إبريل 1996
موريتانيا	31 مايو 1995	الأردن	11 إبريل 2000
المغرب	1 يناير 1995	عمان	9 نوفمبر 2000
مصر	30 يونيو 1995		
الدول بصفة مراقب			
الجزائر	3 يونيو 1987	اليمن	14 إبريل 2000
السعودية	13 يونيو 1993	ليبيا	10 يونيو 2004
لبنان	30 يناير 1999	العراق	-

المصدر: World Trade Organisation, *Trade Profile*.

الملحق رقم(2–9): تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة، 2002–2004

نسبة النمو (بالنسبة المئوية)					
2004	2003	2004	2003	2002	
46.2	562.5	620	424	64	الأردن
9700.0	(97.7)	(*)840	(*)30	(*)1307	الإمارات العربية المتحدة
67.3	138.2	865	517	217	البحرين
11.3	5.2	1206	1084	1030	الجمهورية العربية السورية
5900.0	(350.0)	(*)300	(*)5	(*)(2)	العراق
(103.4)	1930.8	(*)(18)	528	26	عمان
..	..	..	..	(*)(5)	الضفة الغربية وقطاع غزة
8.6	0.2	(*)679	(*)625	(*)624	قطر
(70.1)	(1057.1)	(20)	(67)	7	الكويت
(19.6)	39.3	(*)288	358	257	لبنان
428.7	(63.4)	1253	237	647	مصر
140.0	71.7	1867	778	453	المملكة العربية السعودية
(450.0)	(94.1)	(21)	6	102	اليمن
73.7	(4.5)	7859	4525	4737	إجمالي أعضاء الإسكوا
9.4	(28.9)	639	584	821	تونس
39.1	(40.5)	882	634	1065	الجزائر
100.0	100.0	(*)2	1	–	جزر القمر
(8.4)	(1.4)	131	143	145	الجماهيرية العربية الليبية
200.0	175.0	33	11	4	جيبوتي
12.0	89.2	1511	1349	713	السودان
..	..	(*)9	(*)_	(*)_	الصومال
(63.1)	381.1	853	2314	481	المغرب
40.2	81.4	(*)300	214	118	موريتانيا
(17.0)	56.9	4360	5250	3347	إجمالي الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا
25.0	20.9	12219	9775	8084	إجمالي الدول العربية
2.5	(11.7)	648146	632599	716128	العالم
40.2	6.9	233227	166337	155528	الدول النامية
46.0	(24.8)	16602	11373	15129	المكسيك
25.0	23.8	5335	4269	3449	الهند
(123.8)	(22.8)	(4605)	19331	25038	هولندا

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Table B.1.

الملحق رقم(2-9): نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول العربية إلى مثيله في العالم، والدول النامية، والمكسيك، والهند 2004-2002 (بالنسبة المئوية)

	2002	2003	2004	الإجمالي (2002-2004)
الدول الأعضاء في الإسكوا				
العالم	0.7	0.7	1.2	0.9
الدول النامية	3.0	2.7	3.4	3.0
المكسيك	31.3	39.8	47.3	39.5
الهند	137.3	106.0	147.3	130.2
الدول العربية غير الأعضاء				
العالم	0.5	0.8	0.7	0.7
الدول النامية	2,2	3.2	1.9	2.4
المكسيك	22.1	46.2	26.3	31.5
الهند	97.0	123.0	81.7	100.6
مجموع الدول العربية				
العالم	1,1	1.5	1.9	1.5
الدول النامية	5.2	5.9	5.2	5.4
المكسيك	53.4	85.9	73.6	71.0
الهند	234.4	229.0	229.0	230.8

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report*, 2005, Annex Table B.1.

- ١٩٤١: إنشاء مركز إمدادات الشرق الأوسط للمساعدة خلال الحرب، كمحاولة لتوفير الإمدادات اللازمة مع خفض الواردات إلى الحد الأدنى لتحقيق ذلك الهدف. وأدى هذا إلى نتائج هامة تظهر الفوائد التي يمكن تحقيقها من إقامة تكامل إقليمي في الشرق الأوسط. بيد أنه بنهاية الحرب، انتهى هذا التنسيق وعادت البلدان ذات الصلة لإتباع نزعاتها الداخلية الاتجاه.

- ١٩٤٥: إنشاء جامعة الدول العربية بهدف تقوية العلاقات بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية فضلا عن شؤون النقل من خلال تنسيق الخطط.

- ١٩٥٧: في جهد مناظر للاتفاقية التجارية العربية، ٥٣، طبق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٣ بلدا عربيا) في عام ١٩٦٤ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي تنص على إقامة "السوق العربية المشتركة بهدف الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية والقيود الكمية". وقد اعتبر هذا نوعا من النجاح بالنظر إلى أن الحواجز الجمركية قد أزيلت في بعض البلدان بحلول عام ١٩٧٣ وتحقق تقدم في إزالة الحواجز غير الجمركية.

- ١٩٦٤: بينما كانت الاتفاقية التجارية العربية، ٥٣، تجري تعديلاتها التدريجية على مدى الخمسينات والستينات شارك ١٣ بلدا عربيا في محاولات السير بخطى أسرع صوب التكامل الاقتصادي. واجتمعت في عام ١٩٦٤ لتكون مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ومن ثم تحركت قدما صوب تفعيل اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٧. وكانت السمة الأساسية لتنفيذ هذه الاتفاقية في مجال التجارة هي الاضطلاع في عام ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة التي نصت كخطوة أولى على إنشاء منطقة تجارة حرة من خلال الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية والقيود الكمية. وبحلول عام ١٩٧٣، كانت ٤ بلدان أعضاء فقط في السوق العربية المشتركة قد أزالت الحواجز الجمركية أمام التجارة المشتركة باستثناء التبغ وتحقق بعض التقدم في إزالة الحواجز غير الجمركية.

- ١٩٨١: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (الاتفاقية التجارية العربية، ٨١)، التي وقعت عليها ١٩ دولة عضوا في جامعة الدول العربية في عام ١٩٨١ بهدف تحرير كافة المعاملات التجارية بين البلدان العربية من جميع الرسوم الجمركية والقيود على كافة المنتجات الزراعية وكذلك المواد الخام المعدنية وغير المعدنية، على حين تخضع المنتجات المصنعة ونصف المصنعة لخفض تدريجي للرسوم الجمركية. وعززت حماية المنتجات من منافسة السلع غير العربية من خلال اعتماد رسوم واردات موحدة على هذه السلع.

- ١٩٩٥: اتضح أن وضع الاتفاقية التجارية العربية، ٨١، موضع التنفيذ الفعلي لم يكن مهمة سهلة. وبالتالي، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في عام ١٩٩٥ تشكيل قوة عمل من الخبراء، تشمل خبراء فنيين من القطاعين العام والخاص، لدراسة طرق ووسائل تنشيط الاتفاقية التجارية العربية، ٨١، والتقدم بمقترحات تؤدي إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تستهدف شمول كافة البلدان العربية كأعضاء بغية الاستجابة لظروف واحتياجات شتى أعضائها ومراعاة الاتساق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

- ١٩٩٧: اعتمدت الاستنتاجات التي توصلت إليها فرقة عمل الخبراء سالفة الذكر في القرار رقم ١٣١٧ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧. وبموجب هذا القرار أقر برنامج عمل وجدول زمني لتفعيل الاتفاقية التجارية العربية،١١ كوسيلة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المتوخاة في عشر سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

المصدر: الإسكوا، "جهود التكامل الاقتصادي العربي: تقييم نقدي" (E/ESCWA/A/ED/1999/11).

١- التعريف: قواعد المنشأ هي قوانين وأنظمة ومحددات إدارية تستخدمها البلدان لتحديد جنسية أو منشأ المنتج. وثمة أسباب عديدة لرغبة البلد المستورد في تحديد منشأ المنتج أو المكان الذي تمت فيه آخر أو أهم عملية تجهيز.

(أ) استحقاق المنتج معاملة تفضيلية إذا أتى من إحدى البلدان النامية أو من عضو في اتفاقية إقليمية (اتحاد جمركيمنطقة تجارة حرة، دولة أولى بالرعاية)؛

(ب) خضوع المنتج لإجراءات مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية أو تدابير سلامة إذا كان منشؤه في بلد معين؛

(ج) تطبيق نظام حصص الواردات وغير ذلك من أوجه الحظر أو القيود التي تضع حدودا لدخول المنتج حسب بلد المنشأ؛

(د) الحاجة إلى التحقق من استيفاء متطلبات تسجيل بيانات البضاعة على غلاف المنتج؛

(•) لحاجة إلى معرفة المنشأ للأغراض الإحصائية للواردات.

٢- فئات قواعد المنشأ: يوجد نوعان من قواعد المنشأ تفضيلي وغير تفضيلي. ويطبق النوع الأول في سياق ترتيبات التعاون التجاري بين البلدان مثل المناطق الحرة، بينما يطبق النوع الثاني خارج هذه الترتيبات. وأوليت قواعد المنشأ التفضيلية في الآونة الأخيرة اهتماما أكبر بسبب زيادة الاتفاقات الإقليمية. وتضمن تمتع السلع المنتجة في البلدان الأطراف في الاتفاقية التجارية فقط بالمزايا، مثل خفض معدلات الرسوم. وتنظم قواعد المنشأ التفضيلية شروط الوصول إلى سوق تفضيلية في حالة عدم وجود رسوم جمركية خارجية موحدة بين الأطراف التجارية المعنية. وتضمن أيضا عدم استفادة تعقيب شحن السلع أو استيراد السلع التي لم تشهد عمليات تجهيز تذكر في البلد المستفيد من الأفضليات التجارية في البلد المستورد.

٣- طرق تحديد قواعد المنشأ: إن تحديد منشأ منتج صناعي متداول في التجارة عملية بالغة التعقيد تقتضي تطبيق سلسلة من المعايير لتحديد منشأ السلعة. وتزداد صعوبة خاصة عندما تكون المدخلات (المواد الخام وقطع الغيار) تصنع في أرجاء شتى من العالم. ومما يعقد هذه المهمة أن البلدان تطبق قواعد مختلفة لتحديد منشأ منتج ما. وعندما يكون المنتج مصنوعا كلية في بلد واحد، فإن تحديد منشأ المنتج لا يمثل مشكلة. وتنشأ الصعوبات في المنتجات التي يشمل إنتاجها أكثر من بلد واحد. ووفقا لقواعد المنشأ في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، يحدد منشأ المنتج، حيث يكون المنتج مصنوعا كلية؛ أو عندما يكون مصنوعا في أكثر من بلد، حيث أجريت آخر "عملية تحويل جوهري" له. وتختلف الآراء بشأن هذا المفهوم. ومن هنا، يحدد التحويل الجوهري بتطبيق واحدة من ثلاث طرق مختلفة:

(أ) النسبة المئوية للقيمة المضافة: في تطبيق هذه الطريقة، يجب أن تكون نسبة مئوية ذات حد أدنى من قيمة السلعة قد أضيفت في البلد أو المنطقة التفضيلية التي يراد إثبات المنشأ لصالحها. وتحدد القيمة المضافة على أساس القيمة المضافة لمكونات المنتج؛ أو الزيادة في القيمة السوقية للمنتج. وتطبق هذه الطريقة على عمليات الإنتاج المعقدة، التي يتعذر فيها التأكد من آخر "عملية تحويل جوهرية"؛

(ب) تغير بند التعريفة الجمركية: بموجب هذه الطريقة، يقال إن "التحويل الجوهري" حدث عندما تصنف السلعة بعد الإنتاج تحت بند فرعي مختلف من التعريفة الجمركية عما كانت تندرج تحته المواد المكونة لها. ويجب أن يؤخذ في الحسبان الحد الأدنى للتغيير الوارد في النظام المنسق للتعريفة الجمركية. وعادة ما تستكمل هذه الطريقة بقائمة الاستثناءات والمعايير الإضافية. وهذه الطريقة أنسب لمجموعات المنتجات الكبيرة، كما في حالة المنسوجات والملابس. غير أن أوجه الضعف في هذه الطريقة تتمثل في قوائم الاستثناءات والمعايير التكميلية وفي أن التغيير في بند التعريفة الجمركية قد لا يكون دقيقا.

(ج) عملية تصنيع محددة: تتخذ المعايير المستخدمة هنا شكلين مختلفين أساسا. ويمكن أن تستلزم حسابا تفصيليا لعملية التصنيع تمنح أو لا تمنح المنشأ. وفي هذه الحالة يمكن أن تشمل إضافة جزء مكون لعملية خاصة لإتمام الصنع. وعلى الرغم من وضوح هذه الطريقة فإنها لا تناسب عملية تشمل تشكيلة كبيرة من المنتجات المختلفة.

المصدر: سها عطاالله (Soha Atallah)، ٢٠٠٠، "ورقة معلومات أساسية غير منشورة أعدت للإسكوا".

الملحق رقم(3/3): الصادرات والواردات العربية الإجمالية2000-2005

(مليون دولار)

	الصادرات الإجمالية (فوب)						متوسط معدل التغير للفترة (في المـــانـــة)	معدل النمو	الواردات الإجمالية (سيف)						متوسط معدل التغير للفترة (في المـــانـــة)	معدل النمو
	2000	2001	2002	2003	2004	* 2005	2004-2000	2005	2000	2001	2002	2003	2004	* 2005	2004-2000	2005
مجموع الدول العربية	263,302.1	238,143.8	247,485.3	308,237.8	408,128.0	559,432.0	11.6	37.1	157,528.5	166,990.7	175,866.7	198,661.7	258,295.6	314,082.7	13.2	21.6
الأردن	1,524.4	1,907.4	2,195.6	2,362.5	3,253.3	3,625.0	20.9	11.4	4,597.1	4,871.1	5,076.3	5,743.2	8,179.2	10,494.4	15.5	28.3
الإمارات	49,834.2	48,774.0	52,163.4	67,134.1	91,000.7	115,452.7	16.2	26.9	26,717.0	30,076.0	32,535.9	39,454.3	53,289.0	55,102.8	18.8	3.4
البحرين	6,242.6	5,657.2	5,887.2	6,721.0	7,620.7	10,131.1	5.1	32.9	4,272.9	4,305.7	5,012.4	5,657.2	6,484.6	7,946.3	11.0	22.5
تونس	5,829.9	6,628.0	7,537.2	8,618.8	9,337.8	11,324.2	12.5	21.3	8,548.8	9,552.7	10,446.0	11,699.0	12,363.0	14,231.7	9.7	15.1
الجزائر	21,713.6	19,136.5	18,690.7	26,287.9	31,358.1	47,194.6	9.6	50.5	8,644.1	9,899.3	11,753.3	14,160.7	17,378.6	20,145.4	19.1	15.9
جيبوتي	75.4	75.7	82.5	89.0	34.0	36.5	-18.1	7.4	302.7	294.7	321.0	378.8	315.3	352.7	1.0	11.9
السعودية	77,584.0	68,064.0	72,561.0	93,368.0	126,166.0	180,571.7	12.9	43.1	30,197.4	31,181.6	32,290.4	36,916.0	44,744.8	59,462.7	10.3	32.9
السودان	1,806.7	1,698.7	1,949.1	2,542.2	3,777.8	4,824.3	20.3	27.7	1,552.7	1,585.5	2,446.4	2,881.9	4,075.2	6,756.8	27.3	65.8
سورية	4,699.8	5,285.8	6,555.5	5,761.7	5,042.5	6,155.0	1.8	22.1	4,033.0	4,747.2	5,070.0	5,091.8	7,417.7	9,644.3	16.5	30.0
الصومال	62.0	70.6	107.6	143.6	188.1	251.0	32.0	33.4	285.0	313.5	338.2	347.9	374.5	420.9	7.1	12.4
العراق	18,742.6	12,872.1	12,218.8	9,711.1	17,810.0	25,865.7	-1.3	45.2	12,329.6	12,490.4	9,346.2	9,456.7	20,279.8	27,345.9	13.2	34.8
عمان	11,315.2	11,077.9	11,173.0	11,669.7	13,380.8	18,600.0	4.3	39.0	5,130.8	5,933.2	6,296.0	6,801.0	8,865.8	9,483.0	14.7	7.0
قطر	11,594.0	10,871.2	10,978.0	13,382.1	18,684.6	21,862.9	12.7	17.0	3,252.2	3,758.1	4,800.8	5,933.9	8,296.2	10,880.3	26.4	31.1
الكويت	19,476.0	16,245.9	15,363.4	21,791.9	30,088.2	46,873.3	11.5	55.8	7,156.2	7,872.6	9,000.2	10,985.2	12,630.6	17,487.7	15.3	38.5
لبنان	714.3	889.3	1,045.5	1,523.9	1,747.0	1,879.8	25.1	7.6	6,227.9	7,291.1	6,444.8	7,168.2	9,397.0	9,339.9	10.8	-0.6
ليبيا	13,481.6	10,948.5	9,852.0	14,438.4	21,319.1	31,216.8	12.1	46.4	3,740.2	4,419.3	4,398.2	4,306.1	6,301.7	8,001.4	13.9	27.0
مصر	7,060.8	7,249.0	7,250.1	8,987.3	12,274.1	16,073.2	14.8	31.0	16,102.4	14,769.8	15,139.3	12,300.8	15,075.9	20,860.9	-1.6	38.4
المغرب	7,405.7	6,978.1	7,870.7	9,459.6	9,915.0	10,662.0	7.6	7.5	11,511.4	10,788.7	11,881.3	15,344.0	17,814.0	20,372.4	11.5	14.4
موريتانيا	342.0	346.8	319.6	320.6	421.4	452.5	5.4	7.4	603.5	374.1	355.1	386.5	1,298.8	1,341.4	21.1	3.3
اليمن	3,797.2	3,367.0	3,684.4	3,924.4	4,708.6	6,379.8	5.5	35.5	2,323.5	2,466.2	2,915.0	3,648.4	3,713.9	4,411.8	12.4	18.8

* تقديرات أولية.

المصدر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ومصادر وطنية أخرى.
- صندوق النقد الدولي: إتجاه التجارة الخارجية.

الملحق رقم (4/3): اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية2000-2005

	الصادرات (مليون دولار)						متوسط معدل التغير للفترة (في المائة)	الواردات (مليون دولار)						متوسط معدل التغير للفترة (في المائة)
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2005-2000	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2005-2000
العالم	**263,302**	**238,144**	**247,485**	**308,238**	**408,128**	**559,432**	16.3	**157,528**	**166,991**	**175,867**	**198,662**	**258,296**	**314,083**	**14.8**
الدول العربية	16,061	17,204	20,946	25,343	34,006	45,286	23.0	15,698	17,089	20,436	21,724	28,895	38,855	19.9
الاتحاد الأوروبي	65,284	56,360	56,790	68,772	96,580	117,401	12.5	62,069	65,894	74,495	87,148	112,221	136,934	17.1
الولايات المتحدة	28,220	27,007	24,813	33,647	45,375	62,277	17.2	16,934	16,233	16,566	16,846	23,547	30,525	12.5
آسيا	63,055	58,449	57,290	71,765	100,041	133,567	16.2	25,429	30,310	36,270	44,683	62,260	79,356	25.6
- اليابان	39,797	35,732	33,186	39,054	50,191	67,923	11.3	9,917	10,269	12,093	13,433	16,318	18,317	13.1
- الصين	8,166	6,368	7,385	11,020	17,932	25,356	25.4	5,540	6,966	8,988	12,309	19,849	26,357	36.6
- باقي دول آسيا	15,092	16,349	16,720	21,692	31,918	40,288	21.7	9,973	13,075	15,190	18,942	26,094	34,682	28.3
باقي دول العالم	90,682	79,123	87,646	108,710	132,126	200,901	17.2	37,397	37,465	28,100	28,261	31,373	28,413	5.3-
	معدلات النمو (في المائة)													
العالم		**9.6-**	**3.9**	**24.5**	**32.4**	**37.1**			**6.0**	**5.3**	**13.0**	**30.0**	**21.6**	
الدول العربية		7.1	21.8	21.0	34.2	33.2			8.9	19.6	6.3	33.0	34.5	
الاتحاد الأوروبي		13.7-	0.8	21.1	40.4	21.6			6.2	13.1	17.0	28.8	22.0	
الولايات المتحدة		4.3-	8.1-	35.6	34.9	37.2			4.1-	2.0	1.7	39.8	29.6	
آسيا		7.3-	2.0-	25.3	39.4	33.5			19.2	19.7	23.2	39.3	27.5	
- اليابان		10.2-	7.1-	17.7	28.5	35.3			3.6	17.8	11.1	21.5	12.3	
- الصين		22.0-	16.0	49.2	62.7	41.4			25.7	29.0	36.9	61.3	32.8	
- باقي دول آسيا		8.3	2.3	29.7	47.1	26.2			31.1	16.2	24.7	37.8	32.9	
باقي دول العالم		12.7-	10.8	24.0	21.5	52.1			0.2	25.0-	0.6	11.0	9.4-	

* تقديرات أولية.

المصدر : - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.
- صندوق النقد الدولي : اتجاهات التجارة الخارجية.
- تقديرات صندوق النقد العربي.

الملحق رقم(5/3):الصادرات والواردات البينية العربية2000-2005

(مليون دولار)

	الصادرات البينية (قوب)						متوسط معدل التغير للفترة (في المـــالـــة)	معدل النمو (في المـــالـــة)	الواردات البينية (سيف)						متوسط معدل التغير للفترة (في المـــالـــة)	معدل النمو (في المـــالـــة)
	2000	2001	2002	2003	*2004	*2005	2004-2000	2005	2000	2001	2002	2003	2004	*2005	2004-2000	2005
مجموع الدول العربية	16,060.6	17,203.9	20,945.8	25,342.6	34,006.0	45,286.4	20.6	33.2	15,698.4	17,088.5	20,435.5	21,723.7	28,894.6	38,855.5	16.5	34.5
الأردن [1]	608.3	960.3	1,044.8	975.8	1,334.7	1,545.5	21.7	15.8	1,091.3	1,161.0	1,280.4	1,582.2	2,504.8	3,548.5	23.1	41.7
الإمـــارات	2,208.6	2,580.1	3,158.0	4,237.4	5,886.9	6,860.6	27.8	16.5	1,710.0	1,910.9	2,147.3	2,681.0	3,486.5	5,184.7	19.5	48.7
البحريـــن	500.6	616.9	647.9	809.5	810.8	906.8	12.8	11.8	429.2	469.8	573.4	635.7	726.5	647.8	14.1	10.8-
تونـــس	431.7	550.5	695.4	663.7	631.4	1,006.9	10.0	59.5	665.2	660.2	668.5	824.7	802.7	1,103.5	4.8	37.5
الجزائـــر	305.1	340.1	474.4	658.6	816.5	1,012.2	27.9	24.0	171.4	249.7	462.7	540.1	628.6	608.6	38.4	3.2-
جيبـوتـي	114.6	134.6	130.0	169.5	222.9	238.9	18.1	7.2	133.3	145.3	152.6	186.6	244.7	14.8	16.4	94.0-
السـعودية	5,934.0	6,133.3	6,854.0	10,196.0	14,708.0	21,506.4	25.5	46.2	1,947.0	2,154.0	2,775.0	2,893.0	3,780.0	4,938.7	18.0	30.7
السـودان	244.5	193.3	318.8	303.6	430.0	384.7	15.2	- 10.5	362.2	419.0	899.5	1,147.6	1,051.1	1,765.5	30.5	68.0
سـورية	760.4	812.4	1,450.8	1,202.7	1,532.9	1,371.0	19.2	- 10.6	434.1	446.1	607.1	683.7	1,111.1	1,255.5	26.5	13.0
الصومـال	58.0	56.6	67.3	76.2	91.7	199.0	12.1	117.0	69.5	127.9	180.5	154.5	168.5	294.4	24.8	74.8
العـــراق	620.5	622.7	682.7	340.6	464.3	119.7	7.0-	- 74.2	366.5	915.6	1,582.9	912.5	1,837.3	1,056.1	49.6	42.5-
عُمـــان	1,257.1	1,229.5	1,493.1	1,323.5	1,587.5	2,063.4	6.0	30.0	1,713.4	1,973.9	2,067.6	1,895.2	3,065.3	4,601.2	15.7	50.1
قطـــر	631.8	382.1	879.1	594.1	992.1	1,494.7	11.9	50.7	543.1	519.7	711.6	819.7	1,205.2	1,807.7	22.1	50.0
الكويـــت	438.2	517.3	536.7	833.3	882.8	1,832.9	19.1	107.6	1,068.5	1,102.1	1,258.9	1,547.8	2,034.7	2,808.2	17.5	38.0
لبنـــان	326.9	359.4	507.6	637.5	925.3	1,006.3	29.7	8.7	767.4	942.8	967.3	920.5	1,344.2	1,321.6	2.3	1.7-
ليبيـــا	548.0	592.5	499.0	521.3	617.7	934.2	3.0	51.2	434.1	450.5	428.3	436.2	383.1	570.4	5.4	48.9
مصـــر	600.1	624.7	803.6	1,004.6	1,440.6	1,980.1	24.5	37.5	1,454.4	1,124.4	922.0	918.4	1,506.9	3,184.7	6.7	111.3
المغـــرب	258.0	285.7	293.4	319.7	324.2	374.0	5.9	15.3	1,428.8	1,311.5	1,388.8	1,388.5	1,567.7	2,363.3	2.3	50.8
موريتانيـا	3.8	8.2	10.2	11.2	15.6	1.4	42.2	- 90.9	32.8	52.8	67.1	50.1	56.5	43.1	14.5	23.7-
اليمـــن	210.4	203.8	399.0	463.6	290.1	447.7	8.4	54.3	876.2	951.1	1,293.9	1,505.7	1,389.3	1,737.2	2.5	25.0

* تقديرات أولية.

[1] يشمل التجارة مع فلسطين .

المصدر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ومصادر وطنية أخرى.

- صندوق النقد الدولي: إتجاه التجارة الخارجية.

الملحق رقم(6/3):اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية

(مليون دولار)

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن *		135.2	19.3	8.4	83.5	0.2	243.0	40.7	159.5	0.4	535.5	17.2	33.1	70.2	63.1	23.1	41.3	4.8	0.3	31.8	1,510.6
صادرات		211.8	6.0	5.2	23.0		2,480.0	4.8	227.9	0.7	27.8	12.0	6.1	61.2	74.6	3.5	368.0	15.7	0.2	3.9	3,532.6
واردات																					
الإمارات	385.3		772.0	36.6	618.9	214.7	1,104.1	257.4	243.4	0.0	232.2	155.7	502.8	603.8	209.3	542.9	341.1	76.3	55.2	509.1	6860.6
صادرات	239.6		431.5	11.1	1.6	9.4	2,674.1	78.0	121.7		66.0	29.8	380.3	285.0	271.1	114.8	261.5	36.3	0.0	172.8	5184.7
واردات																					
البحرين	10.9	122.6		5.2	9.2		518.1	0.8	9.1	0.0	2.5	32.4	91.2	59.9	1.9	17.9	11.3	12.7	0.1	0.8	906.8
صادرات	5.0	187.2		9.3	0.0	0.6	348.9	0.0	3.6	5.1	0.7	17.6	19.8	24.1	7.9	0.0	16.6	0.9	0.0	0.3	647.8
واردات																					
تونس	11.3	17.1	11.7		197.4	0.6	54.9	1.4	8.9		6.6	0.2	1.7	1.2	5.0	510.1	51.8	118.1	7.7	1.2	1006.9
صادرات	10.4	45.0	8.3		146.2	0.4	116.6	8.3	33.3		0.1	5.2	8.4	17.1	11.5	550.8	74.1	64.8	1.6	1.3	1103.5
واردات																					
الجزائر	3.2	2.1	0.0	174.2		0.0	1.5	0.2	45.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	12.2	14.1	470.5	288.0	0.2	0.2	1012.2
صادرات	69.8	46.8	7.9	138.0		0.0	61.2	1.3	34.7	0.0	0.0	1.2	9.7	8.0	25.1	2.6	135.4	47.7	19.3	0.0	609
واردات																					
جيبوتي	...	20.4	...	0.2	...	...	0.8	...	...	154.8	...	...	...	...	...	...	...	0.1	...	62.5	239
صادرات	1.2	1.5	...	1.5	...	...	1.5	...	...	1.5	...	1.5	1.5	...	1.5	...	...	1.5	...	1.5	15
واردات																					
السعودية	2,730.2	4,811.7	4,969.9	95.2	49.3	676.3		550.4	716.2	9.1	67.5	390.5	709.1	1,180.8	446.4	55.2	2,044.3	1,287.2	8.5	708.6	21506.4
صادرات	262.0	1,572.7	572.2	65.9	2.4	0.0	142.8		518.7	8.5	0.3	242.7	127.4	223.2	128.8	6.7	797.0	105.9	0.3	161.3	4938.7
واردات																					
السودان	3.1	90.0	0.0	6.0	0.7	0.0	136.4		12.7	0.0	0.0	0.0	0.4	1.6	42.5	1.6	78.7	0.1	0.0	10.8	385
صادرات	45.3	394.8	183.1	4.7	9.6	0.2	627.5		46.8	0.3	0.1	10.7	26.4	16.2	13.2	12.4	369.5	4.6	0.0	0.1	1,765
واردات																					
سورية	155.9	26.0	1.5	14.0	22.0	0.1	379.2	22.7		0.1	289.0	1.5	13.7	56.6	194.4	26.5	149.1	7.8	0.9	10.1	1,371
صادرات	119.0	94.0	1.8	4.2	3.0	0.0	370.9	4.7	0.0	0.1	60.5	5.2	15.3	54.3	193.4	8.2	302.3	16.4	0.1	2.0	1,256
واردات																					
الصومال	1.4	60.0	12.3	0.0	0.3	2.3	20.5	0.7	...		...	31.7	1.6	14.8	2.3	...	2.4	0.2	...	48.6	199
صادرات	3.0	54.0	0.0	...	...	172.0	26.2	...	0.4		...	12.9	...	...	...	...	0.6	...	...	25.3	294
واردات																					
العراق	25.0	7.1	0.0	8.3	0.1	...	0.9	...	11.6	...		0.0	0.1	...	5.1	...	5.0	56.7	...	0.0	120
صادرات	589.1	...	0.3	97.9	...	...	...	...	34.8	...		91.9	9.9	...	151.5	...	61.6	1.5	...	17.7	1,056
واردات																					
عمان	63.2	1,328.6	20.5	7.2	2.3	7.0	258.6	29.7	37.5	28.8	40.0		70.2	40.6	4.7	30.9	17.8	0.9	0.3	74.6	2,063
صادرات	12.8	4,183.2	124.1	2.9	0.0	0.0	182.7	0.0	8.6	11.7	0.0		15.6	12.1	0.0	0.0	37.1	1.6	0.0	9.0	4,601
واردات																					
قطر	40.6	813.5	45.5	11.1	12.4	0.0	291.0	11.1	26.0		2.7	34.0		75.5	21.7	33.1	25.6	33.1	0.0	17.6	1,495
صادرات	22.3	569.2	119.2	1.0	0.2	0.0	856.7	2.2	50.3	0.9	0.0	66.4		42.4	35.3	7.7	30.2	3.1	0.0	0.6	1,808
واردات																					
الكويت	106.5	393.6	74.8	7.0	4.3	0.0	428.5	20.1	106.3	0.0	403.5	43.2	69.4		59.2	0.5	92.3	15.0	0.0	8.7	1,833
صادرات	68.3	822.3	86.1	7.0	2.4	0.0	1,450.7	1.7	101.7	3.2	9.7	66.5	17.5	0.0	0.0	156.5	13.5	0.1	1.0	0.0	2,808
واردات																					
لبنان	75.2	155.0	21.5	4.8	13.8	0.3	139.8	14.7	187.4	0.0	178.4	7.2	36.2	81.2		16.8	54.6	7.1	1.5	10.7	1,006
صادرات	64.2	136.8	32.2	15.6	15.2	0.0	329.0	15.8	196.1	0.8	3.5	21.0	19.5	104.2		32.9	303.4	29.3	1.1	0.8	1,322
واردات																					
ليبيا	7.9	0.2	0.0	642.5	13.7	0.0	0.2	10.3	43.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	36.4		128.7	50.0	0.0	1.3	934
صادرات	16.2	35.9	0.1	222.2	17.1	0.0	24.8	1.1	9.1	0.0	0.0	5.4	0.1	0.0	0.0		190.2	47.7	0.0	0.4	570
واردات																					
مصر	196.3	305.7	5.5	39.5	31.3	8.4	381.1	185.1	207.3	0.6	56.0	7.1	11.3	39.0	174.0	149.8		85.9	8.1	88.2	1,980
صادرات	72.6	137.2	9.4	12.4	693.9	1.3	957.2	64.6	146.3	0.1	2.0	1.1	10.8	842.7	65.9	119.2		10.9	12.6	24.3	3,185
واردات																					
المغرب	15.7	28.9	0.8	46.1	50.5	0.1	84.8	0.6	42.7	0.1	0.3	3.7	2.0	6.2	18.2	19.3	22.8		21.7	9.3	374
صادرات	4.7	98.3	31.0	124.9	347.2	0.0	1,378.5	0.1	16.2	0.0	62.9	2.6	20.8	26.5	13.9	69.9	160.6		0.9	4.2	2,363
واردات																					
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.0	0.1	0.5		0.0	1
صادرات	0.0	11.2	2.5	4.3	5.2	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0	13.0	6.0		0.0	43
واردات																					
اليمن	1.7	132.8	0.6	1.3	0.3	9.5	134.5	14.2	5.3	23.1	21.9	8.7	3.2	73.2	0.8	0.5	16.1	0.1	0.0		448
صادرات	20.9	832.3	7.0	0.9	0.1	10.5	395.5	4.2	15.4	54.2	0.9	50.3	5.0	217.9	9.2	0.0	105.0	7.8	0.0		1,737
واردات																					

* المجموع لايشمل التجارة مع فلسطين .

المصدر: مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

الملحق رقم(7/3): هيكل اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية

(في المائة)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		9.0	1.3	0.6	5.5	0.0	16.1	2.7	10.6	0.0	35.5	1.1	2.2	4.6	4.2	1.5	2.7	0.3	0.0	2.1	100.0
صادرات		6.0	0.2	0.1	0.7	0.0	70.2	0.1	6.5	0.0	0.8	0.3	0.2	1.7	2.1	0.1	10.4	0.4	0.0	0.1	100.0
واردات																					
الإمارات	5.6		11.3	0.5	9.0	0.1	16.1	3.8	3.5	3.4	0.0	2.3	7.3	8.8	3.1	7.9	5.0	1.1	0.8	7.4	100.0
صادرات	4.6		8.3	0.2	0.0	0.2	51.6	1.5	2.3	1.3	0.0	0.6	7.3	5.5	5.2	2.2	5.0	0.7	0.0	3.3	100.0
واردات																					
البحرين	1.2	13.5		0.6	1.0	0.0	57.1	0.1	1.0	0.0	0.3	3.6	10.1	6.6	0.2	2.0	1.3	1.4	0.0	0.1	100.0
صادرات	0.8	28.9		1.4	0.0	0.1	53.9	0.0	0.6	0.8	0.1	2.7	3.0	3.7	1.2	0.0	2.6	0.1	0.0	0.0	100.0
واردات																					
تونس	1.1	1.7	1.2		19.6	0.1	5.5	0.1	0.9	0.0	0.7	0.0	0.2	0.1	0.5	50.7	5.1	11.7	0.8	0.1	100.0
صادرات	0.9	4.1	0.8		13.3	0.0	10.6	0.8	3.0	0.0	0.0	0.5	0.8	1.5	1.0	49.9	6.7	5.9	0.1	0.1	100.0
واردات																					
الجزائر	0.3	0.2	0.0	17.2		0.0	0.2	0.0	4.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2	1.4	46.5	28.5	0.0	0.0	100.0
صادرات	11.5	7.7	1.3	22.7		0.0	10.0	0.2	5.7	0.0	0.0	0.2	1.6	1.3	4.1	0.4	22.2	7.8	3.2	0.0	100.0
واردات																					
جيبوتي	...	8.5	...	0.1	...		0.4	...	...	64.8	...	...	...	...	...	...	...	0.0	...	26.2	100.0
صادرات	8.4	10.2	...	10.3	...		10.2	...	...	10.2	...	10.2	10.2	...	10.2	...	...	10.2	...	10.2	100.0
واردات																					
السعودية	12.7	22.4	23.1	0.4	0.2	3.1		2.6	3.3	0.0	0.3	1.8	3.3	5.5	2.1	0.3	9.5	6.0	0.0	3.3	100.0
صادرات	5.3	31.8	11.6	1.3	0.0	0.0		2.9	10.5	0.2	0.0	4.9	2.6	4.5	2.6	0.1	16.1	2.1	0.0	3.3	100.0
واردات																					
السودان	0.8	23.4	0.0	1.6	0.2	0.0	35.5		3.3	0.0	0.0	0.0	0.1	0.4	2.1	0.4	20.5	0.0	0.0	2.8	100.0
صادرات	2.6	22.4	10.4	0.3	0.5	0.0	35.5		2.6	0.0	0.0	0.6	1.5	0.9	0.7	0.7	20.9	0.3	0.0	0.0	100.0
واردات																					
سورية	11.4	1.9	0.1	1.0	1.6	0.0	27.7	1.7		0.0	21.1	0.1	1.0	4.1	14.2	1.9	10.9	0.6	0.1	0.7	100.0
صادرات	9.5	7.5	0.1	0.3	0.2	0.0	29.5	0.4		0.0	4.8	1.2	0.4	4.3	15.4	0.7	24.1	1.3	0.0	0.2	100.0
واردات																					
الصومال	0.7	30.1	6.2	0.0	0.1	1.2	10.3	0.3	...		...	15.9	0.8	7.5	1.2	...	1.2	0.1	...	24.4	100.0
صادرات	1.0	18.3	0.0	...	...	58.4	8.9	...	0.1		...	4.4	...	...	...	...	0.2	...	...	8.6	100.0
واردات																					
العراق	20.9	5.9	0.0	6.9	0.1	...	0.7	...	9.7	...		0.0	0.1	0.3	4.2	...	4.2	47.3	...	0.0	100.0
صادرات	55.8	...	0.0	9.3	...	...	...	...	3.3	...		8.7	0.9	...	14.3	...	5.8	0.1	...	1.7	100.0
واردات																					
عمان	3.1	64.4	1.0	0.3	0.1	1.0	12.5	0.3	1.8	1.4	1.9		3.4	2.0	0.2	1.5	0.9	0.0	0.0	3.6	100.0
صادرات	0.3	90.9	2.7	0.1	0.0	0.0	4.0	0.0	0.2	0.3	0.0		0.3	0.3	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	0.2	100.0
واردات																					
قطر	2.7	54.4	3.0	0.7	0.8	0.0	19.5	0.7	1.7	0.0	0.2	2.3		5.0	1.5	2.2	1.7	2.2	0.0	1.2	100.0
صادرات	1.2	31.5	6.6	0.1	0.0	0.0	47.4	0.1	2.8	0.0	0.0	3.7		2.3	2.0	0.4	1.7	0.2	0.0	0.0	100.0
واردات																					
الكويت	5.8	21.5	4.1	0.4	0.2	0.0	23.4	1.1	5.8	0.0	22.0	2.4	3.8		3.2	0.0	5.0	0.8	0.0	0.5	100.0
صادرات	2.4	29.3	3.1	0.2	0.1	0.0	51.7	0.1	3.6	0.1	0.3	2.4	0.6		0.0	5.6	0.5	0.0	0.0	0.0	100.0
واردات																					
لبنان	7.5	15.4	2.1	0.5	1.4	0.0	13.9	1.5	18.6	0.0	17.7	0.7	3.6	8.1		1.7	5.4	0.7	0.2	1.1	100.0
صادرات	4.9	10.4	2.4	1.2	1.1	0.0	24.9	1.2	14.8	0.1	0.3	1.6	1.5	7.9		2.5	23.0	2.2	0.1	0.1	100.0
واردات																					
ليبيا	0.8	0.0	0.0	68.8	1.5	0.0	0.0	1.1	4.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.9		13.8	5.3	0.0	0.1	100.0
صادرات	2.8	6.3	0.0	38.9	3.0	0.0	4.4	0.2	1.6	0.0	0.9	0.0	0.0	0.0	0.0		33.3	8.4	0.0	0.1	100.0
واردات																					
مصر	9.9	15.4	0.3	2.0	1.6	0.0	19.2	9.3	10.5	0.0	2.8	0.4	0.6	2.0	8.8	7.6		4.3	0.4	4.5	100.0
صادرات	2.3	4.3	0.3	0.4	21.8	0.0	30.1	2.0	4.6	0.0	0.1	0.0	0.3	26.5	2.1	3.7		0.3	0.4	0.8	100.0
واردات																					
المغرب	4.2	7.7	0.2	12.3	13.5	0.0	22.7	0.2	11.4	0.0	0.1	1.0	0.5	1.7	4.9	5.2	6.1		5.8	2.5	100.0
صادرات	0.2	4.2	1.3	5.3	14.7	...	58.3	0.0	0.7	0.0	2.7	0.1	0.9	1.1	0.6	3.0	6.8		0.0	0.2	100.0
واردات																					
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	1.6	0.0	0.0	0.0	0.0	23.1	0.0	0.0	0.0	0.0	34.0	0.0	0.0	6.1	35.3		0.0	100.0
صادرات	0.1	26.0	5.8	10.1	12.0	0.0	0.0	0.0	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	30.3	14.0		0.0	100.0
واردات																					
اليمن	0.4	29.7	0.1	0.3	0.1	0.0	30.0	3.2	1.2	5.2	4.9	1.9	0.7	16.4	0.2	0.1	3.6	0.0	0.0		100.0
صادرات	1.2	47.9	0.4	0.1	0.0	0.6	22.8	0.2	0.9	3.1	0.0	2.9	0.3	12.5	0.5	0.0	6.0	0.4	0.0		100.0
واردات																					

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد**2006**.

الملحق رقم (4–1) : تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة البينية التراكمية خلال الفترة 1990–2003[1] (مليون دولار)

الدول المصدرة	الدول المضيفة																الإجمالي
	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سورية	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن	*	18	18	101	110	455	399	90	12	9	0	47	0	101	1	54	1416
الإمارات	11	*	12	226	65	456	403	367	31	88	0	771	99	305	466	26	3327
البحرين	1	37	*	3	33	161	0	20	10	0	0	8	0	90	61	0	424
تونس	0	4	0	*	24	3	1	0	0	0	0	0	6	1	13	2	53
الجزائر	0	0	0	38	*	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9	0	47
السعودية	35	799	135	566	41	*	1231	493	15	60	1	1603	64	1770	395	306	7514
السودان	0	8	2	1	0	17	*	2	0	5	0	0	0	21	1	0	57
سورية	32	8	0	4	26	515	183	*	1	0	0	96	0	135	19	9	1024
عمان	0	98	0	0	0	0	0	6	*	0	0	0	0	4	2	2	112
قطر	4	246	2	15	25	65	279	16	3	*	0	150	0	99	2	70	976
الكويت	4	756	337	444	26	154	50	382	1	107	*	613	0	1359	36	9	4279
لبنان	14	27	15	2	20	321	77	265	2	0	0	*	2	107	4	13	869
ليبيا	3	0	0	410	262	0	49	2	0	0	0	0	*	287	11	4	1030
مصر	12	6	2	3	117	237	96	5	0	0	1	0	6	*	2	7	494
المغرب	1	1	0	93	0	8	0	0	0	0	0	0	0	0	*	0	104
اليمن	1	0	0	0	11	117	13	0	36	0	0	0	0	50	0	*	228
الإجمالي	117	2010	522	1905	761	2510	2781	1649	110	270	2	3287	177	4329	1021	503	21954

المصدر:

[1]. باستثناء عام 1994